المستقبل العربي

السنة ٤٠ | العدد ٤٦٦ | كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧





مركز دراسات الوحدة العربية

المُستقبل العَربيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الأربعون | السادس والستون والأربعمئة | كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

المحتويات



رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

الحمساوي مع مصر، ومدى مساهمة البيئة الاجتماعية والثقافية والأمنية التي خلفتها حماس في غزة في نمو الحركة السلفية، وكيف ستنعكس المصالحة الفلسطينية وتبعاتها في غزة على حجم الحركة السلفية ودورها هناك؟.

يسعى هذا البحث لدراسة التحولات في مفهوم «الهوية المتخيَّلة» للدولة العربية من خلال تقصي تأثير الانتماءات الفرعية في مكونات هذا المفهوم الثلاثة: اللغة والحدود والسيادة. ويُحاجج البحث في أن «الهوية المتخيلة» الهشة التي قامت الدولة عليها في الوطن العربي تواجه تحدياً بنيوياً من جانب الانتماءات الفرعية، التي أصبحت من خلال توفيرها الخدمات الاجتماعية والتنشئة التعليمية، قادرة على عقد تحالفات سياسية تتخطى جدران الدولة التقليدية، منتهكة بذلك حدودها وسيادتها.

تختزن حقوق الإنسان في جوهرها أسئلة فلسفية كبرى، من خلال عملها على صقل مفهوم حقوق الإنسان وبيان تناقضاته الفهومية، وبخاصة في ما يتعلق بتحديد هذه الحقوق وأسسها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تبحث هذه الدراسة في البعد الفلسفي لحقوق الإنسان، وهي ترى أن العلاقة بين الفلسفة وحقوق الإنسان ليست متناغمة بالضرورة، رغم أن مفاتيح حقوق الإنسان هي فلسفية المنشأ، وتشير الدراسة إلى أفكار ونزعات فلسفية في التاريخ لا تتردد في معارضتها للحركة الحقوقية.

■ أفريقيا والقوى الكبرى (ملف)

مع صعود دول وأقطاب جديدة في العالم، تتبدل خريطة أدوار القوى الكبرى في أفريقيا؛ فقد استطاعت الدول والقوى الصاعدة، وبخاصة الصين، احتلال موقع منافس للقوى الاستعمارية الغربية المتحكمة بالموارد الطبيعية لأفريقيا خلال القرن الماضي. وبخاصة بعدما نجحت تلك القوى الصاعدة في تأسيس علاقات اقتصادية وسياسية مع البلدان الأفريقية على قاعدة مغايرة لعلاقات الهيمنة والاستغلال والنهب التي حكمت العلاقات الغربية ـ الأفريقية في الحقبة الماضية. وساعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى الذي اعتمدته الصين في أفريقيا على تعزيز الصين مكانتها الجيوسياسية والجيواقتصادية في القارة السوداء على حساب النفوذ والمصالح الاقتصادية والجيوسياسية للغرب هناك. يقدم هذا الملف أربع دراسات حول القوى الكبرى وأفريقيا تعرض وتحلل استراتيجيات كل من الولايات المتحدة والصين ومجموعة البريكس في أفريقيا.

■ آراء ومناقشات

■ كتب وقراءات

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: مقطع من جدران مقام أبي زمعة البلوي في مدينة القيروان ـ تونس.

مراجعة صريحة للأوضاع العربية

جورج قرم[*]

مفكر وكاتب سياسي.

منذ انهيار الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٦١، مرّ العالم العربي بأحداث جسيمة أدّت إلى تراكم مآس متعددة في دينامية فشل مزدوج: فشل التعاضد والتكاتف بين الكيانات العربية المختلفة في مواجهة التحديات الخارجية، وعلى رأسها تنامي الصهيونية إقليمياً وعالمياً، واستمرار الاستيطان في فلسطين، من جهة، ثم تعدُّد وتكاثُر أنواع التدّخل الخارجي بكل أساليبه، الناعمة منها كما العسكرية الباطشة، من جهة أخرى. وما حصل خلال العقدين الماضيين، وبوجه خاص في السنوات الأخيرة، يمثّل الانتقال من دينامية الفشل إلى دينامية التدمير الذاتي، حيث تقوم الدول العربية بتدخلات عسكرية وإعلامية في دول عربية أخرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يؤدي إلى خلق حالات من الفوضى الفتّاكة، كما حصل في كل من ليبيا وسورية منذ ٢٠١١ واليمن منذ ٢٠١٥ الذي يتعرض لهجوم عسكري شرس جواً وبحراً وبراً، هو بمنزلة جريمة كبرى ضدّ الإنسانية.

أمام هذا المشهد المروّع، لا شك في أن الوطن العربي بمعظم كياناته القطرية قد دخل فعلاً في حلقة من التدمير الذاتي؛ إذ فقدت العروبة معانيها الغنية التي ورثناها عن أجدادنا، رواد النهضة العربية، منذ بداية القرن التاسع عشر، وبخاصة بعد انجرار البعض إلى نظرية صدام الحضارات السخيفة، الآتية من الدوائر السياسية والأكاديمية الغربية. وقد رأى عدد من المثقفين العرب في الديانة الإسلامية المخزون الهويتي الوحيد للتصدي للحداثة الغربية وأثرها «الذوباني» في ما سُمّي الشخصية العربية والإسلامية.

في الوقت نفسه، أصبحت بعض الأنظمة العربية توظّف الدين في السياسة الداخلية والخارجية، إلى درجة تدريب عشرات الألوف من الشبان العرب في ثمانينيات القرن الماضي، وإرسالهم، لا ليحاربوا من أجل تحرير فلسطين، أو على الأقل تحرير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وهي القضية العربية الأولى؛ بل تمّ إرسال هذه القوة العسكرية الضاربة لتحارب ضدّ الجيش السوفياتي في أفغانستان، نيابة عن الجيش الأمريكي الذي كان قد هُزم في حربه ضدّ فيتنام الشمالية الشيوعية. وقد مرّت هذه المحطة التاريخية الهدّامة من دون إثارة التساؤل أو الريبة في الحس القومي العربي

(*) البريد الإلكتروني: gecorm@inco.com.lb.

آنذاك، إذ تصاعد تيار القومية الإسلامية عند الكثير من المثقفين، وكأن القومية الدينية هي الحلّ الناجع لضياع الكيانات العربية في بينية أنانية تعبّر عن المصالح القطرية الضيقة والقصيرة النظر للفئات الحاكمة.

في المقابل، كانت كل من تركيا وإيران تنمّي قدراتها العسكرية وتلاحمها الوطني، مستنجدتين هما أيضاً بالدين، إنما لتحقيق مزيد من القوة والقدرة، بينما ظلّت الكيانات القطرية العربية تتناحر في ما بينها حتى ولو كان الحزب الحاكم في قطرين عربيين متصارعين يَدين بالقومية العربية العصرية نفسها، كعقيدة حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من العراق وسورية. وقد جاءت إيران بعد الثورة الشعبية الكبيرة التي حصلت عام ١٩٧٩، والتي وضعت اليد عليها من فئة من المراجع الدينية، لتعادي الدول الغربية وتحمل راية فلسطين، بدلاً من الأقطار العربية التي وقفت متفرجة وساكنة تجاه غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ واحتلالها عاصمته بيروت والقضاء على المقاومة الفلسطينية فيه وارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا. هذا مع التذكير بأن مصر كانت قد وقّعت سلاماً منفرداً مع الكيان الإسرائيلي عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، سهّل احتلال بيروت، عاصمة العرب الثقافية.

وتتالت المآسي من بعدها في المشرق العربي، وكذلك في المغرب، حيث انفجرت أزمة الصحراء الغربية التي انسحبت إسبانيا منها عام ١٩٧٥ بعدما كانت قد استعمرتها. فتسارعت كل من الجزائر والمغرب إلى التصادم: **الأولى** تساند جبهة البوليساريو وتطالب بإنشاء كيان عربي جديد؛ أما **الثانية** فتؤكد أن هذه المنطقة هي أساساً وتاريخاً جزء من الأراضي المغربية. وقد شلّ هذا الخلاف كل الجهود الرامية إلى تحقيق وحدة اقتصادية بين بلدان المغرب العربي التي أقيمت أسسها بإنشاء اتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩، ومنذ أكثر من خمس عشرة سنة والحدود بين المغرب والجزائر مقفلة.

والحقيقة أن الشعار الذي رفعه كثير من الدول بعد حرب الخليج الثانية التي أخرجت، بقوة الجيوش الغربية، العراقَ من الكويت عام ١٩٩١، بعدما غزاها الرئيس العراقي في عام ١٩٩٠، قد كرّس شعار الأنانية القطرية المدمّرة، أي شعار الكيان أولاً قبل أي شيء وفوق أي اعتبار.

أما المثقفون والإعلاميون العرب فقد تشتتوا وتفرقوا حسب انتماءاتهم القطرية أو على قاعدة الانقسام الخطير بين عروبيين وإسلاميين. وقد سعى مركز دراسات الوحدة العربية إلى إجراء حوار بين هاتين الفئتين من دون أن يؤدي ذلك إلى التوفيق المستدام بينهما، رغم تخفيف حدة الخطاب بين بعض أوساطهم، بل إن أحداث السنين الأخيرة التي ذكرناها أضافت نفوراً بين المجموعتين وداخل مجموعة العروبيين أنفسهم.

لكل هذه الأسباب؛ ألم يحن زمن المراجعة النقدية الصارمة من جانب كل من لا يريد أن تصبح العروبة ألعوبة بيد هذا أو ذاك من الكيانات العربية المتناحرة، بما يؤدي إلى تدمير الكيانات الأخرى في صراع حول مفهوم العروبة وإفراغه من معانيه التاريخية والثقافية الغنية، لكي نظل في دينامية التدمير الذاتي خدمة للمطامع الخارجية والاستعمارية ذاتها التي كانت قد دُحرت سابقاً من الوطن العربي بفضل جهاد مشترك بين الجماهير العربية؟

إن زمن المراجعة النقدية الصارمة ينتظر جهوداً مكثّفة من كل من له استقلالية فكرية واستقامة عقلانية □

الإنسان الغائب: مقاربة لفهم جدلية التعاون والتهاون بين بلدان مجلس التعاون الخليجي

سعيد سلطان الهاشمي(*)

كاتب عُماني.

لماذا تتعثر منظمة ترنو للوحدة والتكامل بين بلدان تُعد من أغنى بلدان العالم، وبينها من روابط الاتفاق أكثر من عوائق الافتراق؟ لِمَ لم تؤثر عوامل أساسية للتعاون كاللغة والجغرافيا وعلاقات القُربى في تقليص مخاطر التهاون التي تحركها عوامل كالسلطة والسيادة والثروة؟ بكلمة؛ لماذا تتعثر الوحدة، كسلوك وممارسة، بين بلدان «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»؟ وأين الإنسان من واقع هذه الفكرة؟

يبدو أن الإشكال الأبرز في تعثر مسيرة مجلس التعاون الخليجي، وتعسّر تطوره كمنظومة وحدوية فاعلة ومقنعة، يكمن في الأساس، إذ إن الأساس الذي بُنيت عليه الفكرة كان قائماً على محورية الأنظمة السياسية لا على محور الإنسان.

الفرضية التي أبني عليها هذه المرافعة هي: إن الغائب الأبرز في هذا التكوين، محل النظر، هو الإنسان. لذا، لا يمكن أي مشاريع وحدوية أو وطنية تقدمية تروم الارتقاء والازدهار أن تنجح إذا ما استمر التعامل مع الإنسان، داخل حدود الدول المكونة لمجلس التعاون، على نحوٍ يتصف بالكبت والإقصاء والهدر والتمييز. أهو غياب أم تغييب؟ المسؤولية، في نظري، مشتركة. فإضافة إلى التغييب المتعمد الذي مورس على الإنسان، من جانب من احتكر القوة والثروة، وإبعاده من عملية صنع القرار والمسؤوليات المترتبة عليها، استطاب الإنسان عملية الإبعاد تلك، قَبِلها؛ تعوّدها؛ استجاب للإقصاء وبنى عليه نمط حياته وقراراته التوافقية ليعيش حياة الحد الأدنى: المأكل والمشرب والمسكن.

أولاً: في التشكّل والإشكالية

عجّلت الظروف الجيوسياسة المتعددة والمتنوعة في نهايات سبعينيات القرن الفائت، في ميلاد هذا التكوين السياسي/الأمني. لا يمكننا اليوم أن نخرج تلك الظروف من سياقات الخوف

(*) البريد الإلكتروني: hashmisos9@yahoo.com.

والتوتر اللذين اكتنفا المنطقة في حينها: الثورة الإيرانية التي أفصحت عن تطلعات تتجاوز حدودها لاجتياح الضفة العربية من الخليج؛ والصوت العالي لطبول الحرب العراقية ـ الإيرانية أصم كل ذي عقل عن الانتباه إلى كل ذلك النزيف في الثروات والأرواح؛ والعالم المنشغل بتذكية صراع الثنائية القطبية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، مضافاً إلى كل ذلك شركات النفط البريطانية والأمريكية التي أعادت تشكيل خارطة المنطقة وفق احتكاراتها وسيطرتها ومصالحها؛ كلها عوامل استثمرت النيات الطيبة لشعوب المنطقة، وتوقها للعمل المشترك، وحرصها على تجريب فكرة «المصير المشترك». لذا، استطاعت تلك العوامل الخارجية صبغ المنظمة الوليدة بصبغتها هي، لا بلون التمنيات الداخلية لشعوبها.

لا يمكن أي مشاريع وحدوية أو وطنية تقدمية تروم الارتقاء والازدهار أن تنجح إذا ما استمر التعامل مع الإنسان، داخل حدود الدول المكونة لمجلس التعاون، على نحوٍ يتصف بالكبت والإقصاء والهدر والتمييز.

اليوم، قد يبدو لنا أن التوترات والقلاقل التي تواجهها دول المجلس قد اختلفت، لكنه اختلاف في الكم لا في النوع؛ في الأشكال لا الأسباب. صحيح أن الاحتقانات بين دول المجلس تشتد، ثم لا تلبث أن ترتخي، لكنها لا تزول، لأن أسباب تأزمها لم تُمَس. وأي محاولة للتهدئة أو بصورة أكثر دقة للترضية، لا تتجاوز «حُب الخشوم» الذي يمارسه شيوخ القبائل البدوية منذ القدم، من دون حسم جذور الخلاف والاحتقان على نحو منهجي يحترم العقول وينحاز لمصلحة الإنسان وكرامته. لذا لا تلبث النار بالاشتعال من جديد، ما إن تهبّ رياح خفيفة من الجيران أو من القوى الاستعمارية المعروفة لتنفخ الرماد عن جمر الصراعات والمعارك المُفضية لهدر الموارد وقهر الناس.

لا يزال هذا التكوين يحمل بذور ضعفه وعجزه وعدم قدرته على تجاوز كونه نادياً مغلقاً لأسر حاكمة أكثر من كونه منظومة مصالح مشتركة لشعوب وكيانات مستقلة تملك إرادتها الحرة على كامل ترابها الوطني؛ تتفاعل مع بعضها البعض بكل ثقة وحرص؛ تملك قرارها في استثمار مواردها الطبيعية والبشرية كافة، بعيداً من تقلبات أمزجة حكّامها، وقريباً من مصالح ومشتركات الجغرافيا واللغة والدين والمصير.

أضحت الصورة فاقعة، اليوم أكثر من ذي قبل، إذا ما تجاوزنا الكليشيهات الإعلامية التي حُقنت بها خيالات البشر في هذه المنطقة، طوال فترة ليست بالقصيرة، وبتكرار «غوبلزي»[١] ممنهج كـ «خليجنا واحد» و«مصيرنا واحد»، وإذا ما واجهنا الآمال والتطلعات التي تنشد الوحدة المفضية إلى الاستقرار والقوة بالإنجازات المتحققة ميدانياً، واضعين في الحسبان والتقييم عوامل: الفترة الزمنية من عمر المجلس؛ الثروات الهائلة التي تتكئ عليها دُوله؛ الهِبة السكانية المُكوّنة له، سواء على مستوى العدد أو متوسط الأعمار، أو نوع الطاقات الواعدة لنسائه ورجاله، وقمنا بوزن

---

(١) نسبة إلى وزير دعاية هتلر: باول يوزف غوبلز.

كل ذلك في مقابل ما حققته تكوينات في مناطق جغرافية مختلفة من هذا العالم؛ لتكشّف لنا حجم الفداحة الماثلة والمُعاشة واقعياً لا نظرياً.

لا يمكن أي عاقل أن يرفض فكرة الوحدة والقوة والرفاهة المستدامة المتأتية من حاصل جمع ثروات وإبداعات البشر والطبيعة، فهذا ما أثبتت تجارب العالم القديم والمعاصر نجاعته ورجاحته. الإشكال، إذاً، ليس في الفكرة بذاتها. على الضد؛ الفكرة تنطوي على الكثير من النبل والإمكانيات الهائلة للنهوض والنجاح والرفاهة للأفراد والمجتمعات. الإشكال، كان، ولا يزال، في أسباب النشأة وطريقة إدارة الفكرة، وفن «الفرص المفوتة»، في البشر والخيرات العامة، الذي مارسته الأنظمة، وما زالت، تتحكم بيوميات الأرض ومن يعيش عليها في هذه المنطقة، من دون الالتفات إلى الكثير من الدعوات الصادقة للحفاظ على الفكرة وتطويرها بشكل مستدام وفاعل.

لا غرابة في ذلك؛ إذ كيف لأنظمة تعيش قلقاً وجودياً على شرعيتها، أن لا تنظر إلى الإنسان الذي تُدير مصالحه على أنه قيمة في ذاته، بل تحاصره وتكبت طاقات تفكيره وإبداعه وإنتاجه، لأنها تنظر إليه كعنصر تهديد لا كوقود تجديد، يشغلها الآني واليومي أكثر ما يهمها الآتي والمستقبل.

التعاون المنشود طوال العقود الأربعة الماضية لم يتمخض عن أكثر من صُوَر شكلية تظهر في الاحتفالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، ومجلس التعاون الذي يروم «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً الى وحدتها»[٢]، بات مجلساً للتهاون وتفويت الوقت والجهد لـ «تعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة [أصلاً، وبشكل طبيعي] بين شعوب المنطقة».

الإنسان الذي يعيش في هذه المنطقة استقبل فكرة تكوين المجلس عندما أُعلن عنه في أيار/ مايو ١٩٨١ بفرح بالغ وآمال عريضة. ورغم أنه لم يُشرَك في تأسيس الفكرة بداعي أن الشعوب غير ناضجة، وأن ولاة الأمر أكثر معرفة بمصالح الشعوب من الشعوب ذاتها؛ رغم ذلك، لم يثنِ نخب المنطقة من القيام بدور المبادرة والبناء على الانطلاقة، مدفوعين بالإيمان بمحورية الإنسان في أي مشروع وحدوي لاستدامة الفوائد ورسوخ الفكرة مع الزمن. حيث اقترحت نخبة من أبناء بلدان الخليج العربية «استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة» تم شرحها في أربعة أبعاد متداخلة ومتكاملة هي: التنمية، والأمن، والاندماج الإقليمي في إطار التكامل العربي، والمشاركة السياسية الفعالة. وقد تم تفصيل هذه الأبعاد منذ ١٩٨٣، على إحدى عشرة غاية تهدف استراتيجية التنمية والتكامل إلى بلوغها، لمواجهة ثمانية تحديات تم الاتفاق على وجودها المشترك في المنطقة.

وقد اقترحت الاستراتيجية ثمانية أهداف استراتيجية عاجلة، أربعة منها تتعلق بتصحيح المسار: **أولها**، خفض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية؛ و**ثانيها**: خفض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها؛ و**ثالثها**، إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية؛ و**رابعها**، إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها.

(٢) المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس.

كما كانت الأهداف الأربعة الأخرى، من الخامس إلى الثامن، مختصة ببدء عملية التنمية الشاملة المستدامة ذات البعد الإنساني: **أولها**، بناء قاعدة اقتصادية بديلة؛ و**ثانيها**، بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة؛ و**ثالثها**، إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية؛ و**رابعها**، توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية واجتماعية مستمرة. واختتمت الوثيقة بذكر متطلبات التنفيذ، منها الإشارة إلى الإصلاحات السياسية والإدارية المطلوبة على المستوى الإقليمي وفي كل دولة على حدة.

الحكم بوصفه صيغة بشرية يرتضيها الناس لتنظيم علاقتهم بمن يُدير شؤونهم العامة، في الخليج على وجه الدقة، يعاني الانسداد والتصلّب في الشرايين والأوردة. الشرايين المتمثلة بالمؤسسات والأطر الشكلية السائدة في المنطقة، والأوردة المتمثلة بالوعي الجمعي المغذي لهذه الأجهزة البيروقراطية.

ساهم في وضع تلك الاستراتيجية ومناقشتها أكثر من مئة من أبناء المنطقة، وشارك فيها خبراء عرب من مختلف التخصصات والخبرات الدولية، إلا أن ما يؤسَف له أن مجلس وزراء التخطيط ـ آنذاك ـ رفض مناقشتها عندما عرضتها الأمانة العامة لمجلس التعاون عليه في آذار/مارس ١٩٨٤، بسبب تطرقها إلى الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لعملية التنمية وعدم وقوفها عند حدود المشاريع الاقتصادية المشتركة فقط»[٣]!

على نحوٍ موازٍ، تنادى عدد من الخبرات العربية المدفوعة بالحرص على إنجاح الأفكار التي تعمق فكرة الوحدة وبسط مزاياها وقيمتها وثمارها على الإنسان الذي يعيش في أقطار الوطن العربي فأنتجت لأجل هذه الأهداف أدبيات متنوعة، وسيناريوهات موسّعة، أتاحتها لصنّاع القرار ولشعوب المنطقة على حد سواء، لكي يتم الاسترشاد بها والالتفات للإشكالات التي نبّهت عليها، تعزيزاً لتطور المجلس وصولاً إلى وحدة شعوبه ودُوَلِه، تأتي في طليعة تلك المشاريع الفكرية المتقدمة (زمنياً، ونوعياً) أدبيات مركز دراسات الوحدة العربية ومشروعه الرائد: «استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي اثرى الوعي العربي بدراسات معمقة، أضاءت على الإمكانات والقدرات التي تتميز بها بلدان المنطقة، حاضراً ومستقبلاً[٤]. إضافة إلى الكثير من الأفكار المنشورة بلغات أجنبية حية، متاحة لجمهور واسع من الناس وأهل الاختصاص، هي، اليوم، أكثر بما لا يقاس من ناحية العدد والحجم.

---

(٣) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢١ ـ ١٢٧.

(٤) انظر مصداقاً لهذا المشروع: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

ثانياً: لمن الأولوية: الإنسان أم الوحدة؟

الوحدة بوصفها مُقترحاً إنسانياً يروم القوة ويسعى لطمأنة الإنسان وضمان كرامته ورفاهته وأمنه واستقراره ورعاية أفكاره وابداعاته، لا ضمان لبلوغها النجاح المرتجى، في حده الأدنى، ما لم تُزلْ أغلب العوائق التي تعيق الإنسان عن تحقيق ذاته، وممارسة حقوقه الأساسية في الحرية والعدالة والمساواة. بدءاً من مربعه الأول؛ مجتمعه، وبلده. مروراً بإقليمه وانتهاءً بالعالم.

الإنسان الخائف، المقهور، المكسور، المهدور لا يمكنه أن ينفع نفسه، فكيف له أن يتحرك ويبادر ويتحد مع غيره ليحقق نفعاً أكبر وفائدة أعمّ. أي معادلة، مهما تعقدّت، لا تستقيم إلا باستقامة مكوناتها الأساسية، والمكون الأساسي لنجاح المجتمع والدولة والتنظيمات الأكبر من تنظيم الدولة يتمثل بنجاح الإنسان وشعوره بكيانه وقيمته وجدواه.

يُعَد واقع ممارسة هذه الحقوق في بلدان مجلس التعاون أوضح المؤشرات الدالّة على صعوبة بلوغ فكرة الوحدة بين الدول الست. لماذا؟! لأن الاستحقاق الإنساني في التكوين الأول لم يُنجز عمله كما ينبغي، ولأن الدولة والمجتمع، كلاهما، لم يستطيعا، على الأقل حتى اللحظة، تجاوز الصيغ البدائية التي توجه بوصلة حركتهما، إذ ما زالت العصبويات القبلية والطائفية والمذهبية، تتحكم باليومي والمصيري للإنسان في هذه المنطقة. وبدلاً من أن تعمل الدولة بمفهومها الحديث، على صون قيمة الإنسان وحفز طاقاته ليتحرر من أغلال الماضي وتقاليده المثبطة لتقدمه، يحدث العكس؛ تعيد الدولة بأجهزتها البيروقراطية والأمنية إنتاج «الخوف والرعب»؛ الخوف من المجهول، والرعب من السلطات المحيطة (السلطات الاجتماعية والدينية والسياسية)، في عملية لا تكرس إلا التأخر والإحباط، وهدر الأعمار والثروات والأحلام.

لكن، كيف لنا معرفة أن الإنسان غائب في هذه البلدان؟

بإمكاننا تتبع هذا الغياب/التغييب ومشاهدة عواقبه على مستويات ثلاثة: ممارسة الحريات، وتجسيدات العدالة، وظاهريات المساواة.

ثالثاً: هل الحرية أمرٌ يمكن تأجيله؟

أوضح المشتركات بين البلدان العربية الستة المكونة لمجلس التعاون الخليجي هو تشابه أنظمتها السياسية الحاكمة. جميعها تحكم من طريق ملكيات مغلقة، بل تُعد آخر الملكيات المطلقة في العالم. طرق الوصول إلى الحكم فيها إما بالوراثة وإما بالعنف، الأمر الذي أفضى بالمجتمع إلى ركود سياسي وفكري واجتماعي واقتصادي، هو نتيجة متوقعة لأي دولة تسلطية تسعى لاستدامة نفوذها بالقهر والتسلط، واحتكار مصادر الثروة والقوة.

عند تتبع موضوعة الحرية، في هذه المنطقة، وبصورة أخص في مسائل حرية الرأي والتفكير، وحرية التجمع والحركة، وحرية الاختيار والمشاركة، تتكشف لنا ملامح ولو أولية للإجابة عن السؤال البارز: لماذا لم تستطع الدولة، بصيغتها الحالية في الخليج، الاستقرار وتجاوز تقلبات أمزجة الحكام وخوف المحكومين بلوغاً لمقتضيات المصالح؟

الحكم بوصفه صيغة بشرية يرتضيها الناس لتنظيم علاقتهم بمن يُدير شؤونهم العامة، في الخليج على وجه الدقة، يعاني الانسداد والتصلّب في الشرايين والأوردة. الشرايين المتمثلة بالمؤسسات والأطر الشكلية السائدة في المنطقة، والأوردة المتمثلة بالوعي الجمعي المغذي لهذه الأجهزة البيروقراطية التي تضخمت عبر الزمن وتعاقب الأجيال. الإنسان الذي يكوّن ويتفاعل مع كل ذلك إنسان خائف ومرعوب. الإنسان، سواء كان فرداً، أو منضوياً تحت مظلة جماعة، واقع تحت نير هذا السقف الخانق للتعبير عن أحلامه وتطلعاته، إذ إن هناك محدودية في أي شيء: في الكلام، والحركة، والتنظيم، والعمل والمبادرة الاجتماعية والسياسية والفكرية. طبيعة الدولة التسلطية قائمة على تقزيم الإنسان ولجمه، لا إطلاق طاقات الحياة لديه. هذا النوع من الدول يستغل كل العوامل الكامنة في البشر ليحوّلها إلى نظام واقٍ له من أي حراك شعبي، أو اتفاق جمعي، أو اعتزاز ذاتي بالفردانية الشخصية، لأن كل ما سبق يعزز ثقة الإنسان بذاته وبأفكاره العامة، الأمر الذي قد يُثمر مطالبات بتغيير دائم وفاعل للشؤون العامة؛ مطالبات قائمة على الشفافية والمحاسبة والرقابة، وعلى أن الكفاءة والعدالة أبرز معايير البقاء في الإدارة والحكم. موضوعات كهذه غير مرحب بها في الدول التسلطية، القائمة على «تفتيت الأفراد أو تحويلهم إلى ذرات متناثرة. فالفرد [في هذه الدول] مطيع خانع للسلطة، ولاستعمال القوة الأعلى»، ولأن ثقافة الرعب هذه تراهن على الزمن وعلى تشابك المصالح وتعقيداتها، كون الإنسان لا يعيش لوحده، فهو محاط بأسرة وقبيلة ومجتمع، ولأن من بيده الأمر والتوجيه متحكِّم أيضاً بالرزق من خلال احتكار التوظيف والتشغيل؛ فإن الحال قد يصل إلى «توحيش الفرد، أي تحويله إلى وحش كاسر، وبمجرد أن تتاح له الفرصة في ممارسة العنف واستعماله» فإنه لن يتردد، لأن المسألة تغدو معجونة بغريزة الوجود أكثر من كونها اختياراً يمكن إشاحة الاهتمام عنه(٥).

لا تخضع معايير توزيع الخيرات العامة في بلدان الخليج لمعايير الجهد والكفاءة، وهي لا تلتفت كثيراً إلى ضرورات العدالة والإنصاف، سواء بين الجيل الواحد أو بين الأجيال المتعاقبة.

الإنسان في دول الخليج مرعوب من ممارسة حرياته الأساسية المتمثلة بالتعبير عن رأيه بمن يحكمه وكيف يحكمه، ومتى يحاسبه على تقصيره، وأين يوجهه وفق مصالحه المشتركة ومصالح من يراهم أهلاً للتحالف والشراكة. أكثر من ذلك، الرعب يتمدد إلى قضايا وجودية تمس كينونة الإنسان واستدامة استقراره وطمأنينته، فلا يكفي أن يكون الفرد إنساناً لا دخل له في السياسة وفي اختيار من يحكمه، ولا يكفي أن يتوهم الإنسان استقلالية لا وجود لها، إذ إن العمل الذي سيدرّ له دخلاً كريماً ليعيش من خلاله بسلام، لا علاقة له بالمجهود الشخصي للفرد، وغير مرتبط بمعايير الكفاءة والمعرفة والقدرات المُكتسبة، لأن أساليب التوظيف والترقي في السلم الاجتماعي والثروة

---

(٥) يجادل علماء اجتماع المنطقة بأن الحكم عندما يأتي بالوراثة أو العنف يقود إلى استدامة حكمه بالقهر والتسلط. للتوسع انظر: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٨٩.

«إنما تتم من طريق الزبانة السياسية والكفالة [المزاجية]. وفي كلتا الحالتين يتعهد أصحاب السلطة والنفوذ بعض الأفراد والجماعات ويتبنونهم مقابل تقديم الخدمات والولاء المطلق من الزبائن إلى المعازيب»[٦].

على ضفة أخرى، تكشف أعداد السجناء المتزايدة في بلدان الخليج العربية، في الحقبة الأخيرة، عن واقع هذا الرعب. كما يقودنا نوع «التُّهم» الموجهة إلى أغلب نزلاء هذه السجون إلى منسوب الضيق الذي وصلت إليه هذه البلدان ومجتمعاتها في التعامل مع الأفكار والآراء التي يحاول البشر التعبير عنها بعدما تعلموا وتأملوا وقارنوا وجرّبوا وسافروا وتفاعلوا مع العالم الواسع الذي يُحيط بهم. «النيل من مكانة الدولة وهيبتها»، «إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي»، «إثارة السكينة العامة»، «إعابة الذات الحاكمة»، «إهانة الموظف العام»، وغيرها الكثير من التهم والقضايا التي شغلت الرأي العام، شوشت على الوعي الجمعي، أشاعت الخوف من الكلام ومن المشاركة والمسؤولية مما يبرهن على بروز «الدولة المُستَفزّة» من «الإنسان المُستَفِزّ»، حيث لا يمكن فصل مفهوم الدولة هنا عن كينونة الأشخاص الذين يديرونها ويسيطرون عليها. وإلا فإن الدولة كمفهوم وممارسة؛ كيان محايد، موضوعي، لا يُستفزّ ولا يغضب، كما أنه لا يفرح ولا يُغدق العطايا على من كانوا سبباً في بهجته. الدولة ليست الفرد الذي يحكمها، الدولة حاصل جمع إرادات وإدارات متنوعة تحركها المصلحة المشتركة لمن ينضوون تحت رايتها، وفق منظومة من القوانين المتفق عليها، وبرضا الأطراف الذين يشكلونها. إن مفهوم الدولة/الفرد، الدولة/العائلة الحاكمة ينطوي على بخس لقيمة الإنسان الذي يعيش ويتفاعل مع هذه الدول. إن مفهوماً كهذا، يُشيع «الخوف والاستكانة واللامبالاة وقمع الحياة العامة والانكفاء على الحياة الخاصة وتفشي الإحباط وخنق الثقافة وحظر الذاكرة التاريخية [مما يتسبب في].. بروز مأساة [شاملة] تشلّ القدرة الوطنية»[٧].

إن السلطة التي تسيطر على التعليم منشغلة بتكوين ولاء الأفراد والجماعات بالمقدار الذي يؤمن هؤلاء بأفكارها المركزية لا بقدر وعيهم بذاتهم ولذاتهم. هذا النوع من التعليم لن ينتج إلا حشوداً تابعة ومطيعة لخطابات السلطة.

إذاً، والحال كذلك، داخل كل بلد من بلدان الخليج العربية، لا يمكن أن يُفضي الوضع إلى علاقة سوية، مستقرة بين الناس ومن يحكمهم، فالرابط ليس قائماً على الثقة والاطمئنان من الطرفين. لأن العروة ليست على عقد واضح، يصون الحقوق ويحميها ويحدد الواجبات ويُنمّيها. العكس هو الواقع؛ نظام سياسي يخشى الإنسان الذي يديره، وإنسان يخاف النظام الذي يتحكم فيه. بالطبع هناك تفاوتات نسبية في معادلة التحكم والسيطرة هذه، سواءٌ داخل كل قُطر من هذه الأقطار أو الفترات الزمنية التي تستهلكها، إلا أن النتيجة واحدة: عُطل الدولة، وهدر الإنسان.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

(٧) فاتسلاف هافل، **كتاب مفتوح إلى غوستاف هوساك** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٠)، ص ٤٣٧.

رابعاً: هل الثروة تكفي عن العدالة؟

إن النمو الاقتصادي الظاهر الذي حققته بلدان الخليج العربية في العقود الخمسة الماضية، والذي انعكس تحسناً نسبياً في شكلانيوية الحياة الحديثة من انتشار التعليم، وانخفاض مستوى الأمية، وارتفاع متوسط الأعمار المتوقعة عند الولادة، وانخفاض الوفيات، وتحسن خيارات التغذية، وتوافر المياه الصالحة للشرب، والإسكان واتساع خيارات الاستهلاك، يعود إلى إنفاق جزء يسير من عوائد النفط في التوظيف الحكومي للأفراد، ودعم حكومات هذه البلدان قطاعاً خاصاً معتمداً عليها، بل مُشكّلاً بشروطها وأحكامها، ووفق مقاسات جماعات المصالح داخلها، التي في أساسها ومجملها مكونة من الموظف العمومي/التاجر، الذي يشتغل ويتحرك، لا وفق آليات الاقتصاد المنتج، بل وفق حجم وسرعة العطاءات والاستقطاعات والحصص الممنوحة أو المنهوبة من المال العام.

إن تزايد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يوسع الفجوة بين الناس، حيث يتكرس التهميش الاجتماعي المفضي إلى الاضطرابات وشيوع حالات الفوضى، الأمر الذي يترك تأثيراً سلبياً في منظومة المجتمع ويصيبه بالشلل.

إذاً لا تخضع معايير توزيع الخيرات العامة في بلدان الخليج لمعايير الجهد والكفاءة، وهي لا تلتفت كثيراً إلى ضرورات العدالة والإنصاف، سواء بين الجيل الواحد أو بين الأجيال المتعاقبة. ولم يتم بناء اقتصاد وطني أو إقليمي قائم على الاستثمار في الإنسان من خلال تعليمه، والثقة في قدراته ليتمكن من رفع إنتاجيته. ولم يتم الاشتغال، بصبر وجدِّية، على حفز المجتمع لينسج علاقات قائمة على التبادل، والتكافؤ، والتكامل، وإطلاق طاقات الفرد والمجتمع، للمشاركة في تنمية الحياة تنمية مستدامة، قابلة للتطور وفق متطلبات العصر ومقتضيات العلم والمعرفة، ومبدعة لوسائل وطرائق جديدة، نابعة من البيئة المحيطة ومقدّرةً لمكوناتها.

أبرز تجسيدات النظام السياسي والاجتماعي العادل يتمثل بطرائق الوصول إلى السلطة، والمكانة الاجتماعية، والحصول على الثروة. فإذا كانت طرائق الوصول إلى السلطة محكومة بالوراثة أو بالانقلاب (على اختلاف درجات العنف فيه)، لا بالانتخاب والجدارة؛ وإذا ارتبطت المكانة الاجتماعية بإجادة فن إظهار الولاء للسلطة، لا المعرفة والكفاءة؛ وإذا أدّت العطايا والمنح الدور المحوري في توزيع الثروات، لا العمل والجهد، كما هو سائد اليوم في المنطقة، فإننا بصدد مواجهة إشكال كبير، عندما نتحدث عن نشدان مجتمع عادل.

وإن كنا قد أوضحنا انسداد مسألة المشاركة في الحكم والسياسة، في دول المنطقة في الجزء السابق، فإن مسرح المكانة الاجتماعية يُعرّي واقع مجتمعات الخليج المعاصرة. التعليم، الذي هو العمود الأهم في الترقي وتحسين الوضع الاجتماعي يعاني في دول الخليج أزمة في النوعية والجودة، الأمر الذي انعكس محدوديةً في القدرات، وتناقصاً في الإمكانيات التي يتمتع بها خريجو الأنظمة التعليمية في هذه الدول. وأضحى التعليم في الخليج اليوم أحد أبرز وجوه عجز الدولة الحديثة، وشيخوختها المبكرة. قد يُعزى ذلك إلى «التوسع الكمي الهائل في فترة قصيرة، دون توافر

المرافق والمستلزمات الملائمة لهذا التوسع، والذي [أنتج] طغيان كم التعليم على كيفه، بحيث أصبح التعليم المنظّم مجرد عملية ميكانيكية لمنح شهادات إلى أنصاف متعلمين، همهم الوحيد الحصول على الشهادة ذاتها، وليس التعلم والرقي الثقافي هدفاً»(٨). وقد يكون التوسع السكاني، والزيادات العالية في الخصوبة والمواليد الأصحاء حديثي الولادة قد فاجأ المخططين والمشتغلين في هذا القطاع؛ إلا أن كل ذلك لا يمكن أن يقنع سُكان المنطقة، الذين أصبحوا يقارنون أوضاعهم بدول وتجارب إنسانية، أقل قدرة في الموارد والثروات، وأكثر في العدد والمساحات، ورغم ذلك استطاعت أن تُغيّر أنظمتها التعليمية وتحدث تحولاً فارقاً في مسارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري. إن التحكم بالعملية التعليمية أنتج موظفين أكثر مما أنتج متعلمين، أفرز مُوجَّهين أكثر من مبادرين مدركين لحقوقهم وواجباتهم، إذ لم يعد خافياً على أحد أن السلطة التي تسيطر على التعليم منشغلة بتكوين ولاء الأفراد والجماعات بالمقدار الذي يؤمن هؤلاء بأفكارها المركزية لا بقدر وعيهم بذاتهم ولذاتهم. هذا النوع من التعليم لن ينتج إلا حشوداً تابعة ومطيعة لخطابات السلطة الموجهة والمطمئنة وفق أولوياتها لا وفق حاجات الفرد والجماعة.

علاوة على ذلك، حرصت الأنظمة الحاكمة في الخليج على إبعاد المنهج النقدي من التعليم، مخافة تخريج أجيال متمردة، عصية على التأطير والتعليب، وبدلاً من التربية على مناهج النقد والتحليل والبحث، تم الاشتغال بانتظام على إشاعة التعلق بمحورية وجودها كأنظمة، ومركزية بقائها كحكومات للحفاظ على أمن البلاد وسكينة البشر، وعلى نحوٍ موازٍ كانت تشيع التقليل من قدرات الناس، وعدم بلوغهم النضج الذي يؤهلهم إدارة شؤونهم العامة، مع التخويف، ولو مجرد التفكير في مقاومة هذا الخطاب، وتجريم رفضه، وهو ما تسبب في تيبّس الحراك الاجتماعي وعطّله عن مهمته في التفاعل والتطوير لبلوغ صيغ عدالة متطورة، تحقق توازناً مقبولاً في حياة البشر.

أما في ما يتعلق بالحصول على الثروة فتشيع اللاعدالة ويعاد إنتاجها وتأطيرها قانونياً. الثروة بوصفها حق للشعوب، تتصرف بها، وفق حاجاتها الحاضرة، وتستثمرها بالطرق التي تكفل لها الاستدامة والنمو لأجيال قادمة، هذا المفهوم تعتريه الضبابية والتشويه في بلدان مجلس التعاون. فالأسر الحاكمة في هذه البلدان تخصّ نفسها ومن تختاره بثروات هائلة لا تصل إليها، في أغلب الأحوال، عين الرقابة ويد المحاسبة.

الفجوة بين قيمة الصادرات من النفط الخام والغاز، وما يتم إدراجه في الموازنات العامة أكبر بما لا يقاس. بل حتى التساؤل عن مصير هذه الثروات مجرّم بالقانون وقد يودي بالسائل إلى غياهب السجن أو قعر التهميش والإقصاء. «إن هذه المبالغ بالمليارات، كما أن مؤشر الثروة المفقودة، أو نسبة الأموال المفقودة، إلى إجمالي قيمة الصادرات، أو ما يمكن أن يسمّى «مؤشر النهب» هو مرتفع. فعلى سبيل المثال، كانت هذه الأموال الضائعة أو المنهوبة تصل في السعودية في العام ٢٠٠٧ إلى ٥٦,٤ مليار دولار، أو ٢٧,٤ بالمئة من قيمة صادرات النفط والغاز. وفي بقية

(٨) النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ص ٢٨٥.

بلدان المجلس التي توفرت عنها بيانات، كانت هذه الأرقام على النحو التالي: الإمارات ١٤,٦ مليار أو ١٧,٣ بالمئة، قطر ٢٠,٥ مليار، أو ٥٠ بالمئة ...»[٩].

يرى الناس مظاهر هذا النهب على الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الأسر وكل من يدور في فلكها، كما يعايشون عدم التكافؤ الناجم عن احتكار السلطة والثروة، يلمسونه في توجيه فرص الاستثمار لهذه الفئة، والعطايا والاستقطاعات التي تُمنح لهم وللفئات المستنفعة تحتهم، على مستوى الشركات، والأراضي، وخصخصة خدمات القطاع العام، وتوكيلات السلع الأساسية التي تتحكم في حياة البشر في طعامهم وشرابهم ومساكنهم وعلاجهم. كل ذلك مما يطفح به السطح، وفي العلن، لا في السر. بيد أن الناس مسكونون بخوف التساؤل عن أسباب مقنعة لاحتكار كل هذه الامتيازات، يعزز هذا الخوف عجز المؤسسات الرقابية القائمة، وعدم كفاءتها في محاسبة المتسببين عن كل ذلك، لأن شبكات المصالح التي وُلدت من رحم بيروقراطية الدولة المركزية غدت صمام أمان أمام أية فاعلية في المحاسبة، وعطّلت آليات مراقبة ناجعة للمال العام، كما أن ترسانة القوانين التمييزية والحامية لمنافع هذه الشبكات المعقدة هي بمنزلة «قفص حديد» لا تستطيع المحاولات الفردية أو الجماعية المشتتة أن تخترقه أو تحدّ من أثره وتحكمه في القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي.

خامساً: هل المساواة أمرٌ يمكن إخفاؤه؟

ينضح ملف المساواة في دول مجلس التعاون بكثير من التناقضات المتشابكة. ففي الوقت الذي يظن كثيرون أن الوفرة في المال وفي الفرص بإمكانها أن تقلّص الفجوات التي قد يخلقها توسع المجتمعات بشرياً وعمرانياً، فإن واقع الحال في الخليج أفرز فوارق اجتماعية كرسّت اللامساواة، معلنةً عن خطر ماثل على المدى القصير قبل البعيد. خطر يهدد الصيغة الحالية للدولة والمجتمع، ويضعها أمام اختبارات وجودها قبل سؤال تطورها وتقدمها. من نافلة الكلام ذكر أن تزايد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يوسع الفجوة بين الناس، حيث يتكرس التهميش الاجتماعي المفضي إلى الاضطرابات وشيوع حالات الفوضى، الأمر الذي يترك تأثيراً سلبياً في منظومة المجتمع ويصيبه بالشلل عن بلوغ تحقيق أهدافه للخير العام؛ هذا إن كان ثمة أهداف عامة واضحة ومعلنة في الأساس.

بالإمكان تلمّس اللامساواة ومخاطرها في هذه البلدان على أكثر من مستوى، إلا أن أبرز هذه المستويات: الجنسية، المذهب، النوع، الجغرافيا.

---

(٩) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٣. انظر أيضاً: علي خليفة الكواري، «الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٦٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، ص ٣٧ ـ ٤٠.

أ ـ الجنسية

تعد الجنسية أحد أبرز مظاهر اللامساواة في المنطقة؛ ففي حين أن الكثير من دول مجلس التعاون لم تسوِّ مسألة الجنسية مع من عاشوا وولدوا على أراضيها منذ مدة طويلة، كمثال الكويت وقضية «البدون» تطفو على السطح الاجتماعي والسياسي لبلدان الخليج العربية ظاهرة خطيرة، تُكرّس اللامساواة وتنشر الذعر بين أفراد المجتمع؛ ألا وهي سحب الجنسية من الأشخاص الذين تصنفهم السلطات على أنهم معارضين أو مختلفين عنها في التوجهات السياسية.

وبدلاً من تعزيز الشعور بالاطمئنان لعروة المواطنة الراسخة المتساوية في الحقوق والواجبات وحماية ذلك بضمانات دستورية يرعاها القضاء النزيه والمستقل، تتطاول أيادي أجهزة الاستخبارات والأمن الداخلي ووزارات الداخلية في هذه الدول فتُسقط الجنسية عن من تشاء من المواطنين المختلفين أو المتخاصمين معها، سواءٌ أفراداً كانوا أم جماعات وقبائل[١٠]، حيث تنزع عنهم جميع وثائق السفر والهويات الشخصية ليصبحوا شخصيات «مجهولة» و«نكرة»، وعلى نحوٍ مفاجئ، وغير مفهوم، حيث تطلب منهم ـ الأجهزة نفسها ـ مغادرة البلاد فوراً، وإلا يتم القبض عليهم بتهم الوجود على أراضيها بصفة «غير قانونية»، في انتهاك صارخ وحصار مُركّب لأبسط حقوق هذا الإنسان الذي لم يرتكب أية مخالفة غير الاختلاف في الرأي السياسي عن من يحكمه، والذي قد يكون، أي هذا المختلف، أكثر تجذراً في بلده على مستوى النَّسب والأصالة والتاريخ أكثر من أي متسلط يستخدم وظيفته العامة لتغطية هذا الفعل اللاإنساني، بل أكثر تجذراً من الحاكم نفسه.

إن تضخم ظاهرة «سحب الجنسية» في بلدان الخليج العربية لأبلغ دليل على غياب الإنسان من معادلة الدولة والمجتمع، حيث تستمد هذه الظاهرة جذورها من نظرة الأنظمة الحاكمة إلى

---

(١٠) انظر على سبيل المثال لا الحصر: هيومن رايتس ووتش، «الكويت نزع الجنسية عن منتقدي الحكومة» على الرابط: <https://www.hrw.org/ar/news/2014/08/10/254825>.

ـ منظمة العفو الدولية، «البحرين: تصاعد مثير للقلق بسبب إبعاد المواطنين الذين جُرِّدُوا تعسفياً من جنسيتهم» على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/03/bahrain-alarming-spike-in-expulsion-of-citizens-arbitrarily-stripped-of-their-nationality/>.

ـ «إسقاط الجنسية السعودية عقوبة لمواجهة المتطرفين» على الرابط: <http://www.alhayat.com/m/story/19081331#sthash.1iBeTtFG.dpbs>

ـ اللجنة العربية لحقوق الإنسان: «نزع الجنسية تعسفاً في قطر ٥٢٦٦ قطري من كل الأعمار ومن الجنسين..» على الرابط: <http://archive.almanar.com.lb/edimg/2012/MiddleEast/Qatar/pdf/qatar.pdf>.

ـ المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان، «إسقاط الجنسية في دولة الإمارات..» على الرابط <http://www.ic4jhr.org/ar/activites-ar/reports/617-2-الإمارات-إسقاط-الجنسية-في-دولة-الإمارات-العربية-المتحدة.html>

ـ في عُمان تم تعديل قانون الجنسية مؤخراً : تضمن القانون العماني الجديد «تسقط الجنسية العمانية عن العماني بصفة أصلية إذا ثبت أنه: ينتمي إلى جماعة أو حزب أو تنظيم يعتنق مبادئ أو عقائد تضر بمصلحة عمان، يعمل لصالح دولة معادية تعمل ضد مصلحة عمان». انظر القانون الجديد على الرابط: <https://www.rop.gov.om/pdfs/roplaws/ROPRULE-4.pdf>

المواطنة التي تفهمها على أنها مجموعة خدمات وامتيازات تمنحها هذه الأسر الحاكمة لشعوبها مقابل التخلي عن أية مطالبات للحقوق، إلا إذا قدّرت هذه الأنظمة هذه الحقوق، وقتما شاءت، وقرّرت تقديمها إلى الشعوب على هيئة منح وأعطيات ومكرمات. في سياقٍ موازٍ في موضوع اللامساواة في الجنسية؛ تتعاظم اللامساواة بين المواطنين والأجانب الذين ارتبطوا بعقود عمل مختلفة داخل هذه البلدان، إذ تزداد الفوراق بين أجور المواطنين في بلدان الخليج وبين أجور الأجانب العاملين فيها. المثير أن ميزان الأجور الذي يميل إلى المواطنين ليس مبنياً على قاعدة الإنتاجية، ولا على نوع العمل، ولا على الزمن الذي يستغرقه إنجاز هذا العمل؛ إذ تمتد ساعات العمل لكثير من العمال الأجانب إلى أوقات طويلة قد تصل إلى سبعة أيام في الأسبوع، وبمعدل يتعدى العشر ساعات يومياً. كما أن ظروف العمل المحيطة تنطوي على مخاطر متزايدة، تصل إلى تهديد الحياة؛ درجات حرارة مرتفعة تتجاوز ٥٠ درجة مئوية؛ تساهل في اشتراطات السلامة في مواقع العمل والسكن والتغذية، مع عدم السماح لهم بتأسيس نقابات عمالية تدافع عن حقوقهم وتساعدهم على استيعاب واجباتهم، في بيئة غريبة عنهم على مستوى اللغة والقوانين والعلاقات.

رغم أن النصوص القانونية تحظر «التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني»، فإن السلطات الحاكمة في الخليج لم تتورع عن استخدام هذه القوانين لتعقّب خصومها السياسيين.

لا يمكن تجاوز واقع حياة العمّال الأجانب في هذه المجتمعات الذين يمثّلون في مجموعهم نصف عدد سكان بلدان الخليج العربية مجتمعة[١١]، (في قطر والإمارات تصل نسبة هذه الفئة أكثر من ٨٠ بالمئة من إجمالي عدد السكان) ولا يمكن تجاوز طبيعة استجلابهم واستقدامهم، وتحولهم إلى نخاسة جديدة، ولا يمكن غض البصر عن نظام «الكفالة»[١٢]، ولا عن ظروف العمل وساعاته التي تصل بعضها إلى درجة «السُخرة»، إذا ما أردنا أن نبحث عن الأسباب الحقيقية وراء هشاشة الدولة وعجز المجتمع.

---

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: عمر الشهابي ومحمود المحمود، محرران، **الثابت والمتحول ٢٠١٥: الخليج والآخر** (الكويت: مركز الخليج لدراسات التنمية، ٢٠١٥)، ص ١٧٢، نسخة إلكترونية على الرابط: <https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/2167/GCCS2015.pdf>.

(١٢) نظام الكفالة باختصار هو نظام بقوة القانون تترك فيه مسؤولية العمال في أيدي أصحاب العمل والشركات حيث يعطي الكفلاء صلاحيات قانونية للتحكم في مصير العمال؛ فمن غير إذن الكفيل، لا يستطيع العامل تجديد أوراقه وتغيير وظيفته والاستقالة منها أو ترك البلاد. حينما يرحل العامل عن وظيفته من دون إذن الكفيل، يحق للكفيل إلغاء إقامته، الأمر الذي يضع العامل في وضع غير قانوني داخل البلاد. وبعدما يقوم الكفيل بإلغاء الإقامة، لا يستطيع العمّال الخروج من البلاد إلا من خلال إجراءات الترحيل التي تعرضهم تلقائياً للحبس لمدة أسابيع أو شهور وأحياناً لسنوات. للتوسع في هذا النظام، انظر: بريانكا موتابارتي، «قراءة في نظام الكفالة وتقاطعاته مع التنمية الحديثة،» موقع حقوق العمالة الأجنبية، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥ (تاريخ الدخول ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦)، <http://www.migrant-rights.org/ar/2015/03/قراءة-في-نظام-الكفالة-وتقاطعاته-مع-الت/>

ب ـ المذهب

تتزايد حدة اللامساواة والفرز المذهبي في بلدان كالبحرين والسعودية في متوالية من المظلومية لا قعر لها، إذ تدّعي الحكومات أن أتباع المذهب الشيعي لا يدينون بالولاء المطلق لحكومات البلدان التي يقطنونها، مقارنة بعلاقاتهم الروحية والجمعية مع حكومات مجاورة كإيران، في الوقت الذي يصرخ أتباع هذا المذهب من تزايد وتيرة التمييز الماحق بهم والمتمثل بإقصائهم من الكثير من الوظائف وفرص العمل التي يتمتع بها إخوتهم في «المواطنة»، ناهيك بتفشي الفقر بين أوساطهم، واتساع فجوة الدخل، وصعوبات حصولهم على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وغيرها. ورغم أن مجمل التشريعات الوطنية في دول الخليج سنّت قوانين تجرّم «الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها، ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير»؛ ورغم أن النصوص القانونية تحظر «التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني»، وتجرم «كل قول أو عمل من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات من خلال نشره على شبكة المعلومات أو شبكات الاتصالات أو المواقع الإلكترونية أو المواد الصناعية أو وسائل تقنية المعلومات أو أية وسيلة من الوسائل المقروءة أو المسموعة أو المرئية، وذلك بمختلف طرق التعبير كالقول أو الكتابة أو الرسم»؛ رغم كل هذه الصياغات الشاملة، اللامعة، فإن السلطات الحاكمة في الخليج لم تتورع عن استخدام هذه القوانين لتعقّب خصومها السياسيين، بل غدت هذه النصوص مبرراً شائعاً لمحاصرة ناشطي حقوق الإنسان في كل بلد على حدة، وفي البلدان المجاورة، واستخدام هذه النصوص كغطاء مشروع لمصادرة الحقوق والحريات الأساسية؛ كحق التعبير وحق التفكير وحق اعتناق الأديان، وباتت السجون في المنطقة تعجّ بالكثير ممن شملتهم تهم «التجديف» و«النيل من الذات الإلهية» و«الإلحاد» و«ازدراء الأديان». كما أعطت السلطات لنفسها الحق في اختراق خصوصيات البشر وإحكام المراقبة على حياتهم الخاصة ورصد وتعقب كل وسيلة اتصال وتواصل بين الناس، تحت مبرر حماية أمن البلاد، وضمان «السكينة العامة» للمجتمع.

ج ـ النوع/الجنس

تواجه المرأة تحديات معقدة في بلدان الخليج العربية؛ فإضافة إلى العوائق الثقافية والدينية والاجتماعية التي تغذّيها المجتمعات التقليدية، والتي تؤطر المرأة داخل أطر العيب، والشرف، وادعاء محدودية القدرات الذهنية والنفسية، وتكريس كل ذلك في الخطابات الدينية والإعلامية التي تسيطر عليها السلطات الدينية والاجتماعية والسياسية نفسها، المتحالفة في ما بينها من جانب، والموغلة في مركزية السيطرة والتحكم من جانب آخر؛ إضافة إلى كل ذلك، يأتي نمط الاقتصاد السائد في المنطقة ليعمّق اللامساواة في حق المرأة، إضافة إلى أن «نسب مشاركة المرأة في سوق العمل في جميع دول الخليج تعَد أقل من المتوسط العالمي لمشاركة النساء في سوق العمل، والذي بلغ في عام ٢٠١٥ نحو ٥٣ بالمئة بين الدول النامية، وهي نسبة لا تقترب منها إلا دولة الكويت، علماً بأن نسبة مشاركة المرأة في الدول المتقدمة تفوق الـ ٦٧ بالمئة. إضافة إلى ذلك تزيد نسب البطالة في المنطقة بين النساء أكثر منها بين الرجال؛ فعلى سبيل المثال في السعودية بلغت نسبة

البطالة بين الرجال ٧,١١ بالمئة، بينما وصلت بين النساء إلى ٨,٣٢ بالمئة. وفي البحرين تبلغ نسبة البطالة بين الذكور في الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٤ عاماً نحو ٨,٥ بالمئة بينما ترتفع إلى ضعف ذلك بين النساء فتصل إلى ١٦,٨ بالمئة»[(١٣)].

وعلى الرغم من أن المرأة في الخليج حققت نسباً عالية في مجالات الالتحاق بالتعليم، وبخاصة في مراحله الأساسية، ونسباً أعلى في الحصول على درجات التحصيل العلمي، وكفاءات مشهودة في قطاعات الصحة والتدريس والمصارف والتجارة والخدمات، فهي ما زالت تواجه فرصاً أقل في مراحل التعليم العالي. كما يمارس المجتمع عليها ذكورية لا تخطئها العين عند بحثها عن العمل والمساهمة في الإنتاج، في تناقض اجتماعي ونفسي لم تفلح الكثير من القوانين والتشريعات المحلية في حلّه وتفكيكه، لأنه يُعبّر عن جذور أعمق تمتد في العقلية الفردية والجمعية للمجتمعات، التي حتى لو مارست بعض مظاهر الحداثة، في شقّها الاستهلاكي، والاستهلاكي «المُتعي» على وجه التحديد، فإن ذلك لم يؤثر في أنماط التفكير، ولا في العادات والسلوكيات التي تحرك المجتمعات التقليدية المحافظة.

د ـ الجغرافيا

تتمثّل اللامساواة الجغرافية باستحواذ بعض الأجزاء من الدولة على مجمل خطط العمران والاستثمار على حساب بقية أجزاء الدولة بثرواتها وساكينها. أبلغ هذه الأمثلة نجده ماثلاً في الإمارات العربية المتحدة؛ ففي الوقت الذي تدير الإمارات الخمس (الشارقة، أم القيوين، الفجيرة، عجمان، رأس الخيمة) يومياتها من الدعم المالي للحكومة الاتحادية؛ تسيطر فيه الإمارتان (أبوظبي ودبي) على٨٥ بالمئة من ثروة البلاد، كما تحتكر القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

في بلدان كالسعودية وعمان والبحرين لا يمكن العين أن تُخطئ الفوارق في العمران والتخطيط بين عاصمة كل بلد وبقية المناطق والمدن، إذ تستحوذ المدينة الرئيسية، وهي عادة ما تكون العاصمة أو لا تزيد على مدينتين محوريتين في كل بلد، على النصيب الأوفر من الإنفاق العام، وبأنصبة أقل على بقية المحافظات والمناطق، الأمر الذي أفرز خريطة سكانية جديدة، غير متجانسة، عشوائية. وجد الإنسان نفسه في إثرها مستسلماً، خانعاً لمدن خانقة، مكتظة بالبشر النازحين إليها من بقية أجزاء البلاد، تزداد شكواهم من الازدحامات ونقص الخدمات وسوء الاداء وصعوبات التنقل والتواصل.

لقد أفضى الإنفاق الحكومي، الذي مارسته السلطات الحاكمة في المنطقة على امتداد السنين الخمسين الماضية، إلى توهمات ظلّلت الإنسان الذي يعيش في هذه المنطقة عن معرفة حقيقة ذاته وحقيقة الواقع. إن ما حدث لم يكن فجائياً، بل متوقعاً، وتم التنبيه من مخاطره، إذ إن عواقب

---

(١٣) تقرير نساء العالم ـ ٢٠١٥ ـ الاتجاهات الشائعة والإحصائيات، الصادر عن الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم الإحصائيات، <http://unstats.un.org/unsd/gender/worldswomen.html>.

لمزيد من التوسع في هذا المقام، انظر: دلال موسى، «المرأة وسوق العمل في الخليج،» في: عمر الشهابي ومحمد الدوسري ومحمود المحمود، محرران، **الخليج بعد الانتفاضات العربية ٢٠١٧: الخليج بين الثابت والمتحول**، الإصدار ٤ (الكويت: مركز الخليج لدراسات التنمية، آفاق للنشر، ٢٠١٧)، ص ٢٩٨ ـ ٣١٧.

التوسع في الإنفاق الحكومي في الدول الريعية لا يأتي إلا بهذه النتائج؛ فهو يُظهر الرخاء والازدهار في العموميات بينما تزداد على الميدان حدة الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الطبقية، وبخاصة في الدخل ومستويات الغنى والفقر. فالهوة تتسع بين الغنى المفرط والفقر النسبي، ولا يمكن تحسس ذلك في ظل الإنفاق الحكومي الذي يوفر السلع الاستهلاكية المستوردة، ويرفع مناسيب الرواتب المتأتية من احتكار وإدارة المورد الوحيد للدخل. إن مسألة الفوراق في الدخل ربما لا تكون ناجمة بالضرورة عن استغلال البشر، وبالتالي لن تؤدي بالضرورة إلى تنشيط حركات التغيير الاجتماعي لإحداث تغيير جذري يُحسن مستوى حياتها؛ لأنها، أي هذه الفوارق، قد تكون ناتجة من طرائق استغلال الموارد الطبيعية لا استغلال الموارد البشرية. وبإمكان الدولة الريعية أن تستخدم هذه الوسيلة بكل نجاح وكفاءة؛ إذ بمقدورها إعطاء الانطباع للجميع بحصولهم على حصص أكبر، لكن، بقرار حكومي، وهذا ما حدث بالتحديد أثناء احتجاجات الربيع العربي، الأمر الذي يمنح السلطة قدرة على البقاء واحتواء كل محاولات التغيير القادمة من القواعد الشعبية، التي عادة، في مثل هذه الأوضاع، ما تكون مسيطراً عليها تماماً، وقد تم حَيْد قدراتها التنظيمية المستقلة منذ مدة طويلة. لذا، لن يكون هناك نقاش جاد ومتكافئ حول المستقبل ما دامت السلطة المركزية مستحوذة على الموارد الطبيعية، وتديرها لمصلحة بقائها أكثر من استثمارها في استدامة تنمية المجتمع والدولة[١٤].

خلاصة

بكلمة، كشف الزمن أن قضية الإنسان في بلدان مجلس التعاون تتعدى التشخيص والتحديد والتوثيق والإشارة، إذ لا تعوز المجتمع ولا الدولة ولا الأفراد، اليوم، الأفكار والأبحاث والدراسات والأدبيات التي تضع الإصبع على أسباب الخلل وتتتبّع عثرات بلوغ مرحلة راسخة من التعاون والتكامل. كما لا تعوزهم الإمكانيات المالية ولا الثروات الطبيعية ولا القدرات البشرية.

كما أكدت الممارسة، في غير ذي مناسبة، أن الإشكالية ليست في وجود الحل، ولا في وضوح المخرج، بقدر ما هي في إرادة الفعل وإدارة الموارد البشرية والطبيعية والعمل؛ وأنه بقدر الإيمان العميق من جانب الحكّام والمحكومين، على حد سواء؛ بأن المكوِّن الأساسي لنجاح المجتمع والدولة وبقية التنظيمات يتمثل بنجاح الإنسان؛ إحساسه بكيانه وقيمته وجدواه، ضمان كرامة متساوية له في الحقوق والواجبات، احترام حريته الخاصة وتقدير حرياته العامة، تقليص الفوارق الاجتماعية التي تتحدى استقراره في مجتمع عادل. بمقدار هذا الإيمان ستكون النتيجة. الإنسان الآمن على حرياته، المستقر في مجتمع عادل، هو من سيتكفل بتنمية بلاده وإدارة تعاونها وتكاملها مع من يؤمن ويستحق الشراكة ووحدة المصير □

---

(١٤) للمزيد عن موضوع الفوارق الاجتماعية وغياب العدالة وأثر ذلك في بنية الدولة والمجتمع من واقع أحد بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ انظر: سعيد سلطان الهاشمي، «عدالة أم معادلة؟ قراءة في إشكاليات الفوارق وعوائق العدالة الاجتماعية في عُمان،» دراسة ضمن كتاب: **الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية**، تحرير محمد العجاتي (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات؛ مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠١٧)، نسخة إلكترونية متوافرة على موقع «عدالة اجتماعية بالعربي» <http://www.socialjusticeportal.org/publication/1531/>.

حماس والسلفيون في غزة ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٧

عقل صلاح(*)

كاتب وباحث فلسطيني مختص بالحركات الأيديولوجية.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الجوانب المختلفة للعلاقات الحمساوية ـ السلفية(**) الجهادية في قطاع غزة، والمراحل التي مرت بها، وكيفية التعامل بين الطرفين في مراحل الهدوء ومراحل التأزم، ومدى تأثير التطورات السياسية الإقليمية في هذه العلاقة.

وفي إطار هذه الدراسة الممتدة منذ بداية تشكيل الحركات السلفية الجهادية، الذي تزامن مع بداية حكم حماس للقطاع عام ٢٠٠٧ وحتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وهو العام الذي طرأ فيه تحسن على العلاقات الحمساوية ـ المصرية، وتأزمت فيه علاقة حماس مع السلفية.

وفي إطار ذلك تسعى هذه الدراسة للإجابة عن عدد من الأسئلة والتي تتمثّل أهمها بالآتي:

• ما طبيعة العلاقة بين حماس والسلفية؟ وما هو مستقبل هذه العلاقة في ظل التزام حماس بالتهدئة مع إسرائيل والتفاهم الحمساوي مع مصر؟

• هل ساهمت البيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية، التي خلقتها حماس في غزة في نمو الحركات السلفية؟

• ما هو موقف السلفية من ممارسات حماس القمعية بحقها؟

• هل تسير العلاقة نحو القطيعة عبر زيادة حدة الضربات الحمساوية للسلفية؟

• هل يحقق التعامل الأمني مع السلفية الاستقرار الأمني في القطاع؟

• إلى أي مدى يمكن أن تنعكس تبعات المصالحة الجارية بين فتح وحماس برعاية مصرية على العلاقة بين حماس والسلفيين وعلى حجم السلفيين ودورهم في غزة؟

(*) البريد الإلكتروني: salah.nablus@yahoo.com.

(**) كلمة السلفية، أينما وردت في الدراسة، تعني الحركات أو الجماعات السلفية الجهادية في قطاع غزة.

أولاً: نشأة الحركات السلفية الجهادية في القطاع

إن الحركات السلفية في القطاع جديدة وبلا جذور، فقد بدأت بالظهور خلال الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٢، كما أنها تفتقر إلى شيوخ ومراجع أصيلة، مقارنة بحركة الإخوان المسلمين[١]. تشكل السلفية تهديداً مستمراً لحماس، رغم تراجعها عندما قضت حماس عام ٢٠٠٩ على أول إمارة إسلامية تعلنها السلفية في القطاع. على الرغم من ذلك تمددت السلفية ونفذت عدداً من العمليات التفجيرية الداخلية التي استهدفت مؤسسات ومقاهيَ ومحال للإنترنت، وصالونات للسيدات، ومؤسسات مسيحية، وأطلقت صواريخ على إسرائيل للانتقام من حماس.

١ ـ الفكر المتطرف وبدايات الظهور

السلفية الجهادية هي جماعة مغلقة على الأتباع، متمحورة حول شيخ وأيديولوجيا، ويقوم خطابها على أنها المدافع عن الطائفة السنيَّة في وجه الطوائف الأخرى. يلامس خطابها العقائدي حاجة نفسية لدى شرائح معينة من الجمهور المستهدف الذي يعاني غضباً وتهميشاً وفراغاً ناجماً عن الصعوبات المعيشية، الأمر الذي يحيل فكرة الخلاص مدخلاً أساسياً في استراتيجيات التجنيد والتأطير من جانب هذه الجماعات[٢].

تدرك حماس جيداً أن عناصر السلفية لا يؤمن جانبهم، فهم يعتمدون على أمرين: الأول، المهادنة الظاهرية للسلطة الحاكمة، حتى تقوى شوكتهم، وتصبح عصيّة على الاستئصال والكسر. والثاني، توجيه ضربات محددة بهدف إثارة الفوضى، وإضعاف السلطة الحاكمة.

والجهاد عند السلفية هو السبيل لإعلاء كلمة الله وتغيير أنظمة الحكم الكافرة، وتحرير البلاد المحتلة وتطبيق الشريعة. ولا يقف هدفها عند استعادة النظام السياسي الإسلامي وإنما يتجاوزه إلى الجهاد في كل مكان من أجل إقامة دولة خلافة عالمية. وهي ترفض أسس الحكم المعاصرة وتطبيقاتها المتعددة بوصفها كفراً. إضافة إلى أنها تتبنى صيغة جذرية لتقسيم البشرية على أساس ديني، مسلم وكافر، معتبرة جزءاً كبيراً من المسلمين كفاراً[٣]. وتتبنى السلفية منهاج التغيير بقوة السلاح من أجل إقامة الدولة الإسلامية. ومنهاجها لا يهدف إلى تخريج

---

(١) مركز القدس للدراسات السياسية، «حرب حماس على السلفية الجهادية: صراع بقاء ورسائل لمن يعنيهم الأمر في مصر والغرب،» <http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=124&local_details=3&id1=37&menu_id=-1>.

(٢) رسمية محمد هادي، «عوامل صعود السلفية الجهادية وسبل مكافحتها،» الحزب الشيوعي العراقي، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، <http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/33022-2015-09-04-14-24-49>.

(٣) عوني فارس، «السلفية الجهادية في فلسطين،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٠١ (شتاء ٢٠١٥)، ص ٤٥ ـ ٤٦.

سلفيين فقط، بل شريحة من الجهاديين التكفيريين أيضاً، وبذلك يبررون استخدام العنف ضد بقية المسلمين بتهمة الارتداد عن الدين[٤].

وفي القطاع، ظهرت أعداد قليلة جداً ممن يتبنون الأفكار المتطرفة للمرة الأولى قبل عقد من الزمن، منشقين عن فصائل إسلامية ووطنية، وأطلقوا على أنفسهم تسميات سيوف الحق وجند أنصار الله، وغيرها من الأسماء. ارتبطت هذه الجماعات فكرياً بتنظيم القاعدة قبل أن تتحول إلى داعش، بعد ظهوره في العراق عام ٢٠١٤. لكن نقطة التحول الرئيسية كانت في عام ٢٠٠٦ نتيجة مشاركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي حيث أصيب عشرات من أنصارها وكوادرها بصدمة كبيرة، إذ اعتبروا من وجهة نظرهم أن الحركة تخلت عن مبادئها وقيمها الإسلامية، التي تعتبر أن الانتخابات حرام شرعاً، لمصلحة قيم علمانية كافرة[٥].

تجدر الإشارة هنا إلى أن معظم العناصر المتطرفة قد خرجت من صفوف حماس، وتكمن المشكلة في أساليب التلقين المستخدمة من جانب حماس، وهو ما جعل عناصرها منغلقة ولا تتقبل الأفكار الأخرى وتنظر إلى الآخر الوطني بالريبة والشك[٦]. وعلى الرغم من تعرض السلفية على نحوٍ مستمر لضربات حماس العنيفة فإنها ما زالت قادرة على الوجود وتجنيد أتباع جدد والاستمرار في التهديد المباشر لحكم حماس.

ويبيِّن الكاتب حلمي الغول أن الانقلاب هو من أوجد التربة الخصبة لنشوء السلفية، ومنحها الحماية، وجزء أساسي من عناصر السلفية هم من منتسبي كتائب القسام. ويرى الغول أن رفض حماس خيار المصالحة، وتمسكها بالحكم سيسهم في اتساع دور السلفية[٧].

يستدل مما سبق، أن سيطرة حماس على القطاع بقوة السلاح، والحصار المفروض على القطاع، وتردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وهجرة الشباب، وغيرها من العوامل الموضوعية، قد ساهمت في خلق بيئة اجتماعية وسياسية وأمنية وفّرت أرضية خصبة لنمو السلفية. ويمكن القول إن العديد من قادة السلفية وأعضائها قد خرجوا من رحم حماس، إضافة إلى استغلال إسرائيل لهذه الظاهرة من أجل ضرب المقاومة من خلال توريط عناصر السلفية في أعمال التخريب وخرق الهدنة مع إسرائيل واستهداف الجيش المصري لإدامة الحصار على القطاع.

---

(٤) Olidort Jacob, *Inside the Caliphate's Classroom: Textbooks, Guidance Literature, and Indoctrination Methods of the Islamic State* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2016), pp. 11-12.

(٥) فتحي صبّاح، «إياد البُزم لـ «الحياة»: معتنقو الفكر المتطرف «حالات فردية»،» **الحياة**، ٢٠١٧/٨/٢٧، <http://www.alhayat.com/Articles/23689015>.

(٦) مؤمن بسيسو، «حماس وجماعات الفكر المتطرف.. جذور الأزمة وآفاق الصدام،» الجزيرة. نت، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/9/2>

(٧) عمر حلمي الغول، «التكفيريون وحماس،» أمد للإعلام، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٧، <https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=188045>.

٢ ـ العوامل الرئيسية التي ساعدت على ظهورها وانتشارها[٨]

أ ـ الواقع السياسي: مشاركة حماس في السياسة الرسمية الفلسطينية اعتُبرت من جانب السلفيين اتباعاً لوسائل علمانية، فبدأ السلفيون يشيعون أن الانتخابات حرام وتحكيم لغير شرع الله.

ب ـ المحافظة على التهدئة مع إسرائيل: توقف حماس عن المقاومة أحياناً من أجل تثبيت حكمها، الأمر الذي منح السلفية فرصة لاتهامها بالتراجع عن ثوابتها وتخليها عن المقاومة.

ج ـ تردي الأوضاع الاقتصادية: الحصار المفروض، وما صاحبه من ضغط واقع على القطاع، دفع بالبعض لاتهام حماس بالتسبب بالأزمة؛ فالظروف المعيشية الصعبة التي يعانيها أهالي القطاع، وانتشار مظاهر الفقر والبطالة وتفشي الفساد، دفعت الشباب الغزاوي للانتماء للسلفية كسبيل للهروب من الواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب[٩].

د ـ الانقسام الفلسطيني: أدى الانقسام الفلسطيني إلى تفشي التطرف في صفوف فئة من الشباب شعرت بالغبن والظلم، وهو ما يفسر وجود أعضاء سابقين من حماس في صفوف السلفية[١٠].

إن نجاح السلفية في التمدد، جعلها طرفاً مؤثراً في الواقع الفلسطيني، وهو ما سينعكس على بنية المجتمع، وعلى وجود الفصائل، وحالة التعايش المجتمعي وواقع الأقليات الدينية[١١].

ثانياً: منطلقات السلفية ورؤيتها

لا تعتبر السلفية نفسها جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني، بل جزءاً من منظومة دينية أكبر تشمل العالم الإسلامي وتتباهى بالعلاقة مع الجهاد العالمي والقاعدة، ورؤيتهم تتلخص فيما قدمه قادتها [١٢]:

ـ القيادي السلفي محمود طالب (١٧ أبريل/نيسان ٢٠١١) الذي قال: «نحن نؤمن بأن الجماعات الإسلامية التي تشارك بالانتخابات هي جماعات بدعية، نبرأ إلى الله من أفعالها، كما نؤمن

---

(٨) عدنان أبو عامر، «السلفية الجهادية في فلسطين: البدايات والعلاقات،» ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/02/palestine-salafist-jihadists-bet.html# ixzz 4qbj 7irie>.

(٩) بسيسو، «حماس وجماعات الفكر المتطرف.. جذور الأزمة وآفاق الصدام».

(١٠) زينب خليل، «خاص ـ حماس والجهادية السلفية.. «فتنة الدم» التي ضربت غزة،» شبكة فراس الإعلامية، ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٥، ٢٠١٥، <http://fpnp.net/ar/?Action=PrintNews&ID=45459>

(١١) محسن صالح ووائل سعد، «تقدير استراتيجي (٨٢): الجماعات السلفية الجهادية... وفرص الانتشار في الوسط الفلسطيني،» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، <https://www.alzaytouna.net/2015/11/04>.

(١٢) يوسف الشيخ، «السلفية الجهادية في فلسطين الواقع والمآل،» شاهد نيوز (١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧)، <http://chahednews.com/article.php?id=383853>.

أن العلمانية على اختلاف راياتها ومسمياتها وأحزابها هي كفر بواح مخرج من الملة، ونؤمن أن الحاكم بغير ما أنزل الله وطائفته المُبدلين للشريعة هم كفار مرتدّون، والخروج عليهم بالسلاح والقوة فرض عين على كل مسلم».

ـ كما شدد القيادي السلفي أبو عبد الله المهاجر من جهته في أكتوبر/٢٠١٢ على الهدف الأساس للسلفية، المتمثل بإقامة الإمارة الإسلامية، حيث صرّح «نحن دوماً نخطط لإقامة شرع الله في الأرض، وهذا فرض وواجب على كل مسلم، ومشروعنا قائم بإذن الله، وسيأتي اليوم الذي يحقق فيه المجاهدون مشروعهم».

في البداية تسامحت حماس مع الأنشطة السلفية في المساجد والجمعيات، لأنها وجدت فيها دعماً لخطها الإسلامي في مواجهة التيار العلماني. لكن بعد تزايد نفوذ السلفية وخروجها عن طواعية حماس، بالتناغم مع توجهات كل من القاعدة وداعش، أصبحت تشكل خطراً على حكم حماس. ويتضاعف نشاط السلفية في أوقات الهدوء بين حماس وبعض الدول الإقليمية، وتجد حماس أن عمليات السلفية تعطي ذريعة لإسرائيل لجر القطاع مجدداً إلى حرب[(١٣)].

١ ـ الركائز الأساسية لدعايتها

ـ اتهام حماس بأنها انتقلت من المقاومة إلى سدة الحكم.

ـ تقاعس حماس عن تطبيق الشريعة الإسلامية في القطاع.

ـ تلقي حماس الدعم المالي والعسكري من إيران، وهو ما عرّض الحركة للاتهام بأنها جعلت من القطاع بوابة للتشيُّع[(١٤)].

ـ التزام حماس التهدئة مع إسرائيل ومنع التنظيمات من إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل وحمايتها للحدود مع الاحتلال ومصر.

٢ ـ العنف المتطرف

تعتمد السلفية على العنف المتطرف المسلح مع رفض أي شكل للتعامل السلمي في العملية السياسية مع حماس سواء بالتحالف أو المشاركة أو حتى المهادنة.

يأتي في سياق ذلك، هجمات السلفية على مؤسسات مسيحية وغربية في القطاع، منها اختطاف مراسل هيئة الإذاعة البريطانية آلن جونستون سنة ٢٠٠٦، وتفجير مكتبة جمعية الشبان المسيحيين في شباط/فبراير ٢٠٠٨، والهجوم على مدرسة تديرها الراهبات في أيار/مايو ٢٠٠٨، وإطلاق النار على شرطي من حماس، ردت الأخيرة عليها رداً موجعاً؛ ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

---

(١٣) «فصل جديد من المواجهة بين حماس والتيار الجهادي في غزة،» صحيفة **العرب**، ٢٠١٧/٨/١٨، ص ٢.

(١٤) عمار السيد، «هل تنجح التنظيمات الجهادية في زعزعة حكم حماس في غزة؟ ـ تحليلات،» موقع مصر العربية، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، <http://www.masralarabia.com>.

حاصرت حماس مجمعاً سكنياً لعشيرة دغمش، وأطلقت ذخيرة حية عليه، أسفرت عن مقتل أحد عشر شخصاً وجرح عشرات آخرين[١٥].

أ- تركز الدعاية السلفية بالأساس على محاولة استقطاب المنتسبين لحماس. فالكثير من أفراد وقيادات السلفية هم من أبناء حماس السابقين، وهو ما زاد من مخاوف الحركة على تماسك جبهتها الداخلية.

وتعد العملية الانتحارية التي نفذها أحد أعضاء السلفية في آب/أغسطس٢٠١٧ ضد مجموعة الضبط الميداني التابعة لكتائب القسام على الحدود المصرية ـ الفلسطينية نقلة نوعية غير مسبوقة ضد حماس منذ عقد على حكمها القطاع، وقد أثارت هذه العملية من جديد الكثير من الأسئلة، منها: ما هو مدلول الزمان والمكان للعملية الانتحارية؟ وهل المستهدف منها هو تحسن العلاقات المصرية ـ الحمساوية؟ وهل يوجد للسلفية ارتباطات خارجية؟ وهل للموساد الإسرائيلي علاقة بكل ما يحصل؟ ولعل مشاركة العميل السلفي أشرف أبو ليلة باغتيال القائد القسامي مازن فقهاء في آذار/مارس ٢٠١٧ أكبر دليل على أن السلفية مخترقة وهناك من يوجهها لخلط الأوراق وإدامة توتر العلاقات الحمساوية ـ المصرية. يقودنا هذا إلى أن الصراع بين حماس والسلفية بدأ يأخذ شكلاً خطيراً، بعد العملية الانتحارية، ولقد أصبح الطرفان يتعامل أحدهما مع الآخر من خلال اعتماد استراتيجية عدائية، وهذه الاستراتيجية نابعة من التهديد المباشر الذي تشكله السلفية لحكم حماس.

يرى عدد من المحللين أن الهجوم الانتحاري هو رد على التفاهمات بين حماس والقاهرة التي تشمل لجم حماس للسلفية داخل القطاع، ويعكس التفجير كذلك رفض المتشددين للمصالحة الجارية بين حماس ودحلان برعاية مصرية. وترى السلفية أن حصول هذه المصالحة يعني نهايتها[١٦].

من ناحية ثانية أعلنت أجناد بيت المقدس في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦ تبنيها إطلاق صاروخ كاتيوشا محلي الصنع باتجاه موقع إسرائيلي؛ وعليه قام الجيش الإسرائيلي بمهاجمة أهداف تابعة لحماس في قطاع غزة[١٧].

وقد اتهم يونس الأسطل في تصريح له في٢١ آب/أغسطس ٢٠١٧ بأن «معظم من قابلتهم من هؤلاء الشباب السلفيين في العشرينات من العمر هم أناس بسطاء من حيث الثقافة ـ لا وعي سياسي ولا أمني ولا ديني ـ وهؤلاء تلقوا بعض القناعات عبر الإنترنت، وأن الحاجة المالية هي من

---

(١٥) يورام كوهين، «الجماعات الجهادية في غزة: تهديد متنام،» معهد واشنطن، المرصد السياسي، العدد ١٤٤٩ (٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/jihadist-groups-in-gaza-a-developing-threat>.

(١٦) «فصل جديد من المواجهة بين حماس والتيار الجهادي في غزة،» صحيفة **العرب**.

(١٧) «غزة: مجموعة سلفية تتبنى إطلاق صاروخ تجاه إسرائيل الليلة انتقاماً من حماس،» موقع i24NEWS، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦، <https://www.i24news.tv/ar1/middle-east/114518-160526>.

دفعت بعضهم للالتحاق بهذه الجماعات»[١٨]. واتهم الأسطل الاحتلال باستغلال هؤلاء الشبان في إقناعهم أن واقع الشعوب العربية هو الكفر والردة، وأن حماس على وجه الخصوص ليست حركة دينية إنما هي حركة سياسية تتستر بالدين[١٩].

٣ ـ أسباب تأخر ظهورها[٢٠]:

أ ـ قوة الحركة الإسلامية وتجذرها داخل المجتمع؛ وهو ما كان له أثره الملحوظ في الحد من امتداد السلفية.

ب ـ قدرة الحركة الوطنية والإسلامية على استيعاب الطاقات الشبابية المتدينة التواقة إلى العمل المقاوم، وخصوصاً إبان الانتفاضتين، كما نجحت في إدارة حوار جاد مع الإسلاميين الشبان ممّن تأثروا بنوازع سلفية.

ج ـ الموقف المعارض لدى الفصائل المختلفة ـ الوطنية والإسلامية ـ من السلفية، منع السلفية من التمدد والانتشار، وذلك حتى العام ٢٠٠٧ على الأقل عندما حدث الانقسام.

ثالثاً: أبرز الحركات السلفية الجهادية في القطاع

تنقسم الجماعات السلفية في القطاع إلى مجموعتين: **الأولى** دعوية وهي التي يتبع لها حزب النور، و**الثانية** جهادية مسلحة، ومنها جماعات تنظيم جند الله، وسيوف الحق، وجيش الأمة، وجيش الإسلام، وجلجلت، والتوحيد والجهاد، وسرية الشيخ عمر حديد[٢١].

١ ـ جند أنصار الله

برز اسم التنظيم عقب فوز حماس في الانتخابات عام ٢٠٠٦، وما تلاها من فوضى عارمة، وسيطرة حماس على القطاع، بعد الحسم العسكري سنة ٢٠٠٧[٢٢]. وتعد جند أنصار الله هي

---

(١٨) ««السلفية الجهادية» في قطاع غزة .. بين المعالجة الفكرية والحزم الأمني،» قدس برس، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٧، <http://qudspress.com/index.php?page=show&id=35223>

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) الشيخ، «السلفية الجهادية في فلسطين الواقع والمآل».

(٢١) «اتفاق.. لا اتفاق مع حماس .. جماعات سلفية مع وأخرى ضد وإطلاق الصواريخ،» موقع الهدف، ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٥، <http://hadfnews.ps/post/4267/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%84%D8%A7-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B9-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89-%D8%B6%D8%AF-%D9%88%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1>

(٢٢) عرفة البنداري، «حماس أو التنظيمات السلفية الجهادية... من يحكم قطاع غزة؟،» موقع رصيف ٢٢، ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، <http://raseef22.com/politics/2016/08/31>

العنوان الأبرز لمجمل نشاطات الحركات السلفية، في محاولة منها لتشكيل إطار واسع للسلفية. وقد بدأت مشكلاتهم مع حماس بعد التفجيرات التي حصلت بالقطاع، وبالأخص بعد التفجير الذي استهدف حفل زفاف عائلة دحلان، إضافة إلى امتناع أمير الجماعة عن تسليم مسجد ابن تيمية لوزارة الأوقاف التابعة لحماس في إطار الحملة التي قامت بها حماس للسيطرة على المساجد[٢٣].

وانفجر التوتر بين الطرفين في الرابع عشر من آب/أغسطس عام ٢٠٠٩، عندما انتقد زعيم جند أنصار الله الشيخ الطبيب عبد اللطيف موسى من منبر مسجد أنصار الله، تقاعس سلطة حماس عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وأعلن عن قيام إمارة إسلامية في رفح، فاعتبرت حماس هذا الإعلان تمرداً على سلطتها، وحاصرت قواتها المسلحة المسجد وحصل إطلاق نار بين الطرفين أدى إلى قتل أكثر من ٢٠ شخصاً وإصابة ما يزيد على ٧٠ آخرين، وانتهى الحادث بإنهاء التمرد[٢٤]. بعد أحداث المسجد، لم تشهد العلاقة بين حماس والسلفية تحسناً كبيراً، حيث انتهجت حماس أسلوب الملاحقة الأمنية وتجريدهم من أسلحتهم[٢٥].

٢ ـ سيوف الحق[٢٦]

برز اسم التنظيم عام ٢٠٠٦، وتبنى خطاباً دينياً تخطى حدود القطاع، ليتلامس مع الحركات الجهادية خـارج فلسطين. وحارب التنظيم مظاهر الحياة الغربية في القطاع، وتبنى العديد من العمليات، مثل إطلاق قذائف آر بي جي وتفجير بعض العبوات الناسفة في محال الإنترنت، وتفجير متجرين لتسويق الأغاني، وأعلن التنظيم مسؤوليته عن تفجير مكتب قناة الجزيرة عام ٢٠٠٧.

٣ ـ جيش الأمة

تشكل جيش الأمة في حزيران/يونيو ٢٠٠٧[٢٧]، وهو جماعة إسلامية تأسست وفق أيديولوجيا تنظيم القاعدة. يتزعم هذا التنظيم أبو حفص المقدسي، وكانت تسمح حماس له بالعمل في إطار تفاهم غير مكتوب بأن ينأى عن السياسات الداخلية وألا يستخدم القوة لفرض معتقداته[٢٨]. ويضم التنظيم مقاتلين فلسطينيين ومقاتلين من جنسيات أخرى. ويشير المتحدث الإعلامي للتنظيم إلى أن

---

(٢٣) مركز القدس للدراسات السياسية، «حرب حماس على السلفية الجهادية: صراع بقاء ورسائل لمن يعنيهم الأمر في مصر والغرب».

(٢٤) ممدوح إسماعيل، «فتنة الدم بين حماس والسلفيين!»، شبكة الألوكة، ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٩، <http://www.alukah.net/sharia/0/7191/#ixzz2gw769xS9>.

(٢٥) السيد، «هل تنجح التنظيمات الجهادية في زعزعة حكم حماس في غزة؟ ـ تحليلات».

(٢٦) البنداري، «حماس أو التنظيمات السلفية الجهادية... من يحكم قطاع غزة؟».

(٢٧) جريدة **الأيام** الفلسطينية، ٢٠٠٨/١/١٢.

(٢٨) فيديو عن جيش الأمة في قطـاع غزة، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، <https://www.youtube.com/watch?v=miTTNQn3DkI>.

حماس لا تطبق الشريعة الإسلامية، وترهق المواطنين بالضرائب الباهظة، وتعتقل الدعاة وتمنعهم من ممارسة الدعوة[٢٩].

٤ ـ جيش الإسلام[٣٠]

تعود جذوره الأولى إلى أواخر عام ٢٠٠٥ بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، وفي ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، صدر بيانه التأسيسي. أسسه الضابط السابق في جهاز الأمن الوقائي ممتاز دغمش بعد انشقاقه عن لجان المقاومة الشعبية. وقد برز اسم التنظيم بقوة عندما شارك في اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، في٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

نفذ التنظيم العديد من العمليات، منها احتجاز صحافيين تابعين لوكالة فوكس نيوز الأمريكية، وخطف الصحافي في هيئة الإذاعة البريطانية آلن جونستون عام ٢٠٠٧. وينسب له تنفيذ هجمات على مقار جمعية الشبان المسيحية، والمدرسة الأمريكية، ومهاجمة أفراد من كتائب القسام. كما أن وسائل الإعلام المصرية تردد اسم دغمش، كأحد أبرز المتهمين الأساسيين في عدة اعتداءات مسلحة وقعت في مصر وسيناء. وتسبب التنظيم في حرج شديد لحكومة حماس، إذ واجهت اتهامات من أطراف إقليمية بإيواء عناصر تتبنى تنظيم القاعدة[٣١].

٥ ـ جلجلت[٣٢]

ظهر هذا التنظيم إلى العلن عام ٢٠٠٧، وهو اسم جمعي لكل التنظيمات السلفية في القطاع، ومرده إلى أنشودة جلجلت التي انتشرت بين معتنقي الفكر الجهادي في أفغانستان والعراق والشيشان. ويعتبر محمود طالب الناشط السابق في حماس أحد أهم قادته. حاول استهداف موكبَي الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ورئيس الحكومة البريطانية السابق توني بلير، اللذين كانا في زيارتين منفصلتين لغزة، ويُنسب إليه أيضاً تفجير العشرات من مقاهي الإنترنت، وكذلك تفجير منزل النائب الحمساوي مروان أبو راس.

٦ ـ التوحيد والجهاد

يطلق عليه أنصار بيت المقدس، وهم جماعة تتبنى أفكار تنظيم القاعدة. يعتقد أن ظهورها الأول كان عام ٢٠١١، نتيجة الفراغ الأمني الناجم عن سقوط نظام حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك. فبدأت تنشط في القطاع والشريط الحدودي مع مصر، وسيناء. وتعود جذورها إلى الجماعات الجهادية التي تشكلت في سيناء خلال تسعينيات القرن الماضي[٣٣]. أمير الجماعة هشام

---

(٢٩) البنداري، «حماس أو التنظيمات السلفية الجهادية... من يحكم قطاع غزة؟».

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) الأناضول ـ فلسطين اليوم، «خبراء: الجماعات السلفيّة الجهادية في غزة لا تملك أي رابط تنظيمي،» وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، <https://paltoday.ps/ar/post/220893>.

(٣٢) فارس، «السلفية الجهادية في فلسطين».

(٣٣) البنداري، «حماس أو التنظيمات السلفية الجهادية... من يحكم قطاع غزة؟».

السعيدني الذي كان له الدور الأبرز في تشكيلها، ونسبت للتنظيم تفجيرات شرم الشيخ ودهب ونويبع عام ٢٠٠٤[٣٤]. الجماعة عبارة عن خليط من فلسطينيي القطاع ومصريين كانوا يتبعون جماعة التوحيد والجهاد[٣٥].

إبان حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، قامت الجماعة بخرق الهدنة بين إسرائيل وحماس، وهو ما دفع حماس إلى ملاحقة عناصرها، وهذا ما دفعهم إلى الهروب إلى سيناء والاندماج بجماعة التوحيد والجهاد. وتحول اسم الجماعة إلى ولاية سيناء بعد إعلان ولائهم لزعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي[٣٦].

٧ ـ سرية الشيخ عمر حديد[٣٧]

تشكلت عام ٢٠١٥، وبعد ظهورها بأسبوع هاجمت إسرائيل ثلاث مرات بعدة صواريخ. فشددت حماس الخناق على السلفية، واعتقلت المزيد من عناصرها وأخضعتهم لتحقيقات بهدف الحصول على معلومات حول السرية ومصدر صواريخها على نحو محدد.

إن العلاقات الحمساوية ـ المصرية تسير باتجاه التحسن والتقاء المصالح، فمصر تسعى لزيادة التعاون الأمني وضبط الحدود وزيادة حدة الضربات الحمساوية للسلفية، وحماس تريد الولوج للعالم الخارجي من طريق القاهرة وفتح المعبر وصولاً لرفع الحصار.

وقالت مصادر مقربة من السلفية، إن السرية جزء من هذه الجماعات العاملة في القطاع منذ سنوات طويلة وتضم عناصر جديدة كانت منضوية في صفوف فصائل فلسطينية، ومنها كتائب القسام. تستخدم هذه السرية صواريخ سوفياتية من طراز غراد[٣٨].

علاوة على ما سبق، ظهر العديد من الجماعات السلفية الجهادية الصغيرة الداعية إلى إقامة إمارة إسلامية في القطاع تحت أسماء مختلفة، منها: أبناء أهل السنة والجماعة، وعصبة الأنصار، والجبهة الإسلامية، وجحافل التوحيد والجهاد، وغيرها من المسميات.

---

(٣٤) «منذ اغتيال السادات وحتى استهداف الأقباط: خريطة الجماعات الجهادية في مصر،» **القدس العربي**، ٢٠١٦/١٢/١٧، <http://www.alquds.co.uk/?p=646942>

(٣٥) البنداري، المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) كفاح زبون، «سرية الشيخ عمر حديد».. مجموعة جديدة تنافس «حماس» في غزة، التنظيم الأحدث والأكثر تحدياً لحماس يستخدم اسم شيخ عراقي قتل في الفلوجة،» **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/٦/١٠.

(٣٨) المصدر نفسه.

رابعاً: العلاقة بين حماس والسلفية الجهادية

وصلت العلاقة بين حماس والسلفية إلى حالة من القطيعة، عقب إعلان حماس أنها لا تسعى لأسلمة المجتمع، وزادت العلاقة تأزماً بين الطرفين، ولا سيَّما بعد اشتباكات دامية دارت بين حماس وعائلة دغمش أوقعت ١١ قتيلاً من العائلة. وقالت حماس إن أسباب تلك المواجهات جنائية، إلا أن جيش الإسلام أعطاها صبغة أيديولوجية[٣٩].

١ ـ ركيزتا التعامل بين حماس والجهادية السلفية

استندت حماس على ركيزتين أساسيتين في تعاملها مع السلفية[٤٠]: (أ) الحوار الفكري المكثف مع الشبان من خلال العلماء والمشايخ. إلا أن هناك صعوبة في إقناعهم لأن أيديولوجيتهم تقوم على احتكار الحقيقة، فهم لا يثقون بالعلماء ولا يعترفون بهم، ويعتبرونهم مرتدِّين وعلى ضلال؛ و(ب) المتابعة الأمنية، حيث تعمل حماس على اعتقال كل من تشي تحركاته بأنه بات يشكل تهديداً، حيث تعمل على تجفيف منابع السلفيين.

من الطبيعي أن تولي حماس اهتمامها بالأمن وتسعى لاستقراره، حيث قال مصدر أمني حمساوي إن الأمن مقدس، وحماس لن تتهاون فيه أبداً، وأن الهدف من وراء إطلاق هذه الصواريخ هو للتشويش على حكم حماس، ولاستجلاب رد وقصف إسرائيلي[٤١].

وبهذا الصدد، صرح القيادي السلفي البارز أبو العيناء الأنصاري في ١١حزيران/يونيو ٢٠١٥، أن إطلاق الصواريخ سيستمر وأن ذلك مرتبط بالوضع الأمني بالقطاع، مطالباً حماس بالإفراج عن المعتقلين كافة فوراً للعودة إلى الهدوء. وفي نفس السياق بيّن المسؤول السلفي محمد أبو جامع أن التوصل إلى اتفاق بين السلفية وحماس يتضمن توقف السلفية عن إطلاق القذائف الصاروخية على إسرائيل في مقابل إطلاق حماس سراح جميع المعتقلين لديها من نشطاء السلفية، وتوقفها عن ملاحقتهم[٤٢].

يغلب على العلاقة بين الطرفين التوتر بسبب خلافات أيديولوجية وخلافات حول التهدئة، فالسلفيون يرفضون التهدئة التي تفرضها حماس، وتقوم حماس باعتقال أعضاء السلفية في إثر إطلاق الصواريخ تجاه أهداف إسرائيلية[٤٣]. وبقيت علاقة حماس بالسلفية متوترة بين مد وجزر، إلى أن شهدت عام ٢٠١٣، اتفاقاً على التهدئة بددته داعش في اليرموك. وساءت العلاقة بين

---

(٣٩) الأناضول ـ فلسطين اليوم، «خبراء: الجماعات السلفيّة الجهادية في غزة لا تملك أي رابط تنظيمي».

(٤٠) الشيخ، «السلفية الجهادية في فلسطين الواقع والمآل».

(٤١) صبّاح، «إياد البُزم لـ «الحياة»: معتنقو الفكر المتطرف «حالات فردية»».

(٤٢) «اتفاق.. لا اتفاق مع حماس .. جماعات سلفية مع وأخرى ضد إطلاق الصواريخ».

(٤٣) كفاح زبون، «قيادي سلفي في غزة: لن نلتزم بالتهدئة اتهم حماس بتصعيد الهجمة على عناصر السلفية ـ بعد إطلاق صواريخ على إسرائيل،» **الشرق الأوسط**، ٢٠١٣/٤/٩.

حماس والسلفية على نحو خاص في نيسان/أبريل ٢٠١٥، بعدما دخلت داعش إلى مخيم اليرموك الفلسطيني في سورية فدعمها السلفيون وعارضتها حماس بشدة[٤٤].

٢ ـ تأزم العلاقة وسياسة الاستهداف المتبادل

زادت حالة التوتر بين الطرفين بعد اتهام مصر للسلفيين بالوقوف أو المساعدة في الهجوم الإرهابي في السادس من آب/أغسطس ٢٠١٢ على نقاط حدودية في مدينة رفح المصرية الذي أسفر عن مقتل ١٦ ضابطاً وجندياً مصرياً[٤٥].

وفي عام ٢٠١٢ شددت حماس الخناق على السلفية بشكل كبير في إثر عملية إطلاق صواريخ على إسرائيل أدت إلى إصابة مستوطن بجراح، الأمر الذي أدى إلى شن إسرائيل العديد من الغارات على مواقع في القطاع، فوسعت الحركة ملاحقتها للعناصر السلفية التي كانت قد بدأت منذ تنفيذ الهجوم على ثكنة للجنود المصريين، كما أصدرت تعليمات للصحافيين والإعلاميين بعدم تغطية أي أخبار تخص السلفيين[٤٦].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ تم بث تقرير عبر قناة الـ BBC تناول ظاهرة خروج الفلسطينيين من القطاع للمشاركة في الحرب على سورية، حيث بيّن التقرير أن العشرات من السلفية قد خرجوا إلى سورية بسبب ملاحقة حماس لهم[٤٧]. تعمل حماس على الخلاص من السلفية من خلال فتح المجال لهم للخروج إلى سورية، كونها لا تريدهم في القطاع ولكرهها للنظام السوري.

وبخصوص الاعتقالات التي تقوم بها حماس تجاه السلفية، استنكر الشيخ حسام الجزار نائب رئيس جمعية ابن باز الإسلامية حملة الاعتقالات الواسعة التي تجري ضد السلفيين، لأنها تزيد الهوة التي تحتاج إلى من يقللها لا من يغذيها[٤٨].

وعلى هذا المنوال، أكد أبو العيناء الأنصاري أن مجموعة من الاتفاقات جرى التوصل إليها مع حماس تتقدمها السماح لهم بممارسة نشاطاتهم ما لم تضر المواطنين وأمن حماس، كما اتفق على ضرورة إخلاء سبيل إخواننا مقابل التزام القوانين التي تفرض في القطاع[٤٩].

---

(٤٤) زبون، «سرية الشيخ عمر حديد».. مجموعة جديدة تنافس «حماس» في غزة، التنظيم الأحدث والأكثر تحدياً لحماس يستخدم اسم شيخ عراقي قتل في الفلوجة».

(٤٥) زبون، «قيادي سلفي في غزة: لن نلتزم بالتهدئة ... أتهم حماس بتصعيد الهجمة على عناصر السلفية ـ بعد إطلاق صواريخ على إسرائيل».

(٤٦) كفاح زبون، «حماس تشدد الخناق على الجماعات السلفية في غزة وتطلب من الفصائل مراقبة عناصرها،» **الشرق الأوسط**، العدد ١٢٣٣١ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢).

(٤٧) «عشرات من نشطاء الحركات السلفية ـ الجهادية في قطاع غزة يقاتلون في سوريا وعددهم يتزايد،» قناة الـ BBC باللغة العربية، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(٤٨) وكالة فلسطين برس للأنباء، «السلفيون لن نسمح باضعافنا في غزة ويجب وقف الاعتقالات بحق شبابنا،» ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=81524>.

(٤٩) «اتفاق.. لا اتفاق مع حماس .. جماعات سلفية مع وأخرى ضد إطلاق الصواريخ».

في الثالث من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أصدرت ولاية دمشق التابعة لتنظيم الدولة فيديو يهاجم فيه التنظيم حماس، متهماً إياها بأنها لا تقاتل عن دين وإنما باسم الديمقراطية. ووصل الهجوم الإعلامي إلى ذروته حين بثت ولاية حلب التابعة لتنظيم الدولة تسجيلاً مصوراً لمسلحين فلسطينيين ينتمون لما يسمى سرية أبي النور المقدسي وصفوا فيه حماس بالطواغيت، وتوعدوها بجعل القطاع منطقة نفوذ للتنظيم[٥٠].

على الرغم من أن سيف القمع والملاحقة ظل طاغياً على أجواء العلاقة بين حماس والسلفية، إلا أن الحملات الأمنية السابقة كانت تنتهي غالباً بإطلاق سراح معظم المعتقلين، والوصول إلى تفاهماتٍ معهم بوساطات سلفية محلية وخارجية[٥١].

٣ ـ أسباب مخاوف حماس من السلفية[٥٢]

أ ـ تدرك حماس جيداً أن عناصر السلفية لا يؤمن جانبهم، فهم يعتمدون على أمرين: **الأول**، المهادنة الظاهرية للسلطة الحاكمة، حتى تقوى شوكتهم، وتصبح عصيّة على الاستئصال والكسر. و**الثاني**، توجيه ضربات محددة بهدف إثارة الفوضى، وإضعاف السلطة الحاكمة.

تحكم السلفية أيديولوجيا خطيرة جداً، وأخطر ما فيها هو الاعتقاد السائد عندهم بأن قتال العدو القريب مقدم على قتال العدو البعيد.

ب ـ معظم عناصر السلفية هم من أبناء القطاع، ويعرفون شوارع غزة وأزقتها، وليس من المستغرب أن يكونوا على دراية ببعض مخازن السلاح، والأنفاق.

ج ـ قد يسعى عناصر السلفية إلى زعزعة الاستقرار بشكل مستمر، لضرب الحاضنة الشعبية لحماس، وتنفيذاً لبعض الأجندات الخارجية المخترقة للتنظيم.

د ـ تنامي قوة الجماعات المتطرفة في سيناء، ومبايعتها لأبي بكر البغدادي، قد يدفعها للتمدد إلى غزة.

ويمكن اعتبار مقتل الناشط الإيطالي فيتوريو أريغوني الذي خطفته السلفية بعدما طلبت من حماس الإفراج عن معتقليها، أهم ضربة توجهها لحماس، كونها تمس الأمن وتهدد أيضاً حالة التضامن الدولي مع القطاع[٥٣].

يثير تنامي السلفية إشكاليات لحماس، حيث تمثل السلفية على المستوى الأيديولوجي معارضة من الداخل، وهو عامل إغراءٍ للعديد من عناصر حماس للانضمام لها، على الرغم من أن خطاب كوادر حماس ومشايخها لا يختلف في جوهره عن ذلك الذي تعتنقه السلفية[٥٤].

---

(٥٠) السيد، «هل تنجح التنظيمات الجهادية في زعزعة حكم حماس في غزة؟ ـ تحليلات».

(٥١) رامي خريس، «الفيل في الغرفة «حماس» والسلفيّة الجهاديّة في غزّة،» **السفير العربي**، ٢٠١٧/٨/٢٤، <http://arabi.assafir.com/Article/10295>.

(٥٢) الشيخ، «السلفية الجهادية في فلسطين الواقع والمآل».

(٥٣) كتائب شهداء الأقصى، «حركات السلفية الجهادية تشكل كابوساً مستمراً لحركة حماس في قطاع غزة،» ١٥آب/أغسطس ٢٠١٢، <http://nedal.net/ar/post/8715>.

(٥٤) خريس، «الفيل في الغرفة «حماس» والسلفيّة الجهاديّة في غزّة».

٤ ـ مظالم السلفية من ممارسات حماس ضدها

تضمنت مظالم السلفية عدة أوجه من الممارسات، مثل الملاحقات، واقتحام البيوت، وهدم المساجد، وإزهاق الأرواح، والاختطاف، والتعذيب في السجون، ومصادرة الأموال، والمحاكمات العسكرية ومن الشواهد على ذلك الظلم[٥٥]:

أ ـ أن حماس تضمر الشر وتخفي السوء لأبناء التيار السلفي، فقد دأبت حماس على الطعن في أهل التوحيد بهدف تشويه منهجهم ومشروعهم بدون بيِّنة ولا برهان.

ب ـ هدم مسجد واعتقال عدد كبير من رواده المشايخ، وإزالة مسجد الإيمان في النصيرات، والقيام بحملة ضخمة شملت اعتقال عشرات السلفيين.

ج ـ يروي الإخوة الذين يمُن الله عليهم بالخروج من سجون حماس قصصاً عن أفعال تثير السخط من شدة التعذيب الجسدي.

مارس عدد من أعضاء السلفية دور الفاعل الحقيقي في العمليات الموجهة من قبل إسرائيل ضد المقاومة وقيادتها وتورط عدد من أنصارها في محاولات خلق الفوضى والفتن من خلال استهداف كوادر من فتح وحماس من أجل إشعال نار الفتنة بينهم.

٥ ـ محاربة حماس للسلفية

من الأسباب التي دفعت حماس لاستخدام القوة المفرطة لتصفية وجود السلفية هي [٥٦]:

أ ـ ترسيخ قواعدها في حكم القطاع.

ب ـ تعزيز توجهها البراغماتي، ولجم الأصوات المتطرفة في الحركة عن طريق التبرؤ منها إن خرجت عن سيطرتها.

ج ـ حرصها على الحؤول دون مواجهة عسكرية مع إسرائيل.

د ـ المراهنة على تغيير مواقف المجتمع الدولي تجاهها.

هـ ـ حاجتها إلى هدوء طويل من أجل استعادة قوتها العسكرية.

و ـ خشيتها من أن يكون النشاط المناوئ لها في القطاع على أيدي الجماعات السلفية.

ح ـ اتهام حماس إسرائيل بالوقوف خلف بعض هذه الجماعات، لذلك فحماس معنية باجتثاثها.

---

(٥٥) محمد محسن، «السلفية الجهادية في غزة: نتعرض لكافة أشكال الظلم على يد حماس (رسالة)،» ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥، <http://islamion.com/news>.

(٥٦) عقل محمد أحمد صلاح، **حركة حماس وممارستها السياسية والديمقراطية، ١٩٩٢ ـ ٢٠١٢**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٢٢. وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ص ٢٧٥.

يلاحظ أن حماس كانت تستخدم ورقة هذه الجماعات المتطرفة من أجل الضغط على الجوار الإقليمي (مصر)، فحماس تمنع حركة فتح من تنظيم المهرجانات في القطاع، وفي المقابل كانت تسمح للسلفية بالقيام بتظاهرة في كانون ثاني/يناير ٢٠١٥ في الوقت الذي يجب أن تقوم بردعها وقمعها، ولكن الحركة أرادت إيصال رسائل عبر هذه الجماعات[٥٧].

إن حماس لا تريد أي مواجهة جديدة مع إسرائيل في ظل اشتداد الحصار وسياسة العقوبات على القطاع من جانب الرئيس عباس. أمام هذا التشتت لم تجد حماس حلاً للتخلص من هذه المشكلة سوى احتواء السلفية أو تفكيك خلاياها، واستغلال الثغر في أفكارهم وانتمائهم إلى جماعات متشددة في بلاد مختلفة، مثل سورية والعراق وليبيا وكذلك مصر، لضرب صفوفهم[٥٨].

لقد شددت حماس قبضتها الأمنية وشنت حملات اعتقال متتالية قوبلت بعمليات انتقامية من بينها تفجير عبوات ناسفة بمقر الأونروا، ومحاولات متتالية لتفجير المركز الثقافي الفرنسي. وفي أيار/مايو ٢٠١٥ تبنت مجموعة تطلق على نفسها أنصار الدولة الإسلامية قصف مواقع تابعة لحماس بقذائف الهاون بعد رفض الأخيرة إطلاق سراح معتقلين سلفيين[٥٩].

وفي عام ٢٠١٥ قتل يونس الحنر، وهو عضو سابق في القسام، قبل أن يغادرها لينضم إلى داعش. وقالت حماس إن الحنر قتل في تبادل لإطلاق النار أثناء محاولة اعتقاله من منزله بحي الشيخ رضوان. وفي ٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٥، انفجرت خمس سيارات ـ بنفس التوقيت ـ تابعة لقيادات في كتائب القسام وسرايا القدس[٦٠].

في عام ٢٠١٥ كشفت التحقيقات الأمنية تورط عدد من السلفيين مع جهات أمنية إسرائيلية، ومنهم من شارك باغتيال الشهيد فقهاء. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٧ أحبطت حماس اختطاف رجل أعمال على يد السلفيين. وفي السابع عشر من آب/أغسطس ٢٠١٧ نفذ أحد عناصر السلفية عملية انتحارية بقوة أمنية من الضبط الميداني على الحدود المصرية ـ الفلسطينية[٦١]. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ أعلن مصدر أمني أن جهاز الأمن الداخلي في القطاع اعتقل عدة أشخاص بينهم نور عيسى وهو أحد قيادات تنظيم داعش وهو مطلوب منذ عام[٦٢].

وحول قدرة حماس على دمج السلفيين في المنظومة الوطنية، قال أستاذ العلوم السياسية ناجي شراب إن للسلفيين رؤية أكبر وأشمل تتجاوز أهداف حماس، فهم مرتبطون بجماعات إسلامية خارجية. مضيفاً أن «الإشكالية التي تواجه حماس أنها لم تعد حركة مقاومة صرفة، فهي حركة

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(٥٨) «اتفاق.. لا اتفاق مع حماس .. جماعات سلفية مع وأخرى ضد وإطلاق الصواريخ».

(٥٩) السيد، «هل تنجح التنظيمات الجهادية في زعزعة حكم حماس في غزة؟ ـ تحليلات».

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) الرسالة نت، «أبرز محطات المواجهة الأمنية مع أصحاب الفكر المنحرف بغزة،» ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، <http://alresalah.ps/ar/post/166048>.

(٦٢) علاء مشهراوي وعبد الرحيم حسين، «اعتقال أحد قادة «داعش» في غزة،» صحيفة **الاتحاد** الإماراتية، ٢٠١٧/١٠/٨، <http://www.alittihad.ae/details.php?id=58916&y=2017>.

سياسية لها حضور إقليمي ودولي وتدير نظام حكم يفرض عليها أن تنفتح بعلاقاتها مع مصر»[٦٣]. وقد رد داعش عقب التفجير الانتحاري، بأن حماس تحصد ثمار قتلها ومطاردتها السلفيين[٦٤].

أصدر لواء التوحيد السلفي بياناً بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٧، اتهم فيه حماس باعتقال عدد من القادة الميدانيين والعناصر التابعين للواء، وباقتحام موقع أبو عطايا العسكري في رفح[٦٥].

لقد وصف منظِّر حماس أحمد يوسف البيانَ الذي أصدره تنظيم داعش في نعي الانتحاري الكلاب، بأنه انعكاس لطبيعة الحقد والعداء الذي يغذي هذه المجموعات المتطرفة[٦٦]. أما كتائب القسام فقد بينت أنها ستضرب بيد من حديد كل من يستهدف أمن واستقرار القطاع[٦٧]. وعلى هذا المنوال، أصدرت عائلة كلاب بياناً للرأي العام حول تفجير ابنها نفسه في عناصر القسام، وقالت إننا في عائلة كلاب في الداخل والخارج ندين بشدة هذه الجريمة البشعة والخارجة عن كل معتقداتنا وديننا، نعلن براءتنا التامة من الجريمة ومنفذها[٦٨].

٦ ـ خطر السلفية على حكم حماس

أ ـ تركز الدعاية السلفية بالأساس على محاولة استقطاب المنتسبين لحماس. فالكثير من أفراد وقيادات السلفية هم من أبناء حماس السابقين، وهو ما زاد من مخاوف الحركة على تماسك جبهتها الداخلية[٦٩].

ب ـ تخوف حركة حماس والمقاومة من ارتباط عناصر من السلفية بالاستخبارات الإسرائيلية، ودورهم في عملية اغتيال القائد القسامي والعديد من الأعمال الإجرامية واستغلالهم من قبل الموساد.

لقد حذر الخبراء من تغييب المعالجة الفكرية في التعامل مع السلفية واعتماد المعالجة الأمنية فقط، مطالبين باعتماد معالجة شاملة لمحاصرة هذه الأفكار التي وصفوها بالمتطرفة. وقال النائب الأسطل إنه أجرى سلسلة حوارات مع السلفيين على مدار السنوات الماضية من أجل إقناعهم بانتهاج الفكر الوسطي وعدم اللجوء إلى العنف المجتمعي[٧٠].

---

(٦٣) ««السلفية الجهادية» في قطاع غزة .. بين المعالجة الفكرية والحزم الأمني،» قدس برس.

(٦٤) الرسالة نت، «أبرز محطات المواجهة الأمنية مع أصحاب الفكر المنحرف بغزة».

(٦٥) «لواء التوحيد يتهم أمن حماس باعتقال عناصره واقتحام أحد مراكزه ويتوعد بالرد،» أمد للإعلام، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، <https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=187992>.

(٦٦) أحمد يوسف، «سلفيو قطاع غزة.. بين فرص الاحتواء وأخطار التهديد،» وكالة سما الإخبارية (آب/أغسطس ٢٠١٧)، <http://samanews.ps/ar/post/311106>.

(٦٧) بيان عسكري صادر عن كتائب الشهيد عز الدين القسام، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، <https://www.alqassam.net/arabic>

(٦٨) شاشة نيوز، ««داعشي» يفجر نفسه بمجموعة من القسام في غزة،» ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، <https://www.shasha.ps/news/273131.html>.

(٦٩) السيد، «هل تنجح التنظيمات الجهادية في زعزعة حكم حماس في غزة؟ ـ تحليلات».

(٧٠) ««السلفية الجهادية» في قطاع غزة .. بين المعالجة الفكرية والحزم الأمني،» قدس برس.

بينما يبين شراب أن الحوار مع السلفية سيواجه معوقات كبيرة جداً، منها أنها لا ترى إلا نفسها ولا تسمع إلا بأذنها، مشيراً إلى أنه في هذه الحالة يجب أن يكون هناك أولوية لمعالجة الشؤون الأمنية[٧١].

خامساً: تأثير السلفية الجهادية في العلاقات الحمساوية ـ المصرية

على مستوى العلاقات المصرية ـ الحمساوية، يلقي وجود عناصر سلفية فلسطينية في سيناء بظلاله على العلاقة بين حماس ومصر، ومحاولات التقارب بينهما. فخلال السنوات الماضية، دأبت الأجهزة الأمنية والإعلامية المصرية على تحميل حماس المسؤولية عن توفير المأوى والعلاج والتدريب والتسليح للعناصر السلفية التي تُهاجم الجيش المصري في سيناء. وعلى الرغم من أن حماس كانت تُواجه هذه الادعاءات بالنفي وبالتشديد الدائم على حرصها على أمن مصر، إلا أن ربط مصر فتح معبر رفح بزيادة التعاون الأمني من قِبل حماس في ملف السلفية، يشكل ضغوطاً أكبر على حماس لاتخاذ إجراءاتٍ أكثر عملية وحسماً إزاء السلفية[٧٢].

إن مستقبل العلاقة ما بين حماس والسلفية ينحو نحو مزيد من التوتر والتأزم ولا مكان للتهدئة أو المهادنة في ظل التقارب المصري الحمساوي، وتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية برعاية مصرية.

قال الناطق باسم وزارة الداخلية في القطاع إياد البُزم إن التحقيقات المكثفة التي أجرتها الأجهزة الأمنية في قضية التفجير الانتحاري في رفح على الحدود مع مصر، أظهرت أن كلاب ورفيقه كانا في طريقهما للتسلل إلى مدينة رفح المصرية عبر الشريط الحدودي الفاصل للانضمام إلى تنظيم ولاية سيناء فرع تنظيم داعش[٧٣]. وتبرز أهمية القطاع في كونه خزاناً بشرياً يمكن الاعتماد عليه لتجنيد المزيد من المقاتلين وتعويض خسائر داعش في مصر والإبقاء على الحرب مشتعلة لإنهاك الجيش المصري[٧٤].

ويؤكد شراب أن حماس لن تسمح لأحد بالمساس بأمنها، باعتبار أن مستقبلها مرتبط بتوفير الأمن، وإذا خسرته تخسر حكمها للقطاع. واعتبر إبراهيم حبيب، الخبير في الشأن الأمني أن لحادث رفح أبعاداً سياسية وأمنية، مشيراً إلى أن المنبع الأساسي لهذا الفكر يأتي من التيار الإسلامي، مؤكداً على أن الاحتلال مخترق هذه الجماعات[٧٥].

---

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) خريس، «الفيل في الغرفة «حماس» والسلفيّة الجهاديّة في غزّة».

(٧٣) صبّاح، «إياد البُزم لـ «الحياة»: معتنقو الفكر المتطرف «حالات فردية»».

(٧٤) خريس، المصدر نفسه.

(٧٥) ««السلفية الجهادية» في قطاع غزة .. بين المعالجة الفكرية والحزم الأمني،» قدس برس.

وعلى هذا المنوال أكد السفير المصري محمود فهمي، أن الحادث الأخير في رفح أثبت أن حماس الأحرص على أمننا القومي، وأنها ليست من يرسل المقاتلين لسيناء وليست من يتعاون مع داعش، إن حماس تواجهها جماعات متشددة مدعومة إسرائيلياً... اليوم بات الأمر أكثر وضوحاً. معتبراً أن التفجير بما فيه من آلام، كان دليلاً دامغاً على براءة حماس من أي علاقة مع هؤلاء المتشددين(٧٦).

وفي هذا السياق، برز تزامن واضح بين اشتداد الحملة الحمساوية على العناصر السلفية وتسارع إجراءات التعاون الأمني بين مصر وحماس. فاستقبلت القاهرة في كانون ثاني/يناير ٢٠١٧ وفداً من الأجهزة الأمنية لحماس لتناقش معه سبل تأمين الحدود، وتمخضت لقاءات وفد حماس والمسؤولين الأمنيين المصريين في أوائل حزيران/يونيو ٢٠١٧ عن اتفاقٍ على إقامة منطقة عازلة بعمق ١٠٠ متر على طول الجانب الفلسطيني من الحدود المصرية. وما إن وُضعت هذه التفاهمات حيز التنفيذ، حتى قام تنظيم داعش بشن هجوم كبير على كمين البرث في سيناء موقعاً أكثر من عشرين قتيلاً في صفوف الجيش المصري، وخرجت التقارير الصحافية بعد ذلك لتتحدث عن مقتل بضعة شبان غزيين أثناء الهجوم. كشف الحادث عن مستوى كبيرٍ من التنسيق بين السلفية في القطاع ومصر، وكان بمثابة رسالة لقدرتهم على التأثير سلباً في أي تفاهماتٍ يتمّ التوصل إليها بين حماس ومصر(٧٧).

الجدير بالذكر في هذا الصدد أن زيارة إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحماس للقاهرة، وهي الزيارة الأولى منذ انتخابه في أيار/مايو ٢٠١٧، وسماح مصر لحماس عقد أول اجتماع لمكتبها السياسي في القاهرة، أن الأخيرة أرادت توجيه العديد من الرسائل للعديد من الأطراف بأنها هي من يستطيع تحريك الملف الفلسطيني وليست قطر وتركيا، وعلى الجميع أن يأخذ في الحسبان أن تخطي الدور المصري نتائجه وخيمة على القطاع وعلى رام الله.

إن العلاقات الحمساوية ـ المصرية تسير باتجاه التحسن والتقاء المصالح، فمصر تسعى لزيادة التعاون الأمني وضبط الحدود وزيادة حدة الضربات الحمساوية للسلفية، وحماس تريد الولوج للعالم الخارجي من طريق القاهرة وفتح المعبر وصولاً لرفع الحصار. وفي هذا السياق، أكد القيادي الحمساوي أسامة حمدان أن الزيارة تعكس تجاوز مرحلة من الفتور والتوتر مرت بها علاقة حماس بالقاهرة، وإنها تقدمت كثيراً(٧٨).

وبهذا الصدد، جددت حماس خلال لقاء في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ جمع وفد حماس برئاسة هنية، مع وزير الاستخبارات المصرية العامة خالد فوزي تأكيد حرصها على أمن مصر، وعدم

---

(٧٦) محمود هنية، «سفير مصري: حماس الأحرص على أمننا وإضعافها خسارة،» الرسالة نت، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٧، <http://alresalah.ps/ar/post/166187>.

(٧٧) خريس، «الفيل في الغرفة «حماس» والسلفيّة الجهاديّة في غزّة».

(٧٨) «حمدان: علاقات «حماس» بالقاهرة تجاوزت مرحلة التوتر،» الرسالة نت، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، <http://alresalah.ps/ar/post/167212>.

السماح باستخدام القطاع بأي صورة من الصور للمساس بأمن مصر[٧٩]. وقالت مصادر فلسطينية إن اللقاءات كانت إيجابية، لكن مسؤولي الاستخبارات طلبوا من حماس إجراءات أخرى على الحدود، بما يشمل هدم باقي الأنفاق بين غزة ومصر، لقطع الطريق على تسلل جماعات متشددة من وإلى سيناء[٨٠]. وشددت مصادر في حماس على أنها مصممة على تعزيز العلاقة مع القاهرة مهما كلف الثمن، وصولاً إلى إقامة علاقة استراتيجية، بما تحمل من تبعات ومسؤوليات على كلا الطرفين. وشدد موسى أبو مرزوق على أن تنظيم داعش خصم بل عدو مشترك بيننا وبين مصر، لكن لديه بعض الأشخاص في غزة، ونحن نحاربهم ونتصدى لهم بقوة[٨١].

وعلى المنوال نفسه، أكد المسؤول المصري طارق فهمي أن اللقاءات تعد نقلة نوعية في العلاقة بين الطرفين، ومن المرجح أن تشهد المرحلة المقبلة المزيد من زيارات حماس للقاهرة، وتنامي العلاقة بين الطرفين، في ظل استحسان القاهرة للإجراءات القائمة بين مصر والحركة[٨٢]. وهذا ما أكده القيادي الحمساوي أحمد يوسف بأنه حصل انفراج في العلاقة بين حماس والقاهرة، مؤكداً أن حماس استطاعت استعادة ثقة مصر[٨٣]. وقد تعززت هذه الثقة بين حماس ومصر إلى الدرجة التي تجعل حماس تقول لمصر هذه قضية المصالحة والحكومة واللجنة الإدارية بين أيديكم[٨٤].

ويهمنا في هذا السياق أن نشير إلى موافقة القيادة المصرية على فتح مكتب سياسي دائم لحماس في القاهرة، يمثله القيادي روحي مشتهى الذي سيقيم فيها[٨٥]. مع العلم أنه تم إعادة فتح مكتبها، الذي كان قد أنشىء في عهد الرئيس السابق محمد مرسي، وظل قائماً حتى بداية حكم الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، قبل أن يغادر أبو مرزوق القاهرة إلى الدوحة، بعدما تفاقمت الخلافات بين الطرفين[٨٦].

---

(٧٩) الرسالة نت، «هنية يلتقي برئيس المخابرات العامة المصرية،» ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، <http://alresalah.ps/ar/post/167283>.

(٨٠) كفاح زبون، «القاهرة تحاول جسر الفجوة بين السلطة و«حماس»، مسؤولون مصريون طالبوا الحركة بإجراءات إضافية لتأمين الحدود وهدم الأنفاق،» **الشرق الأوسط**، ١٢/٩/٢٠١٧.

(٨١) ««داعش» يحاول تعطيل تفاهم مصر و«حماس»،» **الحياة**، ١١/٩/٢٠١٧، <http://www.alhayat.com/m/story/23992866#sthash.GDLyv91A.dpbs>.

(٨٢) نادية سعد الدين، «اللقاءات المصرية الحمساوية تبحث ملفات المصالحة الفلسطينية وضبط الحدود والأمن و«صفقة» الأسرى،» **الغد**، ١٣/٩/٢٠١٧، <http://alghad.com/articles/1825472>.

(٨٣) «سياسيون يؤكدون أهمية الجهود التي تبذلها مصر في جَسر الهوة وصولاً لتحقيق المصالحة،» أمد للإعلام، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، <https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=191358>.

(٨٤) «أحمد يوسف لـ «أمد»: مصر باتت الأمينة على وديعة حماس والمصالحة بيد عباس ولا قلق على العلاقة مع دحلان،» أمد للإعلام، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، <https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=191384>.

(٨٥) أحمد الفيومي، «مصدر: فتح مكتب سياسي دائم لـ«حماس» في القاهرة،» قناة الغد، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، <http://www.alghad.tv/%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%81%D8%AA%D8%AD->.

(٨٦) «حماس تبحث تطوير علاقاتها الدولية للمرحلة المقبلة وزيارة موسكو وتعيد فتح مكتبها في القاهرة،» **القدس العربي**، ١٦/٩/٢٠١٧، <http://www.alquds.co.uk/?p=790977>.

يتبدى مما سبق حصول تقدم كبير في تطور العلاقة بين الطرفين وانتقالها من المباحثات والتفاهمات الأمنية إلى العلاقات السياسية، وطي صفحة الماضي الإخواني، إضافة إلى بعث العديد من الرسائل للعديد من الأطراف وبالتحديد للرئيس عباس بأن مصر قادرة على فعل ما تريد، وعليه أن ينصاع للمطالب المصرية في المصالحة مع دحلان.

لقد حاولت حماس التعامل بهدوء مع الحالة السلفية، ولكن تكاثر الشكاوى المصرية من قيام عناصر من هذا التيار باختراقات أمنية، استفز الأجهزة الأمنية، فقامت بوضع الخطرين والمشبوهين منهم في دائـرة الرصد والمراقبة؛ حيث كشفتهم قصة العميل أبو ليلة، الذي قام باغتيال فقهاء، فأصبحوا خطراً حتى على المقاومة وأمن القطاع(٨٧).

ومع اكتشاف الأجهزة الأمنية في القطاع عدداً من هؤلاء الشبان المشبوهين، الذين نجحت الاستخبارات الإسرائيلية في تجنيدهم، بهدف خلق حالة من الفتنة الدينية والفوضى الأمنية، وتكرار تحذيرات مصر من وجود عناصر من بين هؤلاء تقاتل إلى جانب داعش في سيناء، قامت حماس بتعزيز أمن الحدود مع مصر، ونفذت حملة اعتقالات واسعة ضد هذه العناصر للتحقيق معها(٨٨).

ويكمن مأزق حماس في سعيها للتقارب مع مصر والتعاون معها أمنياً من أجل رفع الحصار، تقييده رغبتها بعدم الظهور بمظهر طاغوت صغير يعمل لمصلحة طاغوت أكبر، الأمر الذي قد يُعطي الدعاية السلفية المزيد من الصدقية. كما أنه قد يُثير في ذات الوقت استنكار قواعد حماس التي تكن مشاعر سلبية تجاه النظام المصري، وهي ما زالت تستحضر في ذاكرتها الصور المأسوية لميدان رابعة العدوية(٨٩).

ثم تأتي بعد ذلك قضية المصالحة الحمساوية الفتحاوية برعاية الاستخبارات المصرية، حيث وقعت حركتا فتح وحماس اتفاق المصالحة الفلسطينية من أجل إنهاء الانقسام في ١٢ تشرين أول/ أكتوبر. واتفقت الحركتان على إجراءات تمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة مهامها والقيام بمسؤولياتها الكاملة، في إدارة شؤون القطاع والضفة(٩٠).

ويذكر أن هذا الاتفاق هو السادس الذي جاء ضمن سلسلة اتفاقات قبله جميعها باءت بالفشل، وعلى الرغم من توقيع الاتفاق إلا أن الرئيس عباس ما زال يرفض رفع العقوبات المفروضة على القطاع. وما زالت المصالحة ضمن الإطار النظري ولم يتم تطبيقها على أرض الواقع، وفي حال تمت المصالحة الفلسطينية واستلمت حكومة التوافق الوطني مهامها فإن المسؤولية الأمنية ستكون من صلاحيات الحكومة وستكون السلفية في دائرة الاستهداف المباشر؛ فالحكومة هي أيضاً ملتزمة بعدم خرق الهدنة مع إسرائيل، وستعمل حماس بكل قوتها على مساندة الحكومة لقمع أي تحرك للسلفية تجاه تعكير العلاقات مع مصر أو اختراق الحدود المصرية والاعتداء على الأمن المصري. وفي حدود علاقة حماس بالسلفية ستكون العلاقة عدائية وستبقى في دائرة الاستهداف المتبادل،

(٨٧) يوسف، «سلفيو قطاع غزة.. بين فرص الاحتواء وأخطار التهديد».
(٨٨) المصدر نفسه.
(٨٩) خريس، «الفيل في الغرفة «حماس» والسلفيّة الجهاديّة في غزّة».
(٩٠) **الأهرام**، ١٣/١٠/٢٠١٧، ص ١.

وستعمل حماس بكل قوتها للتضييق على السلفية خوفاً من تمددها وإعادة بناء قدراتها على حساب الحركة. فحماس ستعمل بكل قوتها الأمنية على متابعتهم ومراقبتهم ومساعدة الحكومة في التضييق عليهم، وهنا يعتقد الباحث أن العلاقة ما بين الطرفين لن يطرأ عليها أي تغيير بكون حماس هي الحاكم الخفي وهي من تسيطر على القطاع.

سادساً: هبوط شعبية السلفية الجهادية في القطاع

برزت عدة عوامل ساهمت في هبوط شعبية السلفية الجهادية في قطاع غزة، أبرزها:

١ ـ **بداية السلفية**: انطلقت بداية السلفية بعد انسحاب إسرائيل من القطاع، ما منع السلفية من تنفيذ عمليات ضد إسرائيل فحُرمت عنصراً مهماً جداً من عناصر الاستقطاب الجماهيري في الوقت الذي لم تُبذل فيه أي جهود لتأسيس خلايا عسكرية في الضفة الغربية المحتلة[٩١].

٢ ـ **الهيكل التنظيمي للسلفية**: رغم محدودية التيار السلفي وقلة أفراده وأنصاره، وهو أحد الأسباب الرئيسية التي تفرض على السلفية استبعاد أي عنصر يسمح بتشرذمها ويجعل هذا التشرذم نظرياً من المحرمات، أو على الأقل شيئاً مستبعداً، فإن التفكك والتشرذم كان سمة ملازمة للسلفية من البداية، فقد وصل عدد التنظيمات السلفية لأكثر من ١٤ تنظيماً[٩٢] .

٣ ـ **ارتباط أعضاء من السلفية بجهاز الموساد الإسرائيلي**: لقد مارس عدد من أعضاء السلفية دور الفاعل الحقيقي في العمليات الموجهة من قبل إسرائيل ضد المقاومة وقيادتها وتورط عدد من أنصارها في محاولات خلق الفوضى والفتن من خلال استهداف كوادر من فتح وحماس من أجل إشعال نار الفتنة بينهم. تقوم إسرائيل بالتواصل مع المتشددين من خلال الإنترنت وإيهامهم بأنهم متشددون من الدول العربية فتغدقهم بالأموال وتسيطر عليهم من خلال توريطهم وتشغيلهم مقاولين عند الموساد لتنفيذ المهمات الصعبة بكونهم متدربين جاهزين.

قال ضابط الاستخبارات الأمريكي السابق إدوارد سنودن، إن جهاز السي أي إي والاستخبارات البريطانية تعاونتا مع الموساد لخلق منظمة إرهابية قادرة على جذب كل المتطرفين في جميع أنحاء العالم بمكان واحد وفي كثير من الأحيان للاستفادة من ذلك لزعزعة استقرار البلدان العربية، وأن زعيم داعش أبو بكر البغدادي تلقى تدريباً عسكرياً مكثفاً لدى الموساد[٩٣].

لقد تورط السلفي عميل الموساد أشرف أبو ليلة في اغتيال الشهيد الفقهاء عبر إطلاق أربع طلقات على رأسه من مسافة الصفر من مسدس كاتم للصوت بطريقة الاحتراف الموسادي[٩٤].

---

(٩١) الشيخ، «السلفية الجهادية في فلسطين الواقع والمآل».

(٩٢) حسن كمال، «مقالات: لماذا فشلت السلفية الجهادية في غزة؟، «نون بوست (٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥)، <http://www.noonpost.org/content/6769>.

(٩٣) مركز أوراسيا للدراسات، «تقرير عالمي خطير يكشفه سنودن حول داعش،» ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، <http://katehon.com/ar/news/tqryr-lmy-khtyr-ykshfh-snwdn-hwl-dsh>.

(٩٤) عقل صلاح، «دلالات اعتقال قاتل الشهيد فقهاء،» **الرأي اليوم**، ١٤/٥/٢٠١٧، <http://www.raialyoum.com/?p=674848>.

كما بثت حماس عبر وسائل الإعلام العديد من الاعترافات لعناصر السلفية الذين يعملون لمصلحة الاستخبارات الإسرائيلية، التي تستخدمهم مقاولي تخريب وهدم لاستقرار الأمن والسلم الأهلي وسهم مسموماً لتنفيذ الاغتيالات لقادة المقاومة.

بهذا الصدد، صرح العقيد زكي الشريف نائب رئيس هيئة التوجيه السياسي بوزارة الداخلية في القطاع، أن الاحتلال يقف خلف دعم بعض السلفيين، مبيناً أن التحقيقات أثبتت ارتباط قاتل الشهيد فقهاء مع عناصر السلفية وثبت أثناء التحقيقات ارتباط هؤلاء الأشخاص مع هذا العميل، وذُكر أن التحقيقات أثبتت أن عملاء آخرين شاركوا في قتل مقاومين، لديهم علاقة مع السلفية[٩٥].

إن الموساد هو من يتحكم بتنظيم داعش في القطاع والخارج، وما يؤكد هذا القول عدم استهداف داعش لإسرائيل، وعلاج الدواعش في المستشفيات الإسرائيلية، وغير ذلك من الوقائع[٩٦].

وكما سبقت الإشارة، لقد حدث هجوم لتنظيم داعش بسيناء في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أودى بحياة ١٨ شرطياً مصرياً[٩٧]، ويعتبر هذا الهجوم هو الأعنف، حيث شهدت محافظة شمال سيناء هدوءاً نسبياً في الهجمات ضد قوات الأمن[٩٨]، وجاء هذا الاعتداء الإرهابي عقب مؤشرات انفراجة في العلاقات المصرية ـ الحمساوية وفي ظل وجود وفد حماس في القاهرة؛ وكل ذلك يدعم فرضية أن السلفية تعمل من أجل تعطيل أي تقارب حمساوي ـ مصري.

في السابق كانت الاتهامات من الإعلام الإسرائيلي، وينساق خلفها الإعلام المصري، بأن حماس هي من تقوم بالأعمال الإرهابية، كون أعضاء من سلفية القطاع يشاركون داعش سيناء هذه الأعمال، ولكن بعد قيام حماس بحماية الحدود وبعد الضربات العديدة التي وجهتها للسلفية ألغت كل الاتهامات وحجّمت دور إسرائيل في الوقيعة بين حماس ومصر.

يتجلى مما سبق، أن مستقبل العلاقة ما بين حماس والسلفية ينحو نحو مزيد من التوتر والتأزم ولا مكان للتهدئة أو المهادنة في ظل التقارب المصري الحمساوي، وتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية برعاية مصرية. فحماس حاولت في السابق التفاهم مع السلفية بعدم المس في الأمن والعلاقات الخارجية والهدنة مقابل إطلاق سراح أعضاء السلفية ووقف ملاحقتهم. إلا أن السلفية سرعان ما نقضت كل التفاهمات فعاد التوتر سيد الموقف. فالسلفية في القطاع ليست وحدها من تحدد مستقبل العلاقة؛ إذ إن الدور الأساسي في ذلك يعود إلى السلفية في سيناء التي تعتمد على الرافد البشري الغزاوي لاستمرار صراعها مع الجيش المصري. فموقف حماس الواضح في منع

---

(٩٥) محمود هنية، «الانحراف الفكري قد تكون واجهته فكرية وخلفيته أمنية الشريف: التحقيقات أثبتت وجود علاقة بين عملاء وأصحاب فكر منحرف،» الرسالة، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، <http://alresalah.ps/ar/post/169352>.

(٩٦) صلاح، «دلالات اعتقال قاتل الشهيد فقهاء».

(٩٧) «استشهاد ١٨ شرطياً مصرياً بهجوم لداعش غرب العريش،» ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الميادين نت، <http://www.almayadeen.net/news/politics/823188>.

(٩٨) «مقتل ١٧ عسكرياً مصرياً بينهم ٤ ضباط بهجوم في العريش،» الرسالة نت، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، <http://alresalah.ps/ar/post/167263>.

خرق الحدود والمحافظة على الاتفاقيات الأمنية مع جهاز الاستخبارات المصري من شأنه تعطيل نشاط السلفية في سيناء المصرية وكل ذلك يصب في زيادة حدة العداء لحماس.

نخلص إلى نتيجة مفادها أن هناك قاعدتين أساسيتين تتحكمان بالعلاقة ما بين حماس الحاكمة والسلفية المحكومة وهما: **الأولى،** كلما تحسنت العلاقة المصرية ـ الحمساوية، تأزمت العلاقة الحمساوية ـ السلفية؛ و**الثانية،** عدم الالتزام بالتهدئة مع إسرائيل من جانب السلفية يزيد العلاقة بين الطرفين تأزماً.

خاتمة

إن العلاقة التي سادت بين حماس والسلفية بعد تفردها في الحكم هي علاقة توتر وحذر، فقد كانت علاقة حماس بالسلفية جيدة طالما بقيت ملتزمة بقراراتها، لكن العلاقات تتوتر في حال مخالفة السلفية لقرار حماس، وبالأخص بالتهدئة مع إسرائيل، أو استهداف تحسن علاقاتها الجديدة مع مصر، أو الاعتراض على طريقة إدارة القطاع.

ينبغي عدم الاكتفاء بالتعامل الأمني لمواجهة السلفية، والعمل ضمن استراتيجية شاملة لمنع تغلغلها، من خلال إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية، وعقد الانتخابات المحلية والنقابية والطلابية والتشريعية والرئاسية، وترميم العلاقة مع مصر، من أجل فك الحصار المفروض على القطاع ومراجعة حماس لدورها التعبوي الفكري، وعدم قمع الحريات وفتح المجال واسعاً أمام الإعلام وكل ما يتعلق بدعم حرية الرأي □

«الهوية المتخيَّلة» للدولة العربية وتحديات الانتماءات الفرعية

ريهام أحمد خفاجي(*)

أستاذة مساعدة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زايد ـ الإمارات.

يطرح بندكت أندرسون رؤيته عن «الهويَّة المتخيَّلة» كمقدمة ضرورية لبناء الدولة؛ فهي تمهيد نفسي لتشكيل المجتمع في عقول منتسبيه حتى قبل بناء قواعده وترسيم حدوده. ويقترح أندرسون لبناء هذه الهوية ثلاثة مكونات أساسية: اللغة والحدود والسيادة. تمكن اللغة أفراد المجتمع من التواصل تمهيداً لبلورة علاقات تفاعلية، ويتبعها عادة رسم حدود للعمق الجغرافي المتاح في ظل هذه العلاقات. وهو الأمر الذي يرتبط في الغالب بالقدرة على تشكيل سردية تاريخية مشتركة بدرجة ما، قسراً أو طواعية، والأهم اتصاله بمصادر القوة المادية لتوسيع حدود «الوطن الوليد». وتكلل هذه الجهود بإنتاج «الدولة» وبلورة سيادتها، بداية في عقول قاطنيها، ولاحقاً في الفضاء الدولي[(١)]. وتكمن جوهرية «الهوية المتخيّلة» في قدرتها على صهر الانتماءات الفرعية للأفراد المواطنين لضمان عدم تخطيهم سيادتها القانونية والمادية عليهم.

فعلياً، لم تعدم الدولة العربية منذ نشأتها على مدار القرنين الماضيين تحديات تشكيل هذه «الهوية المتخيَّلة». فالدول غير المكتملة الأركان، بدرجات متفاوتة، واجهت صعوبات بلورة الهوية الجماعية مقابل تشتت الانتماءات الفرعية، سواء العرقية أو الدينية أو القبلية أو المذهبية أو الجهوية. واستطاعت مجدداً، بدرجات متفاوتة، تخطي ذلك من خلال إحكام آليات الضبط الاجتماعي والأمني. إلا أن الصراعات السياسية والاجتماعية التي نشبت خلال السنوات الأخيرة أدت إلى إضعاف قدرات الدولة على ممارسة هذا الضبط، من جانب، وأفرزت، من جانب آخر، حالة من السيولة في العلاقات البينية؛ فبات هناك حالة ملحوظة من انتهاك الحدود بين البلدان العربية، فيما أطلق عليه «الحدود

(*) البريد الإلكتروني: rihamamahrous@hotmail.com.

(١) بندكت أندرسن، **الجماعات المتخيَّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة ثائر ديب؛ تقديم عزمي بشارة (بيروت: شركة قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ١٦١ و١٦٨.

تراب». يضاف إلى ذلك، تشكل الكثير من التحالفات استناداً إلى انتماءات فرعية لطالما توارت في الفضاء العربي. ومن ثم، تراجعت بالتبعية الكثير من مظاهر سيادة الدولة وهيمنتها على الفعل القانوني والمادي داخل حدودها.

بناء على ذلك، أسعى في هذا البحث لدراسة التحولات في مفهوم «الهوية المتخيَّلة» للدولة العربية من خلال تقصي تأثير الانتماءات الفرعية في مكونات المفهوم الثلاثة السابق ذكرها. وأفترض أن «الهوية المتخيَّلة» الهشة التي قامت عليها الدولة في الوطن العربي تواجه تحدياً بنيوياً من جانب الانتماءات الفرعية. فالأخيرة، بخلاف توفيرها العديد من الخدمات الاجتماعية والتنشئة التعليمية، أصبحت قادرة على عقد تحالفات سياسية تتخطى جدران الدولة التقليدية، بما يعني انتهاكاً صريحاً لحدودها وسيادتها. ويكمن التأثير الأعمق لهذه التحولات ليس فقط في الانتهاك الآني، بل في نشأة جيل جديد من مواطني الدول العربية يرتكزون في ولاءاتهم على الانتماءات الفرعية، سواء العرقية أو الدينية أو الجهوية أو القبلية أو المذهبية، وبدرجة أقل انتماءات النوع والطبقة. وهو الأمر الذي تدعمه بصورة غير مباشرة صحوة عالمية للانتماءات الفرعية في مواجهة تدفقات العولمة الثقافية.

وأناقش هذه الفرضية استناداً إلى أطروحة أندرسون عن «الهوية المتخيَّلة»، وبالاستعانة بنظرية الأصول الاجتماعية لتقصي علاقة الدولة بالانتماءات الفرعية، وبحث تأثيرها في تشكل الهوية المطلوبة من عدمه. وأستعين بالمنهج التفكيكي لتحدي المقولات التقليدية عن محدودية مساحات الانتماءات الفرعية في الدولة العربية.

تنقسم الورقة إلى مبحثين؛ يناقش الأول أصول تشكل «الهوية المتخيَّلة» في الدولة العربية. ويتتبع الثاني مواطن التحديات والتحولات في ملامح هذه الهوية ارتباطاً بدور الانتماءات الفرعية، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة. وأسعى في الخاتمة لاستشراف مستقبل هذه الهوية في ضوء تنامي قوة الانتماءات الفرعية وتأثيرها في الواقع العربي.

أولاً: أصول «الهوية المتخيَّلة» في الدولة العربية... هشاشة البنيان

يناقش هذا المبحث، استناداً إلى رؤية بندكت أندرسن عن مكونات الدولة القومية، أصول تشكل «الهوية المتخيَّلة» في الدولة العربية؛ ويتتبع تحديات بلورة هذه الهوية الجمعية خلال مراحل النشأة، التي أدت إلى هشاشتها مع التركيز على اللغة والحدود والسيادة.

١ ـ اللغة

كانت اللغة العربية بمنزلة النعمة والنقمة على «الهوية المتخيَّلة» للدولة العربية. فمن جانب، سهلت اللغة المشتركة حركة الأفراد والتواصل بين مجتمعات المنطقة، وسمحت بسيولة في العلاقات والمعاملات، فضلاً عن الترابط الثقافي والفكري الملموس. إلا أنها قد تكون أحد التحديات الجوهرية لبلورة «الهوية المتخيَّلة» للدولة القومية العربية. فقد رصد أندرسن أن تلاشي القداسة

عن اللغة اللاتينية، بوصفها لغة المسيحية، ساعد على ازدهار اللغات المحلية للقوميات الأوروبية. ومن ثم، تشكلت تدريجاً، وبخاصة مع انتشار طباعة الكتب بهذه اللغات، هويات لغوية وثقافية مشتركة بين سكان مناطق بعينها، استندت إليها لاحقاً جهود تكوين التاريخ المشترك وعمليات ترسيم الحدود[٢].

وعلى النقيض من ذلك، في الحالة العربية، احتفظت اللغة العربية بقداستها كلغة للدين الإسلامي، ولم تكن عاملاً مساعداً على ترسيم حدود ثقافية أو لغوية بين الدول القومية العربية، إن لم يكن العكس[٣]. ويرتبط ذلك بالانتماءات الفرعية على مستويين.

أ ـ تحدي تمايز الثقافة

مثلت اللغة العربية وعاءً لخلق المشترك الثقافي بين المجتمعات العربية بمساحة محدودة من التمايز بين «دوله القومية». ولم يكفِ تعدد اللهجات لتوصيل رسالة تنوع «الهوية المتخيَّلة» لكل دولة على حدة. وأعاق ذلك، بدرجات متفاوتة وإن كانت ملموسة، توفير سردية تاريخية متباينة للدول القومية على أساس الفواصل اللغوية عما حولها، بخلاف الحال في أوروبا. في المقابل، ظهر التمايز داخل حدود الدولة القومية بين الجماعات اللغوية المختلفة؛ فكافح الأكراد والأمازيغ للحفاظ على لغاتهم، بالرغم من مقاومة دولهم. ويبدو النموذج العماني في التعدد اللغوي أكثر تعايشاً، وإن كان فعلياً أقل اندماجاً وبلورة لهوية جمعية[٤]. ومؤخراً، تفاقمت الأزمة باتجاه آخر في المجتمعات الخليجية لمصلحة شيوع اللغة الإنكليزية، وبدرجة أقل اللغات الآسيوية[٥].

إن «الهوية المتخيَّلة» الهشة التي قامت عليها الدولة في الوطن العربي تواجه تحدياً بنيوياً من جانب الانتماءات الفرعية. فالأخيرة، بخلاف توفيرها العديد من الخدمات الاجتماعية والتنشئة التعليمية، أصبحت قادرة على عقد تحالفات سياسية تتخطى جدران الدولة التقليدية.

ب ـ تحدي المشروع البديل

طرح المفكرون مشروع «القومية العربية» كإطار ثقافي لمشروعات جامعة لعدد من «الدول القومية» الناشئة. وأدى ذلك إلى استنكار الأقليات غير الناطقة بالعربية لهذا المشروع، وتعمّق

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ١٠٤.

(٣) المصدر نفسه، مقدمة عزمي بشارة، ص ٣٣ ـ ٣٦.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول التباين اللغوي والمذهبي في سلطنة عمان، انظر: أحمد الإسماعيلي، «التعددية الاثنية واللغوية والدينية في عمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي،» **عمران للدراسات الاجتماعية**، السنة ٣، العدد ١١ (شتاء ٢٠١٥)، ص ٩٤ ـ ٩٧.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول هذا التحدي، انظر: ريما الصبان، «الحداثة والتطور وتأثيرهما في العادات والتقاليد في المجتمعات الخليجية،» **دراسات استراتيجية** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، العدد ١٧٩ (٢٠١٣)، ص ٢٥ ـ ٣٠.

ارتباطها إما بالاستعمار أو تقوقعها حول انتماءاتها اللغوية، مثل الحالات الكردية والأمازيغية. هذا لا ينطبق على الموارنة إذ بدأت العلاقة بالاستعمار قبل نشوء القومية العربية. كما تحدَّى هذا المشروع جهود بناء خصوصيات الدول القومية؛ فكرس أسس الوحدة بدلاً من التمايز. واستبدالاً للوحدة العربية قدمت الانتماءات الفرعية ملاذاً لتعريف الذات في إطار الانتماء الجهوي أو القبلي أو الديني ذي اللهجة الثقافية المشتركة، وهي ليست بالضرورة متقاطعة مع الحدود السياسية/ السيادية، كالأكراد في تركيا والعراق وسورية، وتجمعات القبائل العابرة للحدود ما بين ليبيا ومصر. وأضاف الإسلام كمشترك حضاري صعوبات جمة في هذا الصدد؛ فالذات المتخيَّلة امتدت فيما بين «المحيط» و«الخليج» لتكون أممية الطابع. و«أصبحت اللغة المقدسة لغة قومية»، ومن ثم اختلط المتخيل العلماني بالديني، وأصرت «أوساط واسعة نسبياً على استخدام العربية لتخيل أمة دينية وليست أمة قومية»[٦].

واقعياً، لم تكن اللغة العربية أداة دافعة لبلورة تمايز الدولة القومية. فالمشترك الثقافي والديني فيها أكثر من محاور التمايز؛ وبدلاً من إغلاق الأقواس على سرديات الدولة القومية وحدودها فتحت هذه الأقواس فيما وراء الحدود أو ضاقت عليها داخلياً.

٢ ـ الحدود

تبدو إشكالية الحدود الأكثر تعقيداً وتشابكاً في إطار جهود تشكل «الهوية المتخيَّلة» في الدولة العربية؛ فهي في معظمها بلا أسس تمايز. فبخلاف الحال في أوروبا، لم تشترك المجتمعات العربية في عمليات ترسيم الحدود، وجاء جلها في إطار توزيع النفوذ بين القوى الاستعمارية. واشتهرت اتفاقية سايكس ـ بيكو الموقعة بين المندوبين الفرنسي والبريطاني عام ١٩١٦ في هذا الصدد[٧]. تنبع إشكالية ذلك من جانبين: **أولهما**، إغفال العناصر السكانية ومصالحها بصورة ملموسة؛ فالكثير من القبائل ذات امتدادات اقتصادية واجتماعية متخطية الحدود، ويشترك في ذلك عدد من الانتماءات الجهوية والطائفية والعرقية. فالجماعات الكردية تمتد عبر حدود العراق وتركيا وسورية، وقبائل الطوارق في الجزائر ومالي والنيجر وليبيا، وكذلك قبائل عربية كشمر والبكارة في شبه الجزيرة والعراق وسورية.

و**ثانيهما**، اضطرار نظم الاستقلال، في غياب تبرير الحدود وسيولة الثقافة العربية والإسلامية، إلى عقد تحالفات وتقديم محاصصات اقتصادية وسياسية على أسس جهوية أو قبلية أو طائفية.

---

(٦) يربط عزمي بشارة بين تحول التيارات الإسلامية إلى فاعل رئيسي في مجتمعاتها وبين اعتمادها الصيغة الوطنية على الأقل في سلوكها السياسي البراغماتي، وهو الأمر الذي سنواجه تحولاً جوهرياً فيه في السنوات الأخيرة. انظر: أندرسن، **الجماعات المتخيَّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، مقدمة عزمي بشارة، ص ٣٥.

(٧) يؤكد خلدون النقيب أن اتفاقية سايكس ـ بيكو فقدت معناها بعد سنوات قليلة من توقيعها، إلا أن محاولات الاستعمار الفرنسي والبريطاني لتجزئة الوطن العربي استمرت بصيغ متنوعة. لمزيد من التفاصيل، انظر، خلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج وشبه الجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٠٨ ـ ١١٠.

مثلاً، نص صراحة في الدستورين اللبناني والعراقي على محاصصات طائفية لبعض المناصب السياسية، ولا تخلو الدول الخليجية من محاصصات اقتصادية لتوزيع الثروات النفطية. وبالتالي، أعيد ترسيم الحدود بصيغ جديدة، وإن حافظت على التماسك المرحلي لدولها، إلا أنها في الحصيلة أضرت بجهود بناء «هوية متخيَّلة» في إطار الحدود المرسومة على الخرائط. فبينما تفتقر الدولة إلى هوية متخيَّلة متماسكة الأركان ذات سردية تاريخية، تواجه انتماءات فرعية متنوعة ذات عمق تاريخي واضح، إن لم يكن متزايد من جراء الضغوط الثقافية أو السياسية(٨).

ويمكن القول إن الدولة العربية تمكنت، بدرجات متفاوتة ولفترات طويلة، من تحويل تراب الحدود إلى جدران فاصلة بين الدول. إلا أن ذلك ارتبط بالأساس بقدراتها الأمنية، ومن ثم فلم تبلوَر «هوية متخيَّلة» بقدر ما أحاطت واقعها بسياج شائك. وترك هذا السلوك فراغاً لتبلور هويات متخيَّلة متنوعة لا علاقة لها بالحدود المصطنعة؛ منها الطائفي والقبلي والمذهبي والعرقي واللغوي. ونازعت هذه الهويات الدولة في المخيلة النفسية للمواطنين، كأنما باتت تتحين الفرصة للتعبير عن ذواتها عند تراخي القدرات الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية للدولة.

٣ ـ السيادة

ترتبط سيادة الدولة بالقدرة على احتكار استخدام أدوات القوة وممارسة التشريع وإنفاذ القوانين في مساحة مكانية محددة. وبالتالي، فهي الرابط التطبيقي بين الرؤية «المتخيَّلة» والواقع العملي؛ حيث قبول المواطنين أو رعايا الدولة لهيمنتها على النظام الأمني والإداري والقانوني سعياً وراء تحقيق المصلحة العامة المشتركة. يؤكد وائل حلاق أن امتلاك الدولة مؤسسات إداريةً وقانونيةَ تضطلع بوظائف محددة هو أحد الأركان الرئيسية لسيادة الدولة(٩). وبعيداً من التحولات الراهنة الواردة بتوسع في المبحث الثاني، فإن ركائز الدولة العربية واجهت تحديات في صميم أدوارها السيادية. ويمكن رصد ذلك في مدى «احتكار» الدولة أدوات القوة وعملية التشريع وإنفاذ القوانين على مواطنيها.

فمن جانب أدوات القوة، لا تغيب منازعة بعض القوى المجتمعية لاحتكار الدولة حمل السلاح والتنظيم العسكري. وقد يكسر هذا الاحتكار بصورة غير قانونية، تتخذ إزاءها الدولة خطوات تصعيدية لاستعادة كامل سيادتها، كجهود القضاء على التنظيمات المسلحة، أو حيازة الأسلحة بصورة غير رسمية. وهو الأمر الذي يتضح في المحاولات العراقية للقضاء على تنظيم الدولة، ومثيلتها المصرية لمواجهة فرع التنظيم في سيناء، وكذلك الحال في تونس بوتيرة أقل. كما انخرطت الجزائر خلال تسعينيات القرن العشرين في محاولات مشابهة.

---

(٨) تشير هبة رؤوف عزت إلى أن نشأة الدولة القومية قد أدت إلى ظهور قضايا الأقليات التي لا يزال بعضها معلقاً. انظر: هبة رؤوف عزت، «ما بعد الدولة وما قبل القرون الوسطى: الحداثة والنظام والفوضى،» **الديمقراطية**، العدد ٥٨ (نيسان/أبريل ٢٠١٥)، ص ١٢.

(٩) وائل حلاق، **الدولة المستحيلة: الإسلام والحداثة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، ترجمة عمرو عثمان (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص ٧٥ ـ ٧٨.

إلا أن المفارقة تكمن في وجود حالات «قانونية» تتعايش فيها بعض البلدان العربية مع ظاهرة التنظيمات المسلحة، بدرجات تنظيمها المتباينة، كأحد مكونات المجتمع. وتتعدد مبررات هذا التعايش، كمقاومة العدو الصهيوني أو السماح للتنظيمات القبلية أو العرقية بفرض الأمن في مناطقها[١٠]. وينطبق ذلك على دور القبائل اليمنية مثلاً ذات النفوذ المقبول حكومياً، أو على انضواء فصائل الحشد الشعبي العراقية تحت القوات الحكومية في وقت لاحق على تأسيسها وانتشارها. تتمحور هذه التنظيمات حول انتماء فرعي ما، سواء الجهوية أو القبلية أو الدينية أو الطائفية. وهو الأمر الذي يثبت استمرارية هذه الانتماءات في جذب الأنصار واستقطابهم مع/ضد الدولة. وبغض النظر عن المبررات والملابسات، تظل الإشكالية في غياب الاحتكار اللازم لتمام السيادة.

من ناحية أخرى، تبرز المجالس العرفية كنموذج لعملية تشريعية وقانونية موازية في داخل البلدان العربية. فتضطلع بعض التجمعات الفرعية بتشكيل مجالس تتمتع بسلطة بت منازعات يكون أحد طرفيها على الأقل من المنتمين لهذه التجمعات. وتسري الأحكام على الطرفين، بغض النظر عن موافقتها للقوانين الوطنية. ويقبل عدد من البلدان العربية، سواء ذات الأغلبية القبلية أو غير ذلك، هذه الأحكام، بل تحظى هذه الأحكام أحياناً بمباركة السلطات المحلية. مثلاً، يحضر ممثلو الحكومة المصرية هذه المجالس، ويقبلون أحكامها.

تبدو إشكالية الحدود الأكثر تعقيداً وتشابكاً في إطار جهود تشكل «الهوية المتخيَّلة» في الدولة العربية؛ فهي في معظمها بلا أسس تمايز. فبخلاف الحال في أوروبا، لم تشترك المجتمعات العربية في عمليات ترسيم الحدود، وجاء جلها في إطار توزيع النفوذ بين القوى الاستعمارية.

وقد يشير البعض إلى موافقة الدولة الضمنية أو العلنية على حالة التنظيمات العسكرية «القانونية» أو المجالس العرفية باعتبارها من مؤشرات السيادة. كما أن أحكام القضاء العرفي قد تغبن حقوق بعض مواطني الدولة لمصلحة آخرين من دون وجه حق أو في غياب محاكمات عادلة، أو تفرض عليهم أحكاماً عبثية، كحكم التهجير الجماعي الذي يفرض أحياناً على المسيحيين في مصر. ويجرح ذلك إجمالاً من تمام سيادة الدولة الوطنية في المجتمعات العربية.

والخلاصة، إن أركان «الهوية المتخيَّلة» كما وصفها بندكت أندرسن، قد واجهت تحديات ملحوظة في حال الوطن العربي. وبخلاف النموذج الأوروبي وبعض دول أمريكا اللاتينية التي درسها أندرسن، لم تتطور هذه الأركان نحو بلورة «هويات» متمايزة بين الدول العربية، وهو الأمر الذي ظلت معه هذه الدول كيانات هشة، بدرجات متفاوتة، في **المخيلة النفسية** لشعوبها، واحتاجت معه إلى حوافز اقتصادية أو سياسية أو أمنية لضمان التماسك.

---

(١٠) تتمتع القبائل اليمنية بسلطة قانونية كاملة في مناطقها، بل يدير بعضها سجوناً خاصة به. انظر، شفيق شقير [وآخرون]، «الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة،» سلسلة التقارير المعمقة؛ ٣ (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٠)، ص ٤١ ـ ٤٣، <http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/3/1/201431105636329734ymen.pdf>.

ثانياً: تحديات «الهوية المتخيَّلة» وتحولاتها في الدولة العربية... سيولة الكيان

بالرغم من الصعوبات التي عرضتها في المبحث الأول في تشكيل الهوية المتخيَّلة في البلدان العربية، فإن هذه الهوية صمدت، صموداً شكلياً على الأقل، خلال العقود السابقة. وعقب ثورات الربيع العربي، تجلت عدة تحديات وبرزت تحولات جعلتها مجدداً موضع تساؤل وتشكيك. وللمفارقة لم تأتِ هذه التحديات من شعارات «الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية» التي رفعتها هتافات الثورات، بل من الانتماءات الفرعية الكامنة في محاضن الدولة. يرصد هذا المبحث تحديات الانتماءات الفرعية للهوية المتخيَّلة، ويتقصى التحولات الآنية للأخيرة.

١ ـ تحديات الانتماءات الفرعية

أعتمد على تعريف إجرائي للانتماءات الفرعية بوصفها «الانتماءات الطبيعية لأفراد المجتمع، سواء الدينية أو المذهبية أو الجهوية أو القبلية أو العشائرية». ولا تؤدي الانتماءات الفرعية دوراً ملحوظاً بمجرد وجودها، إلا أنها قد تتحول إلى تحدٍّ لتشكل «هوية متخيَّلة» لمواطني دولة ما على مستويات ثلاثة.

أ ـ الإدراك

إن إدراك الانتماءات الفرعية كعنصر أساسي، أو على الأقل مؤثر، في التمايز عن «البقية»، أو محفز للتلاحم مع «المتشابه»، يعد خطوة أولية ممهدة لتفعيل دور هذه الولاءات. وتبرز في إطار الإدراك المشترك، نماذج الأقليات العرقية والدينية والمذهبية التي يتم التعامل معها قمعاً/تدليلاً بصورة جماعية في الدول العربية، وهو ما يخلق حالة من التكاتف بين أفرادها على تباينهم(١١). فالشيعة والأكراد عوملوا في العراق بصورة جماعية، قمعاً في عهد صدام حسين، وتدليلاً فيما بعده. ينسحب ذلك على علاقة الحكومة المصرية بالمسيحيين، حيث يُنظر إليهم كأقلية دينية، وليس في إطار قواعد المواطنة. والحديث عن هيمنة الشيعة على اليمن يغفل أن ميليشيات الحوثي تنتمي للأقلية الجعفرية، بينما أغلبية شيعة البلاد من الزيدية، ناهيك بتحالف الأولى مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح ذي الانتماء السني. وتفرض التعاملات الجماعية للأقليات عقلية «وحدة المصير» على المنتمين إلى الأخيرة، بغض النظر عن تبايناتهم. ويتشابه ذلك مع حال قبائل أو مناطق بعينها. كما الزنوج مقابل العرب البيضان في موريتانيا، أو مناطق الساحل مقابل الداخل التونسي.

ويتبادر إلى الأذهان التساؤل حول الأفراد اللامنتمين إلى قبائل أو أقليات أو تجمعات جهوية بعينها، على تفاوت أعدادهم في المجتمعات العربية. يضاف إلى ذلك نماذج الأفراد المتحللين من انتماءاتهم الفرعية الأولية كنتاج لجهود التحديث والانتقال إلى الحضر في مجتمعاتهم. ويعيدنا

---

(١١) يقتبس باقر النجار من أمين معلوف أن الانتماء الهوياتي يصل إلى أقصى مراحل القوة في حال مواجهة الآخر وبنفس القوة، ويقوى دوره من خلال الجماعية. انظر: باقر النجار، «الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٢ (حزيران/يونيو ٢٠٠٨)، ص ٣٦.

ذلك إلى إخفاقات الدولة العربية في بلورة «هوية متخيَّلة» متماسكة وفقاً للأركان الثلاثة الواردة في المبحث الأول. فالشرائح الحضرية وغير المنتمية، أو غير وثيقة الصلة، إلى الانتماءات الفرعية واجهت تحدياً في تعريف ذواتها وفقاً لمشروع قومي متكامل[١٢]. لا شك في أن بدايات معظم البلدان العربية قد اقترنت بمقاومة الاستعمار أو بدايات التحديث، وهو ما ساعد على شيوع حالة من التعبئة العامة لهذه الفئات على الأخص. إلا أن انحسار المشروعات الوطنية، سواء لانتهاء الاستعمار أو تراجع زخم بدايات التحديث، ترك فراغاً من تعريف الذات، سرعان ما استجابت له أطروحات الانتماء الديني أو المذهبي؛ ومن ثم ظهرت التيارات الإسلامية المتنوعة[١٣]. فاستقطبت حركة الإخوان المسلمين هذه الشرائح الحضرية في عدد من البلدان العربية على مدار عقود متتالية. وتبعتها على مستوى أكثر تهديداً الحركات المذهبية/الطائفية الأقل قدرة على التعايش مع حدود الدولة[١٤]. ويثير ذلك تساؤلات بنيوية حول إمكان قيام الدولة القومية وفقاً للنموذج الأوروبي في حالة المجتمعات المسلمة ذات التصور الأممي[١٥].

ب ـ المؤسسات الوظيفية

إن إمكان تطور هذه الهويات نحو مؤسسات وظيفية متمايزة عن بقية المجتمع، وإن ظلت في إطار الدولة ذاتها، ينقل هذه الانتماءات من المخيِّلة النفسية إلى التجليات الواقعية، التي بدورها تعيد إنتاج الإدراك الذاتي وتغذيته. تشمل هذه المؤسسات الوظيفية؛ القضاء العرفي السابق الإشارة إليه، والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وأخيراً الأحزاب والتكتلات السياسية. وبالتركيز على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، فباستثناء دول النفط الخليجية، تدهورت القدرات الاقتصادية لمعظم البلدان العربية تباعاً. وبالتالي، باتت عاجزة عن توفير الخدمات الاجتماعية لمواطنيها، أو على الأقل باتت مضطرة إلى المفاضلة بين الخدمات أو المواطنين. وأضيفت إشكاليات الإهمال التنموي إلى مناطق كاملة، كنوع من أنواع عقاب الجماعي لأهله، كالأكراد أو جنوب السودان

---

(١٢) يستخدم بعض الباحثين مصطلح «ترييف» للدلالة على التحولات الطارئة على سلوك تيار سياسي معين بعد غلبة أهل الريف عليه، بما يحملون من انتماءات وولاءات فرعية. في مقابل، استعداد أهل الحضر، وإن كانوا من خلفيات متنوعة للاندماج الجماعي. انظر على سبيل المثال: Hossam Tammam, *The Ruralization of the Muslim Brotherhood: How Urbanism Retreated in Favor of Ruralism*, Marased (Alexandria: Bibliotheca Alexandria, Futuristic Studies Unit, 2012).

(١٣) يرى أحمد بيضون أن استناد الهوية الدينية إلى نصوص مقدسة يجعلها الأكثر تأثيراً في أفرادها، ومن ثم الأكثر التزاماً بها والأصعب تغيراً. انظر: أحمد بيضون، «للطائفية تاريخ... في تشكل الطوائف وحدات سياسية،» **عمران للدراسات الاجتماعية**، السنة ٣، العدد ١١ (شتاء ٢٠١٥)، ص ٢٢.

(١٤) يؤكد روبرت لي أن الدين لا يمكن تخطيه ضمن مكونات الهوية في مجتمعات الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل. ومن ثم، لفت الانتباه إلى أن عدم توافق الهويات الدينية مع حدود الدولة قد يعرقل تشكل سياسات قوية لضمان السلام والحرية لجميع المواطنين. لمزيد من التفاصيل، انظر: Robert D. Lee, *Religion and Politics in the Middle East: Identity, Ideology, Institutions and Attitudes*, 2^{nd} ed. (Boulder, CO: Westview, 2013), pp. 13 and 275-276.

(١٥) Kenneth Christie and Mohammad Masad, eds., *State Formation and Identity in the Middle East and North Africa* (London: Palgrave Macmillan, 2013), p. 29.

أو اليمن الجنوبي سابقاً، أو لتعقيدات سياسية كحالة سيناء في مصر(١٦). وتركزت جل الجهود التنموية في مناطق الحضر.

إن أركان «الهوية المتخيَّلة» [...] قد واجهت تحديات ملحوظة في حال الوطن العربي. وبخلاف النموذج الأوروبي وبعض دول أمريكا اللاتينية [...] لم تتطور هذه الأركان نحو بلورة «هويات» متمايزة بين الدول العربية.

تصدت شبكات الانتماءات الفرعية لسد هذا الفراغ التنموي وتوفير الخدمات الاجتماعية، في حدود إمكانياتها المتاحة. وبالرغم من مراقبة الدولة العربية لهذه المبادرات، فهي شاركت، بقصد أو من دون قصد، في تدعيم الوجود الوظيفي للانتماءات الفرعية. وفي تقديري أن المؤسسات الأبرز في هذا السياق كانت مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمدارس؛ فقد دعمت حالات التقوقع للمنتمين فرعياً في مراحل العمر الأولى(١٧). كما شكلت فعلياً «هويات متخيَّلة» فرعية، عجزت من جانبها الدول عن إيجاد التلاحم الكافي بينها، وليس مجرد التواجد والرفقة المكانية. فهناك المدارس المسيحية والإسلامية، وبداخلها مدارس الطوائف، ومدارس الأقليات المواطنة الناطقة بلغاتها(١٨)، ومدارس الدولة التي تشرف عليها فعلياً قبائل المنطقة. ولا تكاد تستثنى دولة عربية من هذا التشرذم في مرحلة التعليم.

ولا تعدم معظم الدول العربية الجمعيات الخيرية الإسلامية والمسيحية، على تنوع الطوائف، التي تقدم هذه الخدمات لأبنائها على الأخص، وغيرهم بدرجة أقل. وبالرغم من وجاهة دور المجتمع المدني في توفير هذه الخدمات في المجتمعات الغربية، إلا أن اقتصارها على مؤسسات الانتماءات الفرعية، نظراً إلى تقييد الدول العربية النظائر المدنية الحديثة، جعل منها معول هدم لا أداة بناء للهوية المتخيَّلة الجماعية. ووفقاً لحليم بركات لم تترك الدولة «مواطنيها» لكثير من الخيارات، ومن ثم اتجهوا نحو روابطهم التقليدية(١٩).

ج ـ التحالفات السياسية

إن تطور دور الانتماءات الفرعية إلى المشاركة في العملية السياسية، حتى وإن كان لمصلحة النظام/الدولة، لهو تهديد جدي للهوية المتخيَّلة لهذه الدول. فقد قامت البلدان العربية، باستثناءات

---

(١٦) يشير باقر النجار إلى وجود تمييز في الخدمات الاجتماعية اتساقاً مع العلاقة بالسلطة الحاكمة؛ فهو في الحقيقة صراع على السلطة وليس الهوية. انظر: النجار، «الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي،» ص ٢٥.

(١٧) انظر على سبيل المثال: بيضون، «للطائفية تاريخ... في تشكل الطوائف وحدات سياسية،» ص ٢٩؛ وقد سبقت الطائفة المارونية ذلك في فترة سابقة على قيام الدولة اللبنانية.

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول التباين اللغوي والمذهبي في سلطنة عمان، انظر: الإسماعيلي، «التعددية الاثنية واللغوية والدينية في عمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي،» ص ٩٤ ـ ٩٧.

(١٩) Halim Barakat, *The Arab World: Society, Culture, and State* (Berkeley, CA: University of California Press, 1993), p. 274, <http://ark.cdlib.org/ark:/13030/ft7d5nb4ss/>.

محدودة، على تحالفات عصبية أو طائفية أو قبلية ذات طابع خلدوني. ولم تتواكب معدلات التحديث اللاحقة في المجتمعات مع تحولات ضرورية لإضفاء أسس شرعية حداثية الطابع على الدولة العربية[٢٠]. وبالتالي، ظلت التوازنات والتحالفات مع الانتماءات الفرعية مكوناً أساسياً في السياسة العربية[٢١]. وليس سراً وجود انتخابات تمهيدية لدى بعض القبائل الكويتية والأردنية مثلاً لتحديد مرشحيها في الانتخابات النيابية، بحيث يلتزم المنتمون إلى القبيلة بتأييد مرشحهم. يحدث ذلك بغض النظر عن برنامج المرشح السياسي؛ كما يتجلى دور الانتماءات الفرعية في حالات الاستقطاب السياسي أو الخطر الشديد على نظم الحكم/الدولة[٢٢].

٢ ـ تحولات «الهوية المتخيَّلة»

تكشف التحديات السابقة عدم غياب الانتماءات الفرعية عن الواقع العربي، بل تواريها نحو صيغ تفاهمية، أو قمعها، من جانب النظم الحاكمة، وسرعان ما ظهر ذلك مع تراخي آليات الضبط الاجتماعي والأمني. وبالتالي، أتصور أن السنوات الخمس الأخيرة ربما كانت كاشفة أكثر منها مؤسسة لـ «تحولات» الهوية المتخيَّلة في الدولة العربية. وتصب جل هذه التحولات في مزيد من «السيولة» في فكرة «الهوية المتخيَّلة» وتجلياتها في الدولة العربية. يمكن رصد ذلك بالتداخل مع أركان «الهوية المتخيَّلة» الثلاثة.

أ ـ إعادة تعريف الذات

إن مجرد انطلاق شرارة الربيع العربي في تونس كان كفيلاً بامتداد الخط نحو بلدان عربية أخرى، بالرغم من تشديد كل نظام/دولة على خصوصية نموذجه. واشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بالتفاعل بين الشباب العربي، وسهّلت وحدة اللغة تفعيل ذلك. وتخطت هذه الحالة مشاعر الدعم أو التعاطف لتؤسس لوحدة شعورية لم يشهدها الشباب العربي منذ عقود. ووفقاً لنظرية الدومينو، انطلقت حالات الحراك، المتفاوتة، في جل البلدان العربية.

في هذا السياق، لم تستنكف التيارات الإسلامية من الحديث بصور ضمنية وعلنية عن الأهداف السياسية والاقتصادية المتخطية لحدود الدولة القومية. وهو الأمر الذي واكبه قبول ملحوظ من

---

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول الفرق بين التحديث والحداثة بالتطبيق على المجتمعات الخليجية، انظر: الصبان، «الحداثة والتطور وتأثيرهما في العادات والتقاليد في المجتمعات الخليجية،» ص ١٤ ـ ٣٢.

(٢١) Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London: I. B. Tauris Publishers, 1999), pp.117-119 and 190.

(٢٢) ينتقد المولدي الأحمر هيمنة مفهوم القبيلة كمحرك لتحليل الواقع العربي الراهن، لكونه مغفلاً لعقود من التحديث والتحولات السياسية والاقتصادية والثقافية. وأعتقد أن تخطي مفهوم القبيلة نحو انتماءات فرعية متنوعة قد يحل هذه الإشكالية إلى حد ما. كما أن واقع المفارقة بين التحديث والحداثة في معظم الدول العربية قد يبرر استمرارية دور القبلية، وإن لم يكن حصرياً، مع اتخاذه صيغاً جديدة. ولا يفوتنا أن لحظات التهديد الشديد على النظام/الدولة قد تساهم في إحياء ما انطمس. انظر: المولدي الأحمر، «نحو استعادة المشاهدة من دون حجاب القبيلة،» **عمران للدراسات الاجتماعية**، السنة ٤، العدد ١٥ (شتاء ٢٠١٦)، ص ١١٣ ـ ١٣٢.

شرائح واسعة من الشباب العربي. فانخرط العديد منهم في النزاعات المسلحة في ليبيا وسورية والعراق، وبدرجة أقل في اليمن، سواء لتوفير الدعم الإغاثي أو العسكري.

ومن جانبها، أقدمت النظم/الدول العربية ذاتها على توظيف انتماءات فرعية محسوبة لمصلحتها لتثبيت دعائمها؛ كالتشديد على الشرعية الدينية في السعودية والمغرب، وتجديد القبائل بيعتها بإعلانات مدفوعة بالصحف المحلية الأردنية وبعض الخليجية، أو تقديم وعود براقة لإرضاء أقليات متذمرة في الجزائر. يضاف إلى ذلك، تردّي الأوضاع في البلدان التي انقلبت ثوراتها من السلمية إلى التسليح، حيث جرى التشديد من جانب مختلف أطياف «الثورة» والنظم/الدولة على التشبث بالانتماء الفرعي، سواء علنياً أو ضمنياً. ومن ثم، استدعت الأطراف المتعددة انتماءاتها الفرعية المتنوعة على حساب «الهوية المتخيَّلة» الهشة. ولم تشفع عقود الضبط الاجتماعي في ضمان سلامة النتائج[٢٣].

ب ـ تشرذم الولاءات الفرعية

إن حالة التخبُّط في تعريف الذات المقترنة بهيمنة الشباب على زخم الربيع العربي ترتب عليها تشرذم الولاءات الفرعية. فبقدر عودة الجيل الأصغر سناً لولاءاته الفرعية في مواجهة «هوية وطنية» متعثِّرة، فإنه لم يكن بالضرورة معتنقاً أنماط حركتها المتواترة. بعبارة أخرى، نالت هذه الولاءات نصيبها من التشظي والتشرذم بسبب سيولة تدفق الأفكار المستحدثة. ويمكن النظر إلى هذا الجانب بوصفه أحد تأثيرات عمليات التحديث التي غيرت بنية الولاءات الفرعية ولم تستبدلها. ويبدو ذلك في تمرد الشبان على أنماط التديُّن التقليدي، بالرغم من لجوئهم إلى الانتماء الديني كهوية[٢٤]. فحاولوا تطوير أنماط جديدة، على متصل من الإلحاد وحتى الجهاد، يجمعها غياب الطابع الهرمي على حساب المؤسسات الدينية الرسمية أو الشيوخ المشاهير، بل حتى معارضة القيادات التاريخية لتيار الإسلام السياسي. وامتد هذا التشرذم إلى الانتماءات القبلية والجهوية والعرقية، بدرجات متفاوتة، وهو ما لم يمنع التنافس، وأحياناً التقاتل في ما بينها.

يفتح هذا التشرذم آفاقاً للتعدد والتنوع في السردية التاريخية والسلوك السياسي والاجتماعي للولاءات الفرعية. وهو الأمر الذي يوفر مساحة، بالتأكيد متنامية، للنقد والمراجعة على البنية الراهنة لهذه الولاءات. إلا أنها ليست بالضرورة ضماناً لمزيد من الانفتاح على الفئات الأخرى من المجتمع. وهي بالتأكيد تحتاج إلى الكثير من الجهد لبناء «هوية متخيَّلة» وفقاً لسرديات تاريخية متصالحة وحدود متفق عليها وسيادة مقبولة؛ أي مواطنة كاملة.

---

(٢٣) اعتبر أحمد بيضون أن النظام السوري كان أكثر ضبطاً للعملية التعليمية من نظيره في لبنان، انظر: بيضون، «للطائفية تاريخ... في تشكل الطوائف وحدات سياسية،» ص ٢٩.

(٢٤) انظر: هاني عواد، «التدين الشبابي بوصفه نمطاً متفلتاً من المؤسسة الأيديولوجية،» **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة ١، العدد ٢ (خريف ٢٠١٢)، ص ٦٥ ـ ٨٤.

ج ـ تخطي الحدود

بعد سنوات من الربيع العربي باتت اتفاقية سايكس ـ بيكو المؤسسة لحدود الكيانات العربية موضع تساؤل. فالقليل من مظاهر صرامة الحدود المتخيَّلة بات واقعياً، واتجه الوضع نحو إعادة تشكيل الحدود، بما لا يكون بالضرورة متطابقاً مع الحدود السياسية المعتادة. فعلى مستوى المشروع السياسي، حقق التيار الإسلامي نجاحات ملموسة في الانتخابات النيابية، والرئاسية في مصر. وبغض النظر عن تقويم إخفاقاته السياسية، فقد طرح مشروعه الأممي بصورة واضحة. ومن ناحية أخرى، قدمت التنظيمات العنيفة نماذج على اختراق الحدود دعماً أو صداً لنظيراتها خارج دولها. كما مثل نموذج «تنظيم الدولة الإسلامية» اختراقاً جدياً للحدود على أساس هوياتي لتفتح الحدود العراقية ـ السورية في مؤشر عنيف على انهيار سايكس ـ بيكو[٢٥]. ولم يكن الاختراق التركي للحدود العراقية، ومن قبلها السورية، لمواجهة تمدد الأكراد، وبدرجة أقل تنظيم الدولة، إلا مؤشراً إضافياً على ذلك. ولم تقتصر إشكالية الحدود على الدول ذات الصراعات أو التنظيمات المسلحة، بل أعيدت مناقشة قضية الحدود المغاربية مجدداً. كما تداعت قضية ترسيم الحدود البحرية المصرية مع السعودية لتطرح جدلاً صاخباً حول مفارقة تعديل الحدود على يد النظام/الدولة ذاتها بعد عقود من استقرارها. وقدمت إشكالية اللاجئين السوريين، قراءة جديدة للسيولة الحدودية وأعبائها الداخلية، وعلى الأخص في الحالة اللبنانية التي تعاني هشاشة التوازن الاجتماعي والصعوبات الاقتصادية، إلا أنه تعذر إغلاق الحدود عملياً أمام تدفق مئات الآلاف من اللاجئين.

تطورت «الهوية المتخيّلة» في البلدان العربية كبنيان هش لم تتوافر المقومات الكافية لصلابته؛ فكانت فعلياً أركان هذه الهوية، وهي اللغة والحدود والسيادة، دافعة لتوسيع الهوية إلى ما وراء الحدود، أو لتضييقها إلى أقل من إقليم الدولة.

ووفقاً لبندكت أندرسن، تكمن أهمية الحدود في حصر نطاق العمق الجغرافي وبناء سرديته التاريخية وضمان السيادة عليه. وبالنظر إلى صعوبة الحصر الجغرافي، فإنه باستخدام الضبط الأمني، وتراجع إمكانات بلورة السردية التاريخية المتمايزة، تبقى السيادة الفعلية موضع تساؤل. وهو الأمر الذي مهدت له تدفقات العولمة في العقدين السابقين، وكرسته أحداث السنوات الأخيرة. ومن الجدير بالذكر أن تخطي الحدود لم يقتصر على طرح سيولة الحركة، بل شمل دعاوى للانعزال للتعبير عن مخاوف فقدان مزايا نسبية في حال التدفق الخارجي، مثلما برزت مخاوف المسيحيين في لبنان من التأثير في وزنهم النسبي أمام تدفق اللاجئين السوريين وأغلبيتهم من السنة. ولا يعبر ذلك عن تبلور «هوية متخيَّلة» وطنية، بقدر ما يعكس مخاوف ذات طابع مصلحي.

---

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: فاطمة الصمادي، محرر، «تنظيم «الدولة الإسلامية»: النشأة والتأثير والمستقبل،» (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، ص ٤٥ ـ ٥٤، <http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/2014112354937991206.html>.

د ـ تراجع السيادة

دشنت العولمة مرحلة انتقالية لسيولة سيادة الدول، اتسمت بالتوافق القانوني والسياسي الدولي على حركة هذه التدفقات. وتقدح المؤشرات الحالية في قدرات عدد من البلدان العربية على بسط سيادتها بصورة تامة على نطاقها الجغرافي. فمن ناحية، تنامت السيولة الحدودية التي تعقِّد تفعيل النطاق الجغرافي واقعياً. فلا حديث «واقعي» عن السيادة على الحدود في دول المشرق العربي، أو ليبيا. ومن جانب آخر، تعضد دور الانتماءات الفرعية في تسيير واقع مناطقها، وبخاصة في دول النزاعات المسلحة، في مقابل تراجع شبه كامل لدور الدولة. فهناك سيادة كاملة للقبائل الليبية في مناطقها، وتسهم القبائل اليمنية بصورة ملحوظة في دعم جهود استعادة الشرعية. وتمارس المعارضة السورية الإسلامية هيمنة كاملة على تسيير الشؤون اليومية في مناطق سيطرتها، وهو الأمر الذي تشاطرها فيه الميليشيات الكردية في شمال البلاد.

الإشكالية الأهم في تقديري هي أن حالة الاعتياد على تراجع أو غياب الدولة في جل مناحي الحياة اليومية يهدم نفسياً، ثم فعلياً، أسس قيامها، وإن ظلت واقعاً هشاً. ومن ثم، تتبلور «هويات متخيَّلة» موازية للدولة الوطنية لدى الأجيال الناشئة. فيلاحظ أن الشرائح الأصغر سناً هي الأكثر تأثراً واستجابة لعوامل الانفتاح ومحفزات التواصل عبر الحدود، وأحياناً التقوقع والخوف من الآخر. ولا يعاب ذلك إلا في اقترانه بلحظات تخبُّط وإعادة تعريف للذات تفتقر إلى مشروعات وطنية جامعة في مجتمعات يمثل الشباب نصفها. وقد استعاضت بعض البلدان العربية من ذلك بمحاولات للتعبئة خلف إنجازات اقتصادية ظرفية، وأحياناً هواجس التقشف في دول الرفاهة، فضلاً عن مخاوف الإرهاب. ويواجه الأخير بدوره سيولة في التعريف، والأخطر تضارباً في التصنيف من دولة عربية إلى أخرى. إلا أنها فعلياً لا تزال غير كافية لبلورة «هوية متخيَّلة» وطنية.

خاتمة

تطورت «الهوية المتخيَّلة» في البلدان العربية كبنيان هش لم تتوافر المقومات الكافية لصلابته؛ فكانت فعلياً أركان هذه الهوية، وهي اللغة والحدود والسيادة، دافعة لتوسيع الهوية إلى ما وراء الحدود، أو لتضييقها إلى أقل من إقليم الدولة. ببساطة، لم يكن هناك الكثير من المحفزات الثقافية والنفسية، بل أحياناً الاجتماعية والاقتصادية، لبناء الهوية داخل «الحدود السياسية» القائمة في العديد من الدول العربية، مع التشديد على التفاوت النسبي.

تقترن محاولات استشراف مستقبل «الهوية المتخيَّلة» في الدولة العربية بسؤالين؛ **أولهما** عن مقومات البقاء، و**ثانيهما** ماهية جهود التفكيك. **فأولهما** معني بإعادة النظر في واقع أركان «الهوية المتخيَّلة» لأندرسن، بحيث تعالج برؤية ابتكارية لصهر الانتماءات الفرعية، وربط منتميها وغيرهم بمخيلة نفسية وطنية. يشار هنا إلى ممارسات الدول الأوروبية في تفكيك الانتماءات الفرعية داخل مجتمعاتها كتمهيد ضروري لبلورة هوية متخيَّلة قومية. وهو الأمر الذي لم يحدث، ولا نرغب في حدوثه، في الحالة العربية. إلا أن البديل قد يكون حالة من المواطنة الكاملة والديمقراطية التشاركية التي تجعل من الانتماءات الفرعية مرجعية ثقافية أكثر منها تصنيفاً للذات وأداة للفعل السياسي والاجتماعي. فازدهار الانتماءات الفرعية اقترن بالمحاصصات المتنوعة، لا بمجرد الوجود في

المجتمعات العربية. وبالتالي، يضطلع الأفراد بحماية حدود أوطانهم، ويقبلون سيادة النظم على أقاليمهم الجغرافية، ليس قمعاً، بل شراكة مجتمعية. أما **ثانيهما** المتعلق بماهية جهود التفكيك، فيصب في تقويم مساعي الأطراف المجتمعية المختلفة، أفراداً وجماعات ونظماً، للتنازع على الانتماءات الفرعية. وكما يجب مراجعة سلوكيات الأفراد والجماعات، ينبغي قراءة مساعي النظام/ الدولة في ممارسة الاستقطاب السياسي بتوظيف هذه الانتماءات. إن عملية التفكيك تراكمية وجماعية، ومن ثم فلا يلقى باللوم على جهة دون الأخرى فيها.

لا يمكن الجزم بسعادة أو تعاسة الأجيال الحالية، وبخاصة الشباب، لمعاصرتهم هذه الفترة التاريخية الانتقالية في مسار المجتمعات العربية. إلا أنه غالباً ما ستسهم خياراتهم بصورة جوهرية في تشكُّل الخريطة السياسية والثقافية في مجتمعاتهم لأجيال تالية. فعظم التأثير من ثقل المهمة □

المدخل الفلسفي لخطاب حقوق الإنسان

مصطفى كيحل(*)

قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار ـ عنابة.

مدخل إشكالي

إن ارتباط مفهوم حقوق الإنسان بعصر الحداثة الفكرية، لا يعني أنه وليد لحظة الحداثة، حيث نجد له جذوراً تاريخية في الأفكار اليونانية عن الإنسان الفرد، وفي النظرية الرومانية عن القانون والحقوق، وقبل ذلك في التأملات الدينية المختلفة عن الإنسان، وبالأخص عن المسؤولية الإنسانية تجاه الآخرين، من خلال تعبيراتها المختلفة بواسطة نصوصها ووصاياها وشرائعها وطقوسها.

ومع ظهور الحداثة الحقوقية، اقترن خطاب حقوق الإنسان باللحظة النضالية، المعبَّر عنها بالنضال ضد كل مظاهر الظلم والاستبداد والتمييز، والدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات ضد أساليب الاضطهاد والتعسف، بداية من اللحظة الإنكليزية التي فرض فيها «الميثاق الأعظم» أو «الماجنا كارتا» على الملك سنة ١٢١٥ بضغط من بارونات إنكلترا بحيث ساعد على وضع قيود على سلطات الحكومة الملكية وضرورة احترام الملك للحقوق والحريات، ثم اللحظة الأمريكية في «إعلان الاستقلال» مع توماس جيفرسون سنة ١٧٧٦، مروراً باللحظة الفرنسية الفارقة «حقوق الإنسان والمواطن» سنة ١٧٨٩، ولحظة «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» سنة ١٩٤٨، ثم توالت الإعلانات والبيانات الشارحة والمفصلة لحقوق الإنسان، وتكاثرت الجماعات والتنظيمات التي كرست جهدها لخدمة حقوق الإنسان انطلاقاً من النزعة التعبوية الحاشدة للمشاعر والمجيِّشة للعواطف، إلى درجة أن هذه اللحظة تكاد تغيب وتخفي الجوهر الفلسفي لحقوق الإنسان، لأن قبل اللحظة التشريعية والسياسية التي تحيل فقط على ما هو إجرائي وقانوني، توجد اللحظة الفلسفية التأسيسية لخطاب حقوق الإنسان وهي لحظة سابقة تاريخياً ومحايثة لتطور هذا الخطاب عبر أجياله المتتابعة تاريخياً والمختلفة ثقافياً وأيديولوجياً؛ فروح حقوق الإنسان هي فلسفة حقوق الإنسان، ومواثيق حقوق الإنسان ومعاهداتها وإعلاناتها واتفاقياتها هي جسدها.

بمعنى آخر إن فلسفة حقوق الإنسان هي أسس هذه الحقوق وأصولها وما تستند إليه من تصورات حول الإنسان والحق والحرية والعدالة والمساواة. فموضوع حقوق الإنسان يتناول أسئلة

(*) البريد الإلكتروني: kihalmostafa@yahoo.fr.

قديمة عن العلاقة بين الأفراد فيما بينهم من جهة وبين الأفراد والحكام من جهة أخرى، ولذلك فهو موضوع أثير عبر الأزمان وعبر الثقافات.

والتشديد على المدخل الفلسفي لخطاب الحداثة الحقوقية عمل ضروري في كل جهد للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وبخاصة في زمن العولمة والإرهاب، وتمكين قيم المواطنة والمساواة والتسامح في الجسد الاجتماعي، لأن ذلك يضفي على حقوق الإنسان صبغة عقلانية قوية ويجعلها تستند إلى جهد نظري وتأسيس فلسفي عميق. فالإنسان يكون أكثر إخلاصاً للقانون عندما يستوعب المبررات الفلسفية والدواعي الأخلاقية والمشروعية النظرية التي بُني عليها هذا القانون، والعمل في مجال حقوق الإنسان «يتطلب إعادة بناء تصورات جديدة في موضوع الإنسان والطبيعة والعقل والتاريخ والحرية، كما أن الأبحاث القانونية والنضالات الميدانية لن تسمح بالتقدم في ميدان حقوق الإنسان، ما لم تتم إعادة بناء جديدة لهذه التصورات»[١].

حقوق الإنسان تختزن في جوهرها أسئلة فلسفية كبرى، من خلال عملها على صقل المفهوم وبيان تناقضاته المفهومية، ومنها: ما يتعلق بتحديد مفهوم حقوق الإنسان، وأسس هذه الحقوق، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

بمعنى آخر، فإن حقوق الإنسان تطرح الحاجة الملحّة إلى التفكير الفلسفي من خلال الاشتغال على المفاهيم وإعادة صوغها وتضمينها بدلالات جديدة بناء على التطورات الحاصلة في عصر الحداثة، وطرح إشكاليات مستجدة تحتاج بدورها إلى جهد فلسفي تساؤلي وبناء نظري جبار، كما هو الحال بالنسبة إلى المفهومين المركزيين وهما مفهوم الإنسان ومفهوم الحق والمفاهيم المتصلة بهما: مثل الحرية والقانون والكرامة والحياة والموت والعدالة... إلخ. فظهور إشكالية حقوق الإنسان لا تنفصل عن نظرية الحق، وهي التي انطلقت مع التفكير في الحق الطبيعي في علاقته بالسيادة والقانون والمجتمع والدولة والحق والواجب، وهو التفكير الذي دشّنه هوبز ولوك ومونتسيكيو وسبينوزا، وهو ما ساهم في تقديم معالجة جديدة لإشكالية حقوق الإنسان، وهي المعالجة السياسية والقانونية بدل المعالجة الأخلاقية والميتافيزيقية.

وهذا ما جعل أحد المهتمين بالتأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان يقول: «قد لا يوجد موضوع في السياسة العامة في العالم أكثر إثارة لأسئلة فلسفية شديدة الصعوبة من موضوع حقوق الإنسان»[٢].

---

(١) كمال عبد اللطيف، «حقوق الإنسان في العالم العربي: أسئلة الحداثة والتاريخ،» مجلة **عالم الفكر** (الكويت) (نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٣)، ص ٤٨.

(٢) بول جوردون لورين، **نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية: الرؤى**، ترجمة أحمد أمين (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٠)، ص ٢٩٢.

فحقوق الإنسان تختزن في جوهرها أسئلة فلسفية كبرى، من خلال عملها على صقل المفهوم وبيان تناقضاته المفهومية، ومنها: ما يتعلق بتحديد مفهوم حقوق الإنسان، وأسس هذه الحقوق، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ومنها ما يتعلق بمصادر ومرجعيات هذه الحقوق، وهل تُستمد من مرجعيات مفارقة للإنسان أم من إرادته وطبيعته؟ ومنها ما يتعلق بمطلقية حقوق الإنسان أم هي مشروطة بظروف ثقافية وسياسية متغيرة؟ وطبيعة العلاقة بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، بين حقوق الفرد وحقوق الدولة وهل يحق للفرد باسم الحق في الحرية أن يتصرف كما يحلو له أم أن تصرفاته محكومة بخطوط حمر لا يمكنه تجاوزها؟ فهل يحق له على سبيل المثال باسم الحق في الحرية كحرية التعبير أن يمس بالمقدسات ويكرس ثقافة الحقد والكراهية بين الديانات والطوائف، أو يؤجج عدم التسامح الديني أو التحريض على العنف؟

وهل يمكن أن نتكلم على حقوق الإنسان قبل عصر الحداثة؟ أو نجد لحقوق الإنسان منطلقات أولى في الرؤى الدينية؟ أم أن الأمر تبلور في رؤى الحداثة الفلسفية؟ وما هي الانتقادات التي وجهت لنزعة المركزية الإنسانية في فلسفات ما بعد الحداثة؟ وكيف انتهت تلك المركزية بالنظر إلى الإنسان نظرة جزئية معزولة عن النظام العام الطبيعي والثقافي الذي يعيش فيه؟

إن هذه الأسئلة الفلسفية تحيلنا على البحث في العلاقة المضطربة بين الفلسفة وحقوق الإنسان، وعلى الجذور المؤسِّسة لحقوق الإنسان، ومساءلة خطاب حقوق الإنسان من جديد عن غاياته ومراميه، وبخاصة أن حقوق الإنسان تحولت اليوم إلى فلسفة قائمة بذاتها في زمن انتهت فيه الفلسفة إلى القول بموت الإنسان ونهاية التاريخ وأفول العقل، وتبخر الحلم في الحرية والحق والعدالة، وهذا ما يتصدى له الخطاب الجديد لحقوق الإنسان سواء في المجال الثقافي أو السياسي وحتى في المجال البيولوجي والعلمي.

أولاً: في قلق العلاقة بين الفلسفة وحقوق الإنسان

إن المتأمل في تاريخ الفلسفة لا يجد تناغماً كاملاً ومنسجماً بينها وبين حقوق الإنسان، بالرغم من أن مفاتيح حقوق الإنسان هي فلسفية المنشأ؛ بل على العكس، نعثر في تاريخ الفلسفة على أفكار ونزعات فلسفية لا تتورع عن إعلان معارضتها للحركة الحقوقية، وقبل ذلك ومنذ الفلسفة اليونانية دأب التفكير الفلسفي على تعريف الإنسان بأنه «حيوان عاقل»، وهو ما يدل على عدم التمييز بين العبد والسيد، ولكن على المستوى العملي، كما هو الحال عند أرسطو وأفلاطون، فإنها تضع فوارق كبرى بين العبد والسيد، بين المواطن والأجنبي، بين الرجل والمرأة.

وفي العصر الحديث نجد بعض الفلاسفة يسخرون من حقوق الإنسان، فـ «جيرمي بنتام» يرفض القانون الطبيعي قائلاً: «لا توجد أي «وصايا»، أي شيء «يتعين» على الإنسان بموجبه أن يقوم بأي من الأفعال التي يُزعم أن قانون الطبيعة الزائف يسمح بالتمتع بها. إذا علم أي إنسان بشأن أي منها فليطرحه أمامنا. وإذا كانت قابلة للطرح، فلا حاجة بنا إذن إلى أن نجهد أنفسنا في محاولة «اكتشافها» [...] الحقوق الطبيعية هي مجرد هراء: الحقوق الطبيعية التي لا يجوز المساس

بها هراء منمق وجعجعة فارغة»[٣]. وكانت كثيراً ما تزعجه البيانات عن الحقوق الطبيعية الخيالية لأنها ستكون مصدراً للقوانين الخيالية.

كما دافع «توماس هوبز» في كتابه **ليفيتان** «عن السلطات المطلقة للحاكم وغير القابلة للتقسيم، وعلى الرعايا الطاعة وتسليم أنفسهم للشخصية القوية للملك والدولة، وليس من حقهم الاحتجاج أو تغيير النظام أو التمرد على الحاكم أو المطالبة بالحقوق الفردية، حتى ينعموا بالسلم ولا يعودوا إلى حالة «حرب الجميع ضد الجميع»».

أما كارل ماركس فقد كانت له رؤية مغايرة لخطاب حقوق الإنسان؛ فهي من منظوره لا تتحقق من خلال المساواة أمام القانون وإنما من خلال تحرير الإنسان من المجتمعات البرجوازية، وما تتمتع به الملكية الخاصة من حصانة قانونية.

فلا يمكن فصل حقوق الإنسان عن الشروط الاقتصادية للفرد البشري؛ فماذا تعني حقوق المواطن التي لا يجوز المساس بها مثلما كتب «تشارلز فورييه» عندما «لا يملك الفقير الحرية ليعمل ولا السلطة ليطلب وظيفة».

وعلق ماركس على «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» في مقال نشره سنة ١٨٤٣ قائلاً: «لا يتعدى أي حق من الحقوق المفترضة للإنسان حدود الإنسان الأناني، فتلك الحرية المزعومة تنظر إلى الإنسان وكأنما هو مخلوق منعزل، وليس جزءاً من طبقة أو مجتمع، وحق الملكية لا يضمن سوى الحق في السعي وراء المصلحة الذاتية دون اعتبار للآخرين، وحقوق الإنسان تكفل حرية الاعتقاد واختيار الدين، في حين أن ما يحتاجه الإنسان هو التحرر من الدين، وهي تؤكد على الحق في اقتناء الممتلكات في حين أن ما يحتاجه الإنسان هو التحرر من الممتلكات»[٤]؛ بمعنى أن حقوق الإنسان تكرس حق الملكية الخاصة، وهذا ما ظل ماركس يحاربه، كما تكرس الحق في الاعتقاد الديني على الرغم من أن الدين استلاب لحرية الإنسان حسب ماركس.

يضاف إلى ذلك أن أغلب الأيديولوجيات السياسية التوتاليتارية من مثل النازية والفاشية والنزعات القومية والعرقية الشوفينية كانت ولا تزال تدافع عن عدم المساواة في الحقوق، و«أن الحقوق تخص أعراق البيض المثابرين النشطاء فكرياً، والمغامرين الذين امتلكوا توازناً بين «غريزة غير عادية للنظام وولع واضح بالحرية»[٥]. من هنا ظهر مذهب معاداة السامية، وكل الأيديولوجيات الاستعمارية التي باركها كبار المفكرين والفلاسفة الفرنسيين.

فهذا «ألكسي دي توكفيل» في كتابه **الديمقراطية في أمريكا** حسب ما يذكر إدوارد سعيد، يوجه انتقاداً حاداً للسياسة الأمريكية تجاه السود والهنود الأصليين، وبالمقابل رأى أن تقدم الحضارة الأوروبية يقتضي بالضرورة ابتلاء المسلمين بالقسوة والفظاظة، وأن بسط السيطرة الفرنسية على الجزائر في نظره معادل للعظمة الفرنسية، حيث نجده منخرطاً في السياسة

---

(٣) لين هانت، **نشأة حقوق الإنسان: لمحة تاريخية**، ترجمة فايقة جرجس حنا (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١٣)، ص ١١٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

الكولونيالية الفرنسية في شمال أفريقيا، نظراً إلى كونه عضواً في البرلمان الفرنسي، وبرر أسوأ الانتهاكات والمجازر التي ارتكبها الفرنسيون في الجزائر.

ويذكر «بول جوردون لورين» في كتابه **نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية: الرؤى** أمثلة كثيرة عن المفارقات الصارخة بين الخطاب والممارسة، بين النظرية والتطبيق في نصوص أعظم فلاسفة التنوير، فهذا «مونتيسكيو» المدافع الفصيح عن كرامة الفرد، يعلن في نفس الوقت، أن الأفارقة السود «متوحشون وبرابرة، ومجردون من أي سمات إنسانية». وقد أعرب «ديدرو» عن نفس الآراء رغم أنه كان يعارض نظام الرقيق نظرياً، وكان «لوك» فيلسوف حرية الإنسان الشهير يمتلك بالفعل أسهماً في الشركة الملكية الأفريقية، كما كان لـ «فولتير» أيضاً مصالح مالية في شركة الهند، التي كانت ثروتها تأتي جزئياً من تجارة الرق، وكتب أن السود لا يملكون إلا أفكاراً أكثر قليلاً من الحيوانات، وأنه نتيجة للنظام الطبقي للأمم، فإن الزنوج هم عبيد الرجال الآخرين(٦).

إن المتأمل في تاريخ الفلسفة لا يجد تناغماً كاملاً ومنسجماً بينها وبين حقوق الإنسان، بالرغم من أن مفاتيح حقوق الإنسان هي فلسفية المنشأ؛ بل على العكس، نعثر في تاريخ الفلسفة على أفكار ونزعات فلسفية لا تتورع عن إعلان معارضتها للحركة الحقوقية.

كما كان كل من «جورج واشنطن» و«توماس جيفرسون» يمتلكان العبيد ويمارسان تجارة الرق. وهذا يدل على أن نظرية حقوق الإنسان كانت وربما لا تزال تعكس رؤية أكثر منها واقعاً وأنها حقوق لا تخص النوع الإنساني ككل بقدر ما تخص الإنسان الغربي المتحضر بالدرجة الأولى، وأن المسافة بين الرؤية والواقع كانت ولا تزال شاسعة. وأن الفلسفة لم تكن دائماً على وئام مع حقوق الإنسان، وهناك من الفلسفات ما أعلنت عداءها لحقوق الإنسان على رؤوس الأشهاد، ولكن رغم ذلك تبقى الفلسفة أكثر أوجه التفكير تناغماً وخدمة لخطاب حقوق الإنسان. بل لا يمكننا التفكير في حقوق الإنسان من دون العودة إلى أهم الأفكار الفلسفية المؤسسة للحق ومنها النزعة الإنسانية وفلسفة الحق وفلسفة الأنوار.

ثانياً: النزعة الإنسانية

هي مذهب ارتبط بعصر الإصلاح الديني وعصر النهضة في أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، الذي مهد الطريق للتحرير الفكري للفرد والتعبير عن الذات، وترافق ذلك مع انهيار الإقطاع والتوسع في التجارة، وهو ما أعطى قوة اقتصادية وسياسية للطبقة المتوسطة الآخذة في الظهور والحريصة على الحرية الفردية، وهي الحرية التي عمّت أرجاء أوروبا في عصر النهضة والتي جعلت الاهتمام بالإنسان وحفظ كرامته وصون حريته هدفها الأسمى، وتبلور ذلك

---

(٦) لورين، المصدر نفسه، ص ٥٢.

مع جهود كثير من الفلاسفة ورموز الإصلاح الديني، وهي ـ النزعة الإنسانية ـ كما عرفها «أندري لالاند» في قاموسه الفلسفي: «مركزية إنسانية متروية تنطلق من معرفة الإنسان، وموضوعها تقويم الإنسان وتقييمه واستبعاد كل ما من شأنه تغريبه عن ذاته، سواء بإخضاعه لحقائق ولقوى خارقة للطبيعة البشرية، أم بتشويهه من خلال استعماله استعمالاً دونياً، دون الطبيعة البشرية»(٧).

أن أغلب الأيديولوجيات السياسية التوتاليتارية من مثل النازية والفاشية والنزعات القومية والعرقية الشوفينية كانت ولا تزال تدافع عن عدم المساواة في الحقوق، وأن الحقوق تخص أعراق البيض المثابرين النشطاء فكرياً، والمغامرين الذين امتلكوا توازناً بين غريزة غير عادية للنظام وولع واضح بالحرية.

بمعنى أن الهيومانيزم تقوم على الاعتراف بأن الإنسان هو مصدر المعرفة، وأن خلاصه يكون بالقوى البشرية وحدها، حتى تصان كرامة الإنسان ويعامل كغاية في ذاتها، ومعنى استقلالية الذات كما يقول علي حرب «تعامل الإنسان مع نفسه كذات واعية سيدة، ومريدة وفاعلة، وهذا هو مبدأ الذاتية»(٨).

وبذلك يتحقق إنسان الأنوار وهو «الإنسان الذي تخلى بلا تحفظ عن كل مدد من الغيب وهو الذي شق طريقه بنفسه وبقدراته الذاتية نحو اكتشاف الحقيقة، وهو الذي آمن في قرارة نفسه أنه ما كان شأن الحقيقة أن توهب إليه وهباً، وإنما الشأن فيها أن تنتزع انتزاعاً وذلك بالتعويل على قوى الإنسان وقواه وحدها»(٩).

والحداثة الحقوقية هي استكمال للنزعة الإنسانية، لأنها جاءت لتحدث الانتقال من مرحلة الشخص المخلوق من قبل الله من طريق مديونية المعنى إلى مرحلة الشخص الفرد المواطن المرتبط بالدولة الحديثة عن طريق عقد اجتماعي قانوني، أي أن العقد في الخطاب الديني هو بين الإنسان والله، بينما العقد في خطاب الحداثة القانونية هو بين الإنسان والدولة.

وهذا ما يشير إليه الجابري عندما يعيد صوغ مفهوم الإنسان في الفكر المعاصر فيقول: «إن مفهوم الإنسان في نصوصنا الدينية والتراثية لم يكن يحمل المضامين نفسها التي يفكر بها فيه اليوم، في عالمنا المعاصر، والتي تجد مرجعيتها في عصر النهضة الأوروبية وبالخصوص في تصورات ما يسمى «النزعة الإنسانية»، ذلك أن مفهوم الإنسان في المرجعية الأوروبية قد شيّد وفكر فيه على أساس إعادة الاعتبار للفرد البشري بتحريره من الشعور بوزر «الخطيئة الأصلية (خطيئة

---

(٧) أندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، تعريب، خليل أحمد خليل (بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٩٦)، مج ٢، ص ٥٦٩.

(٨) علي حرب، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية**، ط ٢ (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤)، ص ٧٣.

(٩) محمد الشيخ، «ما معنى التنوير؟ سؤال التنوير وحيثياته وأجوبته في الفكر الغربي،» مجلة **التفاهم** (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان)، العدد ٣٧ (٢٠١٢)، ص ١٢٢.

آدم الذي لم يعمل بأوامر ربه..) من جهة، وبإعادة الوحدة له بوصفه كائناً يتألف من نفس وجسد متحدين اتحاداً لا انفصام له، وذلك بتحرير نفسه (أو حياته الروحية) من سلطة الكنيسة، وبتحرير جسده أو حياته المادية من سلطة الأمير، ومن هنا كان أول حقوق الإنسان في المرجعية الأوروبية، هو حقه في جسده في ملكيته والتمتع به وتمتيعه، وانطلاقاً من هذا الحق صار يُنظر للإنسان لا على أنه الكائن المدنس بل على أنه القيمة العليا التي تخدمها جميع القيم الأخرى»[١٠].

لقد مكَّنت النزعة الإنسانية من موضعة الإنسان المعاصر في مركزية الكون والوجود بعد أن كان على هامشه، من خلال إعادة ترتيب العلاقة بينه وبين ما هو ميتافيزيقي أو أسطوري، وبينه وبين أقرانه، سواء كانوا حكاماً أو محكومين. بغض النظر عن تحقق ذلك في الواقع بشكل كامل أو بقائه بشكل جزئي. بمعنى آخر، لم يعد الإنسان يتحدد بما هو مفارق من سلطات أو مرجعيات، بل أصبح هو مرجعية ذاته بما يملكه من نباهات وقدرات مكنته من تحديد خيره وشره.

ثانياً: فلسفة الحق

إن النزعة الإنسانية التي كرست الإنسان داخل الكون كقيمة عليا ربطت ذلك بفكرة الحق، فالإنسان وحده هو محط الحق، فتعريف «الإنسان بأنه حيوان عاقل، لم يعد كافياً ولا مقنعاً، مما أوجب إعادة تعريف الإنسان بالحق، بوصفه حقاً في الحرية، ما يعني أن الحق أوسع من العقل، وأنه لا يمكن استنباط كل الحقوق من العقل... الانقلاب الأول الذي قامت به الفلسفة الحديثة بصدد نظرتها إلى الإنسان، إذاً، هو ترجمتها لمفهوم العقل بالحق، والحق بالحرية. هكذا أصبح التلازم بين الإنسان وحقوق الإنسان تلازماً ذاتياً، فالإنسان له حقوق لأنه إنسان، أي أن الكلام عن الحق لا يمكن أن يكون إلا بالنسبة إلى الإنسان»[١١]. والإنسان المقصود هنا بالدرجة الأولى هو الإنسان الفرد. لأن الحداثة أنتجت الفردية ومكنت الإنسان من أن يفعل ويفكر ويسلك وفقاً لقناعاته وأقرت تنظيماً قانونياً يحمي هذه الفردية، ويحمي الحقوق الذاتية الملازمة للطبيعة البشرية.

وهكذا مع الحداثة الحقوقية أصبحت مشكلة الحق مشكلة فلسفية بامتياز بسبب ارتباطها بالوجود الإنساني وبحقيقة هذا الوجود الحر، بل أصبحت مشكلة فلسفة الحق هي جوهر الفلسفة السياسية من خلال بحث علاقة الحق بوصفه حقاً طبيعياً قبلياً لا يمكن المساس به والقوانين بوصفها السلطة التي تضفي المشروعية من عدمها على حقوق وأفعال الأفراد، وهذا ما ظهر جلياً عند كانط في نظريته عن الحق من خلال إعادة بناء العلاقة بين الحق والقانون على أساس التكامل، لأن القانون في ذاته إنما يستمد شرعيته من الواجب أو الأمر الكلي المستند بدوره على الحق.

ومن هنا لم يعد مفهوم المشروعية بعيداً أو منفصلاً عن مفهوم الذاتية، لأن مشروعية القوانين تنبثق من الذوات العاقلة التي تخضع بدورها لسلطة تلك القوانين التي أقرتها.

---

(١٠) محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٦. قضايا الفكر العربي؛ ٢، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٩٨.

(١١) محمد المصباحي، **من أجل حداثة متعددة الأصوات** (بيروت: دار الطليعة، ٢٠١٠)، ص ٨٢.

والذات أو فلسفة الذاتية تعني الفلسفة التي تنظر إلى الإنسان بوصفه كائن الوعي والحرية، وهو ما جعل «حقوق الإنسان لا تسند إلى كل إنسان وتضاف إليه، وإنما تستخلص من طبيعته، وتتولد عن ماهيته، فكما لو أنها نسيج وجوده، ففي استقلال عمّن ولدوه، وبعيداً عن ما هو منوط به، فبما هو إنسان، له حقوق، وهي حقوق يستمتع بها مدى الحياة مهما فعل ولم يفعل، خيراً كان أو شراً»[١٢]؛ ففي فلسفة الحق يصبح «الحق شيئاً يصدر عن الفرد، وعن إرادته، وحاجاته، ورغباته، فلن تعود هناك حدود ممكنة لذلك، من جانب الفرد الذي تنطلق منه كنقطة ثابتة ويقينية»[١٣].

وتجد فلسفة الحق أصولها النظرية في مدرسة الحق الطبيعي وفلسفة الأنوار، فمع توماس هوبز بدأ التمييز بين الحق والقانون، فالحق الطبيعي بات مصدراً لشقاء الإنسان لأنه لا يحقق للإنسان السلم ولا يضمن له الحرية والعدالة، سواء كان حق البقاء المتمثل باستخدام الإنسان كل قدراته لضمان بقائه؛ إذ ليس مما يتعارض والعقل في أن يبدل الإنسان كل ما في وسعه للمحافظة على جسمه وأعضائه من الموت، أو كان الأمر يتعلق باستعمال الإنسان لكل الوسائل الضرورية واللازمة التي تكفل تلك الغاية، وما يرتبط بذلك من حق الإنسان في تقرير ما هي تلك الوسائل. أي أن الحق الطبيعي عند هوبز هو الحرية الممنوحة لكل فرد في الطبيعة للحفاظ على وجوده، في حين أن القانون الذي يرتبط بالعقد الاجتماعي هو الذي ينظم ويحدد ذلك الحق، «فالحق تعبير عن النشاط البشري بصفة عامة، في حين أن القانون تقييد وتحديد لهذا النشاط»[١٤]. من هذا الوجه «يمكن اعتبار لحظة العقد هي لحظة ميلاد الحق بمعناه الحق، أي بمعناه المدني والإنساني، إنه اللحظة التي يصير فيها الحق حقاً إنسانياً، حقاً متفقاً عليه ومقنناً بمراسيم ونصوص مستمدة من روح العقد، هكذا يكون حق المحافظة على الحياة هو المحرك المباشر للإنسان (عن طريق الإحساس بالرعب من الموت المباغت) لكي يمضي عقد إنشاء الجسم السياسي»[١٥]. ويربط «ليو ستروس» هذا التطور من الحق الطبيعي إلى القانون الطبيعي، أو من الحالة الطبيعية إلى العقد الاجتماعي ومن ثم الحياة المدنية بحقوق الإنسان فيقول في مقاله «موجات الحداثة الثلاث»: «في الوقت الذي فهم فيه القانون الطبيعي سابقاً على ضوء تراتبية

إن نظرية حقوق الإنسان كانت وربما لا تزال تعكس رؤية أكثر منها واقعاً وأنها حقوق لا تخص النوع الإنساني ككل بقدر ما تخص الإنسان الغربي المتحضر بالدرجة الأولى، وأن المسافة بين الرؤية والواقع كانت ولا تزال شاسعة.

---

(١٢) فرانسوا فالانسون، «الأسس الفلسفية لحقوق الإنسان،» ضمن كتاب: **في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان: نصوص مختارة**، إعداد وترجمة محمد سبيلا، عبد السلام بن عبد العالي، مصطفى لعريصة، سلسلة المعرفة الفلسفية (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر؛ الرباط: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠١٣)، ص ٣٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٤) إمام عبد الفتاح إمام، **توماس هوبز فيلسوف العقلانية** (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٣٣٩.

(١٥) المصباحي، **من أجل حداثة متعددة الأصوات**، ص ٧٥.

غايات الإنسان، والتي تحتل فيها مسألة الحفاظ على الذات مرتبة أدنى، فهم هوبز القانون الطبيعي بصيغة الحفاظ على الذات، وبارتباط مع ذلك فالقانون الطبيعي أصبح مفهوماً بالأساس في صيغة الحق في الحفاظ على الذات كشيء متميِّز عن أي ضرورة أو واجب، وهو تطور يبلغ ذروته مع حلول حقوق الإنسان محل القانون الطبيعي (عوضت الطبيعة بالإنسان وعوض القانون بالحقوق).

وعليه، يمكن اعتبار توماس هوبز أحد مؤسسي التفكير في حقوق الإنسان على الرغم من إقراره الحكم المطلق، لأن الحاكم ليس طرفاً في العقد الاجتماعي وله سلطة مطلقة مقابل تحقيق الأمن والسلم للناس، وذلك هو جوهر الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية، طبعاً نقول هذا الكلام مع مراعاة الفرق الشاسع بين ما كان عليه تفكير هوبز وما أدركته الفلسفات الحقوقية اليوم، لأن الدولة في تصور هوبز التهمت كل الحقوق السياسية للفرد ما عدا الحق في الحياة الآمنة.

ومع «جون لوك» تم الإقرار بأن كل شخص في حالة الطبيعة يمتلك حقوقاً طبيعية معينة قبل وجود أي شكل من الأشكال التنظيمية للمجتمعات، فقد ولد الناس كما أعلن «لوك» في حالة من المساواة الكاملة حيث لا يوجد طبيعياً أي امتياز أو سلطان لأحد على آخر «فهم يمتلكون الحق في الحرية الكاملة، والحق في الملكية وغيرها من الحقوق».

وبالحصيلة فإن فلسفة الحق تؤكد أن ما هو جوهري بصورة ثابتة هو أن للإنسان حقوقاً لأنه إنسان فقط، وعلى رأس تلك الحقوق، الحق في الحرية، أي أن يكون حراً وأن تتساوى حقوق الناس في الحرية. «إن الحق، بوصفه هذا، يحدد صفة الإنسان، إنه ينظر إلى الإنسان على أنه واقعة، على أنه المعطى العام الموجود في كل إنسان، وبما أنه ينظر إليه كحائز للحقوق ويمنحه قيمة قانونية ويسبغ على أفعاله صفة قانونية، فهو يقبل جميع التفسيرات لما هو إنساني نوعياً. وقلما يهمنا ما قد يكون عليه الإنسان، أو الطريقة التي نتصوره بها، فالمهم أن له حقوقاً»[١٦] فمفهوم الحق انتقل من حق طبيعي موضوعي إلى حق طبيعي ذاتي يوضع ويحدد من طرف العقل والإرادة، وليس حقاً يتضمنه بصيغة مسبقة نظام محايث يكمن في طبيعة الأشياء، أو نظام مفارق للعالم يكمن في الله. أو لا يهم الكيفية التي نستدل بها على حقوق الإنسان وهل الطبيعة هي التي كفلتها له أم الديانات السماوية أم القوانين أم طبيعته هو، بقدر ما نقر بشكل ثابت ونهائي بأنه موضوع للحقوق بغض النظر عن كل شيء آخر، وهذه الحقوق هي ما يسميه جون لوك «الخيرات المدنية» وهي الحق في الحياة والحق في الحرية والحق في الملكية، وأن السلطة السياسية لها وظيفة الحفاظ على تلك الخيرات المدنية وحمايتها وتنميتها.

ثالثاً: فلسفة الأنوار

من بين موضوعات فلسفة التنوير التي تهمنا في سياق الحديث عن حقوق الإنسان، إلى جانب موضوع الإنسان الذي تحدد عند كانط كما هو ذائع في الأدبيات الفلسفية بضرورة الخروج عن

(١٦) برنار غريتوزين، **فلسفة الثورة الفرنسية** (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢)، ص ١٥٢.

القصور الذي فسره كانط بسببين وهما: الكسل والجبن، ولذلك رفع شعار التنوير الذي ينص على: تجرأ على استخدام عقلك.

قلت إلى جانب هذا الموضوع هناك موضوعات أساسية في فلسفة التنوير منها: الحرية والتسامح، وهما موضوعان بعضهما يكمل بعضاً، وذلك ما اهتم به كل من سبينوزا في كتابه **رسالة في اللاهوت والسياسة**، وكذلك فولتير في **رسالة في التسامح** وجون لوك في **الحكومة المدنية**، وكل ذلك بسبب التعصب الديني وإرغام الناس على الإيمان بالإكراه، وهو الذي من شأنه أن لا يكون إلا بالإقناع، حيث إنه «ليس لأي إنسان السلطة في أن يفرض على إنسان آخر ما يجب عليه أن يؤمن به أو أن يفعله لأجل نجاة روحه هو، وذلك لأن هذه المسألة شأن خاص ولا يعني أي إنسان آخر. إن الله لم يمنح هذه السلطة لأي إنسان، ولا لأي جماعة، ولا يمكن لأي إنسان أن يعطيها إنساناً آخر فوقه إطلاقاً»(١٧).

لقد مكّنت النزعة الإنسانية من موضعة الإنسان المعاصر في مركزية الكون والوجود بعد أن كان على هامشه، من خلال إعادة ترتيب العلاقة بينه وبين ما هو ميتافيزيقي أو أسطوري، وبينه وبين أقرانه، سواء كانوا حكاماً أو محكومين.

فكل ما يتعلق بقضايا العقيدة والإيمان إنما هي قضايا تخص الفرد لوحده، وهو وحده من يملك السلطة العليا في أمور دينه. وفي نفس السياق انبرى فولتير مدافعاً عن التسامح، حيث حرر أشهر مقالة عن التسامح بمناسبة موت «جون كالاس» و«استخدم فيها أول مرة مصطلح «حق الإنسان» وكان جوهر حجته أن التعصب محال أن يكون حقاً من حقوق الإنسان»(١٨). وكما هو معلوم، فإن «جون كالاس» أدانته المحكمة بقتل ابنه لمنعه من التحول إلى المذهب الكاثوليكي وحكم عليه بالإعدام بعد تعذيب شديد. ومنذ قصة «جون كالاس» بدأ تحريم التعذيب باسم حقوق الإنسان، حيث تم تحريم الإعدام بواسطة الكسر على عجلة السحق، واقتصر الإعدام على قطع الرأس فقط، وهي الطريقة التي اقتصرت على النبلاء وحدهم فيما مضى، وبدأ العمل باستخدام المقصلة التي اخترعت لجعل قطع الرأس بلا ألم قدر المستطاع في عام ١٧٩٢ بحسب ما تذكر «لين هانت» في تأريخها لحقوق الإنسان. إلى جانب ذلك، بدأ الاعتراف بحقوق البروتستانت واليهود في ممارسة شعائرهم الدينية واعتبرت حرية المعتقد الديني من أكثر الحقوق قداسة، فقبل مرسوم التسامح الذي صدر عام ١٧٨٧ لم يكن مسموحاً للبروتستانت قانونياً أن يمارسوا دينهم أو يتزوجوا أو يورثوا ممتلكاتهم، وبعد عام ١٧٨٧، بات بمقدورهم ممارسة عبادتهم الدينية والزواج أمام المسؤولين المحليين، وتقييد أبنائهم في سجل المواليد.

---

(١٧) جون لوك، **رسالة في التسامح**، ترجمة عبد الرحمن بدوي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨)، ص ٤٧.

(١٨) هانت، **نشأة حقوق الإنسان: لمحة تاريخية**، ص ٧٠.

والتسامح هو «الاعتراف للفرد المواطن بحقه في أن يعبر داخل الفضاء المدني عن كل الأفكار الدينية أو السياسية أو الفلسفية التي يريدها. ولا أحد يستطيع أن يعاقبه على التعبير عن آرائه اللهم إلا إذا حاول أن يفرضها بالقوة والعنف على الآخرين. لا يوجد سجناء رأي في المجتمعات الحرة الديمقراطية التي تطبق التسامح بالمعنى الحديث للكلمة، ولا يسجن أحد بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو الفلسفية»[١٩].

وهكذا شكل التسامح ركيزة من ركائز حقوق الإنسان، لأنه يكرس حق الفرد المواطن في جملة من الحريات الشخصية المتعلقة بالتفكير والاعتقاد والممارسة السياسة، بشرط واحد وهو عدم استعمال العنف بغرض فرضها على الآخرين.

وعليه فإن دينامية الفكر الأوروبي وتحولاته بداية من عصر النهضة والإصلاح الديني ومشروع التنوير، إضافة إلى التجارب السياسية الثورية في أمريكا وفرنسا وإنكلترا كل ذلك ساهم في بلورة حقوق الإنسان، وهذا لا يعني أن حقوق الإنسان لم تعرف مخاضات مبكرة لها في العصور القديمة، أو أن الديانات السماوية لم تنص على كرامة الإنسان ولم تقدس حياته، ولكن «تحول الحريات والحقوق الفردية والجماعية من دائرة الأخلاق إلى دائرة القانون لم يتم إلا ابتداء من القرن السابع عشر الميلادي»[٢٠] أي أن خطاب حقوق الإنسان هو خطاب محايث لمشروع الحداثة وليس سابقاً عليه.

رابعاً: حقوق الإنسان من التأسيس الفلسفي إلى النقد الفلسفي

انطلاقاً من الخاصية التساؤلية للخطاب الفلسفي يتم اليوم في خطابات ما بعد الحداثة مراجعة المسلّمات التي انبنى عليها خطاب حقوق الإنسان منذ عصر النهضة والأنوار؛ فمع بداية عصر ما بعد الحداثة تحولت حقوق الإنسان إلى مادة للسؤال وموضوع للمراجعة والنقد والتفكيك، حتى لا تسقط في حبال الأيديولوجيا وتتحول إلى نقيض ما تدعو إليه وتبشر به، ففي التاريخ الحديث والمعاصر طغت مشاريع تحررية على السطح، ولكن سرعان ما انقلبت إلى أضدادها، فمشروع التنوير على ما يرى فلاسفة ما بعد الحداثة سرعان ما أفل، وبدلاً من العقل طغت الأسطورة، وعوضاً من السلم عرفت البشرية أبشع المآسي في تاريخها، وبدلاً من الحرية والتحرر استفحلت الظاهرة الاستعمارية.

وعليه، المطلوب الكفّ عن التعامل مع حقوق الإنسان كشعار فوق النقد، بل التفكير في خطاب حقوق الإنسان والتأمل في مسلماته ومصادراته، وهذا الجهد النظري عبّرت عنه تيارات فلسفية معاصرة تشترك في وصفها بأنها تيارات ما بعد حداثية.

---

(١٩) محمد أركون، **قضايا في نقد العقل الإسلامي**، ترجمة هاشم صالح، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة ٢٠٠٠)، ص ٢٤٣.

(٢٠) محمد سبيلا، **الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٠)، ص ١١٤.

وما يجمع هذه التيارات هو نقدها للنزعة الإنسانية، لما أبانت عنه من توجهات وميول تضر بالإنسان، لأنها تكرس مركزية الإنسان ونرجسيته، فما «تتأسس عليه وتحجبه الأنسنة بما هي دفاع عن القيم الإنسانية، هو أن الإنسان أحق بالوجود وأعلى قيمة من بقية الكائنات، الأمر الذي يجعله يتعامل مع نفسه بوصفه مالك الملك الذي يتصرف في ملكه كما يشاء، هذه الفكرة هي أساس الدمار الذي تشهده الطبيعة والمسوغ الذي يعطي للإنسان الحرية في الاعتداء على الكائنات»[٢١].

فالنزعة الإنسانية تكرس المركزية البشرية، الغربية تحديداً، وتقنن لثنائية البشرية ـ الطبيعة، وهي بذلك ترى «في البشر وحدهم أصل ومقياس كل قيمة، ومثل هذه النظرة تولد غطرسة تدفع الناس إلى التعامل مع الكائنات غير البشرية على أنها مجرد مواد خام مركونة لإشباع الحاجات والرغبات البشرية»[٢٢]. وحسب «لوك فيري» و«ألان رونو» فإن فكرة التنصيب الرسمي للإنسان كقيمة مركزية تستند إلى مبدأين هما:

١ ـ تفترض فكرة الإنسان بما هو إنسان، أي فكرة تسلّم بامتلاك الإنسان طبيعة أو ماهية.

٢ ـ تنصب هذه الفكرة كأساس وكمصدر للقيم الحقوقية، وهذا ما يجعل الإحالة إلى حقوق الإنسان، فيما يبدو، تنتمي بطريقة مباشرة إلى ما ينبغي تسميته بالنزعة الإنسانية[٢٣].

ومن بين الفلاسفة ما بعد الحداثيين الذين عملوا على تفكيك ونقد الخطاب الفلسفي الحداثي لحقوق الإنسان نجد الفيلسوف الألماني «مارتن هايدغر» حيث فكك المرتكزات الفكرية الأساسية للتاريخ الثقافي الغربي، والذي يقوم برأيه على محاولة الذاتية الإنسانية إخضاع الواقع والسيطرة عليه بصورة تامة.

فالنزعة الإنسانية من منظور هايدغر هي نوع من الميتافيزيقا، وذلك ما عبّر عنه في **رسالة في النزعة الإنسانية**، فالميتافيزيقا إغفال للوجود ونسيان له، ينكشف نسيان الوجود كون الإنسان لا يعتبر إلا الموجود ولا يتعامل إلا معه[٢٤].

أي «أن النزعة الإنسانية صادرة عن ميتافيزيقا الذاتية كإعلاء من قيمة الإنسان واعتباره مركزاً مرجعياً، وعموماً كتقويم ما دام كما نعلم أن كل تقويم هو نوع من الذاتية»[٢٥]؛ فهايدغر يحرص على الطبيعة الإنسية لحقوق الإنسان من دون أن تتحول إلى ميتافيزيقا ساذجة للذاتية كما حصل

---

(٢١) علي حرب، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية**، ط ٢ (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤)، ص ٨٩ .

(٢٢) مايكل زيمرمان، **الفلسفة البيئية: حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية**، ترجمة معين شفيق رومية، عالم المعرفة؛ ٣٣٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦)، ج ١، ص ١٩.

(٢٣) لوك فيري وألان رونو، «حقوق الإنسان موضوع للتفكير الفلسفي أو الأسس الفلسفية لخطاب حقوق الإنسان،» ترجمة عبد الله المتوكل، مجلة **مدارات فلسفية** (الجمعية الفلسفية المغربية)، العدد ١٥ (٢٠٠٧)، ص ١٣٢.

(٢٤) عبد السلام بن عبد العالي، **أسس الفكر الفلسفي المعاصر**، ط ٢ (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٤٢.

(٢٥) فيري ورونو، المصدر نفسه، ص ١٣٦.

مع هيغل، حيث أصبح الأنا يشكل «كل الواقع» من خلال بلورة منطق التطابق بين ما هو واقعي وما هو عقلي. وذلك حتى لا نسقط في منطق النسيان الميتافيزيقي، لأن موضوع الفكر عنده هو الاختلاف بما هو اختلاف، وليس هو الفكر الكلي كتصور مطلق كما هو الأمر بالنسبة لهيغل.

أما «ميشيل فوكو» فقد رد على مركزية النزعة الإنسانية بتصورين للذات: الذات بوصفها جوهراً يتميز بالسيادة والكونية، والذات بوصفها شكلاً متغيراً ومتحولاً «فليس غياب الله أو موته هو المؤكد بقدر ما هي نهاية الإنسان، فالإنسان اختراع تظهر إركيولوجيا فكرنا بسهولة حداثة عهده وربما نهايته القريبة»[٢٦]، كما يقول إنه «يجب أن نميِّز، بداية، بأن ليس هناك ذات سيدة ومؤسسة لها شكل كوني، يمكن أن نجده في كل مكان، إنني أشك في وجود هذا التصور وأناهضه، وأرى العكس من ذلك»[٢٧]، فلا توجد حسب فوكو ذات مكتملة بل إنها تتشكل من خلال ممارسات الإخضاع والتحرر والحرية.

شكل التسامح ركيزة من ركائز حقوق الإنسان، لأنه يكرس حق الفرد المواطن في جملة من الحريات الشخصية المتعلقة بالتفكير والاعتقاد والممارسة السياسة، بشرط واحد وهو عدم استعمال العنف بغرض فرضها على الآخرين.

وفي السياق التفكيكي نفسه يشير «جاك دريدا» إلى العلاقة الباروكية والغريبة وغير المتناسقة بين النزعة الإنسانية الحديثة وخطاب حقوق الإنسان، ويؤكد ضرورة نقد وتفكيك النزعة الإنسانية التي تقدَّم على أنها الأساس الفلسفي لحقوق الإنسان.

خامساً: الخطاب الجديد لحقوق الإنسان وتحديات الراهن

يعتبر الحق في الحياة هو حق الحقوق، لأنه أساس باقي الحقوق الأخرى، أي لا معنى للحقوق الأخرى، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، من دونه. ومع التطور الحاصل اليوم في حقول الطب والبيولوجيا والهندسة الوراثية أصبح النوع البشري بأكمله مهدداً بمخاطر جديدة في تاريخ البشرية، وهي المخاطر الناشئة عن بعض التطبيقات العلمية البيولوجية على جسد الإنسان، لذلك نجد الجمعية العامة لمنظمة اليونسكو في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٧ صادقت على «الإعلان العالمي حول الجينوم البشري وحقوق الإنسان» وورد فيه ما يلي:

المادة الأولى: «التركيبة البشرية للإنسان تشكل الوحدة الأساسية لكل أفراد العائلة البشرية، وكذا الاعتراف بالكرامة الصميمية وبالتنوع الخاص بها. وبمعنى رمزي، فإن الجينوم هو التراث المشترك للبشرية جمعاء». كما تدعو **المادة ١٩** إلى ضرورة «تقويم المخاطر والمكاسب المرتبطة بالبحث العلمي حول التركيبة الوراثية للبشر، وحماية هذه الأخيرة من أشكال التجاوز وإساءة

---

(٢٦) الزواوي بغورة، **مدخل إلى فلسفة ميشيل فوكو** (بيروت: دار الطليعة، ٢٠١٣)، ص ٢٣٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

الاستعمال «لأن التصرف التقني في الجينوم البشري للإنسان إذا لم يضبط ويقنن قد يؤدي إلى كوارث تعصف بالنوع البشري بأكمله، وعليه المطلوب هو رسم الحدود بين الممكن وغير الممكن علمياً، لأن الثقة بالعلم ليست دائماً محمودة العواقب وخاصة في مجال الهندسة الوراثية وعلوم الصحة بشكل عام لأنها قد تؤدي إلى تغيير في طبيعة الأحياء عن طريق الاستنساخ وتحسين النسل وزرع الأعضاء إلخ.

وعليه يجب ضمان حق كل فرد في أن تُحترم كرامته وحقوقه بغض النظر عن خصائصه الوراثية.

يمكننا على سبيل التوضيح الوقوف على المبررات الأخلاقية والحقوقية التي استند إليها الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس في رفضه لتحسين النسل الليبرالي وذلك ما وضحه في كتابه **مستقبل الطبيعة البشرية**، حيث ينبري للدفاع عن الطبيعة البشرية وطالب بالحفاظ عليها خوفاً من الوقوع في كوارث غير محسوبة، فهو مع حق الإنسان في طبيعة مستقرة وضد تعديل المعطيات الوراثية للإنسان، وبخاصة التعديل الوراثي الذي لا يوجه لأغراض علاجية. بمعنى آخر، فهو يرفض تحسين النسل الذي يكون من أجل تطوير أو تغيير السلالة البشرية، والذي يكون استجابة لرغبة الأفراد والفاعلين في سوق الإنجاب والوراثة البشريين. «إن الانتقاء الجيني والبرمجة المسبقة للجنين البشري، التي تتم استجابة لرغبات حرة يعبر عنها الآباء من اختيار ما يرونه أفضل تشكيلة جينية لأبنائهم من حيث الخصائص الجسمية والنفسية والقدرات والاستعدادات، هو بمثابة انتهاك خارجي لحرمة الفرد، ومساس باستقلاليته، وإنكار لحقه في اختيار مصيره»(٢٨).

النزعة الإنسانية تكرس المركزية البشرية، الغربية تحديداً، وتقنن لثنائية البشرية ـ الطبيعة، وهي بذلك ترى «في البشر وحدهم أصل ومقياس كل قيمة، ومثل هذه النظرة تولد غطرسة تدفع الناس إلى التعامل مع الكائنات غير البشرية على أنها مجرد مواد خام مركونة لإشباع الحاجات والرغبات البشرية.

كما يشير هابرماس إلى الحالة النفسية للطفل المنجب عن طريق الانتقاء الجيني عندما يكبر ويعرف أن خصائص شخصيته ليست منتوجاً خالصاً للطبيعة البيولوجية، وإنما هي نتيجة برمجة جينية تلبي نزوة وطموح الآباء، وقد لا يكون راضياً عن ذلك، لفقدانه الاستقلالية والذاتية في حياته، وسيؤثر ذلك في التطور الطبيعي لحياته. وغير ذلك من الحجج التي يسردها هابرماس، التي تتمحور حول كرامة الفرد واستقلاليته المهددتين من طريق التقنيات والتكنولوجيات الجديدة في حقول الطب والبيولوجيا المختلفة، لأن الإنسان يعتبر كائناً متفرداً وكل انتهاك لطبيعته البيولوجية هو انتهاك لحرمة الطبيعة البشرية. لذلك إن أياً كان ليس له الحق في التدخل والتصرف في الجينوم البشري.

---

(٢٨) محمد المصباحي، **فلسفة الحق عند هابرماس** (الرباط: جامعة محمد الخامس، ٢٠٠٨)، ص ١٦.

ومن بين الحقوق الجديدة ما يعرف اليوم بالحق في بيئة نظيفة، وهو الحق الذي يرفعه الفكر الفلسفي البيئي الذي يحلل جوانب الأزمة البيئية التي يشهدها العالم اليوم، من مثل الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة، والتلوث البيئي، وحدوث التغيرات المناخية الجديدة التي تلحق الأضرار بنوعية الحياة، والنقص في التنوع الحيوي بسبب انقراض الكثير من الأنواع الحية وارتفاع درجة الحرارة... إلخ.

هذه الأزمات البيئية عجلت بظهور فاعلين جدد يقترحون سياسات بيئية جديدة ويرفعون خطاب حقوق الطبيعة وحقوق الحيوان، والعمل على زحزحة الفكر المتمركز حول الإنسان الذي يجد تبريره الأنطولوجي والميتافيزيقي في الفلسفة والدين، حيث تسوق الطبيعة على أنها موجهة للاستغلال البشري، لأن الإنسان في الخطاب الديني يحظى بأهمية قصوى في العالم الأرضي، فالأرض بكل خيراتها، ببرها وبحرها وجوها، مسخرة للإنسان، وهذا ما يشجع الإنسان أنطولوجياً ودينياً على استغلال الطبيعة الاستغلال الذي يتحول في بعض الأحيان إلى تدمير يعجّل بتدهور بيئي كبير يعانيه العالم.

لذلك، يحظى العالم الطبيعي غير البشري في خطاب حقوق الطبيعة باحترام واعتبار كبيرين، لأن ذلك لا يكون إلا في خدمة الإنسان، كما أن الأمر يتعلق أيضاً بحقوق أجيال المستقبل، وبالتالي هناك فلسفة جديدة تتصور الإنسان في وضع ثقافي وبيئي متأزم، وتعمل على تقديم رؤية جديدة للإنسان في علاقته بمحيطه البيئي. وما هو أساسي في هذه الرؤية الفلسفية الجديدة، هو ضرورة إعادة النظر في علاقة الإنسان بالطبيعة، فإذا كان جوهر هذه العلاقة منذ آلاف السنين هو أن الطبيعة هي خادمة الإنسان، فإن العالم الطبيعي غير البشري اليوم هو بدوره يمتلك قيمه الخاصة في استقلال عن نفعها للبشر، أي أن للأرض وللحيوان أيضاً قيماً وحقوقاً على البشر، وذلك من خلال زحزحة المركزية البشرية وإحداث ثورة على غرار الثورة الكوبرنيكية، فلم يعد الإنسان هو المركز والمرجعية بل الطبيعة والحياة.

وهذا ما نقف عليه في أدبيات أخلاقيات الفلسفة البيئية؛ فهذا «هانز يوناس» في كتابه **مبدأ المسؤولية**، يكرّس فكرة اتخاذ الطبيعة موضوعة حقوق بالمعنى الصحيح، والأمر نفسه بالنسبة إلى «ميشيل سر» في كتابه **العقد الطبيعي**، لأن العقد الاجتماعي الذي وضع للإنسان في علاقته بأبناء جنسه ليس كافياً. ويمكن أن نضيف إلى ذلك الحق في التمتع بالحياة الخاصة والعاطفية، فأمام التطور الحاصل في وسائل الإعلام والاتصال أصبحت الحياة الخاصة للأشخاص معرضة للانتهاك والتنصت من قبل جهات إعلامية وسلطوية معيّنة. فالخطاب الجديد لحقوق الإنسان يواجه اليوم تحديات جديدة، منها: التحدي البيولوجي والتحدي البيئي والتحدي الإعلامي وغيرها من التحديات.

إن حقوق الإنسان مفتوحة على التطورات الحاصلة في حياة الإنسان الجديد، وإنسان ما بعد الإنسان، بسبب المخاطر التي تحدق بحياته وطبيعته وكرامته، وتبقى مفاهيم الحرية والاستقلالية والكرامة هي المؤطرة لهذا الخطاب. وهي مفاهيم فلسفية ونظرية تبلورت في فلسفة الأنوار ونظريات الحق كما سبق توضيح ذلك.

خاتمة

بناء على ما سبق يتبدى لنا بوضوح أن حقوق الإنسان ليست قوائم مطلبية تتسع وتضيق حسب الشروط الاجتماعية والسياسية المستجدة في حياة الإنسان، كما أنها ليست مباحث معرفية للعلوم السياسية والقانونية تدرسها من خلال تحليل مواثيقها ومعاهداتها، والمقارنة بين أجيالها ومراحلها، وليست أيضاً مجالاً فقط لنشاط الحركة الحقوقية التي تراقب واقع حقوق الإنسان في العالم وتنذر الحكومات وتشهر بالانتهاكات التي تتعرض لها من جراء الحروب والصراعات الطائفية والدينية والعرقية والسياسية.

إن حقوق الإنسان مفتوحة على التطورات الحاصلة في حياة الإنسان الجديد، وإنسان ما بعد الإنسان، بسبب المخاطر التي تحدق بحياته وطبيعته وكرامته، وتبقى مفاهيم الحرية والاستقلالية والكرامة هي المؤطرة لهذا الخطاب.

إنها إضافة إلى كل ذلك اشتغال نظري على مفهوم الإنسان وإبراز الشروط النظرية والعملية التي لا يستقيم إلا بها، من مثل الحق والحرية، «مما يعني أن الحركة الحقوقية الحديثة هي التي أثرت في فلسفة الحق. لكن الفكر الفلسفي بدوره عمل على صقل المفهوم وإثارة الانتباه إلى تناقضاته الداخلية، مما أثر في الحركة الحقوقية إثراء وتوجيهاً وإلهاماً»[٢٩]. فالمشهد الغالب والطاغي في تاريخ الفلسفة هو خدمتها لحقوق الإنسان، سواء من المنظور الحداثي أو المنظور ما بعد الحداثي. وتبقى حقوق الإنسان هي موضوع للتأمل الفلسفي من خلال أشكلة التصورات المرتبطة بمفهومَي الحق والانسان، وبيان حدودهما وتناهيهما، حتى لا تتغوَّل الحقوق على حساب الطبيعة والحياة والإنسان نفسه. وتظل حقوق الإنسان هي الحصن الأخير ضد كل الشرور التي يمكن أن تمس الإنسان، من دون أدلجة أو توظيف لخدمة أغراض سياسية أو أيديولوجية أو فئوية أو عنصرية، كما هو حاصل في أغلب الأحيان حيث تستخدم ورقة حقوق الإنسان لأغراض لا تخدم الإنسان □

---

(٢٩) المصباحي، **من أجل حداثة متعددة الأصوات**، ص ٨٤.

إدارة طرمب وأفريقيا: التصورات والرهانات

مصطفى صايج[*]

مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر.

ليس هناك اختلاف بين الخبراء والمختصين في السياسة الخارجية الأمريكية في أن الرئيس الأمريكي، دونالد طرمب، قد همش كلية القارة الأفريقية في حملته الرئاسية وبرنامجه السياسي[١]، وأكثر من ذلك فإنه اختزل مكانة أفريقيا في كليشيهات نمطية سلبية، بوصف القارة الأفريقية مصدراً للجريمة والأمراض والفساد، كما صرح بذلك: «سأسحق القراصنة الصوماليين من الأرض ولن أترك لهم مجالاً للعيش، أحب كثيراً نيلسون مانديلا، لكن جنوب أفريقيا وكر كبير للجرائم القابلة للانفجار»[٢]. ويسلم بعض المختصين في الشأن الأفريقي، بأن دونالد طرمب يجهل القارة الأفريقية تماماً وهي بعيدة كل البعد من أولوياته، لأن الثقل التجاري الأمريكي مع أفريقيا تراجع على نحوٍ محسوس جداً حيث بلغ التبادل ٣٧ مليار دولار في سنة ٢٠١٥، أي بتراجع ٣٠ بالمئة عن سنة ٢٠١٤، وهو أقل خمس مرات من التبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا، التي اقتربت من ١٨٠ مليار دولار في الفترة نفسها[٣].

(*) البريد الإلكتروني: musaidj@yahoo.fr.

(١) Florence Richard, «Donald Trump, un président peu prometteur pour l'Afrique,» <https://amp.france24.com/fr/20161209-donald-trump-president-politique-continent-aide-afrique-election?> (Dernière modification 13/11/2016).

(٢) Tirthankar Chanda, «Les Relations Afrique/Etats-Unis et les promesses de campagne de Donald Trump,» <http://amp.rfi.fr/fr/hebdo/20161111-relations-afrique-etats-unis-campagne-donald-trump-president?>.

(٣) Philippe Hugon, chercheur à l'Institut de recherche internationale et stratégique (Iris) et spécialiste de l'Afrique, dans: Julien Wagner, «Trump et nous,» *Afrique Magazine* (janvier 20147), <http://afriquemagazine.com/priori-il-sen-fiche>.

وعليه، فإننا نعيد قراءة تصورات وإدراكات طرمب للقارة الأفريقية من خلال الخطابات والتصريحات الإعلامية، وفي الوقت ذاته نتساءل عن الرهانات المستقبلية للقارة الأفريقية في السنوات الأربع القادمة.

١ ـ أفريقيا في إدراك طرمب

قاد الرئيس الأمريكي دونالد طرمب حملته الانتخابية بشعار «أمريكا أولاً»، وهو ما جعل البعض يصف سياسته الخارجية بالعودة إلى الانعزالية[٤]، لكن في الوقت ذاته كانت أكثر براغماتية، فهو يريد من الحلفاء أن يدفعوا تكاليف وأعباء الحماية الأمريكية، وأن يعيد النظر في الاتفاقيات التجارية والتكتلات الاقتصادية التي لا تعود بالفائدة على الولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر من ذلك يهدد بوقف الإعانات والتمويل الأمريكي لمنظمة الأمم المتحدة، ويضرب عرض الحائط باتفاقيات باريس للبيئة.

السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية تضبطها ثلاثة تحديات [...] أولاً التنافس الصيني ـ الأمريكي في القارة الأفريقية؛ ثانياً مكانة الطاقة في الاستراتيجية الأمريكية العالمية؛ وثالثاً التحدي الأمني الذي تشكله الجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

ضمن هذا الإطار العام لتصورات دونالد طرمب لطبيعة العلاقات الدولية، فإن فريق حملته الانتخابية طرح أسئلة محددة على مسؤولي السياسة الأفريقية في الإدارة الأمريكية، توحي في جوهرها بالتشكيك في العلاقات الأمريكية ـ الأفريقية القائمة، وهي الوثيقة التي كشفتها صحيفة **نيويورك تايمز**[٥]، وأهم الأسئلة المطروحة: لماذا نبقى نصرف الكثير من الأموال على إعانة التنمية في أفريقيا، بينما المواطنون يعانون في الولايات المتحدة الأمريكية؟ ما الفائدة من محاربة التنظيم الإرهابي لبوكو حرام في الوقت الذي بقينا أكثر من عشر سنوات نحارب تنظيم الشباب الصومالي من دون القضاء عليه؟ وما الجدوى من ملاحقة جوزيف كوني، زعيم جيش الرب، سنوات في أوغندا، بينما لا يهدد مصالحنا الشخصية؟ تعبر طبيعة هذه الأسئلة المطروحة عن الفلسفة البراغماتية للرئيس دونالد طرمب، القائمة على الأرباح والتكاليف، وبلغة عقلانية، فإنه مقتنع بأن إدارته يجب ألّا تدفع التكاليف والأعباء على السياسات التي لا تعود بالفائدة المباشرة والشخصية على الولايات المتحدة الأمريكية.

انطلاقاً من هذه الفلسفة التي يتبناها دونالد طرمب، فإن الانعكاسات ستكون سلبية على القارة الأفريقية، بحيث يمكن لإدارة طرمب أن تعيد النظر في المساعدات المالية الخارجية، باعتبارها

---

(٤) Charles Krauthammer, «Trump's Foreign-Policy Revolution,» *National Review* (26 January 2017), <http://www.nationalreview.com/article/444321/trump-foreign-policy-isolationsim-america-first-allies-nato-trans-pacific-partnership>.

(٥) Helene Cooper, «Trump Team's Queries about Africa Point to Skepticism about Aid,» *New York Times*, 13/1/2017, <https://www.nytimes.com/2017/01/13/world/africa/africa-donald-trump.html>.

الدولة المانحة الأولى في العالم بـ ٣١ مليار دولار سنة ٢٠١٥، من بينها ٨ مليارات دولار مساعدات قدمت لأفريقيا جنوب الصحراء، بالرغم من أن إجمالي المساعدات الأمريكية للتنمية لا تتعدى ١ بالمئة من الإنتاج الداخلي الخام[٦].

كما يتوجس الأفارقة خوفاً من قناعات دونالد طرمب في ما يخص ضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الإدارات الأمريكية السابقة، على غرار النافتا، والاتفاقية التجارية العابرة للهادي، ويطرح في هذا الصدد قانون النمو والفرص في أفريقيا (African Growth Opportunities Act (AGOA)) الذي تم إبرامه بين الولايات المتحدة الأمريكية و٣٩ دولة أفريقية سنة ٢٠٠٠، بحيث يسمح بالإعفاء الجمركي لصادرات المنتجات الأفريقية، وفي فترة إدارة أوباما تم استخدام هذا القانون كورقة ضغط على الدول الأفريقية التي لا تراعي حقوق الإنسان، كما حدث مع سوازيلاندا التي تم إبعادها من القانون سنة ٢٠١٥ بحجة الممارسات القمعية للنظام الملكي[٧].

٢ ـ المصالح الأمريكية في أفريقيا

ويشكل قانون النمو والفرص في أفريقيا القاعدة القانونية الأساسية لتطوير التبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا، بحيث تعزز بحركية اقتصادية حاولت إدارة أوباما بعثها من خلال القمم واللقاءات الاقتصادية، مثل قمة الولايات المتحدة الأمريكية ـ أفريقيا، ومنتدى الأعمال الأمريكي ـ الأفريقي. ورغم ذلك فإن حجم التبادلات التجارية تراجع على نحو محسوس إلى ٣٨ مليار دولار سنة ٢٠١٥ بعدما عرف الذروة في سنة ٢٠٠٨ بحجم تبادلات وصل إلى ١٠٠ مليار دولار. غطت هذه التبادلات من الناحية الجغرافية البلدان الأفريقية الأنغلوفونية في شرق أفريقيا والبلدان النفطية، مثل نيجيريا وأنغولا، ومُدِّد هذا القانون لمدة عشر سنوات، أي إلى غاية ٢٠٢٥ في فترة إدارة أوباما[٨]. وهذا التمديد من جانب الكونغرس الأمريكي جعل البعض يشكك في قدرة الرئيس دونالد طرمب على إعادة النظر في قانون النمو والفرص في أفريقيا، كما أكد ذلك هرمان كوهين، المساعد السابق لكاتب الدولة للشؤون الأفريقية: «من الصعب على دونالد طرمب أن يتراجع عن قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي تم تمديده إلى غاية ٢٠٢٥ من قبل الكونغرس ذي الأغلبية الجمهورية»[٩]. كما أن طبيعة المنتجات الأفريقية المصدرة إلى السوق الأمريكية لا تهدد السياسة الحمائية التي يعتزم دونالد طرمب انتهاجها، كما صرح بذلك وزير الشؤون الأفريقية

(٦) «États-Unis: Un document laisse deviner la volonté de Trump de se désengager du continent africain,» <http://www.guinee24.com/lire/detail/etats-unis-un-document-laisse-deviner-la-volonte-de-trump-de-se-desengager-du-continent-africain/>.

(٧) «Trump et l'Afrique,» Article rédigé par Julien Chambolle, reprenant les idées développées lors du dîner conférence organisé par l'association Africa 21 (www.africa21.org) sur la même thématique, <http://www.africa21.org/trump-et-lafrique-resume-du-debat-du-jeudi-22-novembre/>.

(٨) Chanda, «Les Relations Afrique/Etats-Unis et les promesses de campagne de Donald Trump».

(٩) Richard, «Donald Trump, un président peu prometteur pour l'Afrique».

لبوركينا فاسو، ألفا باري: «المنتجات الأفريقية التي تدخل السوق الأمريكية في إطار قانون النمو والفرص، هي منتجات تقليدية إضافة إلى المنتجات الفلاحية»[١٠].

هناك اتجاه عام في تحليل العلاقات الأمريكية ـ الأفريقية في العقدين الأخيرين، يشير إلى الاستمرارية رغم تحول الإدارات الأمريكية بين الديمقراطيين والجمهوريين، وتحول الأغلبية في الكونغرس بين الحزبين، على أساس أن السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية تضبطها ثلاثة تحديات على القوة العالمية الأولى أن تتكيف معها، وتلزم صانعي القرار إيلاء الأهمية القصوى لها مهما كان اللون الحزبي المهيمن بين الفيل والحمار. هذه التحديات الثلاثة هي: **أولاً**، التنافس الصيني ـ الأمريكي في القارة الأفريقية؛ **ثانياً**، مكانة الطاقة في الاستراتيجية الأمريكية العالمية؛ و**ثالثاً**، التحدي الأمني الذي تشكله الجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

إن نظرة الرئيس دونالد طرمب الرافضة للسياسة العالمية لحماية البيئة، ستعود بالخسائر على القارة الأفريقية التي تعرف كل ضروب التهديدات البيئية، التصحر والفيضانات والجفاف.

وبالتالي، فإن السياسة الأفريقية للولايات المتحدة الأمريكية لا تختلف بين الديمقراطيين والجمهوريين وتحركها المصلحة الوطنية. وهذا ما اتضح في الإدارات المتعاقبة منذ إدارة بيل كلينتون الديمقراطي، وخلفه جورج بوش الإبن الجمهوري المحافظ، والعودة إلى باراك أوباما الديمقراطي، بحيث وضعت إدارة بوش الابن في سنة ٢٠٠٣ مخطط الطوارئ لمحاربة الإيدز (PEPFAR) الذي يهدف إلى المساعدة الطبية لمليوني شخص مصاب بالمرض، وتقديم الدعم الوقائي لسبعة ملايين ومساعدة علاجية لعشرة ملايين مصاب بفيروس الإيدز، خصص لهذا البرنامج ١٨,٨ مليار دولار للسنوات الخمس الأولى من البرنامج، وتم الترخيص برفع الميزانية المخصصة له إلى ٤٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠٨ بطلب من إدارة بوش الابن. لكن أزمة الرهن العقاري وما تبعها من أزمة مالية أجبرت إدارة أوباما على التراجع عن الأهداف المسطرة واستقرت النفقات على البرنامج في حدود ٦ و٧ مليارات دولار فقط[١١]. أي أن المصلحة الوطنية هي التي تحدد تسطير المساعدات والبرامج الإنمائية بين الولايات المتحدة وأفريقيا، بالرغم من أن الميول الذاتية للتحليل تفترض أن الرئيس الأمريكي أوباما من أصول أفريقية هو الذي يكون أقرب إلى التعاطف مع رغبات وطلبات القارة الأفريقية.

٣ ـ الحضور العسكري الأمريكي في أفريقيا

حقيقة، إن الرئيس أوباما زار القارة الأفريقية أربع مرات في عهديه الرئاسيين، ونظم أول قمة أمريكية ـ أفريقية في صيف ٢٠١٤، وطرح مشروعاً طموحاً عُرف بـ «Power Africa» لإمداد ٦٠ مليون بيت بالكهرباء في القارة الأفريقية، لكن هناك الكثير من المآخذ على سياسته الأفريقية وهو

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) President's Emergency Plan for AIDS, <https://www.pepfar.gov/>.

لم يخرج عن قاعدة الاستمرارية في تحقيق المصلحة الوطنية الأمريكية القائمة على القوة العسكرية، بحيث تكثّف الوجود العسكري الأمريكي في أفريقيا ليفوق ٦٠ قاعدة عسكرية ومرتكزات دفاعية؛ فالقاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي لوحدها يوجد فيها ما بين ٣ آلاف و٤ آلاف عسكري أمريكي بغرض محاربة تنظيم جماعة الشباب الصومالي ومواجهة القراصنة في خليج عدن، يضاف إليهم ٣٦٠٠ عسكري أمريكي في إطار عمليات القيادة الأمريكية في أفريقيا «أفريكوم»(١٢).

كما تقوم القوات الأمريكية بإنشاء قاعدة عسكرية جوية استراتيجية في النيجر من أجل مراقبة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الصحراوي، واستخدامها لاطلاق الطائرات من دون طيار لتنفيذ الضربات الجوية ضد معاقل التنظيمات الإرهابية ومتابعة قياداتها، حيث خصص الكونغرس الأمريكي ٥٠ مليون دولار بموجب ميزانية عام ٢٠١٦ لبناء هذه القاعدة، وهي تعد أكبر ميزانية لبناء القواعد العسكرية في الخارج لهذه السنة(١٣).

يكلف الانتشار الأمريكي في أفريقيا ٢٣ بالمئة من إجمالي الميزانية العسكرية الأمريكية، ولا يُعتقد أن الرئيس دونالد طرمب سيكون الاستثناء عن سابقيه في هذه القاعدة، إذ «سينتهي الفاعلون في البنتاغون بإقناع الرئيس طرمب بالمصلحة في إبقاء الوجود العسكري في أفريقيا» كما صرح بذلك هرمان كوهان(١٤).

وعليه، فإن إدارة طرمب ستستمر في الوجود العسكري في أفريقيا ضمن استراتيجية مكافحة الإرهاب العالمي بالارتكاز على الدول المحورية وانتهاج الحروب اللاتماثلية بالوكالة والإبقاء على المقاربة الأمنية المسماة «البصمة الخفيفة» (Light footprint)، التي تعتمد على التدخلات العسكرية من خلال الشركات الأمنية الخاصة، والقوات الخاصة، والاستناد إلى الدعم اللوجيستي وأنظمة الاستعلامات واستخدام الطائرات من دون طيار على نحو مكثف(١٥).

٤ ـ السياسات الاجتماعية والتنموية

من الناحية الاجتماعية والمالية، فإن سياسة مكافحة الهجرة التي يريد دونالد طرمب انتهاجها قد تمس بالجالية الأفريقية. فوفق تقديرات البنك الدولي، وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين من أصول أفريقية عام ٢٠١٣ إلى ١,٨٣٠,٠٠٠، وستكون نتائج طردهم من الولايات المتحدة الأمريكية

---

(١٢) Mohamed Hedi Abdellaoui, «Présence militaire américaine en Afrique: Une base permanente et près de 5000 militaires,» analyse nouvelles, Afrique, 30 octobre 2015, <http://aa.com.tr/fr/analyse-nouvelles/pr%C3%A9sence-militaire-am%C3%A9ricaine-en-afrique-une-base-permanente-et-pr%C3%A8s-de-5000-militaires-/457967>.

(١٣) Nick Turse «USAFRICOM s'étend au Niger,» publié le 4/10/16, <http://www.afrique-asie.fr/menu/asie-oceanie/75-a-la-une/10533-usafricom-s-etend-au-niger>.

(١٤) Chanda, «Les Relations Afrique/Etats-Unis et les promesses de campagne de Donald Trump».

(١٥) Philippe Hugon, «Election de Donald Trump: Quel impact pour l'Afrique?,» publié le 14 novembre 2016, <http://www.iris-france.org/83359-election-de-donald-trump-quel-impact-pour-lafrique/>.

كارثية على بعض الاقتصادات الأفريقية، حيث بلغ إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين الأفارقة المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٣٥,٢ مليار دولار في سنة ٢٠١٥[١٦].

إضافة إلى هذه الانعكاسات الاجتماعية والمالية السلبية على بعض الدول الأفريقية، فإن هناك قلقاً مالياً آخر بسبب السياسة الحمائية وإعادة النظر في التعددية الاقتصادية والمالية التي كبّدت الخزينة الأمريكية، التي يريد تجاوزها دونالد طرمب خسائر مالية معتبرة؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على ١٥ بالمئة من الحصص في صندوق النقد الدولي، مما يمنحها حق استخدام الفيتو في العمليات المالية التي تعتمدها مؤسسة بريتون وودز، وهو ما قد يؤثر في أكبر دولتين في أفريقيا، مصر ونيجيريا، اللتين توجدان في وضعية مالية صعبة تجعلهما بأمسّ الحاجة إلى قروض صندوق النقد الدولي، حيث تحتاج القاهرة إلى قرض بقيمة ١٢ مليار دولار بينما تحتاج أبوجا إلى قرض مالي قيمته ٢٩ مليار دولار[١٧].

إن نظرة الرئيس دونالد طرمب الرافضة للسياسة العالمية لحماية البيئة، ستعود بالخسائر على القارة الأفريقية التي تعرف كل ضروب التهديدات البيئية، التصحر والفيضانات والجفاف، بحيث أعرب الرئيس الجديد عن امتناعه من المشاركة في اتفاق باريس الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والصندوق الأخضر الذي خُصص له ١٠٠ مليار دولار سنوياً لتمويل مشاريع الاتفاق؛ حيث يرى طرمب: «أن التغيير الحراري اختراع صيني لإضعاف الصناعة الأمريكية»[١٨].

٥ ـ الأطماع الأمريكية في مصادر الطاقة الأفريقية

إلا أن هذه التصورات والمواقف السلبية للرئيس دونالد طرمب تجاه القارة الأفريقية، المبنية على البراغماتية والواقعية السياسية، لا تجعله يتخلى عن الهدف الأساسي للمصلحة الأمريكية في القارة الأفريقية من خلال الاهتمام بالطاقة، التي تشكل أحد أعمدة السياسة الأفريقية للولايات المتحدة الأمريكية؛ فقرار تعيين ريكس تيلرسون، رئيس الشركة النفطية العالمية إكسون موبيل (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٦)، في منصب وزير الخارجية، يحمل الكثير من الدلالات: **أولها**، أن الشركة النفطية كان لها الكثير من الاستثمارات الطاقية في القارة الأفريقية منذ ما يقارب القرن، ما جعل تيلرسون يربط شبكة العلاقات مع رؤساء العديد من الدول الأفريقية ذات الثقل الطاقي مثل، نيجيريا وليبيا وأنغولا والتشاد وموزمبيق؛ أما الدلالة **الثانية**، لتعيين رئيس شركة إكسون موبيل في منصب كتابة الدولة فهو تقليد لدى الجمهوريين، حيث سبق للرئيس بوش الابن أن عين كوندوليزا رايس في المنصب ذاته وهي محسوبة على شركة شيفرون النفطية.

---

(١٦) Migration and development brief 26, «Migration and Remittances,» World Bank (26 avril 2015), <https://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1288990760745/MigrationandDevelopmentBrief24.pdf>.

(١٧) «Pour l'instant, l'Afrique est dans l'angle mort de Donald Trump,» *Revue Jeune Afrique* (30 janvier 2017), <http://www.jeuneafrique.com/mag/396025/politique/linstant-lafrique-langle-mort-de-donald-trump/>.

(١٨) Isabelle Hanne, «Trump, l'éléphant dans la COP22,» *Libération*, 15/11/2016, <http://www.liberation.fr/planete/2016/11/15/trump-l-elephant-dans-la-cop22_1528380>.

تتصف شخصية تيلرسون بالبراغماتية، حيث كانت شركته من بين الأوائل التي تعود للاستثمار النفطي في ليبيا بعد رفع الحصار عنها في سنة ٢٠٠٥، وزار معمر القذافي في شباط/فبراير ٢٠٠٧، الذي كان يولي الاهتمام لأول احتياطي نفطي في أفريقيا بـ ٤١ مليار برميل[١٩]. كما استطاع تيلرسون أن يفرض إيمانويل إب كاشيكوو، في منصب وزير النفط في نيجيريا ورئيس الشركة الوطنية النيجيرية للنفط، بعدما شغل هذا الأخير منصب عضو مجلس الإدارة للدائرة الأفريقية لإيكسون موبيل، وتمثل نيجيريا مكانة استراتيجية للسياسة الطاقية الأمريكية حيث تنتج الشركة ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف برميل يومياً[٢٠]. كما تنتج شركة إكسون موبيل ما يقارب ٥٠٠ ألف برميل يومياً في أنغولا، وتهتم جيوسياسياً بجنوب التشاد حيث ساهمت إلى جانب شقيقتها شيفرون وبتروناس الماليزية في إنشاء أنبوب النفط لأكثر من ألف كلم يمر عبر الكاميرون ليصل إلى ميناء التصدير بكريبي[٢١]. والأهمية الجيوسياسية للوجود الأمريكي الطاقي بالمنطقة مرتبط بمراقبة التهديد المتصاعد لجماعة بوكو حرام النيجيرية التي تهدد المصالح الأمريكية في منطقة غرب ووسط أفريقيا.

إذا كان عامل الطاقة محدداً استراتيجياً في رسم السياسة الأفريقية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، فإن التطورات التكنولوجية في ميدان الغاز الصخري والنفط الصخري سيشكل تهديداً للأمن الطاقي للدول الأفريقية المنتجة للنفط.

إذا كان عامل الطاقة محدداً استراتيجياً في رسم السياسة الأفريقية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، فإن التطورات التكنولوجية في ميدان الغاز الصخري والنفط الصخري سيشكل تهديداً للأمن الطاقي للدول الأفريقية المنتجة للنفط، وخصوصاً أن الرئيس دونالد طرمب يولي أهمية قصوى للمزيد من الإنتاج الأمريكي لوقف تبعية الطاقة.

٦ ـ التنافس مع الصين

لكن في الجهة المقابلة، فإن القلق الأمريكي من الصعود الصيني في أفريقيا سيبقى محدداً رئيساً في تحديد السلوك الأمريكي تجاه أفريقيا، وهذا ما ورد في الأسئلة التي طرحها الفريق الانتخابي لدونالد طرمب على المسؤولين في الإدارة الأمريكية، «كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل في المنافسة مع بقية الأمم في أفريقيا؟ وهل نحن خاسرون في مواجهة

---

(١٩) Benjamin Augé, «Au moins un proche de Donald Trump connaît l’Afrique… celle des champs de pétrole,» *Le Monde*, 19/1/2017, <http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/01/19/au-moins-un-proche-de-donald-trump-connait-l-afrique-mais-celle-des-champs-de-petrole_5065515_3212.html#oVlGg0vLMQj3LJtx.99>.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) Rémi Carlier, «L’Afrique, cadet des soucis de Donald Trump,» <http://m.france24.com/fr/20170123-afrique-donald-trump-etats-unis-politique-business-securite-terrorisme>, (Dernière modification: 25/1/2017).

الصين؟[٢٢]، بما يعني: ما هي الاستراتيجيات التي على إدارة طرمب انتهاجها لوقف الزحف الصيني على أفريقيا، وحتماً ستكون أحد الخيارات المركزية التي سيركز عليها الوزير تيلرسون، تختصر في مقولة «يجب الإبقاء على مصالح الشركات النفطية الأمريكية وتعزيزها بما يقوض المصالح الصينية التي هي بأمسّ الحاجة إلى الطاقة الأفريقية».

إن اقتراحات الرئيس دونالد طرمب هي في صميم الواقعية السياسية، من حيث اتخاذ كل التدابير لحماية القوة الاقتصادية الأمريكية التي تتراجع أمام الزحف الصيني في داخل أمريكا وخارجها حيث القارة الأفريقية تعَدّ نموذجاً لذلك.

الإجابة عن سؤال الفريق الانتخابي هل نحن خاسرون في مواجهة الصين في أفريقيا؟ حتماً ستجد كذلك الإجابة السريعة في مجموع المؤشرات الاقتصادية والتجارية: **أولها** أن الصين أضحت منذ ٢٠٠٩ الشريك التجاري الأول لأفريقيا، حيث وصلت الصادرات الصينية لأفريقيا ١٠٣ مليارات دولار سنة ٢٠١٥ مقابل ٢٧ مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن البنوك الصينية منحت قروضاً بمليارات الدولارات للدول الأفريقية من أجل بناء المنشآت التحتية، فحسب المعطيات التي نشرها بايكر وماكنزي (Baker and McKenzie) فإن العقود الصينية قد وصلت إلى ٣٩٨ مليار دولار ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٤، أي بمعدل ٥٤ مليار دولار سنوياً، مقارنة بمتوسط ٨ مليارات دولار سنوياً قيمة المساعدات الأمريكية لأفريقيا في السنوات العشر الأخيرة[٢٣].

هذه المؤشرات ستجعل العداوة الأمريكية ـ الصينية تتصاعد حدتها أكثر، وخصوصاً أن الحملة الانتخابية للرئيس دونالد طرمب ركزت على اتهام الصين بالعدو الذي يقتل الأمريكيين اقتصادياً وتجارياً، وأفضل تعبير عن ذلك لجوء دان ديميكو، المستشار التجاري للرئيس دونالد طرمب، إلى استخدام فيلم «الموت بسبب الصين» (Death by China) للمخرج بيتر نفارو، لإظهار التنافس التجاري غير الأخلاقي للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تسبب في غلق المصانع، وإحالة ملايين من الأمريكيين على البطالة، بسبب التلاعب بالقيمة غير الحقيقية لعملتها اليوان؛ وهو ما جعل دونالد طرمب يقترح فرض ضريبة على الواردات الصينية بنسبة ٤٥ بالمئة، لوقف هذا التهديد القاتل للأمريكيين مع إعادة النظر في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة أو الانسحاب منها[٢٤].

إن اقتراحات الرئيس دونالد طرمب هي في صميم الواقعية السياسية، من حيث اتخاذ كل التدابير لحماية القوة الاقتصادية الأمريكية التي تتراجع أمام الزحف الصيني في داخل أمريكا

---

(٢٢) Cooper, «Trump Team's Queries about Africa Point to Skepticism about Aid».

(٢٣) «Concernant l'Afrique, Donald Trump s'inquiéte de la concurrence chinoise et doute de la pertinence des appuis américains,» <http://www.agenceecofin.com/politique/1701-43985-concernant-l-afrique-donald-trump-s-inquiete-de-la-concurrence-chinoise-et-doute-de-la-pertinence-des-appuis-americains>.

(٢٤) Richard Hiault, «Chine contre Etats-Unis, les vrais chiffres d'une guerre commerciale,» *Les Echos* (1 décembre 2016), <https://www.lesechos.fr/01/12/2016/LesEchos/22330-047-ECH_chine-contre-etats-unis--les-vrais-chiffres-d-une-guerre-commerciale.htm#eGZs3SAq9Ki8oc8y.99>.

وخارجها حيث القارة الأفريقية تعَدّ نموذجاً لذلك. فقراءة البيانات والأرقام الاقتصادية للتبادلات التجارية الأمريكية ـ الصينية توحي بمأزق الأمن الاقتصادي الذي يصيب القوة الأمريكية في أحد مقوماتها الإمبراطورية، خلال خمس عشرة سنة، انتقل العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين من ٥٠ مليار دولار إلى أكثر من ٣٦٥ ملياراً في سنة ٢٠١٥، حيث اختفت ٥٧ ألف مؤسسة مع فقدان ٢٥ مليون وظيفة بسبب التنافس الصيني على السوق الأمريكية[٢٥]. وحسب تقرير لمعهد السياسات الاقتصادية، وهو أحد مراكز الدراسات الأمريكية ذو المصداقية العلمية، فإن تزايد الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ٢٠٠١ و٢٠١١ أدى إلى نقل ما يقارب ٣,٣ مليون وظيفة أمريكية، ثلثها في صناعة المنتوجات الإلكترونية[٢٦].

إن الخوف الأمريكي من الموت بسبب الصين، على حد تعبير الكاتب الأمريكي بيتر نفارو، تتزايد حدته أكثر في القارة الأفريقية، وخصوصاً إذا اعتمدنا على المؤشرات الرقمية للوجود الصيني في أفريقيا.

إن الخوف الأمريكي من الموت بسبب الصين، على حد تعبير الكاتب الأمريكي بيتر نفارو[٢٧]، تتزايد حدته أكثر في القارة الأفريقية، وخصوصاً إذا اعتمدنا على المؤشرات الرقمية للوجود الصيني في أفريقيا، حيث يفتخر وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، بأن بلاده منذ قمة جوهانسبورغ للمنتدى الصيني ـ الأفريقي السادس المنعقد في نهاية ٢٠١٥، استطاعت أن تخصص غلافاً مالياً قيمته ٦٠ مليار دولار لدعم التنمية وإلغاء جزء من الديون لبعض الدول الأفريقية، نصف المبلغ تم دفعه بعد سنة من الالتزام المالي المخصص لثلاث سنوات»[٢٨]. والتفاؤل المفرط بالمستقبل الصيني في أفريقيا جعل الوزير الأول الصيني، لي كيغيانغ، يؤكد بأن بكين ستصل سنة ٢٠٢٠ إلى حجم تبادل تجاري مع أفريقيا يناهز ٤٠٠ مليار دولار، بما يعني أكثر من ضعف حجم التبادل التجاري القائم في سنة ٢٠١٦[٢٩].

---

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) Robert E. Scott and Xiao Jiang, «Unilateral Grant of Market Economy Status to China Would Put Millions of EU Jobs at Risk,» Economic Policy Institute (18 September 2015), <http://www.epi.org/publication/eu-jobs-at-risk/>.

(٢٧) Peter Navarro and Greg Autry, *Death by China: Confronting the Dragon - A Global Call to Action* (New Jersey: Pearson Education, 2011).

(٢٨) «La Chine a déjà débloqué près de la moitié des 60 milliards $ promis à l'Afrique en décembre 2015,» Agence Ecofin (16 mars 2017), <http://www.agenceecofin.com/aide-au-developpement/1603-45745-la-chine-a-deja-debloque-pres-de-la-moitie-des-60-milliards-promis-a-l-afrique-en-decembre-2015>.

(٢٩) «Les Relations commerciales Chine-Afrique en 4 chiffres,» *Le Monde*, 4/12/2015, <http://www.lemonde.fr/economie/article/2015/12/04/les-relations-commerciales-chine-afrique-en-quatre-chiffres_4824548_3234.html>.

إن الرهانات والتحديات التي ستواجهها إدارة طرمب تجاه أفريقيا تبقى مرهونة بالخيارات الاستراتيجية لمواجهة هذا التفاؤل الصيني المفرط في أفريقيا، وهو ما يجعل خياراته تتجه وفق السيناريو الاتجاهي، بحيث يستمر في تعزيز الوجود العسكري في المناطق الحيوية المرتبطة بموارد الطاقة لتقويض الطموح الصيني الذي يحتاج إلى هذه الموارد، كما تشكل القيادة المركزية لأفريكوم الرمز العسكري الذي يبحث عن تحالفات لتوظيفها في محاربة الإرهاب الذي يمتد من شرق أفريقيا حيث القرن الأفريقي وإطلالته على البحر الأحمر وخليج عدن إلى غرب أفريقيا المطلة على الأطلسي والممتدة إلى عمق الساحل الصحراوي □

بريكس في أفريقيا: التوجهات الاقتصادية وآفاق المستقبل

مهند عبد الواحد النداوي(*)

الجامعة المستنصرية ـ العراق.

مقدمة

شهد النظام الدولي منذ نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، جملة من التحولات على الصعيد السياسي الدولي، كما تزايدت حركة التفاعلات الدولية بين الدول، لأسباب كثيرة. وكانت دول بريكس (BRICS) من ضمن الدول التي نجحت في رسم معالم تحركها على الصعيد السياسي الدولي منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، من خلال الاتفاق على تشكيل تجمع يضم الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع، في محاولة لإبراز وجودها كقوة مؤثرة على الصعيد الدولي، من خلال مد نفوذها وعلاقاتها إلى العديد من دول العالم، ولا سيَّما على الصعيد الاقتصادي. وكانت الدول الأفريقية من بين الدول التي نجحت في إقامة علاقات جيدة ومثمرة معها، آخذة في الحسبان تزايد التنافس الدولي على القارة السمراء، وسعي كل دولة من الدول الكبرى إلى زيادة مصالحها واستثماراتها في دولها.

ونهضت الدراسة على فرضية أساسية، فحواها أن مجموعة بريكس وقد استكملت بعض جوانب القوة، التي تؤهلها لأن تكون قوة ناشئة وصاعدة، باتت تدرك أهمية الخيار الأفريقي، في توفير الفرص الواعدة لاقتصادها، في أن يستمر في نموه وتقدمه من خلال تصريف منتجاتها، وإتاحة المجال لرأس المال في إيجاد منافذ واسعة لاستثماراته المتنامية، مع ضمان الحصول على مواد أولية رخيصة ووافرة من الأرض الأفريقية البكر والمعطاء.

(*) البريد الإلكتروني: a_muhand55@yahoo.com.

أولاً: نبذة عن بريكس

يعد الانضمام إلى التجمعات والتكتلات الدولية والإقليمية سمة من سمات العصر الحديث وعاملاً من عوامل القوة التي تسعى الدول لتحقيقها. وعند الحديث عن بريكس، فهو اختصار للحروف الأولى اللاتينية من أسماء الدول التي تشكل هذا التجمع، والتي أصبحت تعد من ضمن الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع، وتضم خمس قوى تقع في أجزاء مختلفة من العالم[١]، وقد تم استخدام المصطلح أول مرة عام ٢٠٠١، إذ إن مفهوم BRIC ـ قبل انضمام دولة جنوب أفريقيا ـ قدمه جيم أونيل كبير الاقتصاديين في شركة «غولدمان ساكس» الأمريكية في عام ٢٠٠١، الذي يشير إلى الدول والمناطق التي تتمتع بأكثر من فرصة استثمارية تتاح للمستثمرين[٢]. وقد بدأت المجموعة بالدول الثلاث الأولى وهي كل من روسيا والهند والصين باسم RIC، وفي عام ٢٠٠٨، انضمت البرازيل إلى المجموعة لتحمل اسم BRIC، وفي تموز/يوليو من العام نفسه، التقى زعماء الدول الأربع [البرازيل وروسيا والهند والصين] في جزيرة هوكايدو اليابانية وذلك أثناء اجتماع قمة الثماني الكبرى آنذاك، وخلال اللقاء تم الاتفاق على التنسيق فيما بينهم في القضايا الاقتصادية العالمية، بما فيها التعاون في المجال المالي؛ وفي حزيران/يونيو من عام ٢٠٠٩، عُقدت أول قمة رسمية بين رؤساء الدول الأربع في «بيكاتيرينبرغ» في روسيا، حيث أرسوا خلال القمة أساساً لآليتهم التعاونية، وفي عام ٢٠١٠ انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة ليصبح اسمها BRICS [٣].

احتلت الصين المرتبة الأولى بين دول بريكس، في تجارتها مع دول القارة الأفريقية، (٦٠ بالمئة)، كما أصبحت الصين والهند المستهلك الرئيس لأكثر من ٩٠ بالمئة من صادرات المواد الخام الزراعية، و٨٥ بالمئة من صادرات الوقود من أفريقيا.

تمثّل مساحة الدول الأعضاء في بريكس قرابة ٣٠ بالمئة من مساحة اليابسة، وعدد سكانها أكثر من ٤٢ بالمئة من سكان الأرض، كما أن الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، تجاوز الـ ٢٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ووصل معدل نمو التجارة السنوي للمجموعة قرابة ٢٥ بالمئة، كما يبيّن في الجدول الرقم (١).

---

(١) علي عبده، «مصر والانضمام لتجمع البريكس «التكتل العابر للقارات والحضارات»،» مجلة **آفاق أفريقية** (القاهرة)، العدد ٤٠ (أيار/مايو ٢٠١٤)، ص ٧٣.

(٢) صحيفة **الشعب** اليومية أونلاين، [مراقبة دولية]، الأعمال والتجارة، جمهورية الصين الشعبية، ٢٠٠٩/٦/١٥، <http://www.arabic.people.com.cn/31659/index.html>.

(٣) **التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣**، تحرير صبحي قنصوه ونادية عبد الفتاح (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث الأفريقية، ٢٠١٤)، ص ٤٨٥. وأشار أحد المصادر، إلى أنه يمكن أن يطلق على تجمع بريكس أيضاً اسم (r-5) إشارة لأسماء عملات الدول الأعضاء الخمسة (ريال برازيلي، روبل روسي، روبية الهندي، رنمينبي باللغة الصينية ووحدتها الأساسية اليوان، راند جنوب أفريقي). انظر: براهما تشلاني، «بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة (نيسان/أبريل ٢٠١٢)، ص ٢.

الجدول الرقم (١)

يبين أهم المعطيات الجغرافية والاقتصادية لدول بريكس

الدول	المساحة كم٢	عدد السكان (بالمليون)		الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٦ (تريليون دولار)	معدل النمو الحقيقي ٢٠١٦ (كنسبة مئوية)	حصة هيكل الإنتاج كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٦)		
		٢٠١٦	٢٠٣٠			الزراعة	الصناعة	الخدمات
البرازيل	٨,٥١٥,٧٧٠	٢٠٥,٨	٢٢٨,٧	١,٧٧	٣,٥	٥,٢	٢٢,٧	٧٢
روسيا	١٧,٠٩٨,٢٤٢	١٤٢,٣	١٣٨,٧	١,٢٦	٠,٦	٤,٧	٣٣,١	٦٢,٢
الهند	٣,٢٨٧,٢٦٣	١,٢٦٦,٨	١,٥٢٧,٧	٢,٢٥	٦,٧	١٦,٥	٢٩,٨	٤٥,٤
الصين	٩,٥٩٦,٩٦٠	١,٣٧٣,٥	١,٤١٥,٥	١٠,٧٣	٦,٧	٨,٦	٣٩,٨	٥١,٦
جنوب أفريقيا	١,٢١٩,٠٩٠	٥٤,٣	٦٠,٠	٠,٢٨٠	٠,٥	٢,٢	٢٩,٢	٦٨,٧
المجموع	٣٩,٧١٧,٣٢٥	٣,٠٤٢,٧	٣,٣٧٠,٦	١٦,٢٩				
العالم	٥١٠,٠٧٢,٠٠٠	٧,٣٢٣,٤	٨,٥٠٠,٨	٧٥,٢٧	٣	٦,٣	٣٠,٢	٦٢,٨

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2016: Human Development for Everyone* (New York: UNDP, 2016), pp. 222-225, 234-237, 246-249 and 264-267, and The World Factbook, Library, Central Intelligence Agency (CIA),15 June 2017, <http://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook>.

ومنذ تأسيس البريكس، تؤكد الدول الخمس أنها أكثر من مجرد أحرف ليس لها معنى، وعليه، قرر قادة دول بريكس عقد اجتماعات دورية على مستوى الرؤساء، للتباحث حول القضايا التي تهمهم، وفي القمة السنوية السادسة للمجموعة في مدينة «فورتاليزا» البرازيلية في الخامس عشر من تموز/يوليو من عام ٢٠١٤، تم الإعلان عن تأسيس هيئتين ماليتين هما: «بنك التنمية الجديد» برأس مال ٥٠ مليار دولار لتمويل مشاريع البنى التحتية والتنمية المستدامة، و«صندوق احتياطي الطوارئ» برأس مال ١٠٠ مليار دولار للوقوف إلى جانب الدول الأعضاء في حال حدوث أي مشاكل مالية(٤)، وقد عُد صندوق احتياطي الطوارئ بأنه ليس مجرد صندوق مالي، وإنما مجموعة من الاتفاقات الثنائية بين البلدان المشاركة لتشكيل احتياطي بالعملات الأجنبية (٤١ مليار دولار من الصين و٥ مليار دولار من جنوب أفريقيا و٥٤ مليار دولار من بقية الدول الثلاث (كل دولة منها تدفع ١٨ مليار دولار))، ويكون متاحاً لدول بريكس في حال تعرضها لاضطرابات مالية(٥). وهكذا، أصبح تكتل بريكس في الآونة الأخيرة من ضمن التجمعات الدولية التي لها ثقل مهم وذات أهمية متزايدة في النظام العالمي.

ثانياً: مصالح دول البريكس في أفريقيا

تمتلك دول بريكس، وفي مقدمها الصين والهند، العديد من المصالح في القارة الأفريقية، ولا سيَّما في الجانب الاقتصادي، وعليه، سعت إلى دعم انضمام دولة أفريقية إلى التكتل، إذ انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى التجمع بصفة رسمية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٠، وبعد انضمامها إلى التكتل وبدعم من الصين، شاركت في القمة الثالثة للتجمع التي عقدت في جزيرة «هينان» الصينية يومي ١٤ و١٥ نيسان/أبريل من عام ٢٠١١(٦).

وهكذا، أصبحت جنوب أفريقيا من ضمن دول بريكس، التي تعد من بين أهم الاقتصادات الناشئة في القارة السمراء، ويعزى قبولها كشريك ضمن بريكس إلى عدد من النقاط، من أبرزها، حاجة دول بريكس إلى الموارد الطبيعية المهمة التي تتمتع بها العديد من دول القارة الأفريقية، إذ تعد دول بريكس من ضمن الدول العشر الأعلى طلباً على النفط والفوسفات في العالم، كما تعد

(٤) انظر الفقرة (١٢) و(١٣) من إعلان فورتاليزا في: Sixth BRICS Summit – Fortaleza Declaration, 6th BRICS Summit-14-16 July 2014 in Brazil (Fortaleza), <http://brics2016.gov.in/upload/uploadfiles/files/6declaration.pdf>.

(٥) صدفة محمد محمود، «التوجهات الأفريقية للسياسة الخارجية البرازيلية،» مجلة **آفاق أفريقية**، العدد ٤٢ (نيسان/أبريل ٢٠١٥)، ص ٤٥.

(٦) صحيفة **الشعب** اليومية أونلاين، العالم، جمهورية الصين الشعبية، ٢٤/١٢/٢٠١٠، <http://www.arabic.people.com.cn/31663/index.html>.

أشار عثمان محمد، أستاذ في جامعة أبوجا النيجيرية لوكالة شينخوا، إلى أن الصين كرست جهودها لمساعدة الدول الأفريقية على تقوية نفوذها على الساحة الدولية، من خلال دعوة جنوب أفريقيا إلى الانضمام لآلية (بريك) في أواخر ٢٠١٠. نقلاً عن: صحيفة **الشعب** اليومية أونلاين، [تقرير]، تبادلات دولية، جمهورية الصين الشعبية، ٢٥/٣/٢٠١١، <http://www.arabic.people.com.cn/31660/index.html>.

من أكبر مستهلكي الحديد على مستوى العالم، ونتيجة لزيادة الطلب على المواد الأولية، سعت إلى العمل على إيجاد وتأمين مصادر الطاقة الجديدة وحاجتها من المعادن لإمداد اقتصاداتها بالمواد اللازمة للإنتاج ومن ثم الاستمرار في معدلات النمو المرتفعة التي تحققها دول المجموعة، فضلاً عن ذلك، هناك حاجة إلى أسواق الدول الأفريقية الاستهلاكية، ولا سيَّما في ظل تزايد عدد سكان القارة الأفريقية، والذي بلغ ١,١٨٤,٥٠١ مليار نسمة في عام ٢٠١٥، وأن دول بريكس، وفي مقدمها كل من الصين والهند، تنظر إلى القارة الأفريقية على أنها سوق مهمة[(٧)].

وفي يومي ٢٦ و٢٧ آذار/مارس من عام ٢٠١٣، عُقدت القمة الخامسة لدول بريكس في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا، تحت عنوان «بريكس وأفريقيا.. تنمية.. تكامل.. تصنيع»، بمشاركة قادة دول بريكس ونحو ١٦ من قادة الدول والتجمعات الأفريقية. وقد بينت القمة أهمية القارة الأفريقية لدول بريكس، وتم خلال القمة التوافق على العديد من القضايا المتعلقة بكيفية تعزيز أوضاع بريكس وعلاقة دولها الثنائية والجماعية، ودورها الدولي المتنامي في حل المشاكل الوطنية والعالمية التي يواجهها العالم، ولا سيَّما الملفات الساخنة التي تواجه دول القارة الأفريقية، فضلاً عن آليات تعاطي مجموعة بريكس الاقتصادي مع دول القارة الأفريقية الساعية لتعزيز استقلالها الاقتصادي. كما تناولت القمة العديد من الملفات المهمة، من بينها: آليات تطوير العلاقة مع القارة السمراء، وقد تجلى ذلك في البيان الختامي للقمة على النحو التالي: ناقش زعماء المجموعة مع قادة الدول الأفريقية المشاركة سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية الأفريقية (دولاً وقارة) مع المجموعة، وأكدوا أهمية هذه العلاقات وسبل تطويرها[(٨)].

وتم خلال القمة توقيع اتفاقيتين: **الأولى**، تتعلق بالتمويل المشترك المتعدد الأطراف للبنية التحتية في أفريقيا وتمهد الطريق نحو إنشاء ترتيبات التمويل المشترك لمشروعات البنية التحتية في كل أنحاء أفريقيا؛ أما **الاتفاقية الثانية** فتتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف لمجموعة بريكس والاتفاق على التعاون في تمويل التنمية المستدامة، وهي تهدف إلى استكشاف الاتفاقيات الثنائية الرامية لبدء تعاون وتمويل مشتركين في مجالات التنمية المستدامة وعناصر الاقتصاد الأخضر[(٩)]. وقد عدّت قمة بريكس الخامسة بأنها توفر فرصة لبناء تعاون أقوى بين أفريقيا ومجموعة بريكس، ومن الممكن أن تؤدي جنوب أفريقيا دوراً خاصاً لتوسيع نطاق التعاون داخل بريكس لدعم التنمية الأفريقية، ولا سيَّما أن جنوب أفريقيا ـ كونها أكبر اقتصاد في القارة ـ استخدمت تلك القمة لإظهار

---

(٧) AFDB and AUC and ECA, *African Statistical Yearbook 2016*, printing by Denmark, 2016, p. 39.
انظر أيضاً: **التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣**، ص ٤٨٦.

(٨) محمد عبد العاطي، «بريكس وأفريقيا،» مجلة **أفريقيا قارتنا** (القاهرة)، العدد ٤ (نيسان/أبريل ٢٠١٣)، <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Categories/TmpListOfArticles.aspx?CatID=4557>.

(٩) صحيفة **الشعب** اليومية أونلاين، العالم، جمهورية الصين الشعبية، ٢٠١٤/٣/١٣، <http://www.arabic.people.com.cn/31663/index.html>.

ما يمكنها تقديمه في ما يتعلق بالتبادل التجاري، كما ستستخدم مواردها المعدنية الهائلة التي تقدر بأكثر من ٢,٥ تريليون دولار لتعزيز التعاون الاقتصادي مع غيرها من أعضاء مجموعة بريكس[١٠].

كما اجتمع قادة دول بريكس والدول الأفريقية على هامش القمة، في منتدى الحوار الأول، وناقشوا التعاون في قطاع البنية الأساسية، وبخاصةٍ قطاع البنية التحتية. وفي الاجتماع أشار الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى أن الحوار بين قادة بريكس والدول الأفريقية يعكس الإرادة السياسية للجانبين لتحقيق المساواة والتوسع والسعي من أجل تنمية مشتركة...، مضيفاً أن نهوض أفريقيا يوفر الفرص لدول بريكس. وكذلك فإن تنمية دول بريكس تجلب الفرص للقارة، وأضاف أن القرن الحادي والعشرين سيكون بالتأكيد قرن نهوض أفريقيا[١١].

وفي القمة التاسعة لدول بريكس التي انعقدت في مدينة شيامن الصينية يومي ٤ و٥ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٧، تحت عنوان «علاقات شراكة أقوى لمستقبل أكثر سطوعاً»، تم توجيه الدعوة إلى رؤساء خمس دول للمشاركة في القمة، كان من بينهم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس الغيني (الرئيس الدوري للاتحاد الأفريقي) ألفا كوندي. وقد تركزت أعمال القمة على بحث التجارة والاستثمار والتعاون المالي. ودعا الرئيس الصيني خلال القمة إلى ضرورة تعزيز الحوار بين اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية، ومن بينها دول القارة الأفريقية[١٢]. وقد صرح الرئيس المصري خلال القمة، بأن لدى مصر صيغاً مختلفة للتعاون مع دول بريكس في القارة الأفريقية، من خلال جنوب جنوب، وأن هناك مجالاً لاستفادة مؤسسات دول بريكس من الاتفاقات التجارية التي تجمع بين مصر ودول القارة الأفريقية[١٣]، كما وُقِّع على هامش القمة، عدد من الاتفاقيات الاقتصادية فيما بين دول بريكس وكل من مصر وغينيا[١٤].

وهكذا، فإن دول بريكس تعتزم تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العديد من دول القارة الأفريقية وتوفير التمويل المطلوب لتطوير البنية التحتية في القارة الأفريقية.

في ما يخص **التبادل التجاري**، خلال المدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨، ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول بريك وأفريقيا (قبل انضمام جنوب أفريقيا إلى التجمع)، أكثر من ٧ أضعاف، وشكل التبادل

---

(١٠) صحيفة **الشعب** اليومية أونلاين، (مقابلة)، الأعمال والتجارة، جمهورية الصين الشعبية، ٢٠١٣/٣/٢٧، <http://www.arabic.people.com.cn/31659/index.html>.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) إلى جانب كل من طاجيكستان وتايلاند والمكسيك. انظر: Full text of BRICS Leaders Xiamen Declaration, Ministry of Foreign Affairs of the Peoples Republic of China, Documents, 8/9/2017, <http://www.brics2017.org>.

(١٣) محسن سميكة، «الرئيس أمام منتدى الصين،» صحيفة **المصري اليوم**، ٢٠١٧/٩/٥، ص ٣.

(١٤) انظر: «حصاد مشاركة السيسي في قمة البريكس بالصين،» موقع مصراوي، صفحة الاقتصاد، ٢٠١٧/٩/٦، <http://www.masrawy.com/news/news-Economy/section/206>.

انظر أيضاً: «غينيا والصين توقعان اتفاقيات ثنائية على هامش بريكس،» صحيفة البوابة نيوز، صفحة العالم، ٢٠١٧/٩/٤، <http://www.albawabhnews.com/2695306>.

التجاري فيما بينهما ٢٠ بالمئة من إجمالي حجم التجارة الخارجية الأفريقية[١٥]. وفي العام ٢٠١٢ بلغ حجم التبادل التجاري بين دول بريكس وبقية دول العالم ١٦ بالمئة من حجم التجارة الدولية (٥,٦ تريليون دولار). وفي ما يخص بريكس ودول القارة الأفريقية، فقد بلغت التجارة فيما بينهما نحو ٣٤٠ مليار دولار في العام نفسه وبزيادة ١٠ أضعاف المتحقق على مدار العقد الماضي[١٦]. ومن ثم نمت التجارة فيما بينهما إلى ٣٧٧ مليار دولار نهاية العام ٢٠١٤[١٧]. كما أشارت تقارير منظمة التجارة العالمية إلى أنه كان من المتوقع أن ينمو إجمالي تجارة القارة الأفريقية مع دول بريكس إلى نحو ٥٣٠ مليار دولار في العام ٢٠١٥[١٨]. إلا أن نسبة التبادل التجاري فيما بينهما انخفضت إلى ٢٩٩ مليار دولار، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب، من بينها، انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات الأفريقية إلى دول بريكس، فضلاً عن أن اهتمام البرازيل بالقارة الأفريقية قد انخفض بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية التي تعرضت لها، ما أدى إلى تراجع قيمة تجارتها مع أفريقيا من ٢٥,٩ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ إلى ١٦,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٥. إضافة إلى ذلك، فإن مستوى التبادل التجاري الروسي مع أفريقيا قد تقلص كذلك، لأسباب كثيرة، في حين شكلت كل من الصين والهند وجنوب أفريقيا ٩١ بالمئة من التجارة بين بريكس وأفريقيا[١٩].

اكتسب التعاون بين دول بريكس والدول الأفريقية زخماً جديداً واهتماماً كبيراً، ولا سيّما منذ بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وعلى الأخص بعد أن أصبحت دول بريكس تسهم بدور بارز في التجارة العالمية والاستثمار والتمويل.

وقد احتلت الصين المرتبة الأولى بين دول بريكس، في تجارتها مع دول القارة الأفريقية، (٦٠ بالمئة)، كما أصبحت الصين والهند المستهلك الرئيس لأكثر من ٩٠ بالمئة من صادرات المواد الخام الزراعية، و٨٥ بالمئة من صادرات الوقود من أفريقيا[٢٠].

وفي ما يخص الصادرات الأفريقية إلى دول بريكس، فقد احتل الوقود المادة الأساس في السلع المصدرة إلى دول بريكس باستثناء روسيا، إذ بلغت حصتها قرابة ٧٤,٤ بالمئة من الصادرات

(١٥) صحيفة **الشعب** اليومية أونلاين، [تعليق]، تعليقات الشعب، جمهورية الصين الشعبية، ٢٠١٠/١٢/٣٠، <http://www.arabic.people.com.cn/96604/index.html>.

(١٦) محمود، «التوجهات الأفريقية للسياسة الخارجية البرازيلية،» ص ٤٥.

(١٧) Dinfin Mulupi, «All is Not lost for BRICS-Africa Despite Recent Challenges,» 18 June 2016, <http://www.howwemadeitinafrica.com/not-lost-brics-africa-despite-recent-challenges>.

(١٨) عبد العاطي، «بريكس وأفريقيا».

(١٩) Mulupi, Ibid.

(٢٠) *Africa-BRICS Cooperation: Implications for Growth: Employment and Structural Transformation in Africa* (Addis Ababa, Ethiopia: United Nation, Economic Commission for Africa, 2013), pp. 1 and 7.

الأفريقية، في حين احتلت الموارد الطبيعية ١٣,١ بالمئة، والسلع المصنعة نسبة ٥,٦ بالمئة، ومنتجات الطعام ٣,٦ بالمئة، وغيرها ٣,٣ بالمئة.

أما في ما يتعلق بصادرات دول بريكس إلى أفريقيا، فقد استحوذت الصين على قرابة ٥٤ بالمئة من صادرات بريكس إلى هذه القارة، في حين بلغت حصة الهند ١٧ بالمئة، وجنوب أفريقيا ١٣ بالمئة، والبرازيل ٩ بالمئة، وروسيا ٧ بالمئة. وقد احتلت البضائع المصنعة الأساس نسبة بلغت ٧٣,٨ بالمئة، في حين احتلت المنتجات الغذائية نسبة ١٤,٦ بالمئة[٢١].

وهكذا، فإن الوقود والسلع الأولية والموارد الطبيعية تعد من أبرز الصادرات الأفريقية إلى دول بريكس، ولا سيَّما إلى كل من الصين والهند، في حين تهيمن السلع المصنعة على صادرات دول بريكس إلى الدول الأفريقية.

وفي **مجال الاستثمار**، شهدت القارة الأفريقية تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد احتلت دول بريكس مواقع متقدمة في قائمة الدول المستثمرة فيها، إذ ارتفعت استثمارات كل من الصين والهند والبرازيل من ١٨ بالمئة في العام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ إلى ٢١ بالمئة في العام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨ من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة في القارة الأفريقية[٢٢]. واستمرت جنوب أفريقيا في نمو استثماراتها في القارة الأفريقية من ١,٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٥ إلى ١٩,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٥، وكانت معظم استثماراتها تذهب إلى كل من موريشيوس وموزمبيق وغانا وزيمبابوي وبوتسوانا فضلاً عن ناميبيا. ووفقاً لوزراة المالية الهندية، فقد عدّت كل من موريشيوس وموزمبيق من بين الدول العشر الأولى في الاستثمار الهندي في الخارج خلال العامين ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤ و٢٠١٥ ـ ٢٠١٦[٢٣]. كما بلغت معاهدات الاستثمار الثنائية لدول بريكس في القارة الأفريقية قرابة ٧٨ بالمئة من مجموع المعاهدات الاستثمارية العالمية في العام ٢٠١٥، (انظر الشكل الرقم (١) والشكل الرقم (٢)).

وهكذا، فقد اتسمت استثمارات دول بريكس في أفريقيا بعدة سمات، منها:

أولاً، أن الصين هي الشريك الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.

ثانياً: أن استثمارات دول بريكس، وفي مقدمها الصين والهند، تتركز إلى حد كبير في عدد قليل من القطاعات الرئيسية ذات الأهمية الاقتصادية لدول بريكس. وتعد الصناعات الاستخراجية في المقام الأول في دول القارة الأفريقية، ومن ثم يأتي بعدها الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والاتصالات والبناء والنقل والخدمات المالية والزراعة... إلخ.

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٥ و٢٥.

(٢٣) Mulupi, Ibid.

الشكل الرقم (١)

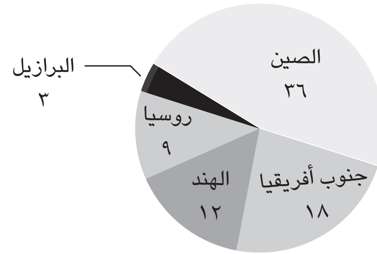
معاهدات الاستثمار الثنائية بين دول بريكس وأفريقيا (٢٠١٥)



المصدر: Ana Garcia, Barbara Dias and Yasmin Bitencourt, «Brics in Africa: More of the Same?: A Comparative Study of Investment Treaties Between the Brics and African Countries,» Rio de Janeiro, 2016, p. 15, <http://www.pacs.org.br/files/2016/11/Publicao-Africa-BRICS-EN.pdf>.

الشكل الرقم (٢)

معاهدات الاستثمار الثنائية لدول بريكس في أفريقيا في العام ٢٠١٥ (كنسبة مئوية)



المصدر: المصدر نفسه، ص ١٤.

أما في ما يخص **المساعدات والمنح والقروض**، فتواصل دول بريكس دعم التنمية في عدد من دول القارة الأفريقية، ولا سيَّما منذ مطلع الألفية، وهو ما يسهم في تعزيز التبادل التجاري والاستثمار فيما بينهما، إذ تسهم المساعدات والمنح والقروض الميسرة في دعم التنمية من خلال تحسين البنية التحتية لعدد من الدول الأفريقية. وتحتل الصين الموقع الأول في هذا الدور ومن ثم تتبعها الهند والبرازيل. رغم ذلك فإن دول بريكس، تركز في مساعداتها على عدد من الدول الأفريقية، ولا سيّما التي توجد فيها موارد الطاقة والثروات الطبيعية المهمة[٢٤].

وعليه، فقد اكتسب التعاون بين دول بريكس والدول الأفريقية زخماً جديداً واهتماماً كبيراً، ولا سيّما منذ بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وعلى الأخص بعد أن أصبحت دول بريكس تسهم بدور بارز في التجارة العالمية والاستثمار والتمويل. في هذا الاتجاه، عمدت الدول الأفريقية إلى التعامل معها في مجال التجارة والاستثمار ودعم البنية التحتية[٢٥]. وعلى أفريقيا أن تعزز جميع تلك العلاقات مع بريكس في إطار سعيها لمساعدة مواطنيها الذين يعانون تحديات جمّة، وفي طليعتها الفقر، إذ تكمن أهمية هذه العلاقة في أن أفريقيا ليس لديها خيار سوى الانفتاح على أجزاء أخرى من العالم، وأن الدول الأفريقية يجب أن تدافع عن مصالحها التنموية إذا كانت تريد الاستفادة المتبادلة من علاقاتها الناشئة مع مجموعة بريكس.

وهكذا، تتمتع دول بريكس والدول الأفريقية بمجموعة واسعة من المصالح والطموحات المشتركة، وتمثّل نهضة أفريقيا فرصة لدول بريكس، كما تُعتبر تنمية دول بريكس فرصة لأفريقيا أيضاً، ومنتدى الحوار الأول بين قادة دول بريكس والدول الأفريقية يجسد هذه الفكرة.

ثالثاً: مستقبل بريكس في ضوء التحديات والفرص المتاحة

تختلف مجموعة دول بريكس عن بقية التجمعات والتكتلات والمنظمات الدولية التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، فلا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، وهناك تباين واضح في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الانتاجية، وحتى أنظمتها الاقتصادية والمواقف السياسية نجدها متفاوتة. يرتكز اهتمام المجموعة في الأساس على الجوانب الاقتصادية والمالية، غير أن هذه الدول بينها الرابط السياسي المتمثل برفضها الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالميين. ومن المتوقع أن تظل بريكس المصدر الأكثر أهمية للنمو العالمي، وأن تمارس نفوذاً مالياً عالمياً ملحوظاً إذا تعاونت بشكل جماعي؛ فحسب مجموعة «غولدمان ساكس» المصرفية العالمية يُتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ أن تنافس مجموعة اقتصادات هذه الدول اقتصاد أغنى الدول في العالم حالياً، إذ حققت هذه الدول مجتمعة ناتجاً محلياً إجمالياً قدر بأكثر من ١٦ تريليون دولار حسب إحصاءات عام ٢٠١٦.

---

(٢٤) *Africa-BRICS Cooperation: Implications for Growth: Employment and Structural Transformation in Africa*, pp. 17-18.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥.

وقد توقع التقرير السنوي الخاص بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول بريكس لعام ٢٠١١، أن تحقق دول بريكس قوة دفع مستقرة وسريعة نسبياً للنمو خلال الأعوام الخمسة عشر عاماً القادمة، بسبب النمو المطرد في الاقتصادات المتقدمة الكبرى[٢٦]. كما توقعت منظمة التعاون والتنمية (OECD)، أن يتحوّل ميزان القوة الاقتصادية العالمية إلى حدٍ كبير خلال الأعوام الخمسين القادمة لتصبح الصين أكبر اقتصاد وطني في العالم وتتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية. ويُتوقع أيضاً أن يتفوق الناتج المحلي الإجمالي للهند على ناتج الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي ستكون دول بريكس هي القائدة للاقتصاد العالمي[٢٧].

بالمقابل، رأى العديد من الاقتصاديين، أن مصير هذا التكتل هو الإخفاق؛ إذ إن من بين التحديات التي ستواجه عمل بريكس مثلاً، أنه على الرغم من إبداء الصين استعدادها لتقديم المزيد من الدعم لبنك التنمية الجديد وصندوق احتياطي الطوارئ، إلا أن بعض دول بريكس، كالهند والبرازيل ـ على الرغم من ترحيبهما بالاستفادة من أموال الصين ـ، أصرّتا على التوزيع العادل خوفاً من تفرّد الصين مستقبلاً بالقرار. كما تكمن العقبات في الاختلافات الحادة بين اقتصادات دولها؛ فعلى سبيل المثال، يفوق حجم اقتصاد الصين ٢٨ مرة حجم اقتصاد جنوب أفريقيا، كما أن دخل الفرد في الهند يعادل عُشر دخل الفرد في روسيا، فضلاً عن ذلك، فإنه حتى عندما يصل رأس مال بنك التنمية الجديد إلى ١٠٠ مليار دولار، فإن ذلك لن يلبي أغلبية حاجات البنى التحتية للدول النامية، ومن بينها دول القارة الأفريقية، حيث تشير تقديرات البنك الدولي، إلى أن جنوب آسيا لوحده سيحتاج إلى أكثر من ٢,٥ تريليون دولار على مدى السنوات العشر المقبلة[٢٨].

وفي ما يخص **العلاقات مع دول القارة الأفريقية** في المستقبل المنظور، فمن المتعارف عليه أن قارة آسيا هي قاطرة النمو الاقتصادي العالمي، ولكن وتائر النمو السريعة ربما لا تستمر إلى الأبد، وبالتالي قد تصبح القارة الأفريقية الوجهة القادمة للنمو العالمي في المستقبل المتوسط أو البعيد؛ ففي هذه القارة الكثير من العوامل التي أدت إلى نجاح قارة آسيا قبلها. ومن الواضح أن لدى أفريقيا آفاقاً واسعة للتطور، فصناعة الاستخراج واليد العاملة الرخيصة يمكن أن تمثلا أساساً للنمو الاقتصادي هناك، ومن شأن الاستثمارات الموظفة من قبل التكتل أن تكون بمثابة طاقة ممتازة للنمو المرتقب. وتوقع مركز كيسلر للأبحاث الاقتصادية أنه خلال العام ٢٠٣٠، ستشكل الأسواق الصاعدة ٧٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، منها: ٤٤ بالمئة لآسيا، و١٠ بالمئة لأمريكا اللاتينية، و٧ بالمئة لأفريقيا، و٤ بالمئة لدول الكومنولث، و٤ بالمئة لدول الشرق الأوسط، و٣ بالمئة لوسط وشرق أوروبا. وفي ذلك صرح «موريس فرانزمان» نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون بجنوب أفريقيا، في منتدى استثمار آسيا الشرق الأوسط، الذي عقد في كيب تاون بجنوب أفريقيا في ٢١

(٢٦) وهو كتاب أصدرته دار نشر أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية في نيسان/أبريل من عام ٢٠١١. صحيفة **الشعب** اليومية أونلاين، [تقرير]، الأعمال والتجارة، جمهورية الصين الشعبية، ٢٠١١/٤/٨، <http://www.arabic.people.com.cn/31659/index.html>.

(٢٧) *Africa-BRICS Cooperation: Implications for Growth: Employment and Structural Transformation in Africa*, p. 18.

(٢٨) محمود، «التوجهات الأفريقية للسياسة الخارجية البرازيلية».

تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٣، نقلاً عن الأرقام التي أعلنها مركز كيسلر: لذا يمكننا القول بشكل مؤكد إننا في المكان الصحيح وفي الاتجاه الصحيح باعتبارنا جزءاً جوهرياً من الاقتصادات الصاعدة في العالم وشراكتنا الاستراتيجية ضمن مجموعة بريكس(٢٩).

وقد بزغت مهمة دعم أفريقيا بشكل فعّال في مجموعة بريكس منذ انعقاد قمتها في جنوب أفريقيا عام ٢٠١٣، ولا سيَّما بعد أن ركزت القمة على مهمة دول بريكس لتشجيع ودعم تكامل أفريقيا الاقتصادي، من خلال الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة واجتثاث الفقر منها، والبحث عن تعاون كبير ومباشر بين مجموعة بريكس والقارة السمراء، ومن ثم إمكان تأسيس شبكة كثيفة من العلاقات بين الاقتصادات الخمسة الناشئة في العالم ودول أفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية والمعدنية، إذ اتضح جلياً زيادة أعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول أفريقية عديدة على مدار الأعوام الأخيرة، ولم يفت قادة دول بريكس البحث عن أسواق يستثمرون فيها، ولم يفت كذلك دول أفريقيا البحث عن مستثمرين يعطون دفعة قوية لاقتصاداتها الصاعدة. وهكذا، فإن التعاون بين أفريقيا وبريكس هو تعاون أساس ويحظى باهتمام كبير، وفي ذلك أوضح «ناريندرا مودي» رئيس وزراء الهند خلال قمة بريكس ٢٠١٣، كيف أن الهند ـ سواء باعتبارها دولة منفردة أم أحد أعضاء مجموعة بريكس ـ، تقف في الصف الأول كي تغتنم الفرص كافة التي تعدها بها أفريقيا(٣٠).

إن دول بريكس، شأنها شأن أي تجمع، تسعى من وراء تقوية علاقاتها بدول القارة الأفريقية، إلى تحقيق عدة أهداف؛ وهي وإن بدت تخدم الدول الأفريقية، إلا أنها في الحصيلة النهائية تخدم مصالحها أولاً وقبل أي شيء.

ومن الممكن أن تسهم بريكس في زيادة الاستثمار في العديد من دول القارة الأفريقية والاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر المصحوب بالتكنولوجيا، كما في العمل على استكمال مشروع مد كابل بحري من الألياف البصرية بطول (٣٤) ألف كيلو متر، يربط بين مدينة فلاديفوستوك شرق روسيا وفورتاليزا في البرازيل مروراً بـ شانتو الصينية وتشيناي الهندية وكيب تاون في جنوب أفريقيا، ومن شأن هذا الكابل الجديد أن يربط الشبكات الإقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، كما من المتوقع أن يوفر المشروع خدمات الإنترنت لـ ٢١ دولة أفريقية، وهو ما سيقدم لها فرصة تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول بريكس(٣١).

ويجب أن يؤدي التعاون فيما بينهما إلى استفادة الدول الأفريقية من النمو الذي استطاعت أن تحققه دول بريكس، ولا سيَّما في مجال تطوير البنية التحتية، إذ يمكن، في حال استفادة الدول

---

(٢٩) صحيفة **الشعب** اليومية أونلاين، الأعمال والتجارة، جمهورية الصين الشعبية، ٢٠١٣/١١/٢٢، <http://www.arabic.people.com.cn/31659/index.html>.

(٣٠) نقلاً عن: مارتا فور لان، «محور «نيودلهي ـ بريتوريا» هو المحرك الرئيسي لسطوع نجم أفريقيا عالمياً،» جريدة **الجرائد العالمية** (القاهرة)، العدد ٣٢٣ (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، ص ٨ ـ ٩.

(٣١) نوار جليل هاشم، «السياسة الأمريكية تجاه القوى الصاعدة في النظام العالمي: دول بريكس أنموذجاً،» (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦)، ص ١١٧ ـ ١١٨.

الأفريقية قدر الإمكان من تجربتها، أن تصبح مصدراً رئيسياً للتحول الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا، إذ إن أكبر تأثير لدول بريكس في أفريقيا في المستقبل القريب والمتوسط، يمكن أن ينبع من خلال ثلاث قنوات رئيسة، هي التجارة والاستثمار والمساعدات الإنمائية، لذا ينبغي على الدول الأفريقية الاستفادة من التعاون مع بريكس. وسواء أكان التعاون في إطار المجموعة ككل أم مع دول بريكس فرادى، للعمل على تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاعا الزراعة والتصنيع والخدمات، فضلاً عن دعم البنية التحتية الأفريقية وتطويرها، ما سيسهم، في حال تحقيقه، في خلق فرص لتقدم الدول الأفريقية، والعمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تساعد على نهضة القارة في القرن الحادي والعشرين، ومن ثم سيسهم في الحد من الفقر في العديد من دول القارة. وعليه، ينبغي على القادة الأفارقة العمل على وضع استراتيجية للاستفادة القصوى من فوائد التعاون بين بريكس والقارة الأفريقية[٣٢]. ولقد أكد رئيس جنوب أفريقيا «جاكوب زوما» أمام منتدى أعمال بريكس في مدينة شيامن الصينية التي احتضنت قمة بريكس التاسعة في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٧، الذي ستستضيف بلاده القمة العاشرة لدول بريكس، أن القارة الأفريقية تعتبر خط مواجهة للنمو والازدهار، متوقعا أن تحقق جنوب أفريقيا والدول الأفريقية، تنمية اقتصادية وزيادة التجارة مع دول بريكس الأخرى[٣٣].

وعلى الرغم من أن هناك تشابهاً في تعامل دول بريكس مع الدول الأفريقية، كالتركيز على التجارة والاستثمار، اللذين ازدادا منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، والتنوع المتزايد في حدود المصالح التي تربط الجانبين، ومساهمة القطاع الخاص بدور مساوٍ للدولة في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع أفريقيا؛ إلا أنه بالمقابل، هناك العديد من الاختلافات الرئيسة التي تظهر عند تعامل دول بريكس مع القارة الأفريقية، منها: أن الصين تحتل المرتبة الأولى (تأتي بعدها الهند)، وذلك في ما يخص التجارة والاستثمار وتقديم المساعدات ودعم التنمية في دول القارة الأفريقية. وتعمل الصين على تقديم المساعدات للدول الأفريقية كلها تقريباً ـ على الرغم من أن أكثرها يتم توجيهه للبلدان الأفريقية الغنية بالموارد ـ ، وأن البرازيل نادراً ما تقدم قروضاً ميسرة. أما جنوب أفريقيا فتستخدم نفوذها السياسي وموقعها في القارة الأفريقية، لتعزيز مصالحها مع بقية دول القارة الأفريقية، في حين تعد روسيا أقل دولة من دول بريكس لديها علاقات تجارية واستثمارية مع دول القارة؛ فمثلاً تمثل الصادرات الأفريقية ١ بالمئة من مجموع صادراتها لباقي دول بريكس، ولا سيَّما المنتجات الغذائية[٣٤].

---

(٣٢) *Africa-BRICS Cooperation: Implications for Growth: Employment and Structural Transformation in Africa*, pp. 18-19.

(٣٣) تم افتتاح منتدى أعمال بريكس في الثالث من أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٧، بمشاركة ١٢٠٠ شخص من بينهم مندوبون من نحو ٨٠ شركة متعددة الجنسيات ضمن قائمة «فورتشن ٥٠٠» لتصنيف الشركات العالمية، ويعد المنتدى أحد الفعاليات الجانبية الهامة لقمة بريكس. انظر: صحيفة **اليوم السابع**، الأخبار، الأخبار العالمية، ٢٠١٧/٩/٣، <http://www.youm7.com/story/2017/9/3/2018/3397554>.

(٣٤) *Africa-BRICS Cooperation: Implications for Growth: Employment and Structural Transformation in Africa*, p. 2.

وعلى هذا الأساس، فإن قدرة الدول الأفريقية على استثمار علاقاتها الاقتصادية مع دول بريكس، تتوقف إلى حد كبير على قدرتها على التفاوض مع دول المجموعة لتحقيق امتيازات تجارية، من خلال العمل على استخدام موارد رأس المال الشحيحة التي تمتلكها الدول الأفريقية لتوظيف اليد العاملة؛ إذ إن تحدي التنمية في أفريقيا يكمن في تحقيق النمو الاقتصادي بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع، وإن ارتفاع معدلات النمو الحالية يثير تساؤلات حول الاستدامة والتنمية في أفريقيا، وذلك لأن النمو الاقتصادي في القارة لا يزال عرضة للصدمات الخارجية ولم يترجم نموها إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعوب الأفريقية، ولأن تعظيم الفوائد واستمرار النمو يتطلب كذلك توسيع تعاونها مع دول بريكس. وعليه، تحتاج الدول الأفريقية إلى وضع خطة استراتيجية واقتصادية لتوسيع تعاونها مع دول بريكس على المدى الطويل، حتى يظل مستوى النمو جيداً في الدول الأفريقية. كما ينبغي على الدول الأفريقية أن لا تركز في علاقاتها على تصدير المواد الخام والمواد الأولية ومواد الطاقة فقط، وإنما توسيع نطاق مشاركة قطاعات نقل التكنولوجيا والتعليم، مما قد يسهم في تحسين النمو والتوظيف في الدول الأفريقية، إذ يعرض التعاون بين دول بريكس ودول القارة الأفريقية إمكانات جديدة لتحسين التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينهما، ويمكن للمساعدات المالية والتبادل العلمي والتكنولوجي أن تسهم في تحسين الإنتاج وزيادته في جميع القطاعات، وفي المقدمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة[٣٥].

وينبغي على القادة الأفارقة، وأن يعملوا على وضع استراتيجية أثناء تعاملهم مع دول بريكس، ترتكز على عدة نقاط رئيسة، من أبرزها[٣٦]:

ـ القدرة على فهم القضايا، من خلال التركيز في جدول أعمالها على الفهم الكامل لجوهر القضايا الرئيسية في حوارها مع الشركاء الدوليين، ومن بينها دول بريكس. وهنا يأتي دور مراكز الفكر والمؤسسات البحثية في توجيه صنّاع القرار للتركيز على القضايا الضرورية أثناء اجتماعها مع دول بريكس.

ـ القدرة على التنسيق، إذ على الدول الأفريقية أن يكون لديها آليات فعالة للتنسيق فيما بينها.

ـ القدرة على التفاوض، من خلال رفع مستوى أداء المفاوض الأفريقي، ليكون قادراً على التفاوض مع دول بريكس ومن منطق التعاون البناء وليس الضعف.

ـ القدرة على الرصد، إذ يكون من المفيد لدول القارة الأفريقية، إيجاد آلية على مستوى القارة لمراقبة التدفقات المالية وفي أي مجال صرفت، والقدرة على مراقبة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في منتديات التعاون والاتفاقيات التي تعقد مع دول بريكس، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات.

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٣.

خاتمة

من عرض التوجهات الاقتصادية لدول بريكس في القارة الأفريقية، توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات، من بينها:

ـ ارتبطت دول بريكس، ولا سيَّما الصين والهند، منذ القدم بعلاقات وثيقة مع العديد من الدول الأفريقية، وقد توثقت بصورة أوسع وأشمل في القرن الحادي والعشرين، وتنوعت واتسع نطاقها.

ـ تعمل دول بريكس بما تتمتع به اليوم من قوة اقتصادية، ودول القارة الأفريقية بما تزخر به من إمكانات واعدة، على تكثيف علاقاتهما، ولا سيَّما في ظل تلاقي مصالح الطرفين في إطار سعيهما المشترك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ـ إن دول بريكس، شأنها شأن أي تجمع، تسعى من وراء تقوية علاقاتها بدول القارة الأفريقية، إلى تحقيق عدة أهداف؛ وهي وإن بدت تخدم الدول الأفريقية، إلا أنها في الحصيلة النهائية تخدم مصالحها أولاً وقبل أي شيء.

ـ من بين أهم المجالات التي عمدت دول بريكس إلى التركيز عليها في علاقاتها بدول القارة الأفريقية، هي الجانب الاقتصادي، من خلال زيادة مصالحها الاقتصادية مع العديد من دول القارة الأفريقية.

ـ بيَّنت الدراسة أن دول بريكس، ولا سيَّما الصين والهند، نجحت في الانخراط في مختلف مناحي الحياة في القارة الأفريقية، فضلاً عن دعمها للعديد من الدول الأفريقية، عبر مشاركتها في تنفيذ ودعم العديد من المشاريع الاقتصادية، سواء كان ذلك على مستوى القارة ككل أو على المستوى الإقليمي أو الفردي.

يتضح مما تقدم، أن مجموعة بريكس، برغم حداثتها وقصر تجربتها، إلا أنها غنية، ومفعمة بالمبادرات والفرص الاستثمارية والتجارية فضلاً عن الإسهامات التقنية والعلمية، مما سيسهم في حال استثمارها من قبل الدول الأفريقية بالشكل الأمثل، في تطور علاقاتها الاقتصادية بدول بريكس في المستقبل القريب □

استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات

لحسن الحسناوي(*)

باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية، والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية،
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء ـ المغرب.

مقدمة

عرفت العلاقات الصينية ـ الأفريقية خلال العقدين الأخيرين تطورات كبيرة، عمت المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، فحجم هذه العلاقات وطبيعتها ومجالاتها قد تغيرت إلى حد كبير منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ولعل الشاهد الأساسي على ذلك يتمثل بسن السلطات الصينية مع منتصف العقد الماضي «سياسة أفريقية جديدة»، لم يكن الغرض منها فقط الاستجابة لحاجاتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة، بل لمواكبة الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية أيضاً، وإعطائه وزناً اقتصادياً ونفوذاً جيوستراتيجياً[(١)]. لذلك توالت الزيارات والاتصالات الدبلوماسية بين القادة الصينيين وقادة عدد كبير من الدول الأفريقية، نتج منها إبرام اتفاقيات تجارية، وعقود عمل لإنجاز أشغال كبرى في مجال البنى التحتية، حتى غدت الصين الشريك التجاري الأول للقارة منذ عام ٢٠١٣، متجاوزة كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

تأمل هذه الدراسة مقاربة أبعاد ومظاهر وأهداف استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا، مع توضيح آلياتها ووسائلها، وما مدى تأثيرها في تزايد حدة التنافس الدولي بالقارة، من خلال الإجابة عن التساؤلين التاليين:

ـ ما هي خلفيات وبواعث استراتيجية التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية؟ وما مدى انعكاسها على سياسات القوى الغربية، وخصوصاً الأمريكية منها، تجاه أفريقيا؟

(*) البريد الإلكتروني: elhasnasi.afr@gmail.com.

(١) يحيى اليحياوي، «الصين في أفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال،» (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٥)، ص ٢ ـ ٣، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015691031393505.html>.

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية جاء في سياق يرتبط بمنظومة الأهداف والمصالح التي تسعى الاستراتيجية الصينية لتحقيقها على المستوى الدولي. لذلك أصبحت الصين شيئاً فشيئاً بديلاً استثمارياً وتجارياً للقارة الأفريقية، أقصى إلى حد كبير الدور الغربي في العديد من الميادين، لكونها لا تضع وهي تطور علاقتها بدول القارة اشتراطات سياسية أو اقتصادية كما هي حال الدول الغربية.

أولاً: السياق العام للعلاقات الصينية ـ الأفريقية

دشنت الصين خلال العقود الثلاثة الأخيرة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، فأصبحت حالياً تعتبر من أكبر اقتصادات العالم، بحيث تشير الإحصاءات إلى أن معدل النمو في ناتجها المحلي الإجمالي قد ارتفع خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤، بنسبة ٩,٤ بالمئة، ليصل سنة ٢٠١٠ إلى ١٠,٥ بالمئة نتيجة استحواذها على ٨,٥ بالمئة من إجمالي الصادرات العالمية خلال نفس السنة[٢]، بل أكثر من ذلك تحولت الصين في عام ٢٠١٢ إلى أكبر قوة تجارية في العالم بحجم تجارة بلغ ٣,٨٩ تريليون دولار أمريكي، لتتجاوز لأول مرة الولايات المتحدة الأمريكية[٣]. كما ارتفعت نسبة الصادرات الصينية من مجمل الصادرات العالمية، من ٤,٧ بالمئة سنة ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢٤,١ بالمئة سنة ٢٠١٣، في حين تراجعت نظيراتها الأمريكية والأوروبية من ٢٤,٢ بالمئة و٢٩,٦ بالمئة إلى ٩,٢ بالمئة و٢٠,٢ بالمئة على التوالي حسب معطيات صندوق النقد الدولي[٤]، ليقارب الناتج المحلي الإجمالي الصيني ٩٦٤١,٩ مليار دولار سنة ٢٠١٤ رغم تباطؤ النمو الذي عرفته في السنوات الأخيرة، وبذلك أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم متقدمة على اليابان. واستناداً إلى توقعات صندوق النقد الدولي أيضاً، فإن الناتج المحلي الإجمالي في الصين سيبلغ في العام ٢٠١٧ نحو ١٢٧١٤ مليار دولار[٥].

أدى النمو الاقتصادي الصيني إلى إعادة هيكلة التجارة الدولية في كثير من المجالات، وخصوصاً في ظل ارتفاع طلبها على الموارد الأولية [...] نتيجة نمو استهلاكها للعديد من المعادن.

---

(٢) محمد العزي الحميري، «توازن القوى في النظام العالمي: مراجعة تقويمية شاملة،» في: **تقرير سبأ الاستراتيجي ٢٠١٠** (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١)، ص ٢٥.

(٣) محمد العسومي، «الشراكة الإماراتية ـ الصينية تعاون استراتيجي ذو آفاق مبشرة،» **آفاق المستقبل**، العدد ١٨ (نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ٢٠١٣)، ص ٤٩.

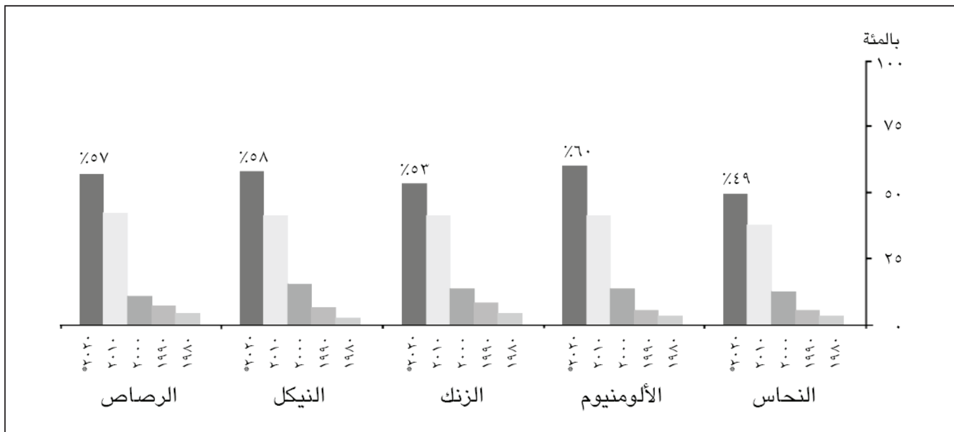
(٤) International Monetary Fund, «Regional Economic Outlook, Sub-Saharan Africa Staying the Course,» (October 2014), p. 4, <https://www.imf.org/en/Publications/REO/SSA/Issues/2017/02/01/Staying-the-Course>

(٥) باسكال ريغو، **البريكس، البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا**، ترجمة طوني سعادة (بيروت: مؤسسة الفكر للدراسات والبحوث، ٢٠١٥)، ص ٧٤.

أدى النمو الاقتصادي الصيني إلى إعادة هيكلة التجارة الدولية في كثير من المجالات، وخصوصاً في ظل ارتفاع طلبها على الموارد الأولية، فتزايدت قيمة وارداتها من المعادن والمواد الخام نحو عشرة أضعاف ما بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠، فارتفعت من ١٧,٢ مليار دولار إلى ١٧١,٧ مليار دولار[٦]، وذلك نتيجة نمو استهلاكها للعديد من المعادن منذ سنة ١٩٨٠، كما يوضحه الشكل الرقم (١) أدناه.

الشكل الرقم (١)

تطور نسبة استهلاك الصين لبعض المعادن الأساسية خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ٢٠٢٠



المصدر: Bernice Lee [et al.], «Resource Futures: a Report Chathom House,» Chathom House, London (December 2012), p. 18.

لقد أصبحت الصين حالياً المستورد الأول عالمياً لأغلب المعادن باستثناء النحاس. فهي تستورد ٩٨ بالمئة من حاجاتها من الكوبالت، و٩٧ بالمئة من الكروم، و٩٤ بالمئة من البلاتين، و٨٤ بالمئة من النحاس، و٧٨ بالمئة من المنغنيزيوم[٧]. كما تعتبر المستهلك الأول للنيكل والنحاس المكرر ٣ بالمئة والألومنيوم الخام (٤٠ بالمئة)، والرصاص المكرر (٤٥ بالمئة)، والحديد (٦٠ بالمئة)[٨].

إن النمو المتسارع لأي اقتصاد يتطلب مزيداً من الطاقة، فالصين اليوم هي «مصنع العالم»، والشطر الأكبر من ناتجها الاقتصادي متجه نحو الصناعات التي تشكل الطاقة دافعها الرئيسي. كما أن الصين شيدت واحدة من أوسع البنى التحتية الخاصة بالطرق السريعة في العالم، لتحل السيارات محل دراجاتها الهوائية البالغة مليار دراجة، ففي عام ٢٠٠٤ أنتجت الصين وباعت ما

---

(٦) Bernice Lee [et al.], «Resource Futures: a Report Chathom House,» Chathom House, London (December 2012), p. 26.

(٧) Groupe collectif, «L’Afrique et les grands émergents,» *A savoir*, no. 19 (avril 2013), p. 57.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٨.

يزيد على خمسة ملايين سيارة[٩]، ومن المتوقع أن يصل عدد السيارات في الصين إلى ١٤٠ مليون سيارة بحلول عام ٢٠٢٠[١٠]. كل هذا أدى إلى زيادة كبيرة في طلب الصين على موارد الطاقة، علماً أنه لا يتوافر سوى القليل منها على أراضيها، ومن ثم كان عليها التوجُّه إلى الخارج، لتظهر الدول الأفريقية كأحد المرتكزات في هذا التوجه. فالقارة الأفريقية أصبحت تحتل موقعاً مهماً في خريطة إنتاج الموارد الطاقية على المستوى العالمي، وها هي في عام ٢٠١١ تنتج ٨,٨ مليون برميل في اليوم، وهو ما يمثل أكثر من ١٠ بالمئة من الإنتاج العالمي[١١].

إن القارة الأفريقية ستكون المورد الأساسي للصناعة في العالم مستقبلاً، إضافة إلى أن أراضيها الشاسعة الصالحة للزراعة تشكل قرابة ٣٥ بالمئة من إجمالي مساحة القارة التي تبلغ ٣٣ مليون كلم^{٢}، يستغل منها ٧ بالمئة في الزراعة بشتى أنواعها.

اعتماداً على تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفع احتياطي القارة الأفريقية من النفط بنسبة ١٢٠ بالمئة خلال العقود الثلاثة الماضية. بعبارة أخرى، زادت احتياطيات القارة من النفط من ٥٧ مليون برميل في عام ١٩٨٠ إلى ١٢٤ مليون برميل في عام ٢٠١٢. وارتفع احتياطي القارة أيضاً من الغاز الطبيعي من ٢١٠ تريليونات م^{٣} في عام ١٩٨٠ إلى ٥٠٩ تريليونات م^{٣} في عام ٢٠١٢، أي بزيادة تقدر بـ ١٤٠ بالمئة، مع العلم أن هذه الأرقام ستعرف ارتفاعاً نتيجة الاكتشافات الجديدة في كل من تنزانيا والموزمبيق[١٢].

كما تمتلك القارة الأفريقية ثروات معدنية مهمة؛ فهي حسب المعهد الجيولوجي الأمريكي تعتبر ثاني مصدر لاحتياطيات البوكسيت، والكوبالت، والألماس، والمنغنيز، والفوسفات، والبلاتينوم، والصودا[١٣]. وبصفة عامة، فهي تحوز ٣٠ بالمئة من الاحتياطيات العالمية من الموارد المعدنية[١٤]،

---

(٩) وينران جيانج، «النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لأمن الطاقة في أنحاء العالم،» في: **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(١٠) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، ترجمة محمد رمضان حسين، كتاب العربية؛ ١٤ (الرياض: وزارة الثقافة والإعلام، المجلة العربية، ٢٠١١)، ص ٢٠٧.

(١١) عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص ١٢٨.

(١٢) KPMG, «Oil and Gas in Africa Africa's Reserves, Potential and Prospects,» p. 4, <https://www.kpmg.com/Africa/en/IssuesAndInsights/Articles> (accessed on 7 March 2015).

(١٣) KPMG, «Mining in Africa towards 2020,» p. 2, <https://www.kpmg.com/Africa/en/IssuesAndInsights/Articles-Publications/Documents/Mining%20in%20Africa%20towards%202020.pdf>. (accessed on 30 April 2015).

(١٤) Bruno Hellendorff, «L'initiative «Matières premières» de l'Union européenne: Quel impact sur les relations avec l'Afrique?,» (Note d'Analyse, Groupe de recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité (GRIP), 30 Octobre 2013), p. 5, <http://www.grip.org/fr/node/1101>.

وبذلك بلغت نسبة أفريقيا ٦,٥ بالمئة من مجموع صادرات المعادن على المستوى الدولي خلال سنة ٢٠١١[١٥]. وتفيد التوقعات أن هذه النسب والمعدلات مرشحة للارتفاع، وذلك بالنظر إلى أن أجزاء كبيرة من القارة لم تشملها المسوحات الجيولوجية. من هنا يمكن القول إن القارة الأفريقية ستكون المورد الأساسي للصناعة في العالم مستقبلاً، إضافة إلى أن أراضيها الشاسعة الصالحة للزراعة تشكل قرابة ٣٥ بالمئة من إجمالي مساحة القارة التي تبلغ ٣٣ مليون كلم^{٢}، يستغل منها ٧ بالمئة في الزراعة بشتى أنواعها. ورغم ذلك فالقارة الأفريقية تسهم بنحو ٦٠ بالمئة من إجمالي إنتاج العالم من الكاكاو، وتنتج كذلك ما يعادل ٢٢ بالمئة من الإنتاج العالمي من البن. و١٢ بالمئة من الشاي، و٤٠ بالمئة من زيت النخيل، زيادة على إنتاجها المهم من بعض المواد الأخرى كالذرة، والأرز، والقمح، والألياف النباتية، وقصب السكر، والفول السوداني[١٦].

وتتزايد أهمية أفريقيا للصين إذا علمنا أن عدد سكان القارة الأفريقية وصل إلى مليار نسمة منذ عام ٢٠٠٩[١٧]، نصفهم من الفئة النشيطة[١٨]، وأزيَد من ثلثهم ينتمي للطبقة المتوسطة[١٩]. وقد يبلغ عدد سكان القارة الأفريقية سنة ٢٠٥٠ نحو ٢,٦ مليار نسمة، منها ١,١ مليار نسمة تنتمي للطبقة المتوسطة[٢٠]، سيقطن أغلبها في المدن، وبالتالي تصبح مشاريع إمدادها بالماء والطاقة وتشييد شبكة المواصلات وتحديثها مسائل حيوية في أفريقيا[٢١]، أي أن الموارد الأكثر قيمة لأفريقيا ليست النفط ولا الألماس، بل مستهلكوها الذين تتزايد حاجاتهم للمواد الغذائية والصناعية[٢٢].

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية للتوجه الصيني نحو أفريقيا

عندما نستقرئ تطور العلاقات بين الصين وأفريقيا منذ فترة حكم الرئيس ماو تسي تونغ وإلى يومنا الحاضر، تبدو لنا الاختلافات والتمايزات جلية، سواء بمقياس طبيعتها أو بمؤشر

---

(١٥) KPMG, «Mining in Africa towards 2020,» p. 3.

(١٦) حسناء عبد الفتاح، «الزراعة في أفريقيا، **مجلة أفريقيا قارتنا**، العدد ٧ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، ص ١ ـ ٢.

(١٧) فليب ليمار، «أفريقيا، مسرح المناورة الدبلوماسية والاقتصادية،» في: **أوضاع العالم ٢٠١١: ٥٠ فكرة رئيسية للفهم نهاية العالم الأحادي**، تحرير برتراند باد ودومينيك فيدال (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١١)، ص ٧٨.

(١٨) Paul Goldschmid, «Le Maroc hub d l'intégration financière Africaine?,» Tribune 40 (Institut Thomas More) (mars 2014), p. 22 <http://www.institut-thomas-more.org/upload/media/tribuneitm40-fr.pdf>. (consulté le 15/4/2015).

(١٩) Banque Africaine de développement, «l'Afrique dans 50 ans vers une croissance inclusive,» (Tunisie, août 2011), p. 14.

(٢٠) Deloitte, «La Consommation en Afrique le marche du XXI^{ème} siècle,» (juin 2015), pp. 2-3.

(٢١) شركة أبو ظبي للاستثمار، **نظرة على أفريقيا تطلعات المؤسسات الاستثمارية حتى ٢٠١٦** (أبو ظبي: وحدة ايكونوميست للمعلومات المحدودة، ٢٠١٣)، ص ٥.

(٢٢) فيجاي ماهاجان، **نهوض أفريقيا: ٩٠٠ مليون مستهلك أفريقي يقدمون فرصاً تتجاوز توقعاتك**، ترجمة مركز ابن العماد للترجمة والتعريب (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٩).

حجمها. مع ذلك، ثمة بين الفترتين عناصر استمرارية ثابتة، لعل أقواها على الإطلاق ذلك البعد التضامني جنوب/جنوب، الرافع للواء «مناهضة الإمبريالية والاستعمار والهيمنة»، والداعم لوحدة الصين، الذي لا يزال مروّجاً على الرغم من تبدّل السياقات واختلاف الظروف والملابسات، أما بقية الأبعاد فقد عرفت تحولات جوهرية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي[٢٣].

١ ـ الأهداف السياسية للصين بأفريقيا بين الاستمرارية والتغيير

تتميز العلاقات الصينية ـ الأفريقية السياسية بالقِدم؛ فدعم الصين لحركات التحرر الأفريقية التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي تعتبر الركيزة الأساسية التي انطلقت منها هذه العلاقات[٢٤]، وكانت الصين خلال هذه المرحلة تركز على الأيديولوجيا الاشتراكية في علاقاتها مع الدول الأفريقية[٢٥].

بينما لا يبدو أن ثمة صعوداً لحروب الموارد بين القوى الغربية والصين بأفريقيا حالياً، ولا حتى في المستقبل المنظور، إلا أنه لا يبدو من الممكن إنكار نمو الأبعاد العسكرية والأمنية في العلاقات التي تجمع القارة الأفريقية بالقوى الدولية.

بحلول عام ١٩٧١ أثبتت العلاقات الصينية ـ الأفريقية نجاحاً كبيراً، عندما حققت انتصارها التاريخي في منظمة الأمم المتحدة على الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان؛ عقب التصويت لمصلحة انضمام الصين الشعبية إلى هذه المنظمة، بما فيها مجلس الأمن، بدلاً من تايوان، وذلك بعد محاولات صينية استمرت منذ عام ١٩٤٩. ولقد كان لأفريقيا دور رئيسي في هذا الحدث التاريخي؛ وهو ما اعترف به ماو تسي تونغ بقوله «لقد استعدنا دورنا في الأمم المتحدة بفضل مساندة الدول الأفريقية»[٢٦]، حيث صوتت ٢٦ دولة أفريقية إلى جانب الصين الشعبية، أي ما يقرب من ثلث الدول المؤيدة[٢٧].

ونتيجة للتغيرات الدولية مع بداية تسعينيات القرن الماضي، والتطور الذي عرفته الصين، تحولت علاقاتها بأفريقيا من الارتكاز على العوامل الأيديولوجية، ومساندة النظم الشيوعية إلى إقامة علاقات أكثر براغماتية، تستند إلى المصالح والمنافع المتبادلة، وربما كان العنصر الأيديولوجي الوحيد الذي ظل قائماً في علاقات الصين بدول القارة، هو مبدأ «صين واحدة»[٢٨].

---

(٢٣) اليحياوي، «الصين في أفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال،» ص ٣.

(٢٤) طارق عادل الشيخ، «الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن الـ ٢١»، **السياسة الدولية**، العدد ١٣٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٩٦.

(٢٥) Adama Gaye, «La Chine en Afrique inquiète l'occident,» *New African*, no. 3 (2008), pp. 8-9.

(٢٦) Daniel Sabbagh, «Les Relations sino-américains depuis la fin de guerre froide,» *Questions Internationales*, no. 6 (2004), p. 59.

(٢٧) الشيخ، «الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن الـ ٢١»، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٢٨) علي حسين باكير، **التنافس الجيو ـ استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد، الانعكاسات** (بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، ٢٠١٠)، ص ١١٤.

وقد عبرت كلمات جيانغ زيمين (شباط/فبراير ١٩٩٩) عن السياسة الصينية الجديدة في أفريقيا، عندما قال: «إننا نحبذ أن تتوصل أفريقيا إلى حلول لمشاكلها ونزاعاتها من خلال المفاوضات السلمية، إن الحكومة الصينية تدعم جهود الدول الأفريقية، بشأن استكشاف واختيار النظام السياسي، وأسلوب التنمية الذي يتلاءم مع ظروفها الوطنية»[٢٩].

وحسب وسائل الإعلام الصينية، فإن تعزيز التعددية القطبية على مستوى العالم، وتزايد نمو التعاون الصيني ـ الأفريقي، لن يساعد على حماية حقوق ومصالح الدول النامية فحسب، بل سيشكلان نظاماً عالمياً جديداً[٣٠]. لذلك تعتبر الصين نفسها من الدول النامية، التي تتزعم جبهة هذه الدول في المحافل الدولية، وذلك في مواجهة الدول الصناعية الكبرى وسياساتها، وبخاصة في إطار منظمة التجارة العالمية، وما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بإزالة الدول الصناعية الغنية للقيود التجارية التي تفرضها على سلع الدول النامية[٣١].

إضافة إلى ذلك، تعول الصين على الكتلة التصويتية لدول القارة الأفريقية للمطالبة بتعديل عدة اتفاقيات دولية، ومن أهمها اتفاقية الملكية الفكرية، التي ما زالت تعتبر أهم نقاط الخلاف في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تتهم الأولى الثانية بسرقة البرمجيات الأمريكية للحاسوب والأقراص المدمجة. ومما زاد المسألة تأجيجاً ارتباطها بأبعاد أخرى تتمثل بكون الأمريكيين يعوِّلون على حقوق الملكية الفكرية والتراخيص لتعويض عجزهم التجاري اتجاه الصين، في الوقت الذي يرى فيه الصينيون أن الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية تجسد قانون الأقوى[٣٢].

لذلك يمكن فهم اهتمامات الصين الحقيقية ودوافع نشاطها في أفريقيا من خلال المعايير الجيوسياسية والاقتصادية. فمن الناحية الجيوسياسية: تعد الدول الأفريقية ضرورية للمصالح الصينية التي تسعى إلى تطبيق سياسة «الصين الواحدة»، وذلك من أجل عزل تايوان، وتعديل التوازن لمصلحتها في مقابل الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال العلاقات الدولية ولا سيَّما في ما يخص حقوق الإنسان. على أن السياق الأوسع هو الدعوة التي تتبناها الصين برفع مستويات التعاون بين سكان الجنوب، وتشكيل مجموعة «البريكس» (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) كمنتدى يطالب بإصلاح المؤسسات الدولية الرئيسية؛ من أجل تحقيق نظام يضم الجميع، ويحقق مزيداً من العدل والمساواة[٣٣].

---

(٢٩) الشيخ، المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص١٩٩.

(٣١) طارق عادل الشيخ، «الصين وتجديد سياساتها الأفريقية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ١٥٣.

(٣٢) شمامة خير الدين، **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن ٢١** (الجزائر: دار قرطبة، ٢٠٠٩)، ص ٦٩٨.

(٣٣) أُلاولـي إسماعيل، «العلاقات الصينية الأفريقية... شراكة أم استغلال وجهة نظر أفريقية،» (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤)، ص ٣، <http://studies.aljazeera.net/ar/profile/15 1011085200651.html>.

تهدف الصين، في إطار تطوير علاقاتها مع دول القارة الأفريقية، إلى مواجهة محاولة انضمام اليابان والهند إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن، في ظل تزايد طرح مسألة إصلاح العديد من المؤسسات الدولية، وترحيب الولايات المتحدة بهذا الانضمام الذي تسعى من خلاله إلى منع ظهور مراكز قوى عالمية منافسة، وفي هذا الإطار عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حث اليابان على إعادة التسلح لتوظيفها ضد الصين في شرق آسيا. ففي خطابه في طوكيو ١٣ آب/أغسطس سنة ٢٠٠٤ حث «كولن باول» وزير الخارجية الأمريكي آنذاك اليابان على التخلي عن دستورها السلمي، إذا أرادت أن تنضم إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن، وهو ما استجابت له اليابان مؤخراً، فالعقيدة الأمنية اليابانية عرفت تغيرات جوهرية، وخصوصاً بعد وصول شينزو أبي إلى السلطة؛ فمع نهاية آذار/مارس ٢٠١٦ دخلت تشريعات أمنية وعسكرية جديدة أقرّها البرلمان الياباني عام ٢٠١٥ حيز التنفيذ، حيث تسمح للقوات اليابانية بالدخول في صراعات مسلحة خارج حدود البلاد لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحسب مايكل أوسلين (Michael Auslin) فهذه التغيرات في العقيدة الأمنية اليابانية، جاءت نتيجة تنامي التهديدات الإقليمية، خصوصاً من طرف كوريا الشمالية، وتزايد القدرات العسكرية الصينية[٣٤]، في ظل استمرار التنازع الإقليمي حول منطقة بحر الصين الجنوبي التي تعد شرياناً هاماً سواء بوصفها مخزوناً اقتصادياً للطاقة، أم مكوناً استراتيجياً، أم ممراً حيوياً لإمدادات الطاقة إلى أغلب دول الإقليم وآسيا والباسيفيك[٣٥]. ويمكن تفسير دعم الولايات المتحدة لهذا التوجه الياباني برغبتها في تحميل اليابان جزءاً من تكاليف حروبها في بعض مناطق العالم، والاستعداد لأي مواجهة يمكن أن تحدث مستقبلاً مع الصين، وخصوصاً مع تزايد النفوذ الصيني ببعض المناطق كأفريقيا، التي نتج منها التضييق على مصالح القوى الغربية هناك.

بصفة عامة تحاول الولايات المتحدة الإبقاء على الوضع في الإقليم الآسيوي تحت سيطرتها كي لا يسمح بظهور تحد كبير قد يهدد هيمنتها على النطاقين السياسي والعسكري مستقبلاً. وفي هذا الإطار يندرج اتفاق التعاون النووي الأمريكي ـ الهندي الذي وقعه الرئيسان بوش وسينغ في آذار/مارس ٢٠٠٦[٣٦]؛ بل يؤكد المسؤولون الأمريكيون أن الولايات المتحدة ستساعد الهند لتصبح قوة عالمية كبرى في القرن الحادي والعشرين[٣٧]، فقد أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ دعمه ترشيح الهند عضواً دائماً في مجلس الأمن[٣٨]. كما أكدت استراتيجية

---

(٣٤) Michael Auslin, «Japan's New Realism: Abe Gets Tough,» *Foreign Affairs*, vol. 95, no. 2 (March-April 2016), pp. 125-134.

(٣٥) عبد الصمد سعدون عبد الله، «الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٥ (صيف ٢٠٠٧)، ص ١٠٩.

(٣٦) محمد السيد سليم، «واقع ومستقبل التحالفات في آسيا»، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ٥٠.

(٣٧) فيديا نادكارني، **الشركات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤)، ص ٢٦٩.

(٣٨) محمد السيد سليم، «الصعود الصيني والهندي في النظام العالمي»، في: **تقرير سبأ الاستراتيجي ٢٠١٠**، ص ٥٧.

الأمن القومي الأمريكية الصادرة سنة ٢٠١٥ على حرص الإدارة الأمريكية على الاندفاع نحو الهند، لتقوية الشراكة الاقتصادية والسياسية معها[٣٩].

٢ ـ الأهداف الاقتصادية للتوجه الصيني بأفريقيا

أ ـ فتح الأسواق الأفريقية

عرفت العلاقات التجارية الصينية ـ الأفريقية تطوراً كبيراً، إذ تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين[٤٠]؛ فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الأفريقية منذ عام ٢٠٠٠، غدت الشريك التجاري الثاني للقارة سنة ٢٠١٠ بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا[٤١]. وقد وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة ٢٠١٢ إلى ما يقارب ١٩٨,٤٩ مليار دولار، أي بنسبة نمو سنوية ١٩,٣ بالمئة. شكلت الصادرات الصينية نحو أفريقيا ما قيمته ٨٥,٣١ مليار دولار، أي بنسبة نمو ١٦,٧ بالمئة. أما الواردات فقد بلغت ١١٣,٧١ مليار دولار، أي بنسبة نمو ٢١,٤ بالمئة[٤٢]. وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متغير**، فقد ارتفعت خلال الفترة ١٩٩٢ ـ ٢٠١١ قيمة مبادلات الصين التجارية مع منطقة جنوب الصحراء الأفريقية من مليار دولار إلى أكثر من ١٤٠ ملياراً. أما في سنة ٢٠١٣ فأصبحت الصين تمثل الشريك التجاري الأول لأفريقيا؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين وصل إلى مستوى ٢٠٠ مليار دولار في سنة ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤ ليتجاوز بذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والقارة الأفريقية بنحو الضعفين[٤٣]. ولتشجيع الصادرات الأفريقية نحو الصين، ألغت هذه الأخيرة ابتداءً من سنة ٢٠١٢ الرسوم الجمركية لما يقرب من ٦٠ بالمئة من صادرات ٣٠ دولة أفريقية لها علاقات دبلوماسية مستقرة معها[٤٤].

وللإشارة، تبقى العلاقات التجارية بين الصين وأفريقيا مركزة مع عدد قليل من الدول الأفريقية؛ فنحو ٦٠ بالمئة من الصادرات الصينية موجهة إلى ست دول أفريقية فقط، وهي جنوب

---

(٣٩) محمد مطاع، «استراتيجية الأمن القومي الأميركي (٢٠١٥) المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغير،» **سياسات عربية**، العدد ١٥ (تموز/يوليو ٢٠١٥)، ص ١٣.

(٤٠) Catherine Gegout, «Le Retrait de l'Europe et la montée en puissance de la Chine en Afrique une évaluation des approches réalistes, libérales et constructivistes» en l'Union européenne et le nouvel équilibre des puissances, *Politique Européenne*, no. 39, (2013), pp. 44-75.

(٤١) ليمار، «أفريقيا، مسرح المناورة الدبلوماسية والاقتصادية،» ص ٨٠.

(٤٢) China-Africa Economic and Trade Cooperation (2013), <http://www.safpi.org/sites/default/files/publications/ChinaAfricaEconomicandTradeCooperation.pdf>. (accessed on 4 March 2015).

(٤٣) أمير محمد عبد الحكيم، «ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية الأفريقية؟،» **السياسة الدولية**، <http://www.siyassa.org.eg/Portal/20/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/0.aspx> (شوهد بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥).

(٤٤) China-Africa Economic and Trade Cooperation (2013), <http://www.safpi.org/sites/default/files/publications/ChinaAfricaEconomicandTradeCooperation.pdf>. (accessed on 4 March 2015).

أفريقيا، ومصر، ونيجيريا، والجزائر، والمغرب وبنين؛ في حين أن ٧٠ بالمئة من الواردات الصينية تأتي من أربع دول، وهي أنغولا، وجنوب أفريقيا، والسودان، وجمهورية الكونغو[٤٥].

وما يمكن ملاحظته هنا، هو أن فرنسا عرفت تراجعاً كبيراً في مواقعها التجارية التاريخية بالقارة الأفريقية، أمام صعود الصين في المبادلات التجارية لهذه الدول؛ فخلال المرحلة الممتدة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١١ أصبحت الصين تتحكم في العديد من الأسواق الأفريقية، كنيجيريا، وكينيا، وجنوب أفريقيا، والكوت ديفوار، والكاميرون، وهو ما نتج منه تراجع فرنسا في هذه الأسواق على الشكل التالي: ٦,٤ نقطة في نيجيريا، و٤ نقط في كينيا، و٠,٨ نقطة في جنوب أفريقيا، و١٧,١ نقطة في الكوت ديفوار، و٢٢,٢ نقطة في الكاميرون[٤٦].

لقد أعطت الأحداث التي عرفتها ليبيا فرصة استراتيجية للصين لإظهار قدراتها العسكرية، فعمليات الإنقاذ التي نفذتها الصين في ليبيا توضح التحول العميق لسياستها الأمنية بالمنطقة.

تتكون بنية الصادرات الصينية نحو أفريقيا من الآلات المصنعة، والبضائع، والمواد الغذائية والمواد الكيميائية، في حين يشكل النفط ٧٠ بالمئة من الواردات الصينية من أفريقيا، يستورد أغلبه من أنغولا والسودان[٤٧].

ب ـ البحث عن الثروات الطبيعية

التزود بالثروات الطبيعية من أهم أهداف التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية، وخصوصاً الطاقية منها؛ ففي سنة ٢٠١٣ أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تستورد حالياً قرابة سبعة ملايين برميل نفط يومياً، وبتزايد حاجاتها للنفط بمعدل ٣٠ بالمئة سنوياً، فإنها من المتوقع أن تفوق الولايات المتحدة في استيراد النفط خلال السنوات القادمة. وتأخذ الصين ما يقارب ثلث حاجاتها من النفط من أفريقيا، ويتوقع أن يزداد اعتمادها على استيراد النفط من القارة في السنوات القادمة[٤٨]. لذلك حلت أنغولا محل

---

(٤٥) Mary-Françoise Renard, «China's and FDI in Africa,» African Development Bank Group, *Working Paper*, no. 126 (May 2011), pp. 15-17, <https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Working%20126.pdf>.

(٤٦) Rapport au ministre de l'économie et des finances (République Française), *Un partenariat pour l'avenir: 15 propositions pour une nouvelle dynamique économique entre l'Afrique et la France* (décembre 2013), p. 53, <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/134000824.pdf>.

(٤٧) Renard, Ibid., pp. 15-17, et Gegout, «Le Retrait de l'Europe et la montée en puissance de la Chine en Afrique une évaluation des approches réalistes, libérales et constructivistes» pp. 44-75.

(٤٨) سعيد الهوسي، «الأبعاد الأمنية الأمريكية الجديدة بأفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر ٢٠٠١،» (أطروحة غير منشورة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦)، ص ٢٨٢.

السعودية كأكبر مزوِّد للصين بالنفط على المستوى الدولي، حيث تمدها بـ ١٥ بالمئة من كل وارداتها النفطية. كما أن للصين أنشطة نفطية في الجزائر، وتشاد، والسودان، وغينيا الاستوائية، والكونغو، ونيجيريا. فالسودان (قبل تقسيمها) كانت تصدر نصف إنتاجها من النفط إلى الصين، ويمثل هذا ٥ بالمئة من حاجات الصين الكلية. كما أن الصين عملت على شراء حصص كبيرة في منطقة دلتا النيجر، ففي أوائل عام ٢٠٠٧ أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية شراءها حصة نسبتها ٤٥ بالمئة من حقل نفط وغاز نيجيريا، واشترت أيضاً ما نسبته ٣٥ بالمئة من ترخيص للاستكشاف في دلتا النيجر بالإضافة إلى الاستثمارات الصينية في هذا المجال بأنغولا[٤٩].

فالنفط أصبح عنصراً استراتيجياً أساسياً متزايد الأهمية في علاقات بكين الدولية، ويعكس صعود الصين في مجال الطاقة الحجم الهائل لطلبها المتزايد على النفط، ولدبلوماسيتها الاستراتيجية ذات النشاط المتزايد والمصممة لتزويدها بإمدادات الطاقة في المستقبل[٥٠].

أشارت بعض الدراسات الطاقية إلى أن الاستهلاك الصيني للنفط من المتوقع أن يرتفع في الأمد المنظور إلى الضعفين، حيث يرتفع الاستهلال الفعلي من نحو ٤٫٢ مليون برميل يومياً من النفط عام ١٩٩٧ إلى نحو ٩٫٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠، مقابل ظهور فجوة كبيرة في الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي بسبب النقص الوارد في الاحتياطيات المحلية من الطاقة، وهو ما يضطرها إلى رفع معدلات البحث والتنقيب عن مخزونات جديدة في أعماق أخرى من المياه الإقليمية لبحر الصين الجنوبي[٥١].

ففي عام ٢٠٠٥ أنتجت الصين ما يقارب ٣٫٧ مليون برميل واستهلكت ٦٫٧ مليون برميل، أي أن العجز مقداره ٣ ملايين برميل، كان يجب تعويضه بالاستيراد من الخارج، وعند نسبة ٤٥ بالمئة من إجمالي الاستهلاك فإن مستوى تبعيتها كان أقل بشكل ملحوظ من معدل استيراد أمريكا البالغ ٦٠ بالمئة، ولكن ناتج النفط المحلي في الصين يتوقع له أن يبقى ثابتاً خلال العقود المقبلة، في حين يُتوقع أن يزداد الطلب بنسبة ٣٫٤ بالمئة سنوياً، مسبباً زيادة موازية في الطلب على المستوردات. وتتوقع بعض التقديرات أن يصل الاستهلاك الصافي للصين من النفط عام ٢٠٣٠ إلى ما يقرب من ١٥٫٧ مليون برميل من النفط يومياً، في حين سيبقى الناتج عند ٤٫١ ملايين برميل، مما سيؤدي إلى واردات قدرها ١١٫٦ مليون برميل يومياً تقريباً ٤ أضعاف الكمية المستوردة عام ٢٠٠١، وبحلول العام ٢٠٤٥ سيبلغ اعتماد الصين على مصادر خارجية للطاقة ٤٥ بالمئة من حاجاتها[٥٢].

---

(٤٩) سعد حقي توفيق، «التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة،» **مجلة العلوم السياسية** (بغداد)، العدد ٤٣ (٢٠١١)، ص ٢٥.

(٥٠) باكير، **التنافس الجيو ـ استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد، الانعكاسات**، ص ٢٢.

(٥١) عبد الله، «الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين،» ص ١٠٧.

(٥٢) الهوسي، «الأبعاد الأمنية الأمريكية الجديدة بأفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر ٢٠٠١،» ص ٣٠٢.

تحاول الصين ـ شأنها في ذلك شأن القوى الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ـ البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها الطاقية؛ لذلك عملت على حشد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في أفريقيا. فقد انتقلت الصادرات النفطية الأفريقية إلى الصين من ١٠ بالمئة سنة ٢٠٠٧ إلى ١٤ بالمئة سنة ٢٠١١[٥٣] نتيجة زيادة الصادرات الأنغولية والنيجيرية والجزائرية من هذه المواد إلى الصين، بعدما كانت تعتبر من الشركاء التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية بصفة عامة للتزود بالموارد الطاقية. ويمكن تفسير التوجه الصيني نحو النفط الأفريقي، برغبتها في التخلص من الاعتماد على المناطق التي تتحكم الدول الغربية في مضايقها المائية.

وعلى مدى العقد الأخير، تزايدت واردات الصين من أفريقيا من كل المواد الخام، باستثناء الحديد، بقدر أكبر من زيادة وارداتها من بقية أنحاء العالم[٥٤]. فقد سعت الصين إلى توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات: الكوبالت، والتنتاليم (التي تستخدم في عمليات تصنيع الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب)، والفحم، واليورانيوم، والذهب، والمنجنيز، والألماس، والزنك مع حكومات كل من: الكونغو، ونيجيريا، وزامبيا، وكينيا، والسنغال، ومصر، والجزائر، وتشاد، وإثيوبيا. وقدرت قيمة هذه العقود بنحو ٢٩ مليار دولار، بتمويل من بنك التنمية الصيني[٥٥]. ولهذا هناك من يجادل أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي وأفريقيا الوسطى، جاء في سياق التنافس مع الصين، التي أصبحت تخترق مناطق نفوذها بهذه القارة؛ إذ إن الإطاحة بالرئيس بوزيزي، وفق برنامج «برنارد باتانا»، جاء عقاباً له على توقيع عقد مع الصين لاستغلال حقل النفط في «باراما»، وهو ما لم تستسغه فرنسا، صاحبة النفوذ على الثروات الطبيعية في البلاد الموروثة عن الحقبة الاستعمارية[٥٦]، وهو أيضاً ما تؤكده العبارة الشهيرة التي أطلقها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، في إثر تدخل القوات الفرنسية في مالي: «نريد أن تجرى الانتخابات في مالي في نهاية تموز/يوليو، ولا مجال للنقاش في هذا الموضوع» لكن هل المواعيد الانتخابية في دولة ذات سيادة تناقش في مكان آخر، بل أكثر من ذلك هل تناقش بقرار أجنبي؟ إن هذا الموقف يعتبر خرقاً مطلقاً لمبدأ السيادة كأحد أهم مبادئ القانون الدولي، بيد أنه أكثر ما يحمل، أيضاً، بصورة منطقية نفح الإذلال المتجدد، وربما المبالغ فيه، حسب **برتران بادي** (Bertrand Badie)[٥٧].

---

(٥٣) KPMG, «Oil and Gas in Africa Africa's Reserves, Potential and Prospects,» p. 5.

(٥٤) مارتين جاك، **حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد**، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: سطور الجديدة، ٢٠١٠)، ص ٣٦٩.

(٥٥) رضا محمد هلال، «العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد»، **السياسة الدولية**، العدد ١٧٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٣٥.

(٥٦) برنارد باتانا، «أفريقيا الوسطى في مهب العاصفة.. تجاذبات الداخل وتنافس الخارج،» ترجمة محمد بابا ولد الشيخ (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٣)، ص ٥، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/04/201342111304594928.html>.

(٥٧) برتران بادي، **زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة جان ماجد جبور (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ص ١٣٢.

بصفة عامة، ارتفعت واردات الصين من مجموع الصادرات المعدنية الأفريقية من ٧ بالمئة إلى ٣٩ بالمئة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩. في حين عرفت واردات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة نفسها من الصادرات المعدنية الأفريقية تراجعاً كبيراً بلغ نحو النصف، إذ انخفضت من نسبة ٤٧ بالمئة من مجموع الصادرات المعدنية الأفريقية سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٦ بالمئة سنة ٢٠٠٩، ونفس التوجه عرفته واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المعادن الأفريقية، فقد انخفضت من ١٣ بالمئة من مجموع الصادرات الأفريقية سنة ٢٠٠٠ إلى ٦ بالمئة سنة ٢٠٠٩، وذلك نتيجة تزايد واردات القوى الصاعدة من المعادن الأفريقية خلال العقد الأخير[٥٨].

مثلاً، في سنة ٢٠١٠ أصبحت الصين من أهم الشركاء التجاريين لأفريقيا جنوب الصحراء في مجال المعادن، إذ استوردت من هذه المنطقة خلال هذه السنة أربعة أضعاف ما استورده الاتحاد الأوروبي منها في هذا المجال. فالصين باتت المستورد الخاص للعديد من المعادن الأفريقية، إذ استوردت نسباً مهمة من مجموع ما تصدر أفريقيا من المعادن التالية خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٨: النيوبيديوم (٩٥ بالمئة)، والكوبالت (٨٠ بالمئة)، والمنغنيز (٤٠ بالمئة)، والكروم (٢٠ بالمئة)، والحديد (١٠ بالمئة)[٥٩].

٣ ـ الأهداف الأمنية والعسكرية

ولأن التزود بالموارد الطبيعية الأفريقية، وخصوصاً الطاقية منها، باتت من مرتكزات الأمن القومي الصيني؛ فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق نفوذها بهذه القارة، سواء عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول الأفريقية (ليبيريا، الكوت ديفوار، جنوب السودان، السودان، الكونغو الديمقراطية)[٦٠]، أو من طريق توريد السلاح؛ فقد استوردت أفريقيا ١٣ بالمئة من الصادرات الصينية من الأسلحة التقليدية خلال الفترة ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٢ التي بلغت قيمتها المالية ٦٤٦٢ مليون دولار[٦١].

بينما لا يبدو أن ثمة صعوداً لحروب الموارد بين القوى الغربية والصين بأفريقيا حالياً، ولا حتى في المستقبل المنظور، إلا أنه لا يبدو من الممكن إنكار نمو الأبعاد العسكرية والأمنية في العلاقات التي تجمع القارة الأفريقية بالقوى الدولية، هذا التوجه العام المتجذر في توجه القوى

(٥٨) Groupe collectif, «L’Afrique et les grands émergents,» p. 59.

(٥٩) المصدر نفسه، ص٦٠.

(٦٠) كلير فانشيني، «جدول عمليات السلام المتعددة الأطراف، ٢٠١١،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠١٢**، فريق الترجمة عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ١٧٠ ـ ١٩٧، وجين دندون، «جدول عمليات السلام المتعددة الأطراف ٢٠١٢،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠١٣**، فريق الترجمة عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٤١ ـ ١٧٤.

(٦١) بول هولتوم [وآخرون] «التطورات التي شهدها نقل الأسلحة في عام ٢٠١٢،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠١٣**، ص ٣٣٩ و٣٤٦ ـ ٣٤٧.

الغربية بدأ يتزايد في التوجهات الصينية نحو القارة الأفريقية، نتيجة عدم الاستقرار الذي أصبحت تعرفه العديد من دولها؛ فالصين لم تعد مجرد مشاهد سلبي لديناميات هذه الصراعات، ولكنها باتت شريكاً نشطاً بشكل مزايد فيها لتأثيرها في مصالحها.

لقد أضفت قرارات الأمم المتحدة شرعية على عسكرة القارة الأفريقية، وإذا كانت القوى الغربية هي المحرك لهذه القرارات على المستوى السياسي والعسكري، وهو ما يفسره البعض بكونه ضربات استباقية من هذه القوى للحفاظ على مصالحها الاقتصادية الطويلة الأمد بهذه القارة، وهو ما يؤكده تصريح آلان جوبيه وزير خارجية فرنسا سابقاً في حوار مع صحيفة **لوباريسيان** (*Le Parisien*) (٢٧ آب/أغسطس ٢٠١١)، أن تكلفة العمليات العسكرية بليبيا وصلت إلى مليون يورو يومياً، وهي تمثل «استثماراً» للمستقبل[٦٢]. غير أن ما يلفت النظر ليس فقط مدى موافقة بكين على هذه المناورات، ولكن تأييدها الأجندة الأمنية الغربية بأفريقيا بشكل متزايد بدلاً من معارضتها كما فعلت لعقود. فالصين من بين جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين هي أكبر مساهم في بعثات الأمم المتحدة بإرسالها ما يصل إلى ٢٠٠٠ عسكري بشكل جماعي إلى ليبيريا ودارفور وجنوب السودان، كما أرسلت مئات الجنود إلى مالي، وهو ما أصبح يشكل تغيراً ملحوظاً في السياسة الصينية تجاه أفريقيا[٦٣]، وهو ما تؤكده الوساطة الصينية في جنوب السودان سنوات ٢٠١١ ـ ٢٠١٣ التي أصبحت تمثل مقاربة صينية جديدة لتعاملها مع قضايا القارة، حيث تملك علاقات تجارية مهمة جداً مع شمال وجنوب السودان، الأمر الذي جعلها تعيِّن مبعوثاً خاصاً بها للمنطقة (لوي كيجان)، وهي أدت ـ أي الصين ـ دوراً أساسياً بمجلس الأمن الدولي في حل الخلافات بين الطرفين، من أجل حماية مصالحها، وخصوصاً إذا علمنا أنها تستورد نحو ٨٢ بالمئة من النفط المنتج في جنوب السودان، وزهاء ٧٠ بالمئة من إنتاج شمال السودان[٦٤].

باتت القوى الغربية قلقة من المنافسة الصينية في أفريقيا، حيث لم يعد الحضور الصيني في أفريقيا مقتصراً على شراء المواد الأولية أو التزود بالنفط، بل دخلت الشركات الصينية حلبة المنافسة الدولية مع الشركات الغربية في القطاعات التي كانت تحتكرها هذه الشركات.

كما نلاحظ أنه للمرة الأولى منذ القرن الخامس عشر، تنشط البحرية الصينية على الساحل الأفريقي ضمن القوات المتعددة الجنسيات التي تقوم بدوريات لمحاربة القرصنة قبالة

(٦٢) حسن مصدق، **وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٢)، ص ١١٤.

(٦٣) «كيف تغير أفريقيا الصين؟،» موقع راقب <http://raqeb.co>، (شوهد بتاريخ ١ أيار/مايو ٢٠١٧).

(٦٤) Larry Hanauer and Lyle J. Morris, *Chines Engagement in Africa Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy* (Santa Monica, CA: RAND Corporation 2014), p. 84. <http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR500/RR521/RAND_RR521.pdf> (accessed at 2 May 2017).

الصومال[٦٥]، بموازاة تأييد الصين للمواقف الدولية المتشددة لمقاومة حركة شباب الصومال المتمردة والجهاديين الأجانب، كما أعطت الصين الضوء الأخضر للتدخل الفرنسي في مالي وساحل العاج، بالرغم من كون تلك العمليات عملت على حسم وتحويل توازن السياسة الداخلية لمصلحة أحد المتحاربين[٦٦].

خلّف الحراك الشعبي في دول شمال أفريقيا وضعاً جديداً في هذه المنطقة. وبالرغم من أنه لا يزال من المبكر تحديد تأثير هذه الأحداث في مصالح القوى الأجنبية، إلا أن ذلك لا يحول دون تبيُّن بعض الإرهاصات الأولية إن صح التعبير، وبخاصة في ما يتعلق بسلوك القوى الكبرى كالصين. فمن أكثر الأمور الكاشفة لتحوُّل السياسة الصينية تجاه الأحداث الأفريقية، هو موقفها من الأزمة الليبية، فالصين لم تستخدم حق الفيتو كما توقع البعض ضد القوى الغربية التي طبقت الحظر الجوي فوق ليبيا ممهدة الطريق لإسقاط النظام الليبي، الأمر الذي كلف الصين خسائر اقتصادية كبيرة، فقد وصل حجم مبادلاتها التجارية الثنائية مع ليبيا إلى ٦،٦ مليار دولار سنة ٢٠١٠ قبيل سقوط النظام السابق، كما وصلت قيمة الاستثمارات الصينية غير المالية في ليبيا قرابة ٥٩ مليار دولار، أغلبها في قطاع النفط. فهذه الأخيرة تصدر للصين ما نسبته ١١ بالمئة من مجمل صادراتها النفطية، وهو ما يشكل نسبة ٣،١ بالمئة من واردات الصين النفطية[٦٧]، كما تم التخلي عن بعض الشركات والمشاريع المتفق عليها والتي تساوي مليارات من الدولارات ـ نحو ١٨،٨ مليار دولار[٦٨]. وبينما استنكر المثقفون الصينيون تصرفات القوى الغربية بليبيا بعد هذا القرار، فإن ما يمكن ملاحظته هو أن نقد بكين لتفسيرات القوى الغربية لهذا القرار، بدا وكأنه يخدم المصلحة المحلية بإرضاء الدوائر المضادة للإمبريالية في الحزب الشيوعي الصيني[٦٩]، بالرغم من كون البعض يجادل في أن رفض الصين رفقة روسيا لقرارات مجلس الأمن ضد سورية جاء كرد فعل على هذه التجاوزات الغربية بليبيا، غير أن استخدام الصين حق الفيتو ضد قرار فرض العقوبات على سورية في مجلس الأمن، جاء، في نظرنا، نتيجة معطيين أساسين:

الأول، التأثر بالموقف الروسي المدافع عن مصالحه الاستراتيجية هناك، أي أن الصين قررت على ما يبدو أنه من الأفضل ألّا تعرّض علاقاتها مع الروس للخطر وألّا تخاطر بفقدان دعم موسكو، التي قد تحتاج إليها بكين في المستقبل. لقد أصبح الآن محور روسيا ـ الصين الذي يعرقل قرارات مجلس الأمن متغيراً حاسماً في عملية صنع القرار في مجلس الأمن، أي أن البلدين قد وصلا إلى تفاهم استراتيجي سوف يعمل على تقييد الولايات المتحدة وتحقيق التوازن معها، والتقليل من

---

(٦٥) ريغو، **البريكس، البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا**، ص ١٦١.

(٦٦) «كيف تغير أفريقيا الصين؟،» موقع راقب.

(٦٧) براهيم مريم، «تأثير أحداث الحراك الشعبي العربي على السياسة الأمريكية والصينية تجاه دول شمال أفريقيا،» **مجلة المفكر**، العدد ١٢ (آذار/مارس ٢٠١٥)، ص ٣٥٦.

(٦٨) Mordechai Chaziza, «The Arab Spring: Implications for Chinese Policy,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 17, no. 2 (Summer 2013), p. 75, <http://www.rubincenter.org/wp-content/uploads/2013/08/Chaziza-YA-au1-PDF.pdf> (accessed on 2 May 2017).

(٦٩) «كيف تغير أفريقيا الصين؟،» موقع راقب.

قدراتها على فرض حلولها على مشاكل الشرق الأوسط(٧٠)، التي أصبحت ترى فيها الصين مزيداً من تأجج الأوضاع الأمنية بالمنطقة، وهو ما من شأنه أن يؤثر في أمنها الطاقي برفع تكلفته المادية، في ظل الاكتشافات الطاقية الأمريكية بأراضيها التي من شأنها تعويض وارداتها النفطية من هذه المنطقة.

ثانياً يكشف هذا الموقف الصيني أحد ردود الفعل المباشرة على الإعلان الأمريكي عن التحول في استراتيجيتها نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوي، وهي الاستراتيجية التي عبّر عنها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بالحديث عن «مراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الأمريكية في آسيا والمحيط الهادئ». فإذا ربطنا هذه الاستراتيجية بتكرار الولايات المتحدة التعبير عن قلقها من زيادة الصين لنفقاتها العسكرية نستدل على توتر بين الطرفين في هذه المنطقة، نظراً إلى إدراك الصين أن الولايات المتحدة تقوم بما أطلق عليه بعض الباحثين «الهندسة الجيوسياسية» (Geopolitical Engineering)، وهو ما دفع نائب الرئيس الصيني تشي جينبنغ (Xi Jinping) إلى القول إننا «نأمل بأن تحترم الولايات المتحدة مصالح وهواجس الصين والدول الأخرى في هذه المنطقة»؛ وهو ما يجعل الصين ترد في مناطق أخرى، وقد شكلت الأزمة السورية فرصة لبعض هذا الرد(٧١).

لقد أعطت الأحداث التي عرفتها ليبيا فرصة استراتيجية للصين لإظهار قدراتها العسكرية، فعمليات الإنقاذ التي نفذتها الصين في ليبيا توضح التحول العميق لسياستها الأمنية بالمنطقة، في حين تم نقل معظم المدنيين بالسفن التجارية أو الطائرات المستأجرة من جانب الدبلوماسيين الصينيين والشركات الصينية، كما بعثت بحرية جيش التحرير الشعبي (PLAN) فرقاطة سوزهو جديدة من نوع Jiangkai-class إلى الساحل الليبي لتنسيق عمليات الإجلاء بحراً، وهو ما يعتبر المرة الأولى التي تظهر فيها سفينة عسكرية صينية في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يبعث برسالة قوية إلى المنطقة والعالم(٧٢).

كانت لعمليات نشر القوات الجوية والبحرية لجيش التحرير الشعبي في ليبيا أهمية خاصة، من حيث إنها تمثل ليس أول العمليات الصينية في أفريقيا فقط، إلى جانب المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفي دوريات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال كما تم التطرق إليها سابقاً، بل كونها تمثل أيضاً أول عمل عسكري للصين في البحر المتوسط، وهو مؤشر رئيسي لتطور قدرات الجيش الصيني على التدخل السريع حتى في المناطق البعيدة. ففي عام ٢٠١٢ ضخت الصين ٥٦ مليار دولار في حاملات الطائرات والبوارج، ووسعت قدراتها الجوية، وأنظمة الصواريخ القادرة على استهداف أساطيل ناقلات الولايات المتحدة التي تقبع في غرب المحيط الهادئ، وكان هذا جزءاً من برنامج التحديث العسكري الذي سيسمح للصين بالدفاع عن

---

(٧٠) Chaziza, Ibid., p. 79.

(٧١) وليد عبد الحي، «محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية،» (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢)، ص ٧، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html>.

(٧٢) Chaziza, Ibid., p. 79.

مصادرها من الطاقة، وحماية الممار البحرية التي تحمل الوقود إليها، ومحاولة تحقيق التوازن مع قدرات الولايات المتحدة البحرية[٧٣].

وفي خطوة جديدة تؤكد التحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الصينية وتزايد الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا في هذه السياسة، أعلنت وزارة الخارجية الصينية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ التوصل إلى اتفاق مع جيبوتي لبناء قاعدة عسكرية بحرية صينية هناك، ستعد أول قاعدة عسكرية تملكها الصين في الخارج[٧٤]، كما أن هناك تقارير تتحدث عن توجه صيني لبناء قواعد عسكرية في كل من السيشل وجزر موريس[٧٥]. وهو ما يعني تصاعد الانخراط الصيني في القضايا الأمنية الأفريقية مستقبلاً.

ثالثاً: موقف الإدارة الأمريكية من آليات ووسائل الاستراتيجية الصين في أفريقيا

وفق مارك ليونارد، المدير التنفيذي للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، في كتابه **فيمَ تفكر الصين**، «... فإن كل تحد عالمي تقريباً، قد اكتسب بعداً صينياً: من التنمية الأفريقية، إلى إصلاح نظام الأمم المتحدة، إلى محادثات التجارة العالمية،... إلى «الإبادة الجماعية في دارفور»،... لم تعد الصين ذلك البلد الكبير الذي يمكن أن يختاره المرء لينعم بإقامة علاقات تجارية أو دبلوماسية معه؛ بل بدأت تصبح جزءاً من نسيج السياسة العالمية ووسيطاً تجارياً عالمياً نحن مجبرون على التحاور معه»[٧٦].

ترسخت العلاقات الصينية ـ الأفريقية مع انطلاق منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي الذي تأسس في عام ٢٠٠٠، وشكل آلية فعالة للحوار الجماعي، وملتقى مهماً للتعاون بين الجانبين. وتحت إطار المنتدى ألغت الصين ديوناً تصل قيمتها إلى ١,٣٨ مليار دولار كانت مستحقة على ٣١ من البلدان الأقل تقدماً والمثقلة بالديون في أفريقيا[٧٧]، كما أنها وسَّعت نطاق إلغاء التعريفة

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٧٤) مصطفى شفيق علام، ««عسكرة الشراكة»: لماذا تبني الصين قاعدة بحرية في جيبوتي؟،» (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦ <http://www.futurecenter.ae/analys.php?analys=772> (شوهد بتاريخ ٩ شباط/فبراير٢٠١٦).

(٧٥) عادل المساوي، «أفريقيا في ظل الجيوسياسة الدولية الراهنة: قراءة في أنماط التجاذب الاستراتيجي للقوى الدولية صوب أفريقيا،» مداخلة قدمت في إطار الدورة ٤٣ لأكاديمية المملكة المغربية المنظمة حول «أفريقيا كأفق للتفكير»، خلال الفترة ما بين ٨ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بمقر الأكاديمية بالرباط، <https://www.youtube.com/watch?v=5oy6Sm9iIF8> شوهد بتاريخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦،

(٧٦) مارك ليونارد، **فيم تفكر الصين**، ترجمة هبة عكام (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٨) ص ١٩ ـ ٢٠.

(٧٧) خير عبد الرزاق جاسم، «قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ١٠٠.

الجمركية على المنتجات الأفريقية المصدرة إلى الصين، إذ ارتفعت هذه المنتجات من ١٩٠ إلى ٤٤٠ منتجاً[٧٨].

كما عرفت الاستثمارات الصينية المباشرة بأفريقيا ارتفاعاً سريعاً؛ بحيث انتقلت من ١٦ مليار دولار سنة ٢٠١١ إلى ٢٦ مليار دولار سنة ٢٠١٣، ويرجع هذا الارتفاع إلى السياسات المستهدفة التي تسعى إلى تشجيع وتعزيز استثمارات المقاولات الصينية بالقارة الأفريقية، التي باتت تعتبر ثاني أكبر سوق للمقاولات الصينية في مجال الأشغال؛ فحالياً أكثر من ٢٠٠٠ شركة صينية تشتغل بأفريقيا في قطاعات: الزراعة والطاقة والاتصالات والمطاعم والصناعات التحويلية[٧٩]. وبذلك أصبحت الصين أكبر مموِّن لمشاريع البنية التحتية بأفريقيا بنسبة ٢٨ بالمئة من مجموع التمويلات المخصصة لهذا المجال، متقدمة على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان[٨٠]، وهو ما نتج منه تزايد عدد أفراد الجالية الصينية في أفريقيا إلى أزيد من مليون نسمة[٨١]. ولقد سيطرت هذه الجالية على بعض المجالات التجارية في عدد من الدول الأفريقية، كما أن الشركات الصينية في إطار إنجاز المشاريع تفضل توظيف الصينيين بدلاً من العمالة المحلية، حيث تبلغ نسبة العاملين الصينيين أحياناً ٧٠ بالمئة[٨٢]، وهو ما سيكون له انعكاس على ارتفاع البطالة في عدد من الدول الأفريقية، ما سيولد اضطرابات اجتماعية في هذا المجال[٨٣]، وخير مثال على ذلك الاشتباكات التي اندلعت بين مجموعة من الجزائريين والصينيين في العاصمة الجزائرية التي تعكس موجة الغضب التي تجتاح الجزائريين ضد الوجود الصيني في بلادهم الذي يقدر بالآلاف[٨٤]. ولمواجهة هذه الاضطرابات بدأت تتوجه بعض الدول الأفريقية

بات في إمكان البلدان الأفريقية الاعتماد على عدد أكبر من الشركاء الجدد للحصول على المساعدات الإنمائية، وهذا يوسع خياراتها في ظل تنافس القوى الأجنبية على مناطق النفوذ، والوصول إلى المستهلكين المحليين.

(٧٨) جاك، **حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد**، ص ٣٦٩.

(٧٩) Fode Sire Diaby, «Les Stratégies des entreprises chinoises en Afrique: Quels objectifs, quelle coopération?,» pp. 53-54, <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01086483/document>. (consulté le 6/3/2015).

(٨٠) African Development Bank Group, *African Development Report 2014: Regional Integration for Inclusive Growth* (Abidjan: African Development Bank, 2014), p 41.

(٨١) برتراند بادي، «مراجعة الجبروت،» في: **أوضاع العالم ٢٠١٤: جبابرة الأمس والغد**، ترجمة نصير مروة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٤)، ص ٢٣.

(٨٢) جاك، **حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد**، ص ٣٧٠ ـ ٣٧٤.

(٨٣) مهاري مارو، «العلاقات الصينية الأفريقية.. الديمقراطية والتوزيع،» ترجمة يعقوب بن أبو مدين (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣)، ص ٣، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/04/201343011544580961.html>.

(٨٤) العبد الرحمن، «استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا،» ص ٨٤.

نحو فرض نسبة معينة من الموارد البشرية لتنفيذ أي مشروع جديد. فهذه أنغولا مثلاً تفرض على الشركات الصينية أن يكون ٣٠ بالمئة من الموارد البشرية على الأقل في كل مشروع جديد من الأيدي العاملة المحلية[٨٥].

لقد باتت القوى الغربية قلقة من المنافسة الصينية في أفريقيا، حيث لم يعد الحضور الصيني في أفريقيا مقتصراً على شراء المواد الأولية أو التزود بالنفط، بل دخلت الشركات الصينية حلبة المنافسة الدولية مع الشركات الغربية في القطاعات التي كانت تحتكرها هذه الشركات، مثل المواد الطبية والأدوية والاتصالات[٨٦]. فمثلاً أصبحت شركة «هواوي» تمتلك حصصاً بالسوق الأفريقية نحّت جانباً شركات أوروبية عملاقة من قبيل ألكاتيل الفرنسية وإريكسون السويدية وغيرها[٨٧]، بل أكثر من ذلك، لقيت الصين ترحيباً من عدد من المسؤولين الأفارقة إن لم نقل الشعوب[٨٨]، وقد عبّر الرئيس السنغالي السابق عبد الله واد عن ذلك بقوله: «... إن فهم الصين لحاجاتنا أفضل من الفهم البطيء والمتغطرس في بعض الأحيان للمستثمرين الأوروبيين، والمنظمات المانحة، والمنظمات غير الحكومية»، و«... ليست أفريقيا وحدها التي يجب أن تتعلم من الصين ولكن الغرب أيضاً»[٨٩].

وبانعقاد القمة السادسة لمنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بجنوب أفريقيا، أكدت الصين أنها ستعمل على تنفيذ مجموعة من المبادرات في أفريقيا خلال السنوات المقبلة، تهم دعم التصنيع، والتحديث الزراعي، والبنية الأساسية، والخدمات المالية، والتنمية الخضراء، والتسهيلات في مجال التجارة والاستثمار، وتخفيف حدة الفقر والرعاية الاجتماعية والصحة العامة، والسلم والأمن[٩٠].

لتنفيذ هذه المبادرات أعلنت الصين أنها سوف تقدم دعماً مالياً تبلغ قيمته ٦٠ مليار دولار للقارة الأفريقية، في شكل استثمارات وقروض ومساعدات مالية، كما تعهدت الصين بتقديم ٦٠ مليون دولار كمساعدة مجانية للاتحاد الأفريقي، لدعم بناء وتشغيل قوة الاستعداد الأفريقية للاستجابة السريعة للأزمات[٩١]. وهو ما يتجاوز ما قدمته الولايات المتحدة خلال قمتها الأخيرة مع

---

(٨٥) مارو، المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.

(٨٦) مروان قبلات، «دبلوماسية الصين واحتمالات الصدام مع أمريكا،» **دراسات استراتيجية**، العدد المزدوج ١٩ ـ ٢٠ (ربيع ـ صيف ٢٠٠٦)، ص ٢٠٩.

(٨٧) اليحياوي، «الصين في أفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال،» ص ٨.

(٨٨) مارتين بولارد، «الصين: بين السلطة الإقليمية والجبروت العالمي، في: **من يحكم العالم؟: أوضاع العالم ٢٠١٧**، تحرير برتران بادي ودمينيك فيدال، ترجمة نصير مروة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٦)، ص ٣٤٦.

(٨٩) أمير سعيد، «الصين الصاعدة.. فرنسا الآفلة في قلب أفريقيا،» موقع قراءات أفريقية، <http://www.qiraatafrican.com> (شوهد بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٦).

(٩٠) «مقالة خاصة: شيء يرسم خارطة طريق تحديث العلاقات الصينية ـ الأفريقية خلال قمة تاريخية،» <http://arabic.news.cn/2015-12/05/c_134886785.htm> (شوهد بتاريخ ١٨/١٢/٢٠١٥).

(٩١) El Mostafa Rezrazi, «Current African Economic and Strategic Challenges and Opportunities: Intersecting Views from China and Morocco,» OCP Policy Center (17 March 2016), <http://www.ocppc.

دول القارة، المنعقدة في آب/أغسطس من سنة ٢٠١٤ بنحو الضعفين، ما يعني أن الصين أصبحت تستعرض قوتها المالية في إطار البحث على مناطق النفوذ.

ومن اللافت للنظر في سياسة المساعدات الصينية لأفريقيا، أنها تعتمد على القروض بدلاً من المنح، وربما يعزى ذلك إلى أمرين أساسيين: **أولهما** أن الصين تستخدم القروض كذريعة بعد ذلك لضمان تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المتلقية لها، فإذا تحقق هذا الهدف تقوم الحكومة الصينية بشطب هذه الديون وفق جدول زمني متفق عليه. والأمر **الثاني** يتمثل بارتباط اتفاقيات هذه القروض بمشروطية معينة؛ إذ يتم النص على ضرورة استفادة الشركات الصينية بنسبة كبيرة من مشروعات هذه القروض. ولعل القرض الذي منحته الصين لأنغولا في عام ٢٠٠٤ خير مثال على هذه السياسة[٩٢].

بات في إمكان البلدان الأفريقية الاعتماد على عدد أكبر من الشركاء الجدد للحصول على المساعدات الإنمائية، وهذا يوسع خياراتها في ظل تنافس القوى الأجنبية على مناطق النفوذ، والوصول إلى المستهلكين المحليين، فقد أصبحت دول مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي، التي تعتبر الصين من أهم أعضائها، تعمل على توفير آليات تمويلية بعيداً من المؤسسات المالية الكبرى التي يهيمن عليها الغرب (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، بحيث أُنشئ بنك خاص برأس مال قيمته ١٠٠ مليار دولار جاء معظمها من الصين لتمويل مشروعات التنمية في البلدان النامية، ومشروعات البنية التحتية، وهو ما سيشكل إجمالاً آلية دفاع اقتصادي تنموي في مواجهة الآليات التي يتحكم الغرب فيها[٩٣].

لذلك بات النفوذ المتزايد للصين بأفريقيا يمثّل إحدى زوايا انشغالات الولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي السادس من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أصدر مجلس العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تقريراً حذر من مواجهة ضارية من جانب الصين تتعلق بإمدادات النفط من أفريقيا، داعياً واشنطن إلى انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك. وأكد المجلس: أن أهمية أفريقيا الاستراتيجية تتزايد، بسبب إمدادات الطاقة، وأنه يتعين على الولايات المتحدة تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني، واعتبارها شريكاً[٩٤]. ففي العام ٢٠١١ استوردت هذه الأخيرة من أفريقيا، وعلى وجه الخصوص من شمال وغرب أفريقيا، ما يقدر بـ ٢,٣ مليون برميل في اليوم، أي ٢٠ في المئة من إجمالي الواردات النفطية الأمريكية[٩٥].

---

ma/blog/current-african-economic-and-strategic-challenges-and-opportunities-intersecting-views-china#. VzEDYDGNran>. (accessed on 8 May 2016).

(٩٢) حمدي عبد الرحمن حسن، **العرب وأفريقيا في زمن متحول** (القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٩)، ص ١٩٦.

(٩٣) حسن أبو طالب، «نحو عالم بدون هيمنة غربية،» **السياسة الدولية**، العدد ٢٠٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، ص ٥٩، وعلاء عبد الحفيظ محمد، «تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان ٤٧ ـ ٤٨ (صيف ـ خريف ٢٠١٥)، ص ١٨ ـ ١٩.

(٩٤) جاسم، «قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية،» ص ١٠٢.

(٩٥) Luo Zhenxing, «Perspectives on China Africa Oil Ties,» Conference Paper 4 and Responses, A Trilateral Dialogue on the United States, Africa and China, p. 3, <http://www.brookings.edu/~/media/

وللحفاظ على مصالحها هناك وضعت الإدارة الأمريكية ونفذت العديد من البرامج العسكرية الخاصة بالقارة الأفريقية، وخصوصاً تلك الموجهة إلى منطقة الساحل الأفريقي[٩٦]، الذي يضم الدول الغنية بالطاقة. وفي إطار تعليقه على هذه البرامج العسكرية، أكد «ببير أبروموفتشي» أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز التدابير العسكرية والجهود الأمنية في هذه المنطقة، ليس من أجل تعزيز الأمن أو دعم السلام كما تؤكده الإدارة الأمريكية، ولا هي جزء من الحرب على الإرهاب، بل هي جزء من التنافس الاقتصادي الجديدة التي تشهده المنطقة[٩٧]. وهو الأمر الذي يستشف من قول مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية جوني كارسون إنه على الرغم من المنافسة الاقتصادية الصينية في أفريقيا، فإن الإدارة الأمريكية لا تنظر إلى الصين باعتبارها تهديداً أمنياً أو عسكرياً. إلا أنه مع ذلك أكد وجود خطوط حمر لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية للصين بتخطيها، وخصوصاً في النشاطات العسكرية والاستخبارية[٩٨].

إن تزايد حدة التنافس الدولي في أفريقيا ارتبط أساساً بالدور الصيني الدؤوب للحصول على الموارد الطاقية والمعدنية الأفريقية لتأمين تطورها الاقتصادي، وفتح أسواقها لتصريف منتجاتها الصناعية، وهو ما أصبح يشكل تهديداً للمصالح الاقتصادية الغربية.

لذلك يمكن القول إن إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة بالقارة الأفريقية (AFRICOM) يعدّ نوعاً من التحسب لاحتمالات تصاعد التنافس الدولي بأفريقيا في المستقبل، قد تعتبره الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها الحيوية، أي الاستعداد لأسوأ السيناريوهات المتعلقة بالتنافس مع الصين، ليس في وقتنا الحالي فحسب، وإنما خلال المستقبل المنظور في ظل تزايد الانتقادات الموجهة للصين من طرف الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد طرمب، الذي اعتمد في حملته الانتخابية على تحميل جزء كبير من المشاكل الداخلية لدى الولايات المتحدة الأمريكية للسياسات الاقتصادية الصينية، وخصوصاً في مجال سرقة مناصب الشغل كما يدعيه.

خلال إدارة أوباما استمر الجهد العسكري لأمريكا في القارة الأفريقية للحفاظ على مصالحها هناك، حيث عمل على زيادة المخصصات المالية لبرنامج التعليم والتدريب العسكري بنسبة ٣٠ بالمئة عن تلك التي كانت مخصصة خلال فترة بوش[٩٩]. بصفة عامة، فبالرغم من التوقعات بتعميق العلاقات الأمريكية ـ الأفريقية بوصول أوباما لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة بعد

Research/Files/Reports/2013/08/us-africa-china-trilateral-dialogue/All-China-Oil-Papers.pdf?la=en> (accessed on 25 May 2016).

(٩٦) فوزية قاسي، «الساحل الأفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي.. حماية الإمدادات من خليج غينا،» **قراءات أفريقية**، العدد ١٩ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ٢٠١٤)، ص ٣١.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٩٨) العبد الرحمن، «استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا،» ص ٨٣.

(٩٩) عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، ص ١٣٢.

زياراته للقارة في ٢٠٠٩ و٢٠١٣، فإن سياسته لم تحقق الكثير، ولم تعكس تغيراً ملحوظاً عن الإدارات السابقة عليه في هذا الصدد، فنتيجة للضغوط الاقتصادية اضطرت الإدارة الأمريكية إلى خفض المعونة المقدمة إلى القارة، وخفض التمثيل الدبلوماسي فيها، فضلاً عن زيادة عسكرة التوجه الأمريكي نحو الساحل الأفريقي[١٠٠].

ويمكن القول إن هذه المشاريع الأمنية الأمريكية بأفريقيا ليست إلا حلقة من سلسلة السياسات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية التي تسعى من خلالها إلى إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية والجيواستراتيجية للمناطق الممتدة من أقصى الشرق إلى الشرق الأوسط فأفريقيا، وصولاً إلى المنطقة المغاربية والساحل الأفريقي، فقد كانت البداية من الصومال، فأفغانستان، والعراق، والسودان، وليبيا، وأخيراً مالي، بالإضافة إلى موجات ما اصطلح على تسميته «الربيع العربي»[١٠١].

وبموازاة البرامج العسكرية، عرفت الاستثمارات الخارجية الأمريكية في أفريقيا ارتفاعاً بأكثر من ١٦ مليار دولار ابتداءً من سنة ٢٠٠٩. لكن التدفق السنوي للاستثمارات الأمريكية نحو القارة الأفريقية تباطأ، حيث كان خلال سنة ٢٠٠٩ يقدر بـ ١٠,٤ مليار دولار، ليتراجع إلى ٣,٧ مليار دولار سنة ٢٠١٢، وستعرف الاستثمارات الأمريكية أول مرة منذ بداية العقد الماضي، تراجعاً طفيفاً سنة ٢٠١٣، وتتركز هذه الاستثمارات أساساً في أربع دول أفريقية هي نيجيريا وموريشيوس وجنوب أفريقيا وغانا[١٠٢]. لكون أكثر من نصف هذه الاستثمارات موجهاً لاستخراج الموارد الطبيعية (المعدنية والطاقية)، في حين أن النصف الباقي موزع بين: الصناعات التحويلية، وشركات التأمين والخدمات المعلوماتية[١٠٣].

خاتمة

في الختام نخلص إلى أن تزايد حدة التنافس الدولي في أفريقيا ارتبط أساساً بالدور الصيني الدؤوب للحصول على الموارد الطاقية والمعدنية الأفريقية لتأمين تطورها الاقتصادي، وفتح أسواقها لتصريف منتجاتها الصناعية، وهو ما أصبح يشكل تهديداً للمصالح الاقتصادية الغربية، وخصوصاً إذا علمنا أن الصين أصبحت الشريك التجاري الأول للقارة الأفريقية حالياً، والمستورد الأول للكثير من معادنها. لذلك فاستراتيجية هذه الأخيرة في القارة الأفريقية إنما تهدف إلى تأكيد نفوذها كقوة عالمية تتحدى السيطرة الغربية على مقدرات القارة؛ فالصين باتت تقدم نفسها لأفريقيا كبديل

---

(١٠٠) نوران شفيق، «مواءمات ملتبسة: التغيرات البنيوية في المجتمع الأمريكي ومعضلة السياسة الخارجية التوافقية،» **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢٠٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)، ص ١٧.

(١٠١) عربي بومدين، «الساحل الأفريقي ضمن الهندسة الامنية الأمريكية،» **قراءات أفريقية**، العدد ١٩ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ٢٠١٤)، ص ٤٦.

(١٠٢) International Trade Administration, «U.S.–Sub-Saharan Africa Trade and Investment,» (August 2014), pp. 15-16.

(١٠٣) Vivian C. Jones and Brock R. Williams, «U.S. Trade and Investment Relations with sub-Saharan Africa and the African Growth and Opportunity Act,» (Congressional Research Service (14 November 2012), p. 14.

للنموذج الغربي من خلال نموذج اقتصادي يستند إلى مبدأ الاستثمار والتجارة والمساعدات المالية، وتقديم القروض الميسرة من دون شروط سياسية، على عكس السياسات الغربية التي ما زالت تعتمد على الأساليب الاستعمارية القديمة لحماية مصالحها الاستراتيجية في كثير من الدول الأفريقية، كالتدخلات العسكرية، التي كان آخرها التدخل الفرنسي بمالي، وأفريقيا الوسطى، وتدخل حلف الناتو بليبيا، وما أسفر عنه من انقسامات داخل المجتمع الليبي لا تزال تبعاتها مستمرة حالياً، وهو ما يعني محدودية تأثير الصين في الأوضاع السياسية والأمنية الأفريقية.

ما من شك في أن تطور العلاقات بين الصين وأفريقيا أسهم في تنويع خيارات الحكومات الأفريقية، وفي تقوية وضعها في المفاوضات مع شركائها التقليديين، بيد أنه رغم الاختلافات بين نهج الصين في التعامل مع أفريقيا ونظيره الغربي، فلا بد من أن تشهد العلاقات بين الطرفين بعض مشاكل العلاقات بين الغرب وأفريقيا. ويتمثل الخطر الذي يواجه البلدان الأفريقية في هذا الإطار بأن يقتصر دورها على مجرد تزويد الصين بالسلع الأولية، وعدم استطاعتها، لأسباب مختلفة ـ تتضمن شروطاً تجارية غير مواتية، والمنافسة الدولية، والفساد الداخلي وغياب الإرادة السياسية ـ التحرك أبعد من هذا ورفع نموها الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية؛ فالصادرات الصناعية الصينية أدت إلى وقف التصنيع في بعض البلدان ولا سيَّما في مجال النسيج، لكن الأخطر من ذلك توجُّه الصين إلى بناء قواعد عسكرية بأفريقيا، وما سيكون له من انعكاسات على الأوضاع الأمنية بالقارة الأفريقية مستقبلاً في ظل تزايد نفوذها الاقتصادي بهذه القارة، واختراقه مصالح القوى الغربية هناك □

الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة

ابتسام محمد العامري(*)

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

مقدمة

لسنوات خلت تشكلت عن الصين نظرة نمطية هي أن اهتماماتها الخارجية تتمحور حول العالم الصيني الذي يقع في شرق آسيا. وإذا كان هذا التصور صائباً لمدة ما، فإنه لم يعد كذلك في السنوات الأخيرة؛ إذ بدأت الصين تتحرك بعيداً من عالمها القديم وتدق أبواب عالمها الجديد بقوة من أجل توسيع نفوذها وخياراتها وإيجاد بدائل لسياساتها.

إن الإبحار بعيداً نحو عوالم جديدة لم يأتِ من فراغ أو تحقيقاً لأحلام وهمية وإنما ارتكز على قاعدة قوية صلبة؛ فانطلاق الصين نحو عالمها الأفريقي بدأ بعد أن أصبح اقتصادها قوياً ولكنه كان ولا يزال بحاجة إلى أفريقيا لاستكمال شروط بنائه وتعزيز قوته ليصبح أصلب عوداً وأشد قوة؛ وهذا ما تحقق، إذ مهدت له أفريقيا بمواردها وإمكانياتها الاقتصادية السبل لبلوغ مجالات التفوق الذي احتاج إلى سنوات طويلة وجهوداً مضنية من الجانبين. وإذا كانت أفريقيا فتحت آفاقاً جديدة للصين لتحقيق أحلامها وطموحاتها وأهدافها فإن الأخيرة لم تبخل عليها بشيء بل ساعدتها ووقفت إلى جانبها في مواضع شتى تثميناً لجهودها ورداً لجميل عطائها واحتراماً لمجمل مواقفها الإيجابية. وقد دفع هذا التوافق القيمي والمصلحي الطرفين إلى الانخراط في سلسلة من النشاطات والمبادرات التعاونية المتنوعة التي أرست عهداً جديداً لأفريقيا يتسم بالإيجابية في نظرته وحدوده وآفاقه في التعامل مع قوى كبرى لا تشبه مثيلاتها من القوى الكبرى التي تعاونت مع أفريقيا بمنطق لاإنساني ولاعقلاني خلق لديها شعوراً سلبياً يصعب تجاوزه.

تقوم فرضية هذا البحث على حقيقة أن الأدوات الاقتصادية بمختلف أشكالها هي العنصر الحاسم والقائد لبقية الأدوات في تعزيز دور الصين في أفريقيا ومساعدتها على تأمين مواردها وتعظيم مكاسبها وكسب حلفائها، ولغرض الإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث.

(*) البريد الإلكتروني: ibtyass@gmail.com.

أولاً: أبعاد الدور الصيني في أفريقيا

يمكن تقسيم هذا الدور إلى ثلاثة أبعاد حسب أهميتها وفاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها وهي:

١ ـ البعد الاقتصادي

إن المنظور الصيني الخاص للقارة الأفريقية كونها تمثل عنصراً مركزياً في استدامة نموها وتطويره على المدى البعيد أعطى العامل الاقتصادي الأولوية وجعله العامل الأساسي والأهم في تفاعل الصين مع أفريقيا، لذا اعتمدت الأولى في سياستها تجاه الثانية على مفهومَي القوة الناعمة وبناء شراكات اقتصادية واستراتيجية[١]، وتتميز العلاقات الصينية ـ الأفريقية بالتعدد والتنوع والكثافة، ويمكن تقسيمها إلى ما يأتي:

أ ـ المساعدات المالية والتنموية

يعد سلاح المساعدات الخارجية بنوعيه المالي والتنموي العنصر الحاسم في تعزيز وجود الصين وتوسيعه في أفريقيا. من أجل هذا حظيت أفريقيا بأكبر نسبة من المساعدات الرسمية الصينية، وتقسم هذه المساعدات إلى أنواع متعددة منها: المعونة المشروطة والهبات والقروض، فضلاً عن آليات جديدة مثل الضمانات الحكومية للاستثمار في عدد من القطاعات؛ وهو ما يجعل الصين شريكاً ثابتاً لأفريقيا. وتنظر الصين إلى المساعدات التي تقدمها لأفريقيا على أنها وسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية، وهو ما جعلها تطبع سياستها الرسمية تجاه أفريقيا بهذا الطابع منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي. فالهدايا العينية وبناء المرافق الخاصة، وإرسال الفرق التقنية لإدارة هذه المواقع، وبناء القصور الرئاسية والملاعب والمكاتب، والخلط ما بين التعاون والمعونة، والطابع غير الشفاف لمساعداتها الخارجية، وثنائية هذه المساعدات وارتباطها باستخدام الشركات والمستلزمات الصينية؛ كلها تعد سمات المساعدات الخارجية الصينية[٢].

تتبع الصين منهجاً ذكياً في تقديم مساعداتها المالية والتنموية للدول الأفريقية لضمان استثمارها على الوجه الأكمل، إذ توضع هذه الأموال في حسابات مضمونة في بكين، ثم يتم وضع قائمة بمشاريع البنية التحتية المطلوبة، وبعد أن تحصل الشركات الصينية على عقود بناء هذه المشاريع يتم تحويل هذه الأموال إلى حسابات هذه الشركات، وتوفر هذه الطريقة ثلاثة أمور أساسية هي: ضمان بناء هذه المشاريع، وعدم ضياع هذه الأموال عبر سرقتها من قبل المسؤولين

---

(١) سعيدة محمد بن عمر، «أفريقيا الصاعدة بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية»، مجلة **اتجاهات المستقبل**، العدد ٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، ص ٣.

(٢) للمزيد من التفاصيل، انظر: سمير قط، «الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨)، ص ١٠٩ ـ ١١٢.

الفاسدين، وحصول الصين على سمعة جيدة لدى شعوب القارة الأفريقية ومسؤوليها[٣]. وقد تنامت المساعدات التي تقدمها الصين إلى أفريقيا ومن ضمنها القروض بشكل كبير؛ إذ ارتفعت من ٨٠٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٥ إلى ١٠ مليارات دولار أمريكي في المدة ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٢[٤].

ب ـ الاطار المؤسسي للتعاون والشراكة

تحمل المساعدات التي تقدمها الصين إلى أفريقيا طابعاً مؤسسياً رسمياً، إذ تشترك عدة وزارات ومؤسسات ودوائر خاصة في تقديم هذه المساعدات كل حسب دوره، مثل وزارات الخارجية والمالية والتجارة، إضافة إلى المصارف المملوكة للدولة واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في مجلس الدولة، والمستشارين الصينيين في السفارات الصينية[٥]. ويوضح الشكل الرقم (١) برنامج المساعدات الخارجية الصينية.

إذا كانت أفريقيا فتحت آفاقاً جديدة للصين لتحقيق أحلامها وطموحاتها وأهدافها فإن الأخيرة لم تبخل عليها بشيء بل ساعدتها ووقفت إلى جانبها في مواضع شتى تثميناً لجهودها ورداً لجميل عطائها واحتراماً لمجمل مواقفها الإيجابية.

تشكل المساعدات الصينية الرسمية أنموذجاً ملائماً وجيداً لاقتصادات القارة الأفريقية لاعتبارات كثيرة: **أولها**، امتلاك الصين خبرة واسعة في مجال التنمية؛ و**ثانيها**، تتسم مشروعاتها بجودة نسبية وتكاليف منخفضة، وهو ما يلائم الدول الأفريقية التي لا يمكنها تحمل نفقات تنموية عالية[٦].

تجسد تعاون الصين وأفريقيا بأبرز معانيه في الدبلوماسية المتعددة الأطراف المسماة منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي (FOCAC) الذي تأسّس في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٠، وهو يمثل آلية للتشاور الثنائي تهدف إلى تعميق العلاقات وتشجيع التعاون المشترك، والسعي إلى

---

(٣) أسهمت الصين في تحسين مستوى البنية التحتية الأفريقية في إطار برنامج مساعداتها الخارجية من خلال بناء ٣٣٠٠ كم من الطرق، و٣٠٠ مستشفى و٥٠ مدرسة و١٠٠ محطة لتوليد الكهرباء في أكثر من ٤٠ بلد أفريقي. للمزيد من التفاصيل، انظر: الشيخ باي الحبيب، «الاستثمارات الصينية بأفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية،» مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ص ٤ ـ ٧، تقرير منشور على موقع مركز الجزيرة الإلكتروني <http://studies.aljazeera.net>.

(٤) Thompson Ayodele and Olusegun Sotola, «China and Africa: An Evaluation of Chinese Investment,» IPPA Working Paper Series, Public Policy Analysis, Nigeria, 2014, p. 4, <http://www.ippanigeria.org/articles/China%20-Africa%20relation_Workingpaper_final.pdf>.

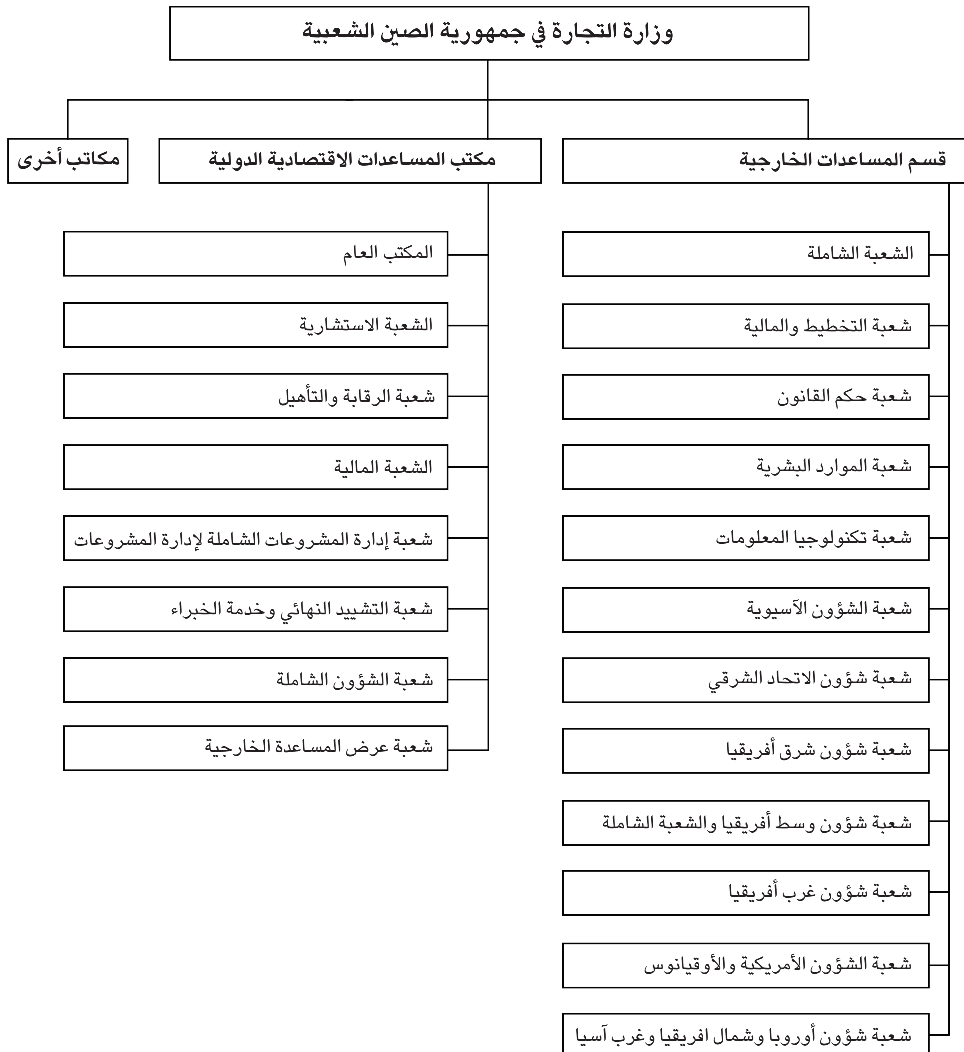
(٥) قط، «الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة،» ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٦) كريس الدن، **الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟**، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ دبي: دار كلمة، ٢٠٠٩)، ص ٣٨ ـ ٤٠، و٤٤.

توطين التنمية المشتركة. وقد مثل هذا المنتدى خارطة طريق لمئات من اتفاقيات التكامل لتقديم المساعدة الاقتصادية التي تنوعت ما بين التعاون التقني ومشاريع الدعم والمنح المالية[٧].

الشكل الرقم (١)

الإطار التنظيمي لإدارة المساعدات الخارجية الصينية



المصدر: Li Xiaoyun, «China's Foreign Aid and to Africa: Overview,» (China Agriculture University, Beijing, p. 7, <http://www.iprcc.org.cn/ppt/2008-05-13/1210662570.pdf>.

---

(٧) جميلة علاق، «استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء»، **مجلة العلوم الاجتماعية** (الجزائر)، العدد ١٩ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، ص ٣٤٣.

يهدف هذا المنتدى الذي يضم في عضويته ٥٠ دولة أفريقية، إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية ما بين الصين والدول الأفريقية في القطاعين العام والخاص، وإرساء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد في القرن الحادي والعشرين، وهو أسهم في زيادة التغلغل الصيني في أفريقيا[٨]. وصدّق مؤتمر المنتدى المنعقد في جوهانسبورغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ على خطة عمل لعامي ٢٠١٦ ـ ٢٠١٧ ركزت على إنشاء الصين صندوقاً للتعاون برأس مال يصل إلى ١٠ مليارات دولار، وتعهدها إعفاء الدول الأقل تطوراً من الديون المترتبة على القروض من دون فوائد التي لم يتم تسديدها في نهاية عام ٢٠١٥، وتدريب ٢٠٠ موظف أفريقي، وتقديم ٣٠ ألف منحة دراسية، وتقديم مساعدة مالية تقدر بـ ٦٠ مليون دولار للاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة[٩].

إن المنظور الصيني الخاص للقارة الأفريقية كونها تمثل عنصراً مركزياً في استدامة نموها وتطويره على المدى البعيد أعطى العامل الاقتصادي الأولوية وجعله العامل الأساسي والأهم في تفاعل الصين مع أفريقيا.

ج ـ الاستثمار

رأت الصين أن أفضل وجهة لتوظيف فوائضها المالية هي القارة الأفريقية التي سيحقق الاستثمار فيها فوائد عديدة أبرزها عولمة الشركات الصينية الكبرى التي تحظى بدعم الحكومة الصينية، أي أنها لا ترفض العولمة بل تتعامل معها وفق شروطها لا وفق شروط الآخرين، ويدعم الرئيس الصيني السابق (هو جنتاو) هذا الاتجاه بقوله «إن العولمة تشكل محوراً أولوياً للاقتصاد الصيني، وأفريقيا بشكل خاص موضعاً مشجعاً لاستثمار الشركات الصينية»[١٠].

يتسم الاستثمار الصيني في أفريقيا بمميزات جمة، منها انخفاض تكلفة المشاريع الصينية في أفريقيا؛ واختيار الشركات الصينية مناطق للاستثمار تفتقد الأمن، وهو ما يجعلها تتحمل

---

(٨) عقد المؤتمر **الأول** للمنتدى في العاصمة الصينية بكين عام ٢٠٠٠ بحضور مسؤولين يمثلون ٤٤ دولة، ويعقد المنتدى كل ثلاث سنوات بالتناوب ما بين الصين وإحدى الدول الأفريقية، و**الثاني** في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا عام ٢٠٠٣، و**الثالث** في بكين عام ٢٠٠٦، و**الرابع** في القاهرة عام ٢٠٠٩، و**الخامس** في بكين عام ٢٠١٢، و**السادس** في مدينة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا عام ٢٠١٥ كما نوهنا آنفاً، للمزيد من التفاصيل حول أعمال ومقررات المؤتمرات الستة، انظر: الحبيب، «الاستثمارات الصينية بأفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية»، ص ٥، ومحمد الخولي، «منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي من إعلان بكين لقمة جوهانسبرغ»، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.masralarabia.com>.

(٩) للمزيد من التفاصيل حول مقررات المنتدى، انظر: «منتدى حول التعاون الصيني الأفريقي: دراسة في المحاور الـ ١٠ للتعاون»، وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٦ <http://www.treckat.com>.

(١٠) قط، «الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة،» ص ٧٢.

مخاطر لا تستطيع الشركات الغربية تحملها؛ تركز الاستثمار الصيني، عدا موارد الطاقة، في قطاع الخدمات، وبخاصة البناء والنقل والتصنيع وفي القطاعات التي لا تتطلب مهارة عالية والكثيفة الاستخدام لرأس المال في الدول الأفريقية الفقيرة[(١١)]؛ وإقامة مشاريع هدفها التضامن مع الشعوب الأفريقية[(١٢)].

تعتمد الشركات الصينية في استثماراتها الأفريقية على قاعدة ثلاثية المال والخبرة والعمال، ولهذه القاعدة منافعها ومضارها على الدول الأفريقية، فالعمالة الصينية مدربة جيداً وتتمتع بإنتاجية عالية وهو ما يجعلها تتسبب بمشاكل في البلدان التي تعاني نسب بطالة مرتفعة[(١٣)].

رأت الصين أن أفضل وجهة لتوظيف فوائضها المالية هي القارة الأفريقية التي سيحقق الاستثمار فيها فوائد عديدة أبرزها عولمة الشركات الصينية الكبرى التي تحظى بدعم الحكومة الصينية.

استطاعت هذه الشركات عقد العديد من الصفقات الناجحة في أفريقيا، ولا سيّما في مجال الطاقة؛ مثلاً اشترت الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحري (CNOOC) عام ٢٠٠٥ حصة تبلغ ٤٥ بالمئة من حقول النفط النيجيرية مقابل ٢,٢٧ مليار دولار أمريكي، ووسعت شركة هواوي للاتصالات مشاريعها لتشمل ٣٩ بلداً أفريقياً جنوب الصحراء بما في ذلك مشروع البنية التحتية لسوق الهاتف النقال في نيجيريا بقيمة ٨٠٠ مليون دولار[(١٤)]، كما وقعت الصين والكونغو اتفاقية اقتصادية في مجال التعدين عام ٢٠٠٨ تحصل بموجبها الأولى على ١١ مليون طن من النحاس و٦٢٠ ألف طن من الكوبالت خلال الأعوام الـ ٢٥ القادمة، مقابل تنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية مثل بناء عدد من العيادات والمستشفيات والمدارس وجامعتين وسكك الحديد وتعبيد الطرق[(١٥)]، ويبيّن لنا الجدول الرقم (١) حجم الاستثمار الكلي للصين في أفريقيا في القطاعات المختلفة.

---

(١١) للمزيد من التفاصيل، انظر: وينجي شن وديفيد دولار وهيواي تانغ، «نهضة الاستثمار،» **مجلة التمويل والتنمية** (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(١٢) عبد الحكيم الطيب وخالد محمد دفع الله، «اتجاهات التنافس الصيني الأمريكي حول النفط في غرب أفريقيا: توقعات حركة اللجوء والتغيير السياسي،» مجلة **دراسات المستقبل**، ص ١٠٣.

(١٣) باي الحبيب، «الاستثمارات الصينية بأفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية،» ص ٤ ـ ٥.

(١٤) الدن، **الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟**، ص ٥٨ ـ ٦٢.

(١٥) الطيب ودفع الله، «اتجاهات التنافس الصيني الأمريكي حول النفط في غرب أفريقيا: توقعات حركة اللجوء والتغيير السياسي»، ص ٨٥ ـ ٨٦ و٩٦.

الجدول الرقم (١)
حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيا (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٤)

القيمة (مليار دولار)

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
حجم الاستثمار	٠,٠٧٥	٠,٩٠٠	/	١١,٧	/	٥,٤٩	٩,٣٣	/	١٢	١٤,٧	٢٥	٣٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على المصادر الآتية: لحسن الحسناوي، «التنافس الدولي في أفريقيا: الأهداف والوسائل،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٩ (شتاء ٢٠١١)، ص ١٢٠؛ فيروز عيمور، «التنافس الأمريكي ـ الصيني في أفريقيا بعد الحرب الباردة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ـ ٣، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١)، ص ٧٨؛ محمد الخولي، «بالأرقام الاستثمارات الصينية في أفريقيا،» مصر العربية (٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http://www.masralarabia.com>؛ سعيدة محمد بن عمر، «أفريقيا الصاعدة بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية،» مجلة **اتجاهات المستقبل**، العدد ٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، ص ٣؛ وانغ وانغشينغ، «الصين وأفريقيا: نموذج إيجابي في العلاقات الدولية، ٢٠١١/١/٦، كلمة السفير الصيني السابق في ليبيا منشورة على الموقع الإلكتروني <http://www.china-embassy.org>؛ موقع الجزيرة.نت، <http:www.aljazeera.net>؛ علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات**، تقديم محمد المجذوب (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠)، ص ١١٥، وThompson Ayodele and Olusegun Sotola, «China and Africa: An Evaluation of Chinese Investment,» IPPA Working Paper Series, Public Policy Analysis, Nigeria, 2014, p. 6, <http://www.ippanigeria.org/articles/China%20-Africa%20relation_Workingpaper_final.pdf>.

د ـ المبادلات التجارية

أسهمت الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الصين مع ٤١ دولة أفريقية عام ٢٠٠٥، وتأسيس منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي عام ٢٠٠٠ إلى حفز التجارة بين الطرفين التي لم تقتصر على منطقة معينة في أفريقيا دون سواها وإنما شملت كل البلدان الأفريقية[١٦]، فضلاً عن الخطوة الصينية بفتح أسواقها أمام الصادرات الأفريقية من أجل إصلاح الخلل في الميزان التجاري الذي كان يميل لمصلحة الصين في عامي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، وتوقيع الصين اتفاقات خاصة بمنع الازدواج الضريبي مع ٤٧ دولة أفريقية للمدة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧، وقيام البنك الصيني للتنمية بتمويل عمليات الاستيراد والمشاريع في أفريقيا، وسماح الصين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لنحو ٢٧ دولة أفريقية بإدخال صادراتها إلى السوق الصينية بلا جمارك في إطار اعتماد قائمة متبادلة من ١٩٠ سلعة لإعفائها من الجمارك بين الطرفين[١٧].

تعد أنغولا الشريك الأفريقي الأكبر للصين بحجم تجارة وصلت إلى ١٧,٦٦ مليار دولار، ثم جنوب أفريقيا ١٦,٦ مليار دولار، والسودان ٦,٣٩ مليار دولار، ونيجيريا ٦,٣٧ مليار دولار،

---

(١٦) فيروز عيمور، «التنافس الأمريكي ـ الصيني في أفريقيا بعد الحرب الباردة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ـ ٣، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١)، ص ٧١ ـ ٧٤.

(١٧) رضا محمد هلال، «العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد،» مجلة **السياسة الدولية**، السنة ٤٤، العدد ١٧٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٣٥.

ومصر ٥,٨٦ مليار دولار. وتستورد الصين منتجات زراعية تصل قيمتها إلى ٢,٣٣ مليار دولار من أفريقيا[١٨]، ويوضح الجدول الرقم (٢) حجم التبادل التجاري ما بين الصين وأفريقيا.

الجدول الرقم (٢)

حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا للمدة ما بين (١٩٥٠ ـ ٢٠١٥)

(القيمة مليار دولار أمريكي)

السنة	حجم التبادل التجاري
١٩٥٠	٠,٠١٢
١٩٧٩	٠,٨١٧
١٩٨٠	١
١٩٩٧	٥,٦
١٩٩٩	٦,٤
٢٠٠٠	١٠,٦
٢٠٠١	١٠,٧
٢٠٠٢	١٢,٣٩
٢٠٠٣	١٨,٤
٢٠٠٤	٢٩,٥
٢٠٠٥	٣٩,٥
٢٠٠٦	٥٠
٢٠٠٧	٥٥
٢٠٠٨	١١٤
٢٠٠٩	١٠٦,٨
٢٠١٠	١١٥
٢٠١١	١٦٠
٢٠١٢	١٩٨,٥
٢٠١٣	٢١٠
٢٠١٤	٢٠١,١١
٢٠١٥	٣٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المصادر الآتية: الحسناوي، المصدر نفسه، ص ١١٩؛ عيمور، المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٧٢؛ بن عمر، المصدر نفسه، ص ٣؛ موقع الجزيرة.نت، <http:www.aljazeera.net>؛ الشيخ باي الحبيب، «الاستثمارات الصينية بأفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ص ٢؛ رضا محمد هلال، «العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد،» مجلة **السياسة الدولية**، السنة ٤٤، العدد ١٧٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٣٥؛ «منتدى حول التعاون الصيني الأفريقي: دراسة في المحاور الـ ١٠ للتعاون»، وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٦ <http://www.treckat.com>؛ عبد الكريم حمودي، «الصين تغزو أفريقيا اقتصادياً»، صحيفة الخليج أونلاين، ١٩/١١/٢٠١٥، <http://llklj.onl\z2ge>؛ نادية بنسلام، «صعوبات أمام انتشار الصين الاقتصادي في أفريقيا،» مجلة **آفاق المستقبل**، العدد ١٢ (حزيران/يونيو ٢٠١٢)، ص ١٦؛ Ayodele and Sotola, Ibid., p. 6, and Judith van de Looy, *Africa and China: A Strategic Partnership?* ASC Working Paper; 67 (Leiden, The Netherlands: African Studies Centre, 2006), p. 13.

(١٨) باي الحبيب، «الاستثمارات الصينية بأفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية،» ص ٥.

هـ ـ الأسواق الأفريقية

ساعد ارتفاع حجم السكان الأفارقة، الذي يُتوقع أن يبلغ إلى ٢ مليار نسمة عام ٢٠٥٠، على تشجيع الصين على فتح أسواق جديدة في أفريقيا من خلال تعزيز قواعدها الحالية[١٩]. وعلى الرغم من أن الصين تمكنت من الولوج إلى الأسواق الأفريقية كافة، إلا أن منتوجاتها تتركز أكثر في أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما جعل الصين من أهم شركاء هذه المنطقة التجاريين، وهدفها من ذلك تحقيق غايتين، هما: الحصول الدائم على الموارد الأولية، ومحاولة نشر موادها ذات القيمة المضافة، أي ما يسمى سياسة تجاوز الحدود. وعلى الرغم من أن المنتجات الصينية أقل جودة من نظيرتيها الغربية واليابانية إلا أنها تلائم الشرائح الفقيرة في المجتمعات الأفريقية؛ فالصين تقوم بدراسة السوق وقدرتها الشرائية ومن ثم تقوم بإنتاج سلع تناسب هذه القدرة[٢٠].

اختارت الصين الساحة الأفريقية في مسعاها الرامي إلى إضعاف القوى الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، بحيث يُخلق وضع دولي ملائم لمصالح الصين العالمية؛ فالقارة الأفريقية ستكون حسب رأيها مسرحاً لبيئة ما بعد الحرب الباردة.

٢ ـ البعدان السياسي والأمني

لهذين البعدين أهمية كبيرة في توجهات الصين الاستراتيجية نحو أفريقيا بحيث إنها تتساوق في أهميتها مع ما سبقها، ويمكن تحديد أبرز ما في البعدين بما يأتي:

أ ـ البعد السياسي

(١) دعم الموقف الصيني في القضية التايوانية: تعد تايوان من القضايا الشائكة التي لطالما سببت أرقاً وقلقاً مستمرين للصين وحدّت من حركتها ودبلوماسيتها على الساحة الدولية. ولقد دفع هذا الأمر بالصين إلى محاولة تطويق تايوان وتهميش حركتها على المستوى الدولي، معتبرة أن أفريقيا هي إحدى أهم هذه المناطق التي يمكن أن تمارس فيها هذه السياسة من خلال طرح نفسها كبديل من تايوان. وقد آتت جهود الصين منذ حقبة الحرب الباردة حتى الآن أُكلها، إذ أقدمت عدة دول أفريقية على قطع علاقتها مع تايوان وكان آخرها جنوب أفريقيا عام ١٩٩٨، والسنغال عام ٢٠٠٤، وليبيريا عام ٢٠٠٥، وقد شكلت المصلحة الاقتصادية مع الصين العامل المحوري في إقدام هذه الدول وغيرها على هذه الخطوة.

(٢) الحصول على الدعم الدبلوماسي الأفريقي في الأمم المتحدة: توفر الأمم المتحدة منبراً مهماً في تحقيق أهداف الصين على المستوى العالمي، فمسائل مثل انتهاك حقوق الإنسان وإصلاح

---

(١٩) بن عمر، «أفريقيا الصاعدة بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية،» ص ٣.

(٢٠) قط، «الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة،» ص ٦٦ ـ ٧٠.

الأمم المتحدة واحتمالية ضم اليابان إلى مجلس الأمن بوصفها عضواً دائماً، والخلاف حول حقوق السيادة في بحر الصين الجنوبي، كلها قضايا تحتاج الصين فيها إلى دعم تثبت به وجودها وتوسع فيه نفوذها وتحصل من خلاله على حقوقها، وتقدم أفريقيا للصين أفضل وسيلة لتحقيق ما تصبو إليه؛ فالحضور الكبير للدول الأفريقية في الأمم المتحدة التي تشكل أكثر من ثلث أعضائه يمثل أحد الرهانات القوية التي تعمل الصين عليها[٢١].

إن أهم ما يميز التعامل الصيني مع النظم السياسية الأفريقية هو عدم التدخل في شؤونها، إذ ليس لها معايير سياسية في التعاطي مع هذه النظم، فهي ترى أنه من غير الصواب ربط ما تعتقد أنه صحيح أخلاقياً أو ثقافياً بسياستها الخارجية.

تضاعفت أهمية البعد الأممي في العلاقات الصينية ـ الأفريقية بعد محاولات القوى الكبرى استصدار قرارات في الأمم المتحدة تتهم فيها الصين بانتهاك حقوق الإنسان وبخاصة بعد العام ٢٠٠٠، الأمر الذي دفع الأخيرة ومن أجل رفع الضغط الغربي عليها في هذه المسألة إلى دعم المطالب الأفريقية في الأمم المتحدة من خلال منحها مقعدين مشفوعين بحق الفيتو و٥ مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن كما تطالب الدول الأفريقية بذلك، فتقوية الأخير وزيادة عدد أعضائه يعني بحد ذاته زيادة نفوذ الصين التي أخذت في السنوات الأخيرة تشارك بفاعلية في قضايا حل الخلافات والنزاعات الدولية ضمن الأمم المتحدة.

(٣) **سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب:** اختارت الصين الساحة الأفريقية في مسعاها الرامي إلى إضعاف القوى الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، بحيث يُخلق وضع دولي ملائم لمصالح الصين العالمية؛ فالقارة الأفريقية ستكون حسب رأيها مسرحاً لبيئة ما بعد الحرب الباردة، فخطاب جنوب ـ جنوب الذي تعتمده الصين في تعاملاتها مع الدول الأفريقية يلقى صدى إيجابياً لدى دول القارة لتتحول بموجبه الصين وكأنها الناطق باسم الدول النامية من خلال دعوتها إلى خلق بيئة دولية تعددية، وإعادة النظر[٢٢] بالاقتصاد العالمي الذي يتصف بميزتين هما عدم العدالة وإهمال حقوق الفقراء. ويؤكد الرئيس الصيني السابق (هو جنتاو) هذا المسعى من خلال اعتقاده بأن الصين تعد حالياً مشاركاً أساسياً في النظام الدولي، الذي أصبح التوجه نحو تعددية الأقطاب فيه أمراً لا يمكن التراجع عنه[٢٣].

(٤) **مساندة الصين للأنظمة السياسية الحاكمة في أفريقيا:** هدفت زيارات كبار المسؤولين السياسيين الصينيين للدول الأفريقية حسب رأي الصين، إلى تعزيز العلاقات مع أفريقيا وتطويرها. إلا أن البعض ينظر إليها ـ وبخاصة الغرب ـ على أنها توفر دعماً سياسياً صريحاً لأنظمة الحكم التسلطية في أفريقيا. وعلى الرغم من الانتقادات التي تتعرض لها الصين في هذا الجانب إلا

---

(٢١) عيمور، «التنافس الأمريكي ـ الصيني في أفريقيا بعد الحرب الباردة،» ص ١٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٦٥.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١١٦ ـ ١١٧.

أنها استمرت في نهج دبلوماسيتها الشخصية التي نسجت من طريقها علاقات قوية من النخب السياسية؛ إذ زار الرئيس الصيني السابق هو جنتاو أفريقيا أربع مرات كان آخرها عام ٢٠٠٩، فضلاً عن الزيارات المستمرة للمسؤولين الصينيين[٢٤]، حيث أضحت أفريقيا هي المحطة الأولى سنوياً لأول زيارة رسمية لوزير خارجية الصين إلى الخارج. كما عيّنت الصين مبعوثاً خاصاً إلى أفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٧[٢٥].

إن أهم ما يميز التعامل الصيني مع النظم السياسية الأفريقية هو عدم التدخل في شؤونها، إذ ليس لها معايير سياسية في التعاطي مع هذه النظم، فهي ترى أنه من غير الصواب ربط ما تعتقد أنه صحيح أخلاقياً أو ثقافياً بسياستها الخارجية[٢٦]، وسرعة تأقلمها مع أنظمة شركائها والتعامل معها حسب طبيعة الدولة المضيفة والحكومات، كما أنها تقوم بتوطيد علاقاتها مع الدول الأفريقية التي تتسم علاقاتها مع الغرب بالتوتر، بحيث جعل الأخير ينتقد سياستها ويتهمها بعدم دعم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بدارفور[٢٧]. فقد وقفت الصين ضد المحاولات الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على الحكومة السودانية بحجة مشاركتها في حملات التطهير العرقي، إلا أن بعض محاولاتها باء بالفشل[٢٨].

ب ـ البعد الأمني

على الرغم من أن الصين دخلت متأخرة للقارة الأفريقية فهي استطاعت توطيد علاقاتها الأمنية والعسكرية مع دولها في المجالات الآتية:

(١) **مبيعات الأسلحة:** دفعت التوترات السياسية والتهديدات الأمنية المتعددة الأوجه والمعقدة الجوانب إلى اتخاذ الدول الكبرى قرارات مهمة بعدم توريد السلاح إلى بعض الدول الأفريقية التي لا تتفق مع توجهاتها، وهو ما سهّل على الصين استغلال هذه الثغرة والدخول إلى سوق السلاح الأفريقي من طريق هذه الدول. ففي بداية تعاونها العسكري باعت الصين لأفريقيا أسلحة بقيمة ١,٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أن هذه الأسلحة لا تشكل رقماً كبيراً من مجمل مبيعات السلاح الأجنبي إلى أفريقيا، فهي أثبتت فاعليتها في صراعات القارة ولا سيَّما في منطقة القرن الأفريقي، التي باعت الصين لدولها أسلحة ومعدات ثقيلة بما في ذلك المروحيات وطائرات

---

(٢٤) جورج تي يو، «الصين وأفريقيا»، مقال منشور على موقع مركز دراسات الصين وآسيا الإلكتروني <http://www.chinaasia-rc.org>

(٢٥) نجلاء محمد مرعي، «الثروة النفطية والتنافس الدولي «الاستعماري» الجديد في أفريقيا»، مجلة **البيان**، التقرير الاستراتيجي السابع (٢٠١٠)، ص ٤٣٦.

(٢٦) الطيب ودفع الله، «اتجاهات التنافس الصيني الأمريكي حول النفط في غرب أفريقيا: توقعات حركة اللجوء والتغيير السياسي،» ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢٧) مهاري مارو، «العلاقات الصينية ـ الأفريقية.. الديمقراطية والتوزيع،» ترجمة يعقوب بن أبو مدين، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ص ٥ و٧ والتقرير منشور على موقع مركز الجزيرة الإلكتروني <http://studies.aljazeera.net>.

(٢٨) حمدي عبد الرحمن، **أفريقيا وتحديات عصر العولمة: أي مستقبل** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧)، ص ١٥٣.

شيانغ النفاثة المقاتلة، وقد أدت الأسلحة الصينية دوراً في الحرب الأهلية في سيراليون، والحرب بين إثيوبيا وإريتريا والكونغو وتشاد ودارفور. كما باعت الصين أسلحة متنوعة لنيجيريا بعد رفض الكونغرس الأمريكي بيعها زوارق دوريات لاستخدامها في منطقة الدلتا المضطربة، والتزمت بتدريب الفنيين النيجيريين على تتبع عمليات الأقمار الصناعية مقابل منح الصين عقوداً نفطية عامي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦.

لم يقتصر نشاط الصين العسكري في أفريقيا على مبيعات الأسلحة بل تعدَّتها إلى إنشاء مصانع للأسلحة الخفيفة في أوغندا والسودان، التي ساعدتها الصين على بناء ثلاثة مصانع تنتج الأسلحة الخفيفة وراجمات الصواريخ والأسلحة المضادة للدبابات(٢٩).

(٢) **عمليات حفظ السلام:** شرعت الصين كيلا تتهم بأنها سبب من أسباب تأجيج الصراعات في أفريقيا بسبب مبيعاتها من الأسلحة التي تتزايد عاماً بعد آخر، إلى دعم الأمن والسلم في أفريقيا من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، شاملة كل أجزاء القارة، مبتدئة بقوة كبيرة ضمن قوات حفظ السلام في ليبيريا وفرق أصغر حجماً من هذه القوات في كل من الكونغو والسودان، وقد قسمت قوات حفظ السلام الصينية البالغة ٣ آلاف جندي في أفريقيا بواقع سبع بعثات، وهذا ما يجعل الصين أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، خلال المدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨. كما قدمت الصين عام ٢٠٠٦ دعماً مالياً يصل إلى ٣,٥ مليون دولار لدعم عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، فضلاً عن تقديم مساعدات مالية أخرى تصل إلى ٢٠٠ ألف دولار لمكافحة التصحُّر عام ١٩٩٩، و٦١٠ آلاف دولار للمساعدة على حل أزمة دارفور عام ٢٠٠٤.

احتلت الأدوات الثقافية ركيزة أساسية في توجهات الصين نحو أفريقيا ولا سيمّا أن هدفها الأساس يتركز في سعي الصين المتواصل لخلق صورة إيجابية بناءة عنها من أجل توظيفها في علاقتها مع الدول الأفريقية.

كما أرسلت الصين فيلقاً من المتطوعين الشباب الذين يتم اختيارهم من بين رابطة الشبيبة الشيوعية لإعدادهم بصفتهم سفراء النيات الحسنة، وتتمحور مهمتهم في تقديم الخدمات والمساعدة في مجالات الصحة والزراعة وتربية الحيوان وعلم اللغة للأفارقة(٣٠).

ج ـ البعدان الثقافي والاجتماعي

يعد هذان البعدان من أهم جوانب دبلوماسية القوة الناعمة وأكثرها قدرة وفاعلية وتأثيراً في السير بالأهداف الصينية إلى مبتغاها وغايتها.

---

(٢٩) الدن، **الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟**، ص ٤٠ ـ ٤١ و٨٩.

(٣٠) للمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣، وعيمور، «التنافس الأمريكي ـ الصيني في أفريقيا بعد الحرب الباردة،» ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(١) **البعد الثقافي:** احتلت الأدوات الثقافية ركيزة أساسية في توجهات الصين نحو أفريقيا ولا سيَّما أن هدفها الأساس يتركز في سعي الصين المتواصل لخلق صورة إيجابية بناءة عنها من أجل توظيفها في علاقتها مع الدول الأفريقية[٣١].

لقد تُرجمت هذه الخطط وطبقت على أرض الواقع من خلال التركيز على تطوير رأس المال البشري الأفريقي عبر توفير فرص التدريب لعدد من المختصين الأفارقة ضمن برنامجها لتدريب قوة العمل الأفريقية، كما أنشأت الصين عدداً من المصانع لمعالجة المواد الأولية المستخرجة من أفريقيا بدلاً من معالجتها في الصين، كما في نيجيريا؛ وقدمت تدريباً إلى ما يقارب ١٦ ألف مختص أفريقي للمدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦. وأعلن الرئيس الصيني السابق هو جنتاو عام ٢٠١٣ عن برنامج مساعدات لتوفير ١٨ ألف منحة دراسية حكومية للطلاب الأفارقة، وإقامة دورات تدريبية لنحو ٣٠ ألف أفريقي في مختلف الاختصاصات[٣٢].

لم تتوقف جهود الصين عند هذا الحد، بل أسست صندوقاً تشترك فيه عدة وزارات صينية مثل الشؤون الخارجية والتجارة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا، يكون مسؤولاً عن تدريب الأفارقة وتعليمهم. ولقد أسهمت الصين بصورة واضحة ضمن برنامج الزمالات والمنح الدراسية، في تشجيع التعاون وتوثيق عراه ما بين المؤسسات والطلاب في كل من أفريقيا والصين[٣٣]. وقد دشنت الصين عام ٢٠٠٩ مشروعاً ضخماً للمنح الدراسية حيث وصل عدد الطلاب الأفارقة بمقتضاه في الجامعات الصينية إلى ١٢ ألفاً يدرسون على نفقة الحكومة الصينية[٣٤].

(٢) **البعد الاجتماعي:** لهذا البعد دور كبير في تجسيد مبادئ القوة الناعمة الصينية في أفريقيا، فما يطلق عليه «دبلوماسية الصحة» حقق نتائج إيجابية على مدى السنوات القليلة الماضية، إذ يوجد في هذا الجانب تعاون مستمر ما بين الصين وأفريقيا من خلال التبادل المنتظم للفرق الصحية والتدريب الطبي للأطباء الأفارقة، واستقبال الزعماء الأفارقة الذين يأتون إلى الصين للمعالجة، وتزويد الدول الأفريقية بأجهزة طبية مجانية، وإقامة الكثير من البرامج المشتركة لمعالجة كثير من الأمراض، مثل الملاريا والإيدز، ومنها الدورة الطبية العالمية التي أقامتها وزارة الصحة الصينية لغرض معالجة الملاريا في المناطق الاستوائية، وشارك فيها ٣٠ طالباً يمثلون ١٧ دولة أفريقية، فضلاً عن الدورة المختصة بالطب التقليدي والمواد الصيدلية التي عقدت على هامش منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي وشاركت فيها ٢١ دولة. أرسلت الصين إلى ٤٧ دولة أفريقية ما يقارب ١٥ ألف طبيب وموظف صحي، وعالج أطباؤها خلال سنوات قليلة نحو ١٨٠ مليون مواطن أفريقي، فضلاً عن مساهمة الوحدات الطبية العسكرية في عمليات حفظ السلام، التي قدمت مساعداتها إلى الجنود والمدنيين على حد سواء، وتكريما لجهودها في هذا المجال فقد دعمت

---

(٣١) عبد الكريم صالح المحسن، «العلاقات الصينية ـ الأفريقية: روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة،» موقع كتابات، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ص ٧، <http://kitabat.com>.

(٣٢) Ayodele and Sotola, «China and Africa: An Evaluation of Chinese Investment,» p. 9.

(٣٣) Judith van de Looy, *Africa and China: A Strategic Partnership?,* ASC Working Paper; 67 (Leiden, The Netherlands: African Studies Centre, 2006), p. 8.

(٣٤) باي الحبيب، «الاستثمارات الصينية بأفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية،» ص ٥.

الحكومات الأفريقية الفرق الطبية الصينية، وغطت مصاريفها، ومنحتها ميداليات وطنية، وقد استطاعت هذه الفرق أن تبني علاقات مستقرة بينها وبين الشعوب الأفريقية اعتماداً على قاعدتين أساسيتين هما الثقة والخبرة[٣٥].

ثانياً: تحديات الدور الصيني في أفريقيا وإيجابياته

تتعرض أي دولة تتوجه خارج حدودها، من أجل توسيع مجال نفوذها وتعميق روابطها وضمان مصالحها، لتحديات ومصاعب جمة قد تتمكن الدولة أحياناً مَن تجاوزها، وقد تقف أحياناً أخرى حجر عثرة في طريق تقدمها. وأبرز هذه التحديات:

١ ـ القوى الغربية

اعتمدت الصين لنفسها استراتيجية جديدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وحالة عدم الاستقرار التي سادت منطقة الشرق الأوسط، تقوم على أسس جديدة هدفها تنويع مصادر الطاقة والأسواق، معطية أفريقيا أولوية جيوسياسية في هذه الاستراتيجية، التي على الرغم من أنها حملت وجهاً اقتصادياً فهي حملت قيمة أخرى من الناحية الاستراتيجية، وذلك لأن توجه الصين نحو تأمين جزء من مصادر طاقتها من أفريقيا إنما يتم في إطار استراتيجية بكين العالمية المرتكزة على قاعدة المساعدات مقابل النفط[٣٦].

لقد أثار تطبيق هذه الاستراتيجية في أفريقيا خشية القوى الغربية من تهديد الصين لمصالحها الحيوية في مناطق نفوذها التقليدية[٣٧]، وتعاظمت هذه المخاوف واشتدت وتيرتها عندما طرحت الصين رؤية استراتيجية لكيفية تعامل الدول الأفريقية مع الدول الكبرى سميت «اتفاق بكين» الذي تعمل الصين بموجبه على تشجيع الدول الأفريقية والآسيوية («المارقة» وغير الديمقراطية في نظر الولايات المتحدة) بمقاومة المطالب الغربية المفروضة عليها في الإصلاح السياسي والاقتصادي، والتمسك بقيمها وسياساتها القائمة على استمرار هيمنة الدولة على مفاصل الاقتصاد والسياسة، ومساعدتها على الإفلات من العقوبات الدولية، مثل السودان ونيجيريا والكونغو وإثيوبيا، وامتناعها عن ممارسة أي ضغوط على الدول الأفريقية للإذعان للقرارات الدولية لتسوية نزاعاتها وصراعاتها الداخلية[٣٨].

دفعت هذه التطورات الولايات المتحدة إلى درء الخطر الصيني من خلال الدعوة إلى عقد قمة أمريكية ـ أفريقية في آب/أغسطس ٢٠١٤ حضرها رؤساء دول وحكومات ٥١ دولة أفريقية،

---

(٣٥) قط، «الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة،» ص ١١٤ ـ ١١٥، و Van de Looy, *Africa and China: A Strategic Partnership*?, pp. 7-8.

(٣٦) مرعي، «الثروة النفطية والتنافس الدولي «الاستعماري» الجديد في أفريقيا،» ص ٤٢١.

(٣٧) «الوجود الصيني والتنافس الصيني ـ الأفريقي: أبعاد وقضايا عربية غائبة،» مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://saghbini.wordprss.com>.

(٣٨) هلال، «العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد،» ص ١٣٥.

ولوحظ في القمة غلبة الطابع الاقتصادي على مداولاتها ومناقشاتها ومقرراتها، وهذا يعني أن الولايات المتحدة أخذت تحذو حذو الاستراتيجية الصينية في أفريقيا التي تركز على هذا الجانب أكثر من سواه، وابتعدت عما يحرج القادة الأفارقة في ما يخص حقوق الإنسان والديمقراطية ومراعاة تطبيقهما، إذا ما رغبوا في الحصول على المساعدات الأمريكية، والاقتصار على مناقشة قضايا الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم له(٣٩).

تمتلك بريطانيا هي الأخرى مصالح كبيرة في أفريقيا، لكنها فضلت الخيار الأمريكي في التعامل مع الدور الصيني من خلال اتباع سياسة المشاركة البناءة مع الصين أملاً في التأثير في بكين لاعتماد وجهة النظر التي تتفق مع أفضل الممارسات التي وضعها الغرب حول التنمية والاستثمار، في حين يساور القلق فرنسا التي ترى أن مشاركة الصين في مجال نفوذها التقليدي يعد تحدياً بارزاً لتفوقها في أفريقيا وأن أيامها كقوة عظمى أخذت في الأفول(٤٠).

٢ ـ العمالة الصينية وتهديد الصناعات المحلية

استعانت الدول الأفريقية بالشركات والعمالة الصينية للعمل في بلدانها كونها تتميز بالكفاءة ورخص التكاليف، من أجل المساهمة في إنجاز المشاريع وتنمية اقتصاداتها. لكن هذا الاستخدام لم يخلُ من المخاطر ومن انعكاسات سلبية على سوق العمالة الأفريقية؛ فالعمالة الصينية أخذت تنافس الأخيرة وتزيحها عن أعمالها، حتى الحرفية منها، وتتسبب بإفلاس العديد من المؤسسات والشركات الأفريقية وإغلاقها وتسريح أعداد كبيرة من العمال لديها، مثلما حصل في نيجيريا عندما قامت الحكومة بتسريح ٢٥٠ ألف عامل بعد إغلاق ٨٠ بالمئة من مصانع النسيج، والأمر ذاته حدث في جنوب أفريقيا عندما تم تسريح ما يقارب من ٦٠ ألف عامل بعد إغلاق ما لا يقل عن ٨٠٠ شركة. أما الجزائر فقد أصدرت قانوناً لتنظيم هذه العمالة التي تعمل في مشاريع البناء الضخمة لمنع العمال الصينيين من العمل خارج الإطار الذي جاؤوا من أجله(٤١).

إن شكوى الدول الغربية وبعض الجهات غير الحكومية الأفريقية من التأثيرات السلبية للوجود الصيني في أفريقيا لا يعني أن هذا الاتهام صحيح، بل إنه يفتقر إلى الدقة والموضوعية والصدقية، ويمثل حالة من القلق المتنامي لدور الصين في أفريقيا.

٣ ـ التحديات البيئية

تتعرض البيئة في أفريقيا لتدمير وتدهور ممنهجين طويلي الأمد تشترك الشركات الصينية في جزء منهما، إذ تتعرض الغابات ـ سواء بصفة قانونية أو غير قانونية ـ في كل من ليبيريا والغابون

(٣٩) بن عمر، «أفريقيا الصاعدة بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية،» ص ٤.

(٤٠) الدن، **الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟**، ص ١٤٠ ـ ١٤٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١، وقط، «الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة،» ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

وغينيا الاستوائية والكاميرون وموزمبيق وغيرها، لقطع متواصل لأشجارها التي يتم تحويلها إلى خشب ومن ثم تصديرها إلى مصانع الخشب في الصين. ويمثل استعداد الصين لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة المتمثلة ببناء السدود عاملاً آخر من عوامل التدهور الإيكولوجي في أفريقيا لما تسببه هذه السدود من تهجير وتشريد تعسفي للسكان المحليين، فضلاً عن عواقبها البيئية الأخرى، كما حدث في السودان عند بناء سد مِروي بتكلفة ١,٨ مليار دولار، الذي أدى إلى تهجير عدد من سكان المنطقة التي أقيم فيها السد، وامتد تدمير البيئة أيضاً إلى الحياة البرية والبحرية، فضلاً عن التلوث الناجم عن استخراج النفط والمعادن، إذ لا تراعي الشركات الصينية، وبخاصة الصغيرة والمتوسطة، معايير العمل والبيئة في الدول الأفريقية[٤٢].

٤ ـ معارضة المنظمات غير الرسمية وغير الحكومية للوجود الصيني

تواجه رغبة الصين في المحافظة على وضعها واستثماراتها في أفريقيا تحدياً من جانب منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة في الدول الأفريقية في قضايا العمل والبيئة والتجارة والحكم، إذ لم تتوان عن انتقاد سياسة المساعدات التي تقدمها الصين وسلوك بعض شركاتها، وانزعاجها من العلاقات الوثيقة التي يجري استغلالها من جانب الصين مع الحكام الأفارقة المستبدّين، ولمواجهة هذا النقد قامت الصين بإقامة مشاريع ذات قيمة رمزية مثل بناء مستشفى أو تقديم مساعدات مالية للتخفيف من حدة بعض المشاكل الداخلية.

لم تتردد المعارضة السياسية في بعض الدول الأفريقية في استخدام الوجود الصيني كأداة للمناورة بهدف كسب الدعم الشعبي ومن ثم الوصول إلى السلطة السياسية، مستغلة علاقة الصين الوثيقة مع الأنظمة الحاكمة في أفريقيا؛ فعلى سبيل المثال انتقدت أحزاب المعارضة في بوتسوانا شروط القروض الصينية لحكومة بلادها للحصول على مشروع بناء المساكن باستخدام الشركات الصينية[٤٣].

إن شكوى الدول الغربية وبعض الجهات غير الحكومية الأفريقية من التأثيرات السلبية للوجود الصيني في أفريقيا لا يعني أن هذا الاتهام صحيح، بل إنه يفتقر إلى الدقة والموضوعية والصدقية، ويمثل حالة من القلق المتنامي لدور الصين في أفريقيا الذي عكس حالة إيجابية تمثلت بمساعدة الدول الأفريقية على تطوير اقتصاداتها من خلال سلسلة من المساعدات الاقتصادية والفنية أعانتها على تنويع مبادلاتها التجارية مع الصين وزيادتها ووضعها في طريق التنمية. كما استجابت الصين لشكاوى الدول الأفريقية في ما يخص تهديد صادراتها للصناعات المحلية، وبخاصة صناعة النسيج التي تعد من أهم الصناعات فيها وأكثرها استيعاباً للعمالة من خلال اتخاذ خطوات تجنب إغراق السوق الأفريقية بالبضائع على حساب الإنتاج المحلي.

---

(٤٢) قط، المصدر نفسه، ص ١٢، ٨٢ و١٢١ ـ ١٢٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١١٤ و١٢٣ ـ ١٢٨.

إن توجيه الاستثمار الصيني لتطوير البنية التحتية بتكاليف منخفضة وجودة عالية وسرعة في الإنجاز كان لها دور إيجابي من ناحيتين: **الأولى**، رفع مستويات النمو الاقتصادي في عدد من الدول الأفريقية؛ و**الثانية**، تجاوز الصين الانتقادات الموجّهة لاستثماراتها في قطاع الطاقة الأفريقي[٤٤].

تبذل الصين جهوداً كبيرة من أجل مساعدة الدول الأفريقية على تطوير اقتصاداتها الوطنية من خلال استلهام التجربة التنموية الصينية وتكييفها لتلائم الظروف الأفريقية، وإشراك اليد العاملة الأفريقية في المشاريع الصينية وتدريبها على أخلاقيات العمل الصينية القائمة على الإنتاجية العالية والعمل لساعات طويلة، وفي ظروف صعبة أحياناً، من أجل إنجاز المهمات المكلفة بها، فضلاً عن إقامة عدد من الدورات التدريبية لتطوير قابليات وإمكانات العمال الأفارقة[٤٥].

إن استمرار اعتماد الصين على المواد الخام وموارد الطاقة من أفريقيا ودفع شركاتها عمولات للمسؤولين السياسيين في هذه الدول نظير تسهيلهم الإجراءات المتعلقة بالاستثمار سيشوّه صورتها ويضعها في خانة الدول الاستعمارية.

ثالثاً: مستقبل الدور الصيني في أفريقيا

ستبقى الاعتبارات الاقتصادية حالياً ومستقبلاً العامل الأكثر أهمية من غيرها في تشكيل العلاقات الصينية ـ الأفريقية والتحكم في مساراتها، فحاجة الصين إلى النفط الأفريقي وزيادة المبادلات التجارية وتوسيع مجالاتها ستكون أهم المتغيرات المؤثرة في استراتيجية الصين المستقبلية حيال أفريقيا[٤٦].

سيعتمد كل ذلك بلا شك على أمرين، هما: قدرة الصين على تكييف نفسها مع المشاغل الأفريقية في الوقت الذي تسعى لتحقيق أهدافها الأوسع الخاصة على مستوى القارة، وقدرة الأفارقة أنفسهم على تحديد طبيعة وعمق التغلغل الصيني في قارتهم[٤٧]، وإذا تمكنت الدول الأفريقية من امتلاك هذه الإمكانية فإن هذا الأمر سيؤثر سلباً في الوجود الغربي في أفريقيا من منظور المصالح الحالية والمستقبلية.

إن الصين مدعوة في ظل هذه الاحتمالات إلى تبني استراتيجية تمكّنها من بلوغ غايتها هذه وتثبيت أركان وجودها في القارة من قبيل: تأكيد أهمية العامل الثقافي في تعزيز الروابط مع أفريقيا من خلال منح المواطنين الصينيين المسلمين مواقع مهمة في المؤسسات والأنشطة الصينية ذات الصلة بأفريقيا أو بمناطق إنتاج النفط فيها في الدول ذات الأغلبية الإسلامية لكي يتمكنوا من التأثير

---

(٤٤) عيمور، «التنافس الأمريكي ـ الصيني في أفريقيا بعد الحرب الباردة،» ص ١٢٨ ـ ١٣١.

(٤٥) الدن، **الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟**، ص ١٤٧.

(٤٦) قط، «الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة،» ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٤٧) الدن، المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ١٨١.

في المجتمعات المحلية وخلق انطباع جيد عن الصين فيها[٤٨]، ومساعدة الدول الأفريقية على بناء نظام أمن غذائي متطور يمكنها من التخلص من المجاعات التي تعانيها منذ سنوات عديدة، وعدم السماح للشركات الصينية برسم سياستها تجاه أفريقيا وفق مصالحها من دون النظر إلى أنظمة الدول التي تتعامل معها وطبيعتها وطموحاتها وارتباطاتها، ومراقبة سلوك شركاتها في أفريقيا في إطار حملتها الناجحة لمكافحة الفساد، والتأكد من مصير مساعداتها المالية والاقتصادية المقدمة إلى هذه الدول[٤٩]، وضرورة إعادة النظر في السياسة الصينية حيال أفريقيا من خلال اعتماد القواعد المنصوص عليها في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي ومنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي، وإيجاد الحلول للكثير من المشاكل والصيغ المناسبة للتعاون، وأهمية توظيف الصين للاتحاد الأفريقي كونه واجهة متعددة الأطراف لوضع المعايير المشتركة التي ستحمي الصين من تهمة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، وتخفيف النقد الموجه إلى سمعتها على الصعيد العالمي كونها تسهم في تركيز الفساد في أفريقيا وتحول دون إمكان إحلال السلام فيها[٥٠].

ستواجه جهود الصين في سبيل تطوير سياستها تجاه القارة الأفريقية في المستقبل المنظور بعض المعوقات التي يمكن أن تقلل من المكاسب التي تحققها. في هذا الإطار نوجز أبرزها في:

١ ـ ضعف المكون الثقافي في علاقة الصين بأفريقيا، الذي يرتكز على عدد من العناصر، منها: عدم انتشار اللغة الصينية عالمياً؛ عدم إلمام النخبة الصينية المثقفة باللغات المستخدمة في هذه الدول؛ عدم إيلاء الصين اهتماماً كبيراً بالديانات المنتشرة في هذه الدول والتنظيمات المتعددة المروجة لها؛ وتجاهل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية.

٢ ـ ضعف الاهتمام الإعلامي والأكاديمي الصيني بالقارة الأفريقية، مثل محدودية اهتمام الإعلام الصيني بهذه المنطقة، وقلة عدد المراكز والبرامج البحثية المتخصصة في دراسة كل ما يتعلق بهذه الدول من ناحية ثقافتها وقيمتها ودياناتها وعلاقاتها الخارجية السياسية والاقتصادية، واستقاء الصين معلوماتها وبياناتها عن هذه الدول من المراكز والبرامج البحثية الغربية، الأمر الذي ينقل لها صورة غير دقيقة عنها.

٣ ـ إن استمرار اعتماد الصين على المواد الخام وموارد الطاقة من أفريقيا ودفع شركاتها عمولات للمسؤولين السياسيين في هذه الدول نظير تسهيلهم الإجراءات المتعلقة بالاستثمار سيشوِّه صورتها ويضعها في خانة الدول الاستعمارية، وهو ما يعرقل جهودها مستقبلاً في الحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول الأفريقية[٥١].

---

(٤٨) الطيب ودفع الله، «اتجاهات التنافس الصيني الأمريكي حول النفط في غرب أفريقيا: توقعات حركة اللجوء والتغيير السياسي،» ص ١٠٣ و١١٨.

(٤٩) جعفر كرار أحمد، «العلاقات السودانية ـ الصينية، ١٩٥٦ ـ ٢٠١١،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٨، العدد ٤٤٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٥٠) مارو، «العلاقات الصينية ـ الأفريقية.. الديمقراطية والتوزيع،» ص ٩.

(٥١) هلال، «العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد»، ص ١٣٨ ـ ١٣.

خاتمة

إن فهماً واقعياً ومدروساً لحقيقة العلاقة الدينامية بين الصين وأفريقيا يقودنا إلى الحقائق الآتية:

١ ـ يستند تشجيع الصينيين للهجرة والعمل في أفريقيا إلى تجارب ناجحة سابقة في دول جنوب شرق آسيا، حيث الأقليات الصينية القوية الممسكة بعصب الحياة الاقتصادية في البلدان التي توطنت فيها منذ عشرات السنين. والحال في أفريقيا لا يختلف عن سابقه؛ فالصينيون المعروفون بالهمة والنشاط والتضامن فيما بينهم والقدرة على الاندماج في المجتمعات المحلية قادرون على بناء ذاتهم وتكوين ثروات تساعدهم على إنشاء مشاريع اقتصادية في بلدان فتية استوطنها الفقر والتخلف، ومن ثم السيطرة تدريجاً على الاقتصادات المحلية أو فرض نوع من التأثير فيها وفي حركتها ونشاطاتها. من هذه الزاوية يمكن أن تسفر هذه العملية في النهاية، وبعد سنوات طويلة قد تبلغ عقوداً، عن امتلاك الصينيين الأفارقة التأثير في ماجريات العملية السياسية في عدد من الدول الأفريقية والتحكم في مساراتها وعلاقاتها وارتباطاتها الخارجية، وبخاصة مع الصين (البلد الأم)؛ إذ يتميز الصينيون بافتخار أجيال عديدة منهم بانتمائهم إلى وطنهم الأصلي حتى لو كانوا يعيشون بعيداً منه، كما يشكل اهتمام الحكومات الصينية المتعاقبة للمجتمعات الصينية خارج البلاد ورعايتها ومد يد المساعدة لها عاملاً مساعداً في تنامي هذا الشعور، من هنا نفهم أن النجاح سيكون حليف الصينيين في أفريقيا.

٢ ـ إن توطيد الصين لعلاقاتها مع الأنظمة الاستبدادية في أفريقيا وتعميقها وإنشاء شبكة مصالح معقدة ومتشابكة قد يطرح احتمالية بعيدة المدى هي تدخل الحكومة الصينية من خلال استخدام وحدات من جيشها إذا ما تعرضت مصالحها للخطر والدفاع عن الأنظمة السياسية الحليفة لها، وهو ما سيولد مزيداً من الاحتقان السياسي وتنامي مشاعر الكراهية في صفوف المواطنين الأفارقة للصين الحريصة دائماً على سمعتها وعلى جواليها التي قد تتعرض للمضايقات والإضرار بمصالحها من جانب شعوب الدول التي تقيم فيها.

٣ ـ تستطيع أفريقيا الإفادة من مشاريع الصين العالمية في تحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي أنشأته الصين في تشرين الأول ٢٠١٤ والذي سيمنح الصين مستقبلاً مكانة كبيرة في مجالي التنمية والإدارة المالية على المستوى العالمي، ويفتح الطريق أمامها لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي، وسيمكن هذا الانضمام أفريقيا من الإفادة من برامجه في تطوير اقتصاداتها المحلية وفتح مجال أوسع أمامها □

الدعوة إلى العامية في الوطن العربي: ثبات الأهداف وتحول الأساليب

بوجمعة وعلي(*)

باحث في اللسانيات الاجتماعية، جامعة ابن طفيل،
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة ـ المغرب.

مقدمة

تعَد الدعوة إلى اتخاذ العامية لغة للتدريس، وأداة للتعبير الأدبي والثقافي، وإحلالها محل اللغة العربية الفصحى، من أخطر الدعوات التي تعرّض لها اللسان العربي خلال تاريخه الطويل؛ وتعرضت فيها الأمة العربية لأعنف انقلاب ثقافي بعد الإسلام، حيث ظلت هذه الدعوة تتردد بيننا، تظهر حيناً وتختفي أخرى، والمثقفون العرب منقسمون بين مؤيد ومعارض، لا يكادون يصلون إلى رأي قاطع وحاسم في أمرها.

فما هي الدعوة إلى العامية؟ وما هي مظاهرها وتجلياتها؟ ومن يقف وراءها؟ وما هي أهدافها الخفية والمعلنة؟ وما هي نتائجها؟

أولاً: مفهوم العامية (الدارجة)

العامية أو الدارجة نمط لغوي يسميه الأوروبيون «العربية المحكية» (Spoken Arabic) أو «عربية اللهجة» (Dialect)، ويسميه فرجسون «النمط المنخفض» في اللغة (Low) ويرمز له بـ (L)، مقابل النمط الأعلى أو الرفيع (High) ويرمز له (H) والذي هو اللغة المعيارية.

فالعامية نمط لغوي، يتعلمه الإنسان العربي في مختلف أصقاع الوطن العربي، وهو يختلف من منطقة لأخرى، ومن قطر لآخر ومن فئة لأخرى، كما يتمايز بأصواته وكلماته وقواعده، يستعمله الإنسان في محيطه اليومي العادي مع محيطه، به يغني، يهمس، يناقش ويشتم.

(*) البريد الإلكتروني: bo.ouali@gmail.com.

والعامية نمط لغوي ازدهر بانتشار الأمية وغياب التعليم، وقد اتجه نحو التبسيط والبعد عن أي تعقيدات في الصوت، النطق، الصرف، النحو واختيار الكلمة[١].

ثانياً: الدعوة إلى العامية: تأطير تاريخي

١ ـ الدعوة إلى العامية في أوروبا

يؤكد كثير من الباحثين[٢]، أن أول من حاول التنظير للدعوة إلى العامية والتأسيس لبرامج تدرسيها هم الأوروبيون؛ من خلال إنشاء بعض المدارس مثل: مدرسة نابولي للدروس الشرقية بإيطاليا سنة ١٧٢٧، ومدرسة القناصل بالنمسا سنة ١٧٤٧م، التي درس بها حسن المصري صاحب كتاب **أحسن النجب في معرفة لسان العرب**، ومدرسة باريس للغات الشرقية بفرنسا سنة ١٧٥٩، التي درس بها مخائيل الصباغ صاحب كتاب **الرسالة التامة في كلام العامة** سنة، ومدرسة لازارف الإكليركية للغات الشرقية بروسيا، التي عمل بها الشيخ محمد عباد الطنطاوي، ومدارس أخرى في كل من ألمانيا وإنكلترا والمجر.

كما ألف أحمد فارس الشدياق، كتاباً في العامية بجامعة لندن، عنوانه **أصول اللغة العربية المحكية** سنة ١٨٥٦م. وكان للعامية المصرية نصيب الأسد في هذا الاهتمام والدراسة، ذلك من خلال كتاب «**قواعد العربية العامية في مصر** للمهندس الإنكليزي «سبيتا»، وكتاب **اللغة المحكية في مصر** للقاضي الإنكليزي «ولمور»؛ وكتاب **المقتضب في عربية مصر** للقاضيين «داول» و»فيولت»[٣]. الحقيقة أن الحماس الذي أبداه الأوروبيون للعاميات، وبخاصة العامية المصرية كان كبيراً ومستغرباً، وخصوصاً من طرف مهندس الري البريطاني وليام ولكسوس، الذي وفد إلى مصر عام ١٨٨٣، ليقود حملة شرسة على اللغة العربية الفصحى باعتبارها لغة قديمة؛ عتيقة وجامدة، داعياً إلى إحلال العامية محلها[٤].

٢ ـ الدعوة إلى العامية في المشرق العربي

يذهب محمد شاكر في كتابه **أباطيل وأسمار**، إلى أن جذور الاهتمام الأوروبي بالعامية العربية تعود إلى سنة ١٦٦٤م، حيث دعا البارون دي ويتز إلى تأسيس مدرسة جامعية لتعليم لغات الشرق، يناط بها أمر التبشير[٥]. وقد ذكر كثيرون من دعاة العامية في الشرق العربي أمثال:

---

(١) محمد راجي الزغول، **دراسات في اللسانيات العربية والاجتماعية** (إربد، الأردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٢٦.

(٢) محمد وحيدي، «بين الفصحى والعامية: أغاليط الخطاب التلهيجي،» **اللسان العربي**، العدد ٧١ (٢٠١٣)، ص ١٣٢.

(٣) الزغول، المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٥) محمود محمد شاكر، **أباطيل وأسمار** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٤)، ص ١٨٤.

ولهلم سبيتا الإنكليزي وكارل فولرس الألماني، والمبشر الإنكليزي (المهندس) وليم ويلكسوس مترجم الإنجيل إلى العامية، والمستشرق سلدنويلمور مؤلف كتاب **العربية المحلية في مصر** سنة ١٩٠١، بالإضافة إلى لويس عوض وأمين شميل وسلامة موسى.

كما كان رفاعة الطهطاوي (١٨٠١/١٨٧٣) أحد رواد النهضة العلمية والفكرية في مصر، ومؤسس «مدرسة الألسن»، وصاحب مجلة **روضة المدارس**، من بين الدعاة الأوائل إلى العامية، حيث وظفها في كتاباته وفي الترجمة والصحافة، نتيجة إعجابه حد الانبهار بالفكر والثقافة الغربية أثناء مقامه الطويل بفرنسا. كما نهج سلامة موسى صاحب كتاب **البلاغة العصرية واللغة العربية**، الذي دعا فيه إلى فرعنة الثقافة المصرية، وتبني عاميتها. وأيضا سعيد عقل الذي اشتهر بدعوته إلى لبننة اللغة في لبنان، وفَينقة أصولها وثقافتها، حيث أصدر ديوانه الشعري «يارا» بالحرف اللاتيني، واستهله ببعض الحروف الفينيقية، ومن تلامذته الأوفياء والمتحمسين لهذا الطرح نجد فرانك سلامة[٦].

وعليه فإن الدعوة إلى العامية في المشرق العربي أنتجت كثيراً من الدراسات والأبحاث والتآليف، من أهمها أطروحة نفوسة زكريا سعيد، بجامعة الإسكندرية سنة ١٩٦٤، بعنوان **الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، التي أكدت فيها أن البدايات الأولى لاهتمام الأوروبيين بالعامية العربية، تعود إلى أوائل القرن ١٨، حينما تم تأسيس معاهد، ومراكز لدراسة العامية في العديد من الدول الأوروبية[٧].

٣ ـ الدعوة إلى العامية في الغرب الإسلامي

اقتصر كثير من الباحثين في تاريخ الدعوة إلى العامية، على إيراد الوقائع المرتبطة بالمشرق العربي، غير أن الاهتمام بالعامية/الدارجة بدأ مبكراً في الغرب الإسلامي، بحكم التماس والاتصال الجغرافي والحضاري بين المسلمين والمسيحيين على أرض الأندلس، وبحكم رغبة المسيحيين في تنفيذ مشروع الاسترداد والتنصير. ويعد محمد بنشريفة[٨] أبرز من كتب في هذا المجال، خلال بحثه حول **معاجم اللغة العامية المغربية** الذي قدمه إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الخامسة والستين سنة ١٩٨٩، وتم نشره في العدد ٨٩ من **مجلة المجمع**، إذ بين فيه بنشريفة أن بدايات الاهتمام بالعامية في الغرب الإسلامي، بدأت في الأندلس في القرن ٧هـ، حينما وضع الراهب الكتالوني ريموند مرتين معجماً عربياً لاتينياً وآخر لاتينياً عربياً، اعتمد فيه عامية شرق الأندلس. كما نشر الراهب بيدرو دي ألكالا في غرناطة سنة ١٥٠٥م معجماً عامياً بهدف الإعانة والمساعدة على تنصير المسلمين، الذين بقوا تحت الذمة، كما أعاد الراهب الطليطلي باتريك دولا توري الاشتغال على

(٦) عبد القادر الفاسي الفهري، **السياسة اللغوية في البلاد العربية** (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٣)، ص ٤٥.

(٧) مصطفى بن حمزة، **الدعوة إلى العامية: المسار والأهداف** (وجدة: مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، ٢٠١٤)، ص ١٦.

(٨) محمد بنشريفة، في: **مجلة مجمع اللغة العربية**، العدد (١٩٨٩)، ص ١٣٥.

معجم بيدرو، وسماه **السراج في اللغة المعجمية المنقولة من اللغة الإسبانيولية إلى العربية**، وطبع في مدريد سنة ١٨٠٥[٩]؛ بالإضافة إلى رهبان آخرين اشتغلوا على ألفاظ العامية، كالراهب ليوشوندي من خلال **المعجم الإسباني العربي** المنشور سنة ١٨٩٢، وألفونصو دالكاستيلو الذي ترجم الكثير من النقوش التي وجدت على جدران قصر الحمراء، ومراسلات أحمد المنصور الذهبي والملك فيليب الثاني[١٠].

٤ ـ الدعوة إلى العامية في شمال أفريقيا

تمثلت الجذور الأولى للدعوة إلى العامية في شمال أفريقيا وبخاصة بلدان المغرب العربي، في إقامة «كرسي اللغة المغاربية» بمدرسة اللغات الشرقية بفرنسا ابتداءً من سنة ١٩٢٠، إذ أدّى كل من وليم مارسي (١٨٧٣/١٩٥٦) وجورج كولن (١٨٩٣/١٩٧٧)، دوراً كبيراً في إدارته والدعاية له، حيث كانا ينشران الدعوة إلى العامية في الجزائر والمغرب من خلال وظيفتهما في الإدارة الاستعمارية بالبلدين، ومن خلال مهامها الأكاديمية في مجال التدريس والبحث العلمي، يقول برونو: «إذا قطعنا أي صلة باللغة المسماة كلاسيكية (يقصد اللغة العربية الفصحى) فلغة محلية مثل العربية المغربية (الدارجة) مستقلة عن الكلاسيكية، استقلال الإيطالية العصرية عن لاتينية شيشرون)[١١].

كما أنشأت السلطات الاستعمارية أيضاً «معهد الأبحاث العليا المغربية»، الذي نشر الكتابة والتدريس بالعامية، اعتماداً على ما كتبه المستشرق الفرنسي جورج كولان، حول الازدواج اللغوي في اللغة العربية؛ باعتباره عائقاً كبيراً في التعليم والتعلم باللغة العربية الفصحى، وقد قدم لذلك ثلاث وصفات متكاملة:

أ ـ تغيير الفصحى وتبسيطها.

ب ـ تعليم العامية الدارجة باعتبارها اللغة التي يفهمها الجميع.

ج ـ الاستغناء عن الفصحى والدارجة معاً، والاعتماد على اللغة الفرنسية، وهذا هو الهدف الاستراتيجي لخطته[١٢].

وقد ذكر المفكر المغربي عبد الله العروي في كتابه **ديوان السياسة**، أن هنري لاوست[*] أخبره بأن إدارة الحماية الفرنسية كانت تنوي جعل الدارجة لغة رسمية للمغرب، واستدعت لذلك عدداً من المختصين في اللسانيات واللهجات، فأجمعوا لها على فشل هذا المشروع[١٣].

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١١) Louis Brunot, *Introduction à l'arabe Marocain* (Paris: G. P. Maisonneuve, 1946), p. 2.

(١٢) بن حمزة، **الدعوة إلى العامية: المسار والأهداف**، ص ٤٢.

(*) هنري لاوست (١٩٠٥ ـ ١٩٨٣م) مستشرق فرنسي يبحث في السياسة والإسلام.

(١٣) عبد الله العروي، **من ديوان السياسة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩)، ص ٥٦.

ثانياً: مبررات الدعوة إلى العامية

تقوم الدعوة إلى العامية على مبررات وذرائع في معظمها غير علمية، كواجهة لحرب مبيتة وحقد دفين على اللغة العربية الفصحى، ذلك أن قياس اللغة العربية على اللاتينية من حيث المصير والمآل هو قياس خاطئ، بدليل أن اللغة العربية استوعبت النص القرآني وأدت معانيه بكل كفاءة واقتدار وإبداع، وهو النص الديني الوحيد الذي حافظ على اللغة التي نزل بها، بينما النصوص الدينية السابقة كتبت بلغات مغايرة للغات التي نزلت بها، فإنجيل «متى» الذي يُعتبر أقدم الأناجيل، مترجم من الآرامية ـ المحدثة التي تكلم بها عيسى عليه السلام ـ إلى اللاتينية، بينما حافظ النص القرآني العربي ـ بالتواتر ـ على حروفه، وآياته، وسوره، وأساليبه، ومعانيه.

كما تعتبر اللغة العربية من أطول اللغات عمراً، إذ تعود كثير من كلماتها إلى العصر الجاهلي القديم، وإلى عصر نزول القرآن والزمن الذي بعده[١٤].

أما الادعاء بكون اللغة العربية الفصحى لغة جامدة، ولم تعد صالحة لمواكبة التطور، وأنها مشحونة بالمقدس الديني، فهي ادعاءات لا تصمد أمام العلم، والمنطق، والتاريخ، لأن من يصنعونها يجهلون أن لكل لغة مقدساً بما فيها اللغة الفرنسية التي يتمسحون بها، فاللغة العربية بقدر ما هي لغة المقدّس الديني، بقدر ما هي لغة الكائن البشري، بما أنتجته من حضارة عريقة وعلوم، وآداب غزيرة، كانت هي البدايات الأولى للنهضة العلمية والفكرية التي عرفها العالم بداية القرن ١٧.

أما الادعاءات بكونها ليست اللغة الأم للإنسان العربي، وتعوق النمو الفكري والوجداني للطفل العربي لكونها ليست لغته الأم[١٥]، فإن التاريخ يؤكد أن ذلك مجرد فرضية عادة ما تتحول إلى مرجع وحيد في الثقافات المتخلفة، أما في الثقافات الكبرى المتقدمة، فإن ذلك ليس بالمرجع الوحيد في المنظومة الثقافية والتربوية[١٦]، وفي هذا الإطار نتساءل جميعاً، هل غيَّر اليابانيون والصينيون، والأتراك والإيرانيون، واليهود لغتهم أو دينهم، أو تخلوا عن حضارتهم، وثقافتهم عندما أصبحوا ينافسون أمريكا وأوروبا في كل مجالات العلوم التقنية، والصناعية، والأدبية والفنية؟

إن الدعوة إلى العامية تحركها دوافع استعمارية لا علاقة لها بالعلم والفكر والمنطق، ولا يتبناها إلا من يناصب العداء والكراهية لتراثنا حضارة، وثقافة وديناً ولغة. يقول سلامة موسى متحدثاً عن الهدف من الدعوة إلى العامية وكتابتها بالأحرف اللاتينية: «لن يفاجأ الكاتب إن طالب العرب في يوم من الأيام بالأحرف اللاتينية لكتابة لغتهم، هذا الانتقال إن تحقق، فلن يؤثر في حياتنا الثقافية والأدبية وحسب، ولكنه سيكون علامة تغيير في اتجاهاتنا النفسية، سنرحب بالحضارة الصناعية الحديثة، بقيمها الأخلاقية والثقافية والروحية، ولن نرفض استعمال الكلمات الأوروبية، ولن نتعلق حينها بتراثنا الماضي وكأنه الدعم الوحيد لحياتنا»[١٧].

(١٤) بن حمزة، المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(١٥) وحيدي، «بين الفصحى والعامية: أغاليط الخطاب التلهيجي،» ص ١٣٠.

(١٦) محمد بنيس، حوار، في: جريدة **أخبار اليوم**، ٣٠/١١/٢٠١٣.

(١٧) Salama Mussa, «Arabic Language Problems,» *Middle Eastern Affairs*, no. 641 (1955), p .74.

١ ـ الدعوة إلى العامية والحركة الاستعمارية

إن الدعوة إلى العامية ليست فكرة ولا حركة جديدة، بل كانت منذ بداية القرن ٧هـ/١٣م بدوافع دينية تبشيرية هدفها تنصير المسلمين في الأندلس، وبقيت حاضرة منذ ذلك التاريخ يخفت صوتها حينا ويرتفع أخرى، إلى أن عادت بشكل جديد في نهاية القرن ١٩، على يد بعض المفكرين والمثقفين، كصدى لأفكار وطروحات روّجها بعض المستشرقين الذين كانت لهم ارتباطات بالدوائر الاستعمارية، وبخاصة في بعده الثقافي واللغوي، وهي كما يبدو دعوة إلى استعادة الطموح الاستعماري الذي فشل المستعمرون في فرضه بأنفسهم فأوجدوا من يعمل على تحقيقه بالوكالة[١٨]. والأكيد أن هذه الدعوة هي محاولة لطمس كل معالم الحضارة العربية والإسلامية، والقضاء على إحدى مقوماتها الأساسية وهي اللغة العربية، وهي محاولة لعزل الإنسان العربي المسلم عن أمته، وحضارته، وثقافته ولغته، ليسهل إلحاقه بأي نموذج حضاري وثقافي آخر[١٩]. ففي المغرب، مثلاً: اكتشف المغاربة أن بلادهم قبل احتلالها، كانت مرتعاً للمبشرين المسيحيين الذين كانوا يبلغون رسالتهم التنصيرية بالدارجة المغربية، التي تعلموها في مدرسة المبشر شارل دوفوكو. ويذكر قيدوم الصحافيين المغاربة مصطفى العلوي في عموده الأسبوعي بجريدة **الأسبوع الصحفي**، أن هناك مغاربة كانوا يدعمون اعتماد الدارجة لغة رسمية في التعليم، ومن بينهم مفكر مغربي من أصول يهودية اسمه عيوش[٢٠].

٢ ـ الدعوة إلى العامية ووظائف اللغات

يزعم دعاة العامية، أن اللغة العربية الفصحى لا تصلح للتواصل، ولا تعبِّر عن وجدان الإنسان العربي، وهذه المزاعم في الحقيقة تدل على ضحالة في الفكر وتسطيح في الفهم، وجهل واضح بسمات الازدواج اللغوي (Diglossia) في كل بلدان العالم المتقدمة منها والمتخلفة، والمتمثلة بارتباط كل من الفصحى والعاميات بمجالات وظيفية متمايزة، حيث يتم استعمال الشكل اللغوي المناسب للوظيفة المناسبة.

كما أن القول بأن الاختلاف الجذري للعامية عن اللغة العربية الفصحى، قول مردود، لأن كثيراً مما يستعمله الناس بعفوية وتلقائية لغة عربية فصيحة، بالإضافة الى أن الأرقام العالية التي تحققها العربية الفصحى في الإذاعات، والقنوات التلفزية، والصحف، والجرائد والمواقع الإلكترونية؛ تدل بوضوح على أنها لغة تواصل بامتياز، في حين لا نجد ولا جريدة واحدة واسعة الانتشار بالعامية رغم الدعم المالي، والإعلامي والسياسي الكبير الذي تحظى به كل المشاريع المرتبطة بالدعوة إلى العامية. أما بخصوص زعمهم بكون الفصحى ليست لغة الإحساس والوجدان، فإننا نتساءل

---

(١٨) وحيدي، «بين الفصحى والعامية: أغاليط الخطاب التلهيجي،» ص ١٣٢.

(١٩) بن حمزة، **الدعوة إلى العامية: المسار والأهداف**، ص ٦٢.

(٢٠) مصطفى العلوي، «الدعوة إلى الدارجة رسالة يهودية: الحقيقة الضائعة،» جريدة **الأسبوع الصحفي** (١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣).

مستغربين: أليس التراث الشعري العربي دليلاً قاطعاً على أن اللغة العربية لغة التعبير عن أدق الأحاسيس وأنبلها، بل وأكثرها التصاقاً بالنفس الإنسانية؟[٢١].

وعليه، فإن لكل من الفصحى والعامية أدواراً محددة ومتمايزة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

ـ الفصحى لها مكانها، والدارجة لها مكانها.

ـ الدارجة لغة عربية يتم فيها التساهل مع القواعد، نظراً إلى سرعة وبساطة أوجه الاستعمال.

ـ الدارجة مشتقة من الفصحى، وهي لا تقتصر على التعبير عن الحاجات البسيطة والعابرة، بل لها مكانها في المسرح والسينما والغناء، وتفرض نفسها في مختلف التعابير الفنية المقدمة للجمهور، والمشروطة بمراعاة مقتضيات التواصل.

ـ لكل مجال لغة، ففي مجال الأدب والعلم والتدريس والبحث العلمي، لا يمكن استعمال غير اللغة العربية الفصحى. وفي مجال التواصل اليومي البسيط لا يمكن استعمال غير العامية[٢٢]. والذين يزعمون أن اللهجات العامية صالحة للتعليم والبحث العلمي، إنما زعمهم مردود ومرفوض ليس من الناحية القومية فحسب، بل من الناحية العلمية والحضارية، ذلك أن هذه العاميات متعددة ومتنوعة بتنوع البيئات، والثقافات، والحرف؛ والصنائع والمهن[٢٣]، كما أن وجوه الاختلاف والاختراق بينهما كثيرة وعميقة، تجعل من الصعب، بل من المستحيل تطويعها بعضها مع بعض لتصبح لساناً عاماً، لأنها لغة قوم أو جماعة جغرافية، أو إثنية محدودة، في حين أن اللغة العربية لغة يتعلم ويبدع بها ما يزيد على ٤٠٠ مليون إنسان.

٣ ـ الدعوة إلى العامية والوحدة الوطنية

إن الدعوة إلى العامية لغة عامة ورسمية في مختلف المجالات، وبخاصة في مجال التعليم والبحث العلمي، هي محاولة لإغلاق آفاق التعليم والإبقاء على الجهل والانغلاق، وإلزام الشعوب الاكتفاء باللغة الزنقاوية بتعبير علال الفاسي[٢٤]، أو ما يسميه الفرنسيون بـ «الدياليكت»، والتي يصفها كثير من الفلاسفة بأوصاف هي أقرب إلى الفوضى منها، إلى أي شيء آخر. فدعاة العامية أو التدريج، يريدون أن ينقلوا الشعوب العربية ـ ومن ضمنهم المغاربة ـ من شعوب معتزة بأصالتها وانتمائها، وانفتاحها على مختلف اللغات والحضارات، إلى مجتمعات منغلقة على ذاتها، ومنقسمة على نفسها، لأن العاميات أو الدوارج لغات التعدد غير المنظم، ولغات الانغلاق على الذات، ولغات الكيانات المناطقية والإثنية، التي يستحيل معها إيجاد لغة مشتركة بين أفراد البلد الواحد، فبالأحرى أفراد وشعوب البلدان العربية. ففي تونس، مثلاً: أهل سوسة لا يتحدثون لغة أهل الجنوب ولا لغة

---

(٢١) وحيدي، «بين الفصحى والعامية: أغاليط الخطاب التلهيجي،» ص ١٣٤.

(٢٢) محمد العربي المساري، «الدراجة في التواصل نعم، في التعليم لا،» جريدة **أخبار اليوم**، ٢٨/١٠/٢٠١٣، ص ٨.

(٢٣) كمال محمد بشر، **علم اللغة الاجتماعي: المدخل** (بيروت: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ٢٤٩.

(٢٤) العلوي، «الدعوة إلى الدارجة رسالة يهودية: الحقيقة الضائعة».

أهل الساحل، وفي المغرب تختلف لغة أهل تافيلالت عن لغة أهل وجدة، والأمثلة تتعدد بتعدد المناطق والإثنيات والدول[٢٥]، في حين أن اللغة العربية ماضياً وحاضراً أثبتت أنها اللغة المشتركة والموحدة، ولغة الانفتاح على مختلف اللغات والثقافات، والحضارات والأمم[٢٦]، ويكفي أن نشير إلى ما أنتجته من علوم وآداب، وفلسفة بعد اتصالها وتلاقحها مع الحضارات، والثقافات واللغات الأخرى، من خلال مشروع الترجمة أيام العباسيين وما بعدهم.

ومن ثمة، فإن الدعوة إلى العامية، واعتمادها في التعليم بالأساس تتطلب بعض الحقائق:

أ ـ أنها دعوة لا تقف عند حدود شعارات التعدد اللغوي والثقافي والخصوصية، بل لها أصول وارتباطات بدوائر خارجية كبرى، تتجلى في:

ـ ترسيم الدارجة لغة ثانية بعد اللغة الإسبانية في سبتة ومليلية المحتلتين.

ـ الاهتمام المتزايد في الغرب بالدارجة وتدرسيها والتدريس بها، حيث أدرجت فرنسا في الميثاق الأوروبي حول اللغات الإقليمية ولغات الأقليات العربية، العامية ضمن لغات فرنسا.

ـ مراجعة المعيار الترتيبي لمركز اللغات في المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية، وإقامة ترتيب نهائي كالآتي:

(١) قسم اللغة العبرية؛ (٢) قسم اللغة البربرية؛ (٣) قسم اللغة العربية.

ـ إعادة ترتيب فروع قسم اللغة العربية، ليصبح مشتملا على أربعة أقسام هي:

(أ) قسم العربية الفصحى؛ (ب) قسم العربية المصرية؛ (ج) العربية المغاربية؛ (د) العربية الشرقية.

وهذا الأمر يرتبط بأجندات خارجية، ودوائر سياسية وأكاديمية كبرى، تهدف إلى التفتيت والتقسيم؛ عوض الجمع والتوحيد.

ب ـ أن العامية لهجة عربية، وقد أثبت البحث اللساني العلمي الرصين ذلك ضمن الازدواج اللغوي الذي ينطبق على كثير من لغات العالم، فيضطرها إلى التعايش مع لهجات التداول اليومي[٢٧].

٤ ـ الدعوة إلى العامية واللغة العربية

إن الدعوة إلى العامية ومحاولة معيرتها، وتشجيع الكتابة بها في أفق إحلالها التدريجي محل اللغة العربية الفصحى، هو مخطط للقضاء على اللغة العربية، وإبعادها عن كل مراكز القرار والتأثير في المجتمع. فدعاة العامية الذين يرتبطون بالحركة الفرنكفونية، يتبنون ما حدث للغة اللاتينية في أوروبا، وبخاصة في إيطاليا وفرنسا، وألمانيا وإسبانيا، لكنهم لا يدركون أن أوروبا

(٢٥) سعيد بنسعيد العلوي، «سجال المعرفة والجهالة،» جريدة **المساء**، ٢٠١٣/١٢/١٧.

(٢٦) عبد القادر الفاسي الفهري، حوار، في: جريدة **المساء**، ٢٠١٣/١٢/٢٥، ص ١٨.

(٢٧) فؤاد بوعلي، «تهافت التلهيج والحرص على العربية،» جريدة **الأخبار** المغربية، ٢٠١٣/١١/١٢، ص ٨.

عرفت ثورات استهدفت بناء قومية قطرية على أساس اللغة باعتبارها اللحام الحاسم، أما في البلاد العربية فلم تقم ثورات على هذا الأساس وربما لن تقوم أبداً، حتى لا يتم تقسيمها إلى كيانات لغوية صغيرة[٢٨]، تنضاف إلى الكيانات السياسية والدول القطرية التي أنتجتها معاهدة فرساي وسايكس بيكو.

إن اللغة العربية بدأت تعاني ويتراجع دورها منذ أواخر الحكم العثماني؛ نتيجة عوامل حضارية وسياسية، مثل: محاولات التتريك، والاستعمار الغربي للدول العربية والإسلامية، وبخاصة الاستعمار الفرنسي والإنكليزي، اللذان عملا بكل الوسائل على تجزئة الأمة وتقسيمها، كخطوة أولى للقضاء على أحد الأسس التي كانت توحدها وهي اللغة العربية، باعتبارها لغة القرآن والإسلام[٢٩]. ومن مظاهر الحرب على اللغة العربية في الوطن العربي:

أ ـ في مصر

ظهرت حركة تدعو إلى مصرنة وفرعنة مصر، من خلال استعمال العامية المصرية كوسيط في الفن والأدب، حيث دعا أحمد لطفي السيد في ما أسماه بـ «التسامح اللغوي»، والذي يعني به إصلاح الفصحى باستعمال ألفاظ من العامية، والألفاظ المستعارة من اللغات الأخرى في الكتابة، وقد نشر أفكاره في صحيفة **الجريدة** في تسع مقالات. بينما دعا محمد تيمور وسلامة موسى، إلى النهوض بالعامية لتكون لغة قومية، وفي سنة ١٩٤٣ فاجأ عبد العزيز فهمي مجمع اللغة العربية بالقاهرة، باقتراح كتابة العربية بالحروف اللاتينية.

ب ـ في بلاد الشام

قاد الحملة ضد اللغة العربية مارون الخوري صاحب كتاب **حياة اللغة وموتها: اللغة العامية**، وسعيد عقل الذي أصدر كتاباً بالحروف اللاتينية سنة ١٩٦١؛ وأنيس الخوري فريحة الذي أصدر سنة ١٩٤٧، كتاباً تحت عنوان **الألفاظ العامية في اللهجة اللبنانية**.

ج ـ في المغرب

عانت اللغة العربية كثيراً من منافسة اللغة الفرنسية، منذ دخول الاستعمار إلى البلاد، وحتى الآن، إلى درجة أنه يمكن القول إن المغرب يسير في اتجاه الانتقال من بلد ثنائي اللغة (فرنسية/ عربية)، إلى بلد يستغني شيئاً فشيئاً عن اللغة العربية لمصلحة اللغة الفرنسية، وهذا يحدث بدعم قوي من ذوي القرار السياسي والاقتصادي، والإعلامي، والتربوي والأكاديمي في البلاد[٣٠].

كما يلاحظ أن الدارجة المستعملة في وسائل الإعلام (الإذاعات والقنوات) الخاصة بالأساس، تتميز بالهجانة والارتباك، والخلط المتعمد بين العربية والفرنسية، وهي آلية ضمن سياسة تمرين أذن الإنسان العربي عموماً والمغربي خصوصاً، على تقبل لغة هجينة، تقيم جسراً نحو اللغة

---

(٢٨) الفاسي الفهري، **السياسة اللغوية في البلاد العربية**، ص ٤٢.

(٢٩) الزغول، **دراسات في اللسانيات العربية والاجتماعية**، ص ٢٨.

(٣٠) المساري، «الدراجة في التواصل نعم، في التعليم لا،» ص ٨.

الفرنسية، وهو في نهاية المطاف مظهر من مظاهر الحملة المنظمة، والمؤسسة والمتنوعة الأشكال، والوسائط على اللغة العربية الفصيحة، بدوافع أيديولوجية وسياسية ودينية، هدفها الأسمى، فك الارتباط بين المشرق والمغرب العربيين، وتمهيد الطريق للتخلي عن اللغة العربية، في أفق الفصل بينها وبين القرآن الكريم والدين الإسلامي، أو كما يقولون قطع الطريق على الأصولية[٣١].

ثالثاً: مخاطر الدعوة إلى العامية

إن الدعوة إلى العامية لم تكن دعوة علمية ولا بريئة، وإنما هي دعوة استعمارية وأيديولوجية وسياسية، هدفها اقتلاع الإنسان العربي المسلم من لغته وثقافته وحضارته، وعزله شعورياً وفكرياً عن تاريخه وواقعه، في أفق إلحاقه بأي نموذج ثقافي وحضاري ولغوي آخر، لأنه ليس هناك شيء أخطر على أمة من الأمم من أن تستعمل لغة وثقافة الغير[٣٢]، وعليه فإن لهذه الدعوة مخاطر كثيرة أهمها:

١ ـ تهديد وحدة البلدان العربية واستقلالها

إن اللغة العربية رمز وحدة البلدان العربية وسيادتها، وجزء أصيل من كينونتها وأصالتها، وأي تفريط فيها بدعاوى مختلفة ومتعددة من قبيل الدعوة إلى العامية، هو خطر يهدد وحدة الكيانات الوطنية والقومية، وهو كما يقول المفكر المغربي عبد الله ساعف: نهاية فكرة المغرب الموحد والمستقل[٣٣]، كما يقول محمد راجي الزغول في كتابه **دراسات في اللسانيات العربية والاجتماعية**: «أي دعوة انفصالية إقليمية ستتسلح بسلاح تجزئة اللغة العربية بالدعوة إلى العامية... إن أولائك الذين يطمحون للانفصال يدعون للعامية، وأولائك الذين يدعون للوحدة والتماسك يتمسكون بالعربية ووحدتها»[٣٤].

٢ ـ إهدار تاريخ وتراث اللغة العربية

إن الدعوة إلى العامية دعوة غير وجيهة، ولا مقبولة علمياً ومعرفياً وواقعياً، لأن الهدف من ورائها، إهدار التاريخ العربي والتراث الضخم والغني للغة العربية، وكل المضامين والأفكار التي تحملها أو تتضمنها. وعليه فإن اعتماد العامية كلغة رسمية، وبخاصة في مجال التعليم والبحث العلمي، هو عين العبث بأمور أساسية كثيرة معرفية وسياسية، واقتصادية وثقافية، وحضارية، وجيوستراتيجية.

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٨.

(٣٢) صلاح بوسريف، «لسان بدون لسان ومشكلة الدعوة لتدريس العامية في المدارس المغربية،» منتدى الأحداث، بتاريخ ٢١/١٠/٢٠١٣.

(٣٣) عبد الله ساعف، «الخطر الذي يواجه اللغة العربية تهديد مركزي للكيان المغربي،» جريدة **أخبار اليوم**، ٣٠/١٢/٢٠١٣، ص ٩.

(٣٤) الزغول، **دراسات في اللسانيات العربية والاجتماعية**، ص ٤١.

٣ ـ خلط المفاهيم اللغوية

يعمد دعاة الدارجة إلى خلط كثير من المفاهيم في المسألة اللغوية، وبخاصة في مسألة اللغة الأم، لأسباب أيديولوجية بالأساس، لأن العامية ليست لغة أما بالمفهوم العلمي للمصطلح، بل اللغات الأم هي الجبلية والحسانية والفاسية والبيضاوية[٣٥]، وفي اللغة الأمازيغية هي: تاريفيت وتاشلحيت وتمازيغت، إلى جانب لغات فئات الحرفيين والشباب، وبعض الفئات الاجتماعية والفنية.

إن سهولة التعامل والتواصل بالعامية وسعة انتشارها، لا يعني أنها مؤهلة لأن تكون لغة علم وأدب وفكر، وهاتان الخاصيتان لا تسوغان تبني الأشياء إذا عارضت هدفاً قومياً، أو حالت دون تحقيق مصلحة الأمة في وحدة اللغة والثقافة[٣٦]، يقول محمد راجي الزغول: «ما أثبتته النظرية اللغوية الحديثة يجعلنا نتمسك باللغة العربية الفصحى، وتضييق الشقة بينها وبين العامية، وإلا كتب لها التفرق والضياع»[٣٧]، وعليه فإن الدعوة إلى العامية في أصلها وهدفها دعوة أيديولوجية، تتوخى تمرير مفاهيم خاطئة ومغلوطة ومغرضة، لا تمت بأي صلة للعلم، ولا للطروحات السياسية والاجتماعية التي تراعي المواقف والآراء، والاختيارات اللغوية للشعوب والأمم[٣٨].

٤ ـ تبسيط مشكل لغوي معقد في أصله

لا شك في أن الدعوة إلى العامية في التعليم بالأساس، هي تبسيط للإشكالية اللغوية التي تتسم على المستوى العالمي بالتعقيد، والتي يعتبرها كثير من الباحثين والمفكرين، قضية سياسية، وتربوية، ومجتمعية، ووطنية وقومية، تحتاج إلى توافق وطني كبير، وإلى إرادة سياسية قوية وحاسمة، وإلى كثير من الجدية والرزانة، والحكمة والهدوء، والعلمية في اتخاذ القرارات اللغوية، لأن لغات التدريس هي اختيارات مجتمعية، وقومية استراتيجية، لا تعالج ولا تحل بالتسرع والغوغائية، والطابع الأيديولوجي، ولا بقرارات فوقية، وأبراجية ذات طبيعة كولونيالية، لأن قضية لغة التعليم وما يرتبط بها من إشكاليات، تحتاج إلى استقلال القرار ووطنيته، وإلى البيئة العالمة وإلى الرزانة، لكونها تؤدي وظائف النهوض الحضاري للأمة، وتحافظ على القيم الجماعية، والتعايش الاجتماعي، بالإضافة إلى التربية على تكافؤ الفرص. ومن ثم فإن اختيار لغة التعليم والتعلم من صميم إصلاح التعليم في الكلام، وهو ما يفرض طرحه وفق مقاربة أساسها العلمية والاختصاص والتوافق والاستقلالية والتداول الديمقراطي[٣٩].

---

(٣٥) الفاسي الفهري، في: حوار، جريدة **المساء**، ٢٥/١٢/٢٠١٣، ص ١٨.
(٣٦) بشر، **علم اللغة الاجتماعي: المدخل**، ص ٢٤٩.
(٣٧) الزغول، **دراسات في اللسانيات العربية والاجتماعية**، ص ٤٤.
(٣٨) الفاسي الفهري، في: حوار، جريدة **المساء**، ٢٥/١٢/٢٠١٣، ص ١٨.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

رابعاً: الدعوة إلى العامية والتعليم

يتطلب استعمال العامية في التعليم، تهيئة لغوية قصد توحيدها ومعيرتها، حتى تصبح قابلة للاستعمال في التدريس والبحث العلمي، عقوداً طويلة من الجهد والبحث والدراسة العلمية، بل واستراتيجيات تربوية ستكلف البلدان العربية إمكانات مادية وبشرية ضخمة، وكتّاباً ومؤلفين كباراً، فالفرنسية مثلاً أصبحت لغة فرنسا الوحيدة بفضل كتّاب ومفكرين كبار مثل بودلير ورامبو(٤٠)، الأمر الذي يطرح أسئلة حقيقية ودالة من قبيل:

ـ لماذا يصر البعض على التخلي عن لغة جاهزة ومعبِّرة، ومجرَّبة وذات تاريخ وحضارة، وإنتاج علمي وأدبي ضخم، من أجل لغة تحتاج إلى كل هذه الجهود والإمكانات العلمية والبشرية والمادية؟

ـ مَن المستفيد من هذا الإصرار على تضييع وإهدار كل هذا الجهد العلمي، والحضاري والفكري، والأدبي للغة العربية الفصحى، الذي راكمته عبر قرون طويلة من الزمن؟

١ ـ الاهتمام بالعامية واللغة العربية

إن الاهتمام بالعامية لا يجب أن يكون على حساب اللغة العربية الفصحى، ولا أن يكون بهدف إضعافها والقضاء عليها قصد إحلالها محلها، لأن الأمر غير ممكن من جهة، ومن جهة ثانية، لأن كثيراً ممن اهتموا بالعامية علمياً، هم من رجال العربية الفصحى المجيدين لها والمدافعين عنها، والمؤمنين بدورها، وأهميتها التاريخية، والحضارية، والاستراتيجية، بل إنهم من الواعين والمدركين لدور كل من الفصحى والعامية في المجتمع، في إطار تكامل الوظائف بينهما؛ فقد كتب العلامة عبد الله كنون، بحثاً بعنوان «عاميتنا والمعجمية» وقدمه إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، واشتغل عبد العزيز الأهواني على أمثال عوام الأندلس، ودرس عبد الحميد يونس الأدب الشعبي، كما أنجز محمد بن شريفة بحثاً قيما حول «معاجم اللغة العامية المغربية»، واشتغل عباس الجيراري في أطروحته على الشعر الملحون المغربي، ومن السهل ملاحظة واستخلاص أن العامية كوَّنت رصيدها المعرفي والمعجمي، من آداب وعلوم اللغة العربية الفصحى، وفي الشعر الملحون قصائد جيدة تتحدث عن أسماء الله الحسنى، والسيرة النبوية، والأمداح النبوية، وهي قصائد مفعمة بالحكمة والتوجيه؛ فالفرق واضح بين توظيف دراسة العامية لنقل القيم إلى أفراد المجتمع والأمة، وبين توظيفها خصماً ومنافساً للفصحى(٤١). كما إن هناك من اقترح إدراج العامية في الجامعات كمادة دراسية للطلبة الأجانب، أو كمسلك أو وحدة بحث تعنى بدراسة العامية من الجوانب اللسانية، والأنتروبولوجية والثقافية، أما المطالبة باعتماد العامية لغة للتعليم والبحث العلمي، فهذا أمر لا يعتمد على أسس علمية، باعتبار أنه لا يمكن لأي لغة أن تصبح لغة العلم والتعلم إلا إذا كانت لغة التفكير وإنتاج المعرفة، ومهيأة لسانياً ومعجمياً للقيام بمختلف العمليات الفكرية المجردة(٤٢).

---

(٤٠) محمد بنيس، «اللغة الرسمية في المغرب هي اللغة الفرنسية،» جريدة **أخبار اليوم**، ٢٠١٣/١١/٣٠.

(٤١) بن حمزة، **الدعوة إلى العامية: المسار والأهداف**، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٤٢) الناجي موحي، «التعدد اللغوي والثقافي هو الحل،» <http://www.hespress.com/writers/85812htm>

إن اللغة العربية الفصحى عنصر مركزي في الهوية الوطنية، ولا يمكن لواقع التعدد اللغوي والثقافي أن يغير هذا الوضع، كما لا يمكن للمغاربة الابتعاد عن اللغة العربية، وإحداث قطيعة معها، وكذلك لا يمكن لأحد أن يحرم المجتمعات العربية والإسلامية منها، أو يعزلها عنها مهما حاول، لكونها تشكل جزءاً أصيلاً من كينونة هذه الأمة وتاريخها ومستقبلها[٤٣].

٢ ـ فشل الدعوة إلى العامية: الأسباب والمظاهر

أ ـ الأسباب

رغم شراسة الحرب التي تعرضت لها اللغة العربية منذ قرون خلت؛ ورغم اعتمادها على جميع الوسائل والآليات، وتوظيفها لكل نقط الضعف لديها الداخلية منها والخارجية؛ ورغم تكالب الجميع عليها من أعداء الخارج وعملاء الداخل، فإن الدعوة إلى العامية لقيت فشلاً ذريعاً في الشرق قبل ١٠٠ عام، وفي المغرب الإسلامي ماضياً وحاضراً، وذلك لأسباب كثيرة أهمها:

(١) **قوة وصمود اللغة العربية**: يؤكد العديد من علماء اللغة أن سر صمود اللغة العربية أمام كل حروب الإبادة التي تتعرض لها، هو ارتباطها العضوي بالدين الإسلامي والقرآن الكريم، فهي التي قدمته إلى الناس وحملت وحيه وكلماته، وامتزجت به، وهي مظهر من مظاهر إعجازها البياني، كما أن القرآن الكريم أغدق عليها من المضامين والدلالات الجديدة، كما نشأت من القرآن والسنة علوم كثيرة (علم التفسير، علم الحديث، علم الأصول، علم الفقه...) مما منحها دلالات ثلاثية: لغوية واصطلاحية وشرعية[٤٤].

(٢) **اللاتكافؤ بين الفصحى والعامية**: تتأسس الدعوة إلى العامية كبديل للغة العربية الفصحى على خطأ معرفي كبير؛ يتمثل بتوهم التكافؤ بين الفصحى والعامية، وتساويهما في القدرة على التعبير والإفصاح عن كل المعاني والأفكار من غير الإخلال بشيء منها، والحقيقة أن نسبة العامية إلى الفصحى هي نسبة اللهجة المحلية المحدودة في مكان التداول، وفي الأغراض المعبَّر عنها، فهي لغة واسعة في مادتها، دقيقة في معانيها، تقيم الفروق بين الكلمات، ولا تسمح باستعمال كلمة بدلاً من غيرها في الغالب؛ فالمقارنة بين الفصحى والعامية غير صحيحة وغير مقبولة من حيث المبدأ، لأنه ليس هناك لغة لم تخدم ولم يشتغل عليها، بمثل ما حظيت به العربية الفصحى، كما لم تجمع مادة لغة كما جمعت مادة الفصحى، ولم يكتب عن نحو وصرف وتركيب أي لغة، مثل ما كتبه النحاة واللغويون العرب، أمثال: سيبويه، وأبو بكر الزبيدي، وابن خالويه، وابن القوطية، وابن القطاع السعدي[٤٥]؛ عن اللغة العربية.

إن توهم تكافؤ الفصحى والعامية وتساويهما، وإمكان تفريغ معاني ودلالات ألفاظ الفصحى في العامية، هو أشبه بمحاولة تفريغ بحر محيط في كأس صغير، ومن ثم فإن الدعوة إلى العامية

---

(٤٣) عبد الله ساعف، «الخطر الذي يواجه اللغة العربية تهديد مركزي للكيان المغربي،» جريدة **أخبار اليوم**، ٢٠١٣/١٢/٣٠، ص ٩.

(٤٤) بن حمزة، **الدعوة إلى العامية: المسار والأهداف**، ص ٥٤.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧.

هي دعوة مقصودة للتفريط في كل المعاني والمضامين الحضارية، والدينية والثقافية التي تحملها الكلمة العربية، مثلما تحمل البصمة الوراثية كل خصائص صاحبها[٤٦].

أما من الناحية اللسانية الصرفة، فإن استعمال العامية لا يدخل ضمن التعدد اللغوي أو الثنائية اللغوية، لأن العامية ليست لغة بل لهجة، واللهجة حسب علماء اللغة مستوى من مستويات اللغة أو شكلاً من أشكالها، وهي تمثل نوعا له سمات لغوية خاصة في منطقة جغرافية معينة، كما أن اللهجة لا ترقى وظيفياً إلى مصاف اللغة الفصيحة والممعيرة، بسبب ضآلة مفرداتها، وفقر بنيتها وتراكيبها، ومحدودية نطاقها الجغرافي، وعدم صلاحيتها للتفكير المنطقي التجريدي، وأيضاً على التعبير عن الأبحاث العلمية، فهي صالحة للاستخدام اليومي السريع[٤٧].

(٣) قابلية اللغة العربية للتطور والتجديد: تشكل اللغة العربية كغيرها من اللغات صيرورة لها منطقها الخاص، وقواعدها وشكلها، وقد تغيرت دوماً مع تغيُّر الزمن؛ فعربية العصر العباسي عندما أخذ العرب يترجمون تراث اليونان، والفرس والهند، هي بالتأكيد ليست عربية المعلقات أيام العصر الجاهلي، وليست عربية العصر النبوي والعصور التي تلته. فاللغة العربية تطورت كثيراً عبر الأزمان كما تطورت خلال عصر النهضة (القرن ١٩) وبخاصة في المجال الإعلامي[٤٨].

كما تتوافر للغة العربية درجة جد محترمة من التنافسية في المشهد اللغوي الكوني، الذي يتشكل من حوالى أربعة آلاف لغة، وهي من ضمن ١٤ لغة المتصدرة لترتيب اللغات العالمية لاعتبارات عديدة أهمها[٤٩]:

ـ الموقع الاستراتيجي للوطن العربي، وغناه الاقتصادي والتجاري.

ـ الدينامية التواصلية للغة العربية، وبخاصة في شبكات التواصل الاجتماعي.

ب ـ المظاهر

أما مظاهر فشل الدعوة إلى العامية فتتمثل بـ[٥٠]:

ـ إقبال الجمهور على البرامج المعدَّة باللغة العربية الفصحى في القنوات التلفزية، حيث بلغت نسبة مشاهدة هذه البرامج في القنوات المغربية الرسمية ٣٩,٧ بالمئة خلال الفترة ما بين ١٢ آب/أغسطس و٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

ـ ظهور قنوات عربية ودولية باللغة العربية الفصحى، لها صيت عالمي مثل قناة الجزيرة، BBC، فرانس ٢٤، العربية، الحرة.

ـ ارتفاع نسب مشاهدة الجمهور العربي للقنوات العربية، حيث وصلت نسبة مشاهدة الجمهور المغربي مثلاً إلى ٦٣ بالمئة.

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٤٧) علي القاسمي، «التعدد اللغوي والتنمية البشرية،» مجلة **اللسان العربي**، العدد ٧١ (٢٠١٣)، ص ٢٢١.

(٤٨) ساعف، «الخطر الذي يواجه اللغة العربية تهديد مركزي للكيان المغربي،» ص ٩.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٩.

(٥٠) المساري، «الدراجة في التواصل نعم، في التعليم لا،» ص ٨.

ـ تراجع ترتيب القنوات الفرنسية على وجه الخصوص إلى المرتبة ١٢ بنسبة مشاهدة لا تتعدى ٠,٥ بالمئة.

خاتمة

إن الدعوة إلى إحلال اللغة العامية محل اللغة العربية الفصحى في التدريس، والأدب، والثقافة والفن، والتي أنتجت الكثير من الكلام، وأسالت الكثير من المداد بين المؤيدين والمعارضين، وأثارت العديد من المشاكل اللغوية، والثقافية، والأدبية، في الوطن العربي خلال القرن الماضي وما بعده، فشلت، حيث بدأت بالثورة على اللغة العربية الفصحى وانتهت بالثورة على العامية □

امبارك حامدي

التراث وإشكالية القطيعة في الفكر الحداثي المغاربي: بحث في مواقف الجابري وأركون والعروي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧). ٤٣١ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٢٦)

الشريف زيتوني(*)
أستاذ في جامعة الجزائر.

ـ ١ ـ

يأتي كتاب امبارك حامدي الموسوم بـ: **التراث وإشكالية القطيعة في الفكر الحداثي المغاربي: بحث في مواقف الجابري وأركون والعروي** ضمن الانشغال، الهاجس المتمثل بإشكالية العلاقة بين التراث والحداثة أو كيف نتعامل مع التراث لكي نبني حداثة عربية تُخرج الفكر العربي من تخلفه؟ وقد اختار الكاتب مقاربة هذه الإشكالية من خلال تحليله ثلاثة مشروعات فكرية عربية كبرى تنتمي إلى الحيِّز العربي المغاربي المعاصر تتقاطع في نقطة مركزية تتمثل بإيجاد حل لمسألة التراث وكيفية التعامل معه لبناء حداثة عربية مرتكزها العقل النقدي كأداة لخلخلة هذا التراث، وتفكيكه، وهذا ما أدى بروّاد هذه المشاريع (الجابري، أركون، العروي) إلى نقد التراث مستخدمين مناهج جديدة استمدوها من الإيبيستيمولوجيا الغربية المعاصرة. وقد نادوا جميعاً ـ وبصور متفاوتة ـ بالتعامل مع التراث بمنطق القطيعة معه، الأمر الذي جعل الكاتب يُعمل نظره في مدى نجاعة تطبيق هذه القطيعة التي نشأت متأثرة بأرضية علمية وفلسفية لها جذورها الضاربة في أعماق تاريخ الحضارة الغربية، وتوظيفها في بناء حداثة عربية. ولهذا فإن الكاتب ضمن تقديمه في هذا الكتاب الأطروحة التي دافع عنها والمتمثلة بقوله: «إن إشكالية العلاقة بالتراث (والقطيعة وجه من تلك العلاقة) هي إشكالية موصولة وصلاً وثيقاً بمشروع التحديث العربي وتجديد النظر فيها، ومقاربة أسئلتها

(*) البريد الإلكتروني: cherif_zitouni33@yahoo.fr.

واستشكالاتها من آليات البحث في إشكاليات التحديث المختلفة» (ص ٣٣). من هنا تتضح استراتيجية نص الكتاب بكاملها، وهي استراتيجية سيعمل الكاتب على تحقيقها عبر منعرجات، ومنحيات منهجية ومعرفية استقاها من تاريخية الفكر الغربي في بعده العلمي والفلسفي، ومن نظره المدقق في المشاريع التحديثية المغاربية التي نشأت مرتكزة على المنتجات العلمية، والرؤى الإيبيستيمولوجية للحضارة الغربية المعاصرة. وقد اختار لتدعيم مقاربته النقدية المقارنية ثلة من فلاسفة العلم الذين قالوا بالقطيعة كأس لتطور العلم وتقدمه، مقابلاً ذلك، بالموقف القائل بالتراكم، مركزاً على مطلبه المتمثل بتطبيق القطيعة على التراث، من طرف رواد الفكر العربي المعاصر لتحقيق مشروعهم التحديثي العربي مع إعمال نظره النقدي في هذه المحاولة التي تبدو ـ من وجهة نظره ـ مفتقدة المسوغات المنطقية التي تجعلها منسجمة مع الذات العربية وتاريخيتها بحجة أن تلك القطيعة ـ كما قلنا سابقاً تنبع من أرضية تاريخية لها مرجعياتها الحضارية التي تختلف عن الآليات التي تحكم التراث العربي.

كل ذلك، جاء محملاً في أربعة فصول، شكلت بنية الكتاب، ومضمونه المعرفي، حيث تناول الكاتب في **الفصل الأول**: «جذور القطيعة في الفكر الغربي (مدخل نظري)»، ويعتبر ـ في نظرنا ـ مدخلاً وظيفياً، إذ إنه، أراد من خلاله أن يبين كيف نشأت القطيعة، ومفهومها، وما أحدثته من تغيير عميق في بنية العلوم المختلفة في حضارة الغرب المعاصرة، وذلك، لكي يمهد إلى فكرته المركزية، المتمثلة بكيف تلقى الفكر العربي المعاصر، هذا المفهوم، من خلال محاورة ثلاثة رواد ينتمون إلى الفكر الحداثي المغاربي (الجابري، أركون، العروي). لذا، شكلت القطيعة مفهوماً أساسياً في عمل الكاتب في تناوله لإشكالية العلاقة بينها وبين التراث العربي في الفكر الحداثي المغاربي. وبما أن هذا المفهوم دخيل على الثقافة العربية، وينتمي في نشأته، وأصوله إلى فضاء الفلسفة الغربية، فإن الكاتب ارتأى أن يستكشفه في التربة التي نبت فيها، الأمر الذي حتم عليه ملامسته في أعمال فلاسفة العلم المعاصر وكيف طبقوه في العلوم الدقيقة، والعلوم الإنسانية. وعليه تابع الكاتب جذور نشأته (مفهوم القطيعة) التي تعود ـ في رأيه ـ إلى التطورات التي حصلت في حقول المعرفة العلمية: «القطيعة نشأت في أحضان مباحث تتعلق بالعلوم الدقيقة، كالبحث في أسسها وآليات تطورها ومنطق هذا التطور» (ص ٣٨). فكان تحديد المناخ العلمي والفلسفي الذي نشأ فيه هذا المفهوم من الأوليات المنطقية لدراسته في منبته الغربي أولاً، ثم تطبيقاته في التراث العربي على يد الحداثيين العرب. هذا، وقد رأى الكاتب أن هذا المفهوم «يستدعي مفهومياً وتاريخياً ضده المقابل له، وهو التراكم والتواصل...» (ص ٣٨).

وبعد أن عرض الكاتب بصورة سريعة، ومقتضبة الثورات التي حدثت في المجال الرياضياتي، والفيزيائي، والتي أسفرت عن تغيير جذري في أسس العلوم ومبادئها، وذلك بالمقارنة التي أحدثها بين وضعية العلوم في القرن التاسع عشر، ووضعيتها في القرن العشرين، هذا الأخير الذي حصلت فيه تحولات كثيرة كتحول ما هو يقيني إلى الارتيابي، والمطلق إلى النسبي، والحتمي إلى اللاحتمي، والمتعيّن إلى اللامتعيّن... فهو قرن

الطفرات العلمية من دون شك. أدى كل ذلك إلى إعادة النظر في الآليات التي كان يرتكز عليها المسار التطوري للعلم، الأمر الذي جعل الإيبيستيمولوجيين ومؤرخي العلم يتساءلون عن تلك التطورات التي حدثت في ميادين العلوم: «ما هي القيم الإيبيستيمولوجية التي أفرزت تلك الثورات وما طبيعة التقدم العلمي، هل يتم بصفة تراكمية اتصالية ... أم بصفة ثورية أي عبر سلسلة تحولات ... ينفصل فيها الحديث عن القديم، وينقطع عنه؟» (ص ٤٢). هذه التساؤلات وجهت الكاتب ليبحث وبشيء من الإسهاب في عوامل نشأة مفهوم القطيعة، وقابله بمفهوم التراكم والتواصل الذي سيطر على حركة العلوم وتطورها مدة من الزمن من خلال رؤى المنتصرين له (رواد المدرسة التجريبية، والوضعية الكلاسيكية، ورواد الوضعية المنطقية).

وقد رأى الكاتب أن الوضعية المنطقية التي جاءت متأثرة بالفلسفة التجريبية، وفلسفة التحليل، والقائلة بالانتقال من الوقائع والملاحظات والاستقراء، للوصول إلى اكتساب المعرفة واكتشاف نظريات علمية جديدة، فكانت نظرتها إلى العلم وتطوره، متسمة بالتراكمية والاتصالية، وهي بذلك ليست سوى نظرية ستاتيكية، كان من نتيجتها أن حدث «رد فعل مخالف لها، استبدل منطق الكشف بمنطق التبرير مصوِّباً الأنظار إلى دراسة تلك اللحظة: لحظة الكشف وكيفية ميلاد الجديد في العلم» (ص ٤٦). فالقول بالتراكم والتواصل في تفسير تطور العلم وتقدمه، بدا للقائلين بالقطيعة، لا يفيد في تفسير حركة العلم المعاصرة التي أصبحت مبنية على منطق علمي جديد، فكانت لهم مواقف نقدية حاسمة وصارمة من الفلسفة التجريبية، والوضعية الكلاسيكية، والوضعية المنطقية، على اعتبار أنها فلسفات تؤمن بأن نظرية التطور في العلم تقول بالتراكم والتواصل، وهي في نظرهم مبنية على آليات تعتد بما تقدمه التجربة من قوانين، تحصل نتيجة الانتقال من المنطوقات الجزئية إلى القوانين العامة. الأمر الذي أدى برواد الوضعية المنطقية الذين اعتمدوا على معيار التحقق أساساً لتبرير رؤيتهم التراكمية، إلى أن يقولوا: إن العلم يتقدم وفق سلسلة متواصلة من الاكتشافات الجديدة التي تضاف إلى الاكتشافات القديمة.

غير أن هذا المسار الستاتيكي للعلم، لم يعد في منظور دعاة القطيعة هو الآلية التي يقوم عليها العلم في سيرورته. وقد بيّن الكاتب ذلك من خلال عرضه وتحليله لمواقف جماعة من الإيبيستيمولوجيين المعاصرين الذين كان لهم الفضل في التأسيس لمفهوم القطيعة وهم: كارل بوبر، غاستون باشلار، طوماس كون، وبول فيرباند. وأما كارل بوبر فقد رد على دعاة الوضعية المنطقية، وقام بثورة على مبادئهم، وبخاصة معيار التحقق، واتخذ من معيار التكذيب منهجاً له في تفسير تطور العلم بكل صوره. هذا، ويحلل الكاتب مفهوم القطيعة الإيبيستيمولوجية عند رائدها غاستون باشلار الذي يتفق مع كارل بوبر في الكثير من الأفكار وبخاصة منها فكرة التعلم بالأخطاء. وقد لخص لنا الكاتب الأسس النظرية التي تقوم عليها القطيعة عند غاستون باشلار إذ تتمثل بموقفه الرافض للسائد من النظريات، والمناهج، كالديكارتية، والأرسطية، والهندسة الإقليدية، وهذا ليؤسس نظريات جديدة منفتحة، ومنهجاً مرناً خاصاً بكل مجال معرفي. بعد ذلك، ينتقل الكاتب إلى طوماس كون، صاحب كتاب **بنية الثورات العلمية**،

ولكي يحدد مفهوم القطيعة عنده، بيَّن أولاً: مفهوم الثورة عنده، ويمكن تلخيصه في ما يلي: «... هو انتقال جذري إلى مرحلة أعلى آن أوانها لانتهاء المرحلة السابقة، أو استنفاد مقتضياتها، هذا هو المقصود على وجه الدقة من القول بالطابع الثوري للتقدم العلمي (ص ٦٧)، هذا ما يتفق مع مدلول الثورة في منطوق طوماس كون الإيبيستيمولوجي، إذ إن، الثورات العلمية عنده ليست سوى أحداث تطورية غير تراكمية، يبدل فيها نموذجاً إرشادياً قديماً كلياً أو جزئياً، بنموذج جديد يتعارض معه، يظهر نتيجة وقوف بعض العلماء أن النموذج الذي يحتكم إليه العلم العادي صار عاجزاً عن حل المشكلات الجديدة.

وأما فايربند صاحب كتاب **ضد المنهج**، فإنه يتخذ من الفوضوية مبدأ لتفسير حركة العلم؛ إذ إنه، يرى ـ حسب الكاتب ـ أن هناك مبدأً واحداً يستحق أن يقع الدفاع عنه في كل الظروف وعلى جميع الأصعدة، إنه «مبدأ كل شيء حسن». وحجة فيرباند في تأكيد صحة ذلك، تتجلى في صمود هذا المبدأ أمام النقد، بالإضافة إلى ذلك، فإنه، لا العلم، ولا ميتودولوجيا برامج البحث تستطيع أن تقدم حججاً ضد الفوضوية. ويتلخص موقفه الإيبيستيمولوجي من القطيعة في القول بنسبية الحقائق، وعدم اختلاف النسق المعرفي العلمي عن الأنساق المعرفية التي طورها الإنسان، وتسفيه القول بتقدم العلم وفق منهج ما، ثم القول بلا قياسية النظريات العلمية سعياً إلى نسف القول بطبيعة التقدم التراكمي، والزعم بوجود منهج لذلك التقدم (ص ٧٠). هذا، ولكي يعمم الكاتب تحليله لمفهوم القطيعة، وتوسيعه إلى العلوم الإنسانية، فإنه عرض في عجالة موقفين إيبيستيمولوجيَّين لهما أهميتهما في الدراسات الفلسفية المعاصرة، وهما: فوكو، وألتوسير، حيث طبق فوكو القطيعة في مجال العلوم الإنسانية، ونحت منهجاً حفرياً (أركيولوجيا)، سعى من خلاله إلى الكشف عن الخصائص المشتركة التي تجمع بين مختلف الخطابات في فترة تاريخية ما، والتي تعمل، في الحين ذاته، بوصفها بنية ذهنية موجهة (إيبيستيمية) من قواعد التفكير. وإذ ذهب فوكو، إلى هذا الرأي فلأنه رأى أن لكل عصر معرفيته. وأما ألتوسير، فقد اهتم بالفكر الماركسي، في مرحلتيه (الشباب، الكهولة) والذي استفاد من الأعمال الإيبيستيمولوجية لكل من فوكو، وباشلار، وفرويد... في استخدامه لمفهوم القطيعة، خاصة في دراسة أعمال ماركس، التي أفضت إلى الوقوف مثلاً: على القطيعة من الأيديولوجي إلى العلمي، من «الكل الاجتماعي» إلى «الكل الاجتماعي» العلمي، وما يلاحظ على موقف ألتوسير من القطيعة هو حصرها في الموروث الماركسي لا غير».

ـ ٢ ـ

هذا، وبعد أن بسط الكاتب مفهوم وجذور القطيعة، وما أحدثته من تغيرات في الحقول المعرفية في الفكر الغربي، وتبيين جهود القائلين بها وتباينهم في منطلقاتهم، ورهاناتهم، تحول إلى البحث في المجال المعرفي العربي، وتحديداً في المجال المغاربي المعاصر مركّزاً على مشاريع حداثية لثلاثة رواد (الجابري، أركون، العروي) وجهتهم فكرة البحث في التراث، وفق مناهج استعاروها من حضارة الغرب المعاصرة، وهذا ما جعل الكاتب يُعمل نظره في **الفصل الثاني**

في «مسألة القطيعة والبحث في دواعيها في الفكر المغاربي المعاصر».

لقد كان عرض وتحليل الكاتب لدلالات التراث وأسباب تخلفه، وأزماته...، كما جاءت في أعمال هؤلاء المفكرين ملمّاً بكل إشكاليات التراث العربي، قديمه وحديثه، ويتجلى ذلك، في تحديد نشأة التراث التي يبدو أن المفكرين الثلاثة، قد اتفقوا على أن مصطلح التراث نشأ في عصر النهضة، وأنه مرتبط بنتائج الوضع الحضاري الحديث المعروف بالتأخر والتبعية وولوج ثقافة الآخر الساحة الفكرية العربية. هذا هو السبب الذي دفع المفكرين إلى الاهتمام بالطابع الأيديولوجي بدرجات متفاوتة عكست اختلاف مناهجهم ورهاناتهم ومنطلقاتهم الفكرية والمنهجية، وتحديداتهم لأزمة التراث؛ فهي عند الجابري ذات طبيعة ثقافية، وعوائقها إيبيستيمولوجية، وهي عند أركون أزمة تأويل، وهي عند العروي تاريخية، بسبب أن العرب لم يشعروا بها إلا بعد أن تحقق سقف التاريخ في أماكن أخرى من الكون، هذا، وقد تباينوا أيضاً في التأريخ للأزمة؛ إذ يؤرخ الجابري لها بداية من عصر التدوين، وعند أركون فقد مرت بعدة مراحل متفاوتة من حيث الانفتاح والمرونة، وأما العروي فقد رأى أنها حديثة وإن كانت متأصلة في الماضي. غير أن المسألة الجوهرية في كل ذلك، تكمن في كيف يمكن تجاوز أزمة التراث؟ وما هي المناهج التي يمكن بواسطتها مراجعة التراث وتحديثه؟ هل يمكن اتباع قراءات السلف أم لا بد من تغيير آليات وأدوات البحث والتحليل، لأجل تكوين قراءة جديدة وأصيلة للتراث؟

ـ ٣ ـ

ولكي يبين الكاتب ذلك، خصص الفصل **الثالث** لتناول قضية جوهرية في بحثه تتمثل بـ«القطيعة: بحث في مستوياتها» عند الجابري، وأركون، والعروي، وبعدما حلل مواقفهم من القطيعة ومستوياتها وحدودها والأسس المعرفية التي أقام عليها كل منهم قراءته للتراث، والمناهج التي استخدموه لتفسيره وفهمه، خلص إلى أن هناك اختلافات واضحة بين المفكرين الثلاثة في تناولهم للتراث؛ إذ إن، الجابري بعد نقده للقراءات المختلفة: القراءة السلفية الدينية، والقراءة السلفية الاستشراقية، والقراءة الماركسية، رأى أن هذه القراءات كلها تشترك في كونها سلفية، وهذا ما جعل ـ في رأيه ـ «الفكر الحديث والمعاصر مهما تعددت تياراته واختلفت في الظاهر، فإنها جميعاً منشدّة إلى نموذج ـ سلفي (داخلي، خارجي) بوصفه السلطة المرجعية التي توجه التفكير وترشد إلى الحلول» (ص ٢٠٤). ولهذا فإن القطع مع هذه القراءات، يستلزم استحداث قراءات علمية جديدة للتراث.

ومن هنا، دعا الجابري إلى تأسيس منهج جديد، للوقوف على نقائص القراءات التراثية السابقة، فميز بين حركتين تأسيسيتين: **إحداهما** موضوعية تتمثل بفصل المقروء عن القارئ؛ و**الأخرى** تواصلية تربط القارئ بالمقروء لتأسيس معقولية التراث وأستمراريته. ولتحقيق ذلك، اعتمد الجابري على ثلاثة طروحات: بنوية، وتحليلية تاريخية، وأيديولوجية. لكن ما الذي ينبغي القطع معه في منطوق الجابري؟ ينطلق الجابري من مسلّمة، تتمثل بأن: ليس كل تراثنا صالحاً، يعانق راهننا ومشاكله، وهذ ما يدعونا إلى

إعمال النظر، والتركيز على ما ينبغي القطع معه. ولهذا في منظور الجابري لا يوجد إلا جزء معين من التراث قابل لأن يعاصر مشاكلنا، ويتجاوب مع التغيرات الكونية المعاصرة.

وهكذا، يمثل الفصل/الوصل مع التراث وجهَي القطيعة مع التراث، وهي قطيعة صغرى أو جزئية، قطيعة مع الأدوات المعرفية التي نشأت في حقول معرفية ما، وهنا فإن المشكلة ليست متعلقة بموضوع التراث، بل بالآليات التي يتناول بها هذا التراث، إذ عندما نصل إلى نقطة يتعذر معها الرجوع إلى الطرق السابقة، «... نقول: إن هناك قطيعة إيبيستيمولوجية» (ص ٢٢٦). القطيعة الإيبيستيمولوجية الباشلارية، التي ـ تبدو ـ عند الكاتب أنها لا تخص سوى مرحلة الفصل، وأما الوصل، فإن الجابري، يرى أن له طابعه الأيديولجي، لأن، الجابري قد استبعد نهائياً المحتوى المعرفي للتراث على اعتبار أن المادة الفلسفية مثلاً، في معظمها ميتة، إذ إن المحتوى المعرفي يحيا بحياة واحدة، ويموت حين يموت، مرة واحدة، أما المضمون الأيديولوجي فله حياة أخرى يظل يحياها على مر الزمن في صور مختلفة. وبجملة واحده ينتهي الكاتب بعد المعالجة الدقيقة لموقف الجابري من القطيعة مع التراث، إلى القول: إن القطيعة الجابرية مع التراث هي قطيعة صغرى أو (جزئية) تروم الانفصال عن جزء من التراث» (ص ٢٢٩).

يواصل الكاتب تحليله لفكرة القطيعة في الفكر العربي المغاربي الحداثي، بتناوله لرائد الإسلاميات التطبيقية مبيناً كيف استخدم أركون القطيعة في قراءته للتراث. التراث الذي يبدو عند أركون أنه يمتد من التراث الجاهلي، إلى التراث الإسلامي، مروراً بالشامل، والكلي، والحي؛ فالتراث الإسلامي بوصفه جزءاً من التراث السامي الإغريقي. وبذلك، فإن أركون قد تجاوز الرؤية التقليدية الأحادية للتراث، وأما القطيعة مع التراث فقد جاءت نتيجة رصده للعوائق المتكثرة والذي تسبب فيها العقل الأورثوذكسي، والمتمثلة بزعم السلف الصالح بأنه هو وحده الذي تلقى الرسالة، وهو القادر على فهمها لا غير، بالإضافة الى فكرة التقديس التي امتدت لتشمل عدداً كبيراً من النصوص والرجال، والإيمان بالحقيقة الواحدة ... لهذا دعا أركون إلى القطع مع مستويات متعددة من التراث، مثل: القطع مع النسيان والطمس، والعمل على زحزحة إشكاليات التراث من التعالي والتقديس، ورفض احتكار التأويل، وواحديته، والقطع مع العالم العجيب والساحر... وقد سميت قطيعة أركون بالقطيعة الوسطى.

وأما الطرق التي استخدمها أركون في قراءة التراث وتجسيد القطيعة معه فقد كانت متعددة. وما يلفت الانتباه هو أنه وظف بصورة واضحة كل مناهج العلوم الإنسانية التي أنتجتها الثقافة الغربية المعاصرة، (التاريخ، علم الاجتماع، علم النفس، الأنتربولوجيا، النقد الفلسفي، اللسانيات) وقد حللها الكاتب بصورة عميقة، ودقيقة، ووضح كيف وظفها أركون في قراءة التراث، ولاحظ أن التعدد المنهجي عند أركون إنما يعود بعضها إلى المؤلف (صورته عن نفسه: هاجس الوساطة بين ثقافتين، ورهاناته: تحديث التراث) وبعضها الآخر متعلق بالمادة التراثية نفسها (ص ٢٦٧). ويخلص الكاتب إلى وسم القطيعة عند أركون بالوسطى ـ لأنها ـ في رأيه ـ اقتربت من مستوى المنهج

والطرح الفكري من تصورات العروي حيناً ومن أطروحات الجابري حيناً آخر (ص ٢٦٧).

وأما العروي فإن القطيعة الكبرى عنده، تقوم على مرتكزات نظرية ومنهجية، تابعها الكاتب بتحليل أفضى به إلى جعل أطروحتَي التاريخية والتاريخانية في صدراة مبحثه، على اعتبار أنهما مطلبان يفضي تبنيهما إلى ضرورة استدعاء ماركسية مؤولة على نحو ما بوصفها مدرسة للفكر التاريخي والتاريخانية (ص ٢٦٧)، ذلك، أن تجلي تاريخ مجتمع تقليدي لا يصير ممكناً إلا في إطار الدعوة التاريخانية، التي يراها العروي في الماركسية؛ إذ إنه، (العروي) يذهب إلى تقرير ضرب من الحتمية والتلازم المطلق بين حالة التخلف والتأخر التاريخي الذي قد يجد مجتمع ما نفسه فيها (وضع تاريخي)، وظهور النزعة التاريخية بوصفها السبيل الوحيد لوعي التخلف، والطريقة المثلى لمعرفة كيفية الانتقال من واقع التأخر الموجود إلى واقع التقدم (وعي أيديولوجي) (ص ٢٧٢). لذلك يرى الكاتب أن العروي قد طبق منهجاً مميزاً وهو النقد الأيديولوجي الذي بيَّن له عدم اكتمال المفاهيم التراثية، وعدم مطابقتها للفكر الحديث، في مقابل اكتمالها في الفكر الغربي الحديث، وعليه ولكي يحصل اكتمالها، لا بد من تبني الحداثة الغربية، وهذا لكي تحصل القطيعة في الثقافة العربية، التي ما يزال اهلها مترددين في تبني الفكر الحديث. وبجملة واحدة فإن القطيعة الكبرى عند العروي يمكن النظر إليها من زاويتين، إذ إنها، واقعية من جهة ولا واقعية من جهة ثانية، وعلة ذلك، تكمن في تغيير زاوية النظر: «فهي واقعية بالنسبة إلى الواقع والوعي الغربيين، وكذا في الواقع العربي، أما في الوعي العربي فإنها ما تزال دعوة تحتاج إلى جهد وإقناع كي تتحقق» (ص ٣٠١).

ـ ٤ ـ

يتبين مما سبق، أن الكاتب، قد ألمّ بموقف الجابري، وأركون، والعروي من القطيعة في الفكر الحداثي المغاربي، وذاك عبر تشريح عميق لها، ومقاربته لها بصورة شاملة وموسعة ودقيقة، حيث بين بشيء من التدقيق العلمي القطيعة ومستوياتها عندهم، والمناهج التي استخدموها في التعامل مع التراث، وهي مناهج مستلهمة من مناهج العلوم الإنسانية التي ازدهرت في الغرب. ويبدو أن هذا التوجه إلى علوم الغرب ومناهجه، لم يكن من وجهة نظر الكاتب موفقا، الأمر الذي جعله يخصص **فصلاً رابعاً**، وسمه بـ: «القطيعة في فكر ثالوث الحداثة المغاربي: مقاربة نقدية مقارنية». وقد ضمنه نقده لأسس القطيعة وخصائصها ورهانتها، عند الثالوث المذكور أعلاه، فضلاً عن تبيين أوجه الائتلاف والاختلاف في مستوى الأسس المنهجية، وطبيعة القطيعة ونتائجها ورهاناتها.

لقد كان الكاتب واضحاً في نقده لطروحات الرواد الثلاثة، وما يبرر ذلك هو أنه لم ينكر الجهود الإيجابية التي بذلها هؤلاء في الاهتمام بالتراث، ومحاولتهم الجادة في إخراج الفكر العربي من تخلفه، وهذا هو السبب الذي جعله لا يتحدث عنها في هذا الكتاب، وذلك لكي يركز على ما هو سلبي في مواقفهم، بإعمال النظر النقدي في مواقفهم من القطيعة مع التراث، والطرائق التي استخدموها، وقد خلص إلى تأكيد مجانبتهم للصواب في الكثير من المسائل المنهجية، والمعرفية، من أهمها: أنهم انطلقوا في دراسة العقل من رؤية

كانطية لا تشتغل بالنصوص والمضامين بل بالآليات والأسس وطرائق التفكير المنتجة لتلك النصوص والمضامين، من خصائص هذا العقل، الوقوع في النسبية وعدم الثبات، وغياب المطلق والثابت. كما أنهم وظفوا مرجعيات غربية في بلورة مفهومهم الخاص للقطيعة، فضلاً عن أنهم وقعوا في مطبات أيديولوجية من حيث أرادوا تجنبها. وقد أنهى الكاتب ذلك بعبارة قوية يؤكدها الواقع تتمثل بأن «المفكرين الثلاثة قد انتهوا، من جهة النتائج والمحصول، إلى الخيبة وهم يرون عودة في الواقع الثقافي والسياسي العربي إلى نزعة من التقليد أكثر تصلباً» (ص ٣٨٨).

وما يمكن قوله في كل ما جاء به الكاتب، من تحليل لإشكالية القطيعة في الفكر المغاربي الحداثي من خلال طرحه لمفهومها عند كل واحد منهم، وجذورها التاريخية والعلمية والفلسفية، ومدى ارتباطها بالمنجز العلمي والفلسفي الغربي، فضلاً عن مستوياتها وحدودها، ثم مقاربتها نقدياً، هو أنه قدم مقاربة جديدة لإشكالية القطيعة جامعة لمشاريع ثلاثة رواد في الفكر المغاربي الحداثي المعاصر، وإن كان قد سبقه في ذلك إدريس هاني الذي بحث هذه الإشكالية في ثلاثة مقالات منفصلة. غير أن الكاتب ببحثه الآكاديمي، هذا، كان أكثر إلماما بهذه الموضوعة، وأكثر توغلاً في مضامينها. كما أن قراءته للقطيعة وعلاقتها بالتراث متميزة من حيث طرحها لإشكالية من أدق الإشكاليات في الفكر العربي المعاصر. قراءة توجه عقل القارئ العربي المعاصر إلى الخروج من القراءات السلبية، أعني الخالية من النقد، والنظر إلى المشاريع العربية لا كحلول جاهزة لمشكلاتنا المعاصرة بل كإشكاليات، لكونها تشغل حيزاً نظرياً مجرداً على مستوى الوعي العربي، وأما على مستوى الواقع، فإن واقعنا ما يزال أسير الرؤى التقليدية، من جهة، والإشكاليات التي تتوالد باستمرار في واقعنا المعاصر، وتمر من دون وعي منا، من جهة أخرى. كما أن دعوته تحمل توجهاً نقدياً مزدوجاً، يتمثل بنقد المشاريع العربية المؤسسة على المرجعيات الغربية، من جهة، ومن جهة أخرى، التعامل مع الوافد الغربي بروح نقدية فاحصة، وعدم تقديسه، وعرضه كما هو، وهذا موقف يختلف عما عودتنا عليه بعض القراءات التي كان هدفها عرض الثقافة الغربية لا غير، وقد دام الحال كذلك مدة ليست بالقصيرة من الزمن.

لذا، فإن محاولة الكاتب تندرج ضمن القراءات النقدية للمنتوج المحلي المتأثر بنتائج العلوم الغربية من دون النظر في خلفياتها التاريخية والحضارية، وهي محاولة في غاية من الأهمية، غير أن، هناك، إشكالات أخرى لا تقل أهمية عنها تتمثل مثلاً بالتصالح مع المرجعيات الحضارية الحية التي تشكل الوعي العربي، وتعبر عن ذاتيته، وهويته، ومباشرة تأسيس علوم وإيبيستيمولوجيا نقدية في الوطن العربي المعاصر. إيبيستيمولوجيا نقدية بديلة تكون هي الأداة المعول عليها في النقد الإبداعي، والبناء الحضاري، وهذه تحديات تحتم على الفكر العربي المعاصر مواجهتها. تحديات تستلزم الانفتاح على الذات بكل مكوناتها أولاً، وعلى الكوني في أبعاده الحضارية التي تخدم الإنساني ثانياً □

Marielle Kelly
Social Media for Your Student and Graduate Job Search
(London: Macmillan Education, Palgrave, 2016). 145 p.
(Palgrave Career Skills)

وسائل التواصل الاجتماعي لطلابك وخريجيك في البحث عن وظيفة

هبة خالد العدساني(*)

محاضِرة في جامعة الملك فيصل بالأحساء،
وحالياً مبتعثة لدراسة الدكتوراه في جامعة Sheffield UK.

ـ ١ ـ

تشدد مقدمة الكتاب على التأثير الكبير لوسائل الإعلام الاجتماعي في تغيير الطريقة التقليدية لمفهوم التوظيف. ففي عصر «لينكد إن»، وتويتر، وفيسبوك والمدوّنة (Blog) أضحت شركات كثيرة تستخدم هذه المواقع للبحث عن موظفين أكْفاء. كما أنه بالمقابل يوجد أكثر من مليون باحث عن وظيفة يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي لأجل البحث عن وظيفة.

في هذا الكتاب تشرح ماريبل كيلي (Marielle Kelly) بخطوات واضحة مدعومة بالتمارين والأمثلة كيفية العثور على وظيفة جيدة من خلال استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي. وفي ختام كل فصل تدرج الكاتبة روابط لمواقع متنوعة، برامج أو مدونات تثري المحتوى الذي ناقشته في الفصل. إن هذا الكتاب المتكون من تسعة فصول يجيب عن سؤال رئيسي وهو: لماذا ينبغي استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي في البحث عن الوظيفة؟

(*) البريد الإلكتروني: haladsani@kfu.edu.sa.

ـ ٢ ـ

يتحدث الفصل **الأول** عن أشهر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تقديم نبذة موجزة لكل موقع، مميزاته وسلبياته وكيف يمكن لهذا الموقع أن يساعد في الحصول على الوظيفة المأمولة. ويبدأ هذا الفصل بشرح لموقع «لينكد إن» الذي يعتبر **أول موقع** يطرأ على الذهن عندما نفكر في مواقع التواصل التي تساعد في البحث عن وظيفة. في هذا الموقع الذي أُنشئ عام ٢٠٠٣، يعرض المستخدمون خبراتهم المهنية والعلمية ويتواصلون مع الآخرين ويتابعون آخر تحديثاتهم. من مميزات هذا الموقع أن إنشاء ملف شخصي فيه يشبه نشر السيرة الذاتية على شبكة الإنترنت بحيث تكون معلومات المستخدم متاحة في محرك بحث الموقع للشركات الراغبة بتوظيف موظفين ذوي اهتمامات معينة. كما أنه يمكن للمستخدم إثراء حسابه بالوسائط المتعددة كالصور، تحديث بياناته وإضافة المزيد من الخبرات التي اكتسبها أو الشهادات العلمية التي حصل عليها. ومن مميزات «لينكد إن» أيضاً أن المستخدم يمكنه معرفة الوظائف التي حصل عليها الخريجون من جامعته ونفس تخصصه مما يسهل عملية بحثه عن وظيفة تناسب تخصصه. وعلى الرغم من كثرة مميزات هذا الموقع فإن الكاتبة أشارت إلى بعض تحديات هذا الموقع وقدمت بعض المقترحات التي تساعد على تجاوزها.

ثم يأتي «تويتر» **ثاني موقع** اجتماعي يفيد الباحثين عن عمل. حيث يتميز تويتر بصغر مساحة التغريد التي لا تتجاوز ١٤٠ حرفاً فقط كحد أقصى. وقد وضحت الكاتبة كيف يمكن للباحث عن وظيفة الاستفادة من هذا الموقع بمتابعة حسابات الشركات التي يرغب بالعمل عندها ومتابعة حسابات الموظفين فيها أيضاً. كما ذكرت أن من سلبيات تويتر عدم تحكُّم المستخدم في بعض المعلومات التي ينشرها في تغريداته عندما يقوم الآخرون بإعادة تغريدها. لذا تنصح الكاتبة مستخدم تويتر أن يكون حذراً عند التغريد فلا يغرد بشيء ذا أثر سيئ قد يضره وظيفياً.

الموقع الثالث الذي شرحه هذا الفصل هو «المدوّنة» التي تتميز بأنها تتيح مجالاً أكبر للكتابة مقارنة بتويتر. وترى الكاتبة أن المدوّنة قد لا تفيد في البحث عن وظيفة بشكل مباشر لكنها قد تفيد لعرض المهارات الكتابية، حيث إن بعض الشركات تهتم بقراءة المدونات بحثاً عن كاتب محترف لتوظيفه لديها. كما ذكرت الباحثة بعض تحديات المدوَّنة حيث إنها مثلاً تحتاج إلى متابعة مستمرة، فلا ينبغي أن يكتب المدوّن ثلاث تدوينات في الأسبوع ثم يترك التدوين شهراً كاملاً، إضافة إلى أن كتابة المدونات قد تتطلب وقتاً طويلاً غالباً.

الموقع الرابع هو الفيس بوك الذي يعد أشهر المواقع التي لا تزال نشطة على ساحة مواقع التواصل الاجتماعي. على الرغم من أن الفيس بوك يستخدم غالباً للتواصل مع الأصدقاء أكثر من البحث عن وظيفة إلا أن الكثير من الشركات لها حسابات على هذا الموقع، واستعراض هذه الحسابات والتواصل معها قد يساعد الباحث عن وظيفة.

ثم تأتي مواقع مشاركة الصور مثل بنترست (Pinterest) وانستغرام (Instagram) في آخر قائمة مواقع التواصل في هذا الفصل حيث ترى الكاتبة أن هذه المواقع ليس لها دور كبير في البحث عن وظيفة إلا إذا كان

مستخدمها يريد عرض مجموعة من الصور التي توضح عملاً شخصياً له.

وفي ختام هذا الفصل تنصح الكاتبة باختيار المنصة المناسبة أو الموقع المناسب وذلك من خلال التركيز على استخدام موقع واحد فقط وإدارته بنجاح ونشاط، فهذا أفضل من إنشاء واستخدام أكثر من موقع. وقد قدمت الكاتبة عدة اقتراحات لاختيار المواقع المناسبة لكل تخصص وظيفي، إضافةً إلى أنها زودت القارئ بتمرينات وأسئلة تساعده على اختيار موقع التواصل الاجتماعي الأكثر ملاءمة له ولتخصصه.

ـ ٣ ـ

تناقش الكاتبة في الفصل **الثاني** فكرة صنع علامة تجارية معينة للذات مما يبدو غريباً لأن الإنسان يعيش ويتنفس وليس سيارة لها علامة تجارية مثلاً. لكن الباحثة ناقشت الفكرة موضحةً المقصد بأن يُعرّف الشخص عن قدراته التي يمكن أن يقدمها بشكل يفيد الشركة التي ستوظفه. وهذا الفصل يتضمن تمارين وإرشادات تساعد الشخص في تحديد علامته من خلال تحديد قيمه، شخصيته، مهاراته واهتماماته. وبعد أن يحدد الشخص مهاراته التي اكتسبها خلال دراسته وخلال حياته واهتماماته ينتقل إلى الخطوة التالية وهي صنع روابط بين قدراته والوظائف المناسبة له. وقد ذكرت الكاتبة أن تحديد الشخص لعلامته يساعده في تحديد الوظيفة التي يعتقد أنها مناسبة لقدراته واهتماماته ويمكنه أن يبدع فيها.

ثم ناقشت الكاتبة في الفصل **الثالث** كيفية التسويق للذات وعرضها بشكل جيد على الإنترنت. النصيحة الرئيسية التي تقدمها الكاتبة للباحث عن وظيفة هي تقييم حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي بمراجعتها والتفكير بالرسالة التي ستوصلها هذه الحسابات للرؤساء المستقبليين؛ لذا تشدد الكاتبة على تنظيف الماضي والمعلومات الشخصية التي لا يريد الشخص لرؤسائه أن يعلموها مثل حذف بعض الأشياء غير اللائقة من حسابه في الفيسبوك. وأوردت الكاتبة شرحاً لموقع يساعد المستخدم في تنظيف حسابه من خلال التصفية بالبحث عن كلمات معينة. كما عرضت الكاتبة بعض الأفكار المبتكرة لتطوير الملف الشخصي لكل موقع من مواقع التواصل الاجتماعي. واقترحت جدولاً يساعد المستخدم في تنظيم أوقات استخدامه لمواقع التواصل بفاعلية بحيث لا يهملها ولا يدمنها.

في الفصل **الرابع** قدمت الكاتبة المزيد من النصائح للمستخدمين في كيفية تعزيز بحثهم عن وظيفة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي. وفي حين أن الكاتبة شرحت كيفية البحث عن وظيفة باستخدام مواقع التواصل في الفصول السابقة فإنها في هذا الفصل شرحت كيف يقوم رجال الأعمال باستخدام مواقع التواصل لاختيار الموظفين. لذا ترى الكاتبة أن على الباحث عن الوظيفة أن يتابع الحسابات الاجتماعية للشركات التي يود أن يعمل فيها وللموظفين فيها وأن يتفاعل مع هذه الحسابات. وترى الكاتبة أن متابعة حسابات الشركات وموظفيها والمخزون المعرفي الناتج من هذا البحث وهذه المتابعة تساعد الباحث أثناء المقابلة للوظيفة على إجابة سؤال: لماذا تود العمل في هذه الشركة بالذات؟

يناقش الفصل **الخامس** أهمية التواصل والتفاعل على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في عالم العمل حيث تنصح الكاتبة الباحثين عن وظيفة بتوسيع شبكات تواصلهم على مواقع التواصل الاجتماعي وأن يشيروا في حساباتهم الشخصية إلى رغبتهم في العثور على وظيفة معينة، لأنه غالباً عندما يجد متابعوهم فرصة وظيفية مناسبة فإنهم سيشاركونها مع هؤلاء الذين أعلنوا عن رغبتهم في هذه الوظيفة. في حين أن الباحثين لو لم يشاركوا متابعيهم برغبتهم فربما لا يشاركهم متابعوهم العروض الوظيفية التي قد يعثرون عليها لأن المتابعين لم يعلموا أن من يتابعونه في شبكاتهم يبحث عن وظيفة أصلاً. كما وضح هذا الفصل الأشخاص الذين يمكن أن يساعدوا الباحث عن وظيفة في بحثه. مثلاً في موقع «لينكد إن» توجد خاصية البحث عن خريجين من نفس الجامعة والتخصص والنظر إلى الوظائف التي حصلوا عليها والشركات التي توظفوا فيها. كذلك أن في الفيسبوك إمكانية البحث عن أشخاص يعملون في شركة معينة والاطلاع على حساباتهم الشخصية. وترى الكاتبة أن النظر إلى حسابات هؤلاء يساعد الباحث عن وظيفة في معرفة كيف حصل هؤلاء على هذه الوظيفة؟ ما هي الشهادات والمهارات التي لديهم؟ كما تنصح الكاتبة بالتواصل مع هؤلاء الأشخاص بفاعلية أي بتقديم استفسار واضح ومحدد، وتجهيز الأسئلة مسبقاً قبل التواصل مع الموظفين في الشركة المرغوب العمل بها، ثم شكر الأشخاص الذين يجيبون عن الأسئلة أو يقدمون النصح والمساعدة.

ـ ٤ ـ

يبدأ الفصل **السادس** بذكر الأسباب التي جعلت موقع «لينكد إن» من أشهر وأهم المواقع لغرض البحث عن وظيفة. ثم يشرح طريقة التسجيل في الموقع خطوة بخطوة وبالصور. مع التوضيح أن الموقع يوفر خدمتين **إحداهما** مجانية تمكن المستخدم من الاستفادة من أساسيات الموقع **وأخرى** مدفوعة الثمن وتحتوي على خدمات أكثر وخيارات متنوعة يستفيد منها المستخدم وهي غير متاحة في خدمة الاشتراك المجاني. يتضمن هذا الفصل نصائح ثمينة أثناء إنشاء الحساب مثل انتقاء الصورة الشخصية المناسبة لشخص باحث عن وظيفة؛ فلا يعرض المستخدم صورة غير واضحة أو صورة مضحكة له على موقع لينكد إن لأن هذه الصور تعطي الشركات انطباعاً عن هذا الشخص أنه غير جاد في عمله. كما يتضمن هذا الفصل خطوات منظمة في جدول لكتابة نبذة موجزة تعرِّف بالمستخدم كالخلفية التعليمية والوظيفة التي يرغب بالحصول عليها وبيانات التواصل معه. ويشرح هذا الفصل مميزات موقع لينكد إن بالتفصيل مثلاً طريقة التقديم لطلب وظيفة عبر موقع «لينكد إن»، والانضمام إلى المجموعات والمشاركة فيها، وخدمة التوصية حيث يمكن للمستخدم طلب توصية من أشخاص عمل معهم أن يزكوا عمله لديهم بحيث يمكن اعتبار هذه التزكية كشهادة خبرة تُنشر على الموقع.

ويشرح الفصل **السابع** كيفية الاستفادة من موقع تويتر في البحث عن وظيفة. حيث شرحت الكاتبة عناصر تويتر كالتغريد وإعادة التغريد وغيرها مما يعد أيضاً مرجعاً مهماً لمن أراد تعريفاً لهذه العناصر. كما قدمت الكاتبة نصائح قيمة في كيفية اختيار اسم المستخدم

وصورته بشكل محترف، ونصائح في كيفية متابعة الشركات التي يود الباحث عن وظيفة الالتحاق بها، ونصائح للاستفادة من خدمة الوسم «هاشتاغ» (#hashtag) في البحث عن وظيفة.

يشرح الفصل **الثامن** كيفية الاستفادة من المدوّنات، حيث بدأت الكاتبة هذا الفصل بشرح موجز للمدوّنة، يليه تمرين عن ماذا يمكن أن نكتب في المدوّنة؟ والفروق بين المدوّنات المجانية والمدفوعة. كما قدمت الكاتبة نصائح في كتابة مدوّنة رائعة، عظيمة وجذابة للقراء.

في الفصل **التاسع** والأخير شرحت الكاتبة بقية مواقع التواصل الاجتماعي حيث بدأت بشرح موجز لكل واحدة منها ثم خطوات التسجيل في كل موقع ونصائح لتفاعل مثمر خلالها. واختتمت الفصل بفكرة مميزة لتقديم السيرة الذاتية بشكل فيديو ونشرها على مواقع التواصل المذكورة سابقاً.

ـ ٥ ـ

إن الكتاب في مجمله مفيد للباحثين عن وظيفة والحاصلين عليها أيضاً فهو يعطي أفكاراً وخططاً منظمة للاستفادة القصوى من مواقع التواصل في المجال الوظيفي، وقد استفدت منه شخصياً في تطوير حساباتي على تويتر ولينكد إن. لكن يُلاحظ على الكتاب كثرة تكرار المواضيع نفسها في عدد من الفصول؛ فيوجد الكثير من التشابه بين الفصل الأول والفصول الأخيرة عندما تسهب الكاتبة في شرح كيفية استخدام مواقع التواصل في البحث عن وظيفة □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: كتب عربية

(١)

محمد حليم ليمام. **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧. ٢٤٧ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٢٧)

هذا الكتاب كما يأتي في مقدمته ـ محاولة لفهم طبيعة ظاهرة الفساد في الجزائر، من خلال بحث العلاقة بين تغوّل الفساد وتغلغل الاستبداد منذ الاستقلال، من منطلق أن مقوّمات السلطوية هي متلازماتٌ لنمط الفساد النسقي، وهذا الأخير يشكّل بدوره سنداً وأساساً وعاملاً رئيساً لاستدامة السلطوية، ذلك أن الفساد النسقي يشكل حالة يصبح فيها الفساد قاعدة وليس استثناءً، وتشارك في ممارسته جميع الفواعل في الدولة والمجتمع، بما يتعارض والمصلحة العامة. ويطلق المؤلف على هذه الوضعية تسمية «حكم الفساد» بما يعني سيطرة الفساد على مجالات العمل الإنساني وتحوله من «مشكلة حكم» إلى منهج للحكم تسود بموجبه ثقافة تفرض الفساد كمعيار جبري على كل فواعل الحكم. وفي مثل هذا الوضع، تكون مقاومة الفساد مغامرة، قد ينجم عنها انهيار النظام، وتالياً تُلغى آليات المساءلة، وتسود ثقافة اللاعقاب.

يعرض الكتاب ويقارن متلازمات الفساد النسقي في الأنظمة الديمقراطية والأنظمة غير الديمقراطية، ويحاول استنباط تلك المتلازمات في الجزائر، فيناقش العلاقة الارتباطية بين الإرث الكولونيالي والفساد النسقي ودور الخبرة الكولونيالية في فرض وتثبيت السلطوية. كما يبحث في العلاقة الارتباطية التلازمية بين الفساد النسقي والنيوبتريمونيالية والريعية والقبلية ومساهمتها في توطيد السلطوية. ولفهم الارتباط الموجود بين تفشي الفساد ودوام السلطوية، يتحدث المؤلف عن تمفصل الفساد مع السلطوية في الجزائر، فيتخذ نمط الفساط شكل دورات، وكل دورة تتخذ صفة آليات إدارة السلطة والصراع عليها، بحيث إن تواصل السلطوية، وتجددها يجد تفسيراً له في محاولات إرساء نمط إدارة الحكم من طرف

الممسكين بالسلطة، والاستحواذ على المجال العام.

وهناك علاقة تلازمية بين الفساد النسقي وحاجة النظام السياسي إلى تثبيت الوضع السلطوي، إذ إنه في ظل رخاوة المؤسسات السياسية، وأمام بداوة الممارسة السياسية، تعتمد العصبة المسيطرة الفساد نهجاً للبقاء أطول وقت ممكن في الحكم. وترتب عن النهج السلطوي القائم على الفساد الانتقال من وضع الدولة الفاسدة إلى الدولة المفسدة، تكرس فيها «حكم اللصوصية»، واللاعقاب.

(٢)

حسين جبار إبراهيم. **إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧. ٢٠٨ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٢٨)

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الدور السياسي الذي أداه أحمد باي في إيالة تونس العثمانية إبان مدة حكمه من عام ١٨٣٧ حتى عام ١٨٥٥، وبيان مدى ما حققه من نجاح أو فشل في محاولاته الإصلاحية التي هدف من خلالها تحقيق القوة والتقدم والاستقلال لتونس. وهي تسعى بالتالي إلى الإجابة عن التساؤل حول ما إذا كان عصر أحمد باي حقاً هو مفتاح عصر النهضة في تونس، أو سبباً لانطلاقتها في طريق الإصلاحات.

يفيد المؤلف أن أحمد باي سعى إلى جعل إيالة تونس دولة مستقلة وذات سيادة، وتتمتع بقوة عسكرية كبيرة؛ فقام بمحاولات إصلاحية عسكرية واقتصادية واجتماعية لتحقيق هدفه. كما حاول ـ من أجل التخلص من التهديدات المستمرة للدول الاستعمارية الكبرى التي كانت تسعى إلى تعزيز هيمنتها على دول شمال أفريقيا ـ الإفادة من التنافس القائم بينها لجعل تونس في مأمن منها، ولكن بإمكانات ضعيفة وسياسات متناقضة.

وقد مال إلى فرنسا بشدة، فاعتمد عليها في المجالات العسكرية والاقتصادية، وحتى الثقافية، وحاول الاستناد إليها لتخليص حكمه مما اعتبره قيداً عثمانياً، لكن نتائج مساعيه جاءت مخيبة للآمال، وخصوصاً أنه وضع على رأس السلطة في تونس مجموعة من الفاسدين والانتهازيين واللصوص، الذين أوقعوا البلاد في هوة الإفلاس والضعف والبؤس، وأتاحوا للمستعمر الفرنسي التدخل في شؤونها بشكل سافر، وإسقاط حلمه بالاستقلال.

يتضمن الكتاب خمسة فصول تتناول على التوالي، الأحداث التي أسهمت في تكوين شخصية أحمد باي، وتسلمه العرش بعد وفاة والده وأداء حكومته، وإصلاحاته العسكرية والاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى سقوط حلم الاستقلال والانهيار المالي.

(٣)

نبيل دبابش. **العلمانية والسلطة: نقد خطاب النخبة العربية**. بيروت: منشورات ضفاف، ٢٠١٧. ٢٥٦ ص.

يقدّم مؤلف هذا الكتاب دراسة نقدية لمفهوم العلمنة وتطوره والمواقف الفكرية منه في ضوء التجارب الإنسانية والتاريخ العربي الإسلامي، متناولاً آراء نخبة من المفكرين والكتاب العرب، منهم: محمد عابد الجابري، وحسن حنفي، وعبد الوهاب المسيري، وعزيز العظمة، ومحمد عمارة حول موضوع العلمنة، وما يدور حولها من جدل ونقاش، مجدداً طرح العلمنة كضرورة عربية في هذا الوقت الراهن، وأهمية نقد الفهم الخاطئ لها. ويتطلب ذلك برأي المؤلف التعامل

مع معاني السلطة للعلمنة، وأولها التحرر من سلطة النص وتأويله الأحادي، وسلطة التفكير المغلق والمنتهي، وسلطة الدولة الشمولية المشرقية، وذلك من أجل مجتمع أكثر حرية وانفتاحاً.

يتضمن الكتاب أربعة فصول يعرض **الأول** لتعريف العلمنة بوصفها اختياراً ديمقراطياً يتبناه المجتمع والسلطة السياسية وليس عقيدة، متناولاً الأخطاء الشائعة في تعريف هذا المفهوم لدى المسلمين والمسيحيين، فيما يقدم الفصل **الثاني** مقاربة مجموعة من الكتّاب ورجال الدين للعلمنة الذين جعلوها ترتبط بواقع أوروبا فقط دون وعي منهم بقيمتها السياسية والاجتماعية عربياً. ويعرض الفصل **الثالث** لإشكالية دولة «الخلافة»، بوصفها نموذجاً للسلطة لا يرتبط بالعقيدة، و**الرابع** لإشكالية النموذج العلماني الذي لا يصح اعتباره نموذجاً جاهزاً يفرض من فوق من دون أسس تحتية تتمحور حول القيم الإنسانية وتسمح بتطبيقه.

(٤)

باسل البستاني. **الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٨. ٢٣٨ ص.

يسعى هذا الكتاب إلى رصد وتلمُّس الأبعاد الحيوية لتطور وتصاعد المواجهة بين تيارين فكريين عالميين هما: النيوليبرالي والإنساني، مستنداً إلى معطيات باتت تشكل قناعة بأن نموذج الرأسمالية النيوليبرالية قد بلغ مداه وبات يسير نحو نهايته، في مقابل بروز نهج التنمية البشرية الذي انطلق في مطلع التسعينيات من ثنايا منظومة الأمم المتحدة، وتبعه سيل من النماذج والمواقف، تنهل جميعها من حق الحياة الإنسانية والطبيعية معاً.

يعرض المؤلف لأبرز محطات مسار زخم التيار النيوليبرالي، بدءاً بـ «توافق واشنطن»، إذ شكل مجيء ثاتشر إلى الحكم في بريطانيا (١٩٧٩ ـ ١٩٩٠) وريغان رئيساً للولايات المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٨٩) تتويجاً فعلياً لبداية هيمنة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، تبعها برنامج التكييف الهيكلي للبلدان النامية المدينة (١٩٨٢)، وقواعد الحوكمة الجيدة (١٩٩٥)، ومن ثم قواعد «التنافسية» التي توجت بإطلاق المنتدى الاقتصادي الدولي قياساً دولياً للتنافسية (٢٠٠٤).

وفي المقابل، يقدم نهج التنمية البشرية المعارض الفعلي لهيمنة النيوليبرالية الذي انطلق عام ١٩٩٠، تبعته أجندة «الأهداف الإنمائية للألفية» (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥)، ونموذج «الثروة الشاملة» (٢٠١٢)، و«أهداف التنمية المستدامة» (٢٠١٦ ـ ٢٠٣٠)، وانفتاح دينامية «صناديق الثروة السيادية» كآلية على الصعيد المالي الدولي.

وإذ يرصد المؤلف ممارسات النيوليبرالية وما سببته من معاناة للأغلبية الساحقة من سكان العالم، يتوقف عند الأزمة المالية التي بدأت عام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة الأمريكية، واتسعت قاعدة آثارها لتصبح أول أزمة كبرى تجتاح المحيط الدولي المعولم، مؤكدة هشاشة البناء الكلي للرأسمالية التي تمثلها النيوليبرالية. ويستبعد المؤلف إمكان نجاح محاولات إصلاح النموذج النيوليبرالي دون تغيير جذري وشامل لممارسات النيوليبرالية، ليخلص إلى نهج «التنمية الإنسانية الشاملة» كبديل ناجع للنيوليبرالية، له القدرة على أن يعيد للإنسانية حقوقها.

(٥)

عبد الله علي المالك الصباح. **الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية وأثره على التوازنات الدولية (١٩٩١ ـ ٢٠١٥)**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٧. ١٦٠ ص.

يهدف هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ إلى إظهار الصعود الاستراتيجي لروسيا وتطوره وأثره في عمليات التوازن الدولي، وذلك من خلال دراسة تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ونظرية تحول القوة في العلاقات الدولية.

ويرى مؤلف الكتاب أن روسيا حققت صعوداً استراتيجياً لا لبس فيه لكنه لا يزال في مرحلة الانطلاق وهو قابل للانتكاس. وقد أثر هذا الصعود في البنيان الدولي والمؤسسات الدولية، بحيث عاد الحديث عن بنيان دولي يشهد نظاماً ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب بعد أن تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الشؤون الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي السابق.

وعلى صعيد العلاقات الدولية، ساهم الصعود الروسي في تكامل دول الكومنولث. كما ساهم على صعيد عمليات الصراع الدولي في استعادة شبه جزيرة القرم، والعودة بقوة إلى سورية ومياه المتوسط الدافئة، الأمر الذي يؤشر إلى إحياء الحرب الباردة ولو بصيغ مختلفة بعض الشيء من ناحية التنافس الأيديولوجي وحجم المعسكرات المتنافسة.

ثانياً: كتب أجنبية

(١)

Noha Aboueldahab

Transitional Justice and the Prosecution of Political Leaders in the Arab Region: A Comparative Study of Egypt, Libya, Tunisia and Yemen

Oxford: Hart Publishing, 2017. 200 p. (Studies in International and Comparative Criminal Law; Book 15)

أدت الانتفاضات الدرامية التي أطاحت زعماء عدة دول في المنطقة العربية إلى تحريك مفهوم العدالة الانتقالية بشكل غير مسبوق. وأخذت مقاضاة القادة السياسيين بعد «الربيع العربي» محور الصدارة في بعض الدول العربية في سعيها إلى تحقيق العدالة الانتقالية من خلال تدابير وإجراءات قضائية وغير القضائية من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وغالباً ما تتضمن هذه التدابير ملاحقات قضائية، وتشكيل لجان للحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال مختلفة من إصلاح المؤسسات، وذلك خلال مرحلة الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي.

من هنا سعت مؤلفة هذا الكتاب إلى تقديم دراسة مقارنة حول تطبيق العدالة الانتقالية في حالات مصر وليبيا وتونس واليمن، لتؤكد أن العدالة الانتقالية في المنطقة العربية تمثل التحدي الأكبر حتى الآن لنموذج العدالة الانتقالية ـ أو تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية ـ وتدعو إلى إعادة التفكير في نظرية وممارسة العدالة الانتقالية.

ويستند هذا النموذج إلى الافتراض الأساسي بأن التحولات الناجمة عن انتفاضات الربيع العربي تقضي بالتحول من النظم الديكتاتورية السابقة إلى النظم الديمقراطية الليبرالية المرتقبة، وما يجب اتخاذه من تدابير قانونية للتصدي للفظائع المرتكبة خلال النظم السابقة، إضافة إلى العوامل التي أدت إلى اتخاذ قرارات بشأن مقاضاة القادة السياسيين السابقين، وكذلك العوامل التي تؤثر في محتوى هذه القرارات وتعلقها بالملاحقة القضائية.

وإذ تتابع المؤلفة تجارب الدول العربية المعنية بالدراسة تجد أن محاولات تطبيق «العدالة الانتقالية» في هذه البلدان لم تأخذ شكلاً موحداً، وهي بعيدة عن ثوابت مفهوم العدالة الانتقالية، وأن أهداف حقوق الإنسان ـ الاعتراف بكرامة الأفراد؛ والإنصاف والاعتراف بالانتهاكات، ومنع وقوعها مرة أخرى ـ قد قُوضت لأن المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية في هذه البلدان تجاهلت التاريخ الاجتماعي القانوني الذي شكل مسارات التغيير السياسي وآفاقه.

(٢)

Tasnim Abderrahim [et al.] (eds.).
Tunisia's International Relations since the «Arab Spring»: Transition Inside and Out
London: Routledge, 2017. 370 p. (Routledge Studies in Middle Eastern Democratization and Government; Book 17)

يعبِّر هذا الكتاب عن الرأي الذي ساد عقب انتفاضة «ثورة الياسمين» في تونس أواخر عام ٢٠١٠ والذي أشاد بالانتفاضة بوصفها نموذجاً ناجحاً للانتفاضات العربية،أسفرت عن انتخابات تشريعية ورئاسية ديمقراطية وتشكيل حكومة ائتلافية لم تسعَ حركة النهضة الإسلامية إلى الهيمنة عليها رغم فوزها بالانتخابات ـ التي لم تتدخل فيها الأجهزة الأمنية ـ تماشياً مع وقوف الجيش التونسي على الحياد منذ اليوم الأول للاحتجاجات الشعبية ضد حكم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي.

وعلى الرغم من الانتكاسات التي أصابت الانتفاضات العربية الأخرى، وتحول بعض الدول العربية إلى دول فاشلة، وتزايد الانقسامات على الساحة العربية، تعتبر الدراسات التي يضمها الكتاب أن تونس تمكنت من تأكيد نفسها كديمقراطية جديدة، أدار المسؤولون فيها مرحلة الانتقال الديمقراطي بنجاح ملحوظ رغم الصعوبات خلال فترة قصيرة، وكان لذلك انعكاسه الإيجابي على سياسة تونس الخارجية ودورها في السياسة الدولية.

يقدم الكتاب صورة شاملة عن دور تونس المتغير والانتقال الناجح من الحكم الفردي القمعي إلى الحكم الديمقراطي الذي تضمنه دولة القانون والمؤسسات. ويتيح الكتاب للطلاب والباحثين في هذا المجال أن يقفوا عند ما حققته تونس من تقدم باتجاه الحكم الرشيد.

(٣)

Gillian Kennedy
From Independence to Revolution: Egypt's Islamists and the Contest for Power
London: C. Hurst and Co Publishers, 2017. 264 p.

يرصد هذا الكتاب العلاقة المعقدة بين الشعب المصري وأبرز المعارضة السياسية في البلاد (الحركة الإسلامية) منذ الاستقلال حتى الآن، متناولاً مسيرة العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والجهاديين الراديكاليين

الذين يتنافسون باستمرار على السلطة في ظل المواجهة مع حكام مصر المتعاقبين، من الرئيس جمال عبد الناصر وصولاً إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي.

يرى مؤلف الكتاب أن العلاقة بين الإسلاميين والمجتمع المصري لم تكن ثابتة، بل، تباينت مواقف الإسلاميين من التحول الاجتماعي السياسي في مصر على مدى السنوات الستين الماضية. وظهر هذا التباين في مواقف الإخوان المسلمين والجهاديين الراديكاليين والإسلاميين التقدميين مثل حزب «التيار المصري» الذي شارك في تأسيسه عدد من شباب «ثورة ٢٥ يناير» وأعضاء سابقون في جماعة الإخوان، الأمر الذي سمح للإسلاميين بجذب قطاعات مختلفة من الناخبين المصريين في أوقات مختلفة. لكن الثابت أن الإسلاميين اصطدموا على الدوام بحكام مصر والنخب السياسية منذ الاستقلال حتى الآن.

ولعل تجربة الإخوان في الحكم من خلال انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر في العام ٢٠١٢ وصولاً إلى عزله عام ٢٠١٣، تمثل ذروة الصدام بين جماعة الإخوان والنخب العسكرية والسياسية في البلاد. وقد عزز ذلك عدم الاستقرار السياسي المتلازم مع تراجع اقتصادي مستمر في البلاد.

(٤)

Matthew Kraig Kelly
The Crime of Nationalism: Britain, Palestine, and Nation-Building on the Fringe of Empire
Berkeley, CA: University of California Press, 2017. 264 p.

انطلقت الحركة الوطنية الفلسطينية في العقود الأولى من القرن العشرين، لكنها ولدت خلال الثورة الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، بوصفها مقاومة مسلحة ضد السياسة البريطانية والعصابات الصهيونية أثناء الانتداب البريطاني لفلسطين. وقد أطلق الفلسطينيون ثورتهم واستمروا في كفاحهم المسلح رداً على أساليب العنف التي كانت بريطانيا تستخدمها بشكل روتيني خلال احتلالها الاستعماري، فيما رفضت الحكومة البريطانية والإعلام وحلفاؤهم الصهاينة باستمرار الاعتراف بالطابع السياسي للثورة الفلسطينية، وأصروا بدلاً من ذلك على وصفها بأنها «مؤسسة إجرامية» بدلاً من أن تكون تعبئة وطنية. هذا ما يؤكده مؤلف هذا الكتاب من أجل فهم أفضل للثورة الفلسطينية ببعدها القومي من ناحية، وتعامل حكومة الانتداب البريطاني معها، بوصفها تمرداً ذا أبعاد «جنائية وإجرامية».

يكشف الكتاب كيف أدى تعامل الانتداب البريطاني الأعمى مع مطالب الفلسطينيين القومية إلى اندلاع الثورة، متناولاً التقارب بين المواقف البريطانية والصهيونية إزاء الثورة وتجريم وطنيتها وقوميتها. والواقع أن الموقف الغربي من المطالب والحقوق العربية المسلوبة لم يتغير في مقابل دعم سياسات وبرامج الاحتلال الإسرائيلي.

ولا يخفى أن الدوائر الغربية، ولا سيَّما الأمريكية منها، والصهيونية تعمل جاهدة لطمس الحقوق العربية من خلال العمل المتواصل لتشويه نضال حركات المقاومة الفلسطينية والعربية، ووصفها بـ «الإرهابية».

(٥)

Hüseyin Isiksal and Oguzhan Goksel (eds.)
Turkey's Relations with the Middle East: Political Encounters after the Arab Spring
New York: Springer, 2018. 220 p.

يعرض هذا الكتاب للعلاقات السياسية المعاصرة بين تركيا ودول الشرق الأوسط، في ضوء الانتفاضات العربية في عام ٢٠١١، والأزمة السورية، وتصاعد الإرهاب الإقليمي ومحاولة الانقلاب العسكري في تركيا. ويبحث في التقلبات الهائلة في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الشرق الأوسط الرئيسية، مثل إيران والسعودية ومصر، وسورية والعراق.

ويتناول الكتاب تورط تركيا المتزايد في الشؤون الإقليمية للشرق الأوسط، إضافة إلى قضايا مختلفة مثل الإرهاب والحركات الاجتماعية والسياسية والصراعات على حقوق الأقليات. وفي حين أن هذه المشاكل تعتبر تقليدياً مسائل محلية، فإن هذا الكتاب يسلط الضوء على بعدها الإقليمي المتزايد وآثاره على الشؤون الخارجية لتركيا وبلدان الشرق الأوسط.

ولعل ما يبرز الدور التركي المتزايد في المنطقة عقب انتفاضات «الربيع العربي» سعي البلدان العربية إلى اعتماد نموذج حكم حزب «العدالة والتنمية» في تركيا، بوصفه نموذجاً ناجحاً اقتصادياً، وحداثياً مطعماً بالإسلام المعتدل. وقد أدى ذلك إلى تنشيط العلاقات العربية ـ التركية، قبل أن تشهد هذه العلاقات تقلبات وتحولات مع انتكاسات انتفاضات «الربيع العربي» مع اندلاع الحروب في أكثر من بلد عربي، ولا سيَّما الحرب في سورية. ولا يخفى أن سياسة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التي نجحت في تصفير المشاكل مع دول المنطقة، ما لبثت أن اتخذت مساراً معاكساً أعادت التوتر إلى علاقات تركيا الخارجية.

ثالثاً: تقارير بحثية

(١)

International Crisis Group [ICG],

«A Huthi Missile, a Saudi Purge and a Lebanese Resignation Shake the Middle East,»

(10 November 2017).

تعتبر مجموعة الأزمات الدولية أن الصواريخ الحوثية التي تستهدف السعودية وآخرها الصاروخ الذي استهدف الرياض، واستقالة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الدين الحريري من الرياض، إضافة إلى النزاعات الدائرة في المنطقة تؤكد أن الصراعات المحلية والإقليمية والدولية باتت متشابكة وتنذر باهتزاز كبير في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، تتوقف المجموعة عند الرأي السعودي الذي يعتبر ـ أن الحوثيين لم يكن باستطاعتهم توجيه صواريخهم إلى المملكة لولا الدعم الإيراني وحزب الله ـ لتؤكد أن الهجوم الصاروخي الأخير للحوثيين أثار استياءً كبيراً لدى القيادة السعودية لحصوله في وقت يسعى فيه ولي العهد السعودي من خلال عملية تطهير واسعة لمكافحة الفساد وتعزيز سلطة حكمه في المملكة، الأمر الذي يربط النزاع السعودي ـ اليمني بالنزاع السعودي ـ الإيراني وبحزب الله في لبنان. وفي ظل هذا

التشابك فإن إسرائيل تراقب عن كثب للانخراط في هذا التشابك من خلال استمرارها بإثارة التهديدات العلنية والمبطنة بالعمل على منع حزب الله من تطوير قدراته المحلية على صنع الصواريخ الدقيقة والمتطورة.

(٢)

David B. Roberts,
«Competing Visions for the Arab Future,»
Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 2892 (14 November 2017).

يتابع هذا المرصد السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الخلاف بين قطر والدول الأربع (السعودية والبحرين ومصر والإمارات) التي فرضت في ٥ حزيران/ يونيو الماضي حظراً غير مسبوق على قطر، متهمةً إياها بدعم أنشطة الإرهاب وزعزعة الاستقرار في المنطقة. ويتحدث المرصد عن رؤيتين للمستقبل العربي تغلفان هذا الخلاف، يمثل **الأولى** أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني وحليفه رئيس الوزراء السابق حمد بن جاسم آل ثاني، ويعتمدها الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير قطر الحالي. وتعتبر هذه الرؤية أن دعم الأفراد والجماعات المنخرطين في الإسلام السياسي، وإن لم يكن عشوائياً، هو نهج معقول للسياسة. وتجلى هذا التوجّه القطري بشكل خاص في دعم قطر للرئيس المصري السابق محمد مرسي، وفي الخطوات التي اتخذتها البلاد في ليبيا وسورية في أعقاب «الربيع العربي». ورسّخت قطر مكانتها باستنادها ليس فقط إلى الحسابات السياسية، بل أيضاً إلى التفكير الصرف بأن الإسلام يجب أن يؤدي دوراً في السياسة العربية. وبهذه الطريقة، سيشعر المواطنون المتدينون بأن وجهات نظرهم أُخذت بعين الاعتبار. وفي غياب أي منفذ سياسي، وفقاً لهذا المنطق، قد يسعى الانطوائيون المتدينون إلى إيجاد منافذ أخرى أكثر ضرراً لإخراج إحباطهم المتنامي.

أما الرؤية **الثانية** والمضادة، فيمثلها كل من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وولي عهد أبوظبي الأمير محمد بن زايد آل نهيان. ويَعتقد الجانبان أنه لا ينبغي تسييس الإسلام، بل بالأحرى جعله مسألةً شخصيةً من دون أن يكون له دور مباشر أو مؤسسي في الحوكمة.

ويقف وراء هاتين الرؤيتين جدل سياسي يدور في أوساط النخبة في أبوظبي، من منطلق أن رجال السياسة في المنطقة قد أساؤوا استخدام الإسلام لمصلحتهم الخاصة لفترة طويلة جداً ـ وهو ترتيب تواطأت فيه الدوحة. بالإضافة إلى ذلك، نجح دعم الولايات المتحدة والمساومة الاقتصادية المحلية القوية، حتى الآن، في حماية قطر من المحاسبة. وإذا سُمح لقادة أبوظبي بالنظر إلى نصائحهم، قد يسعون من دون تردد إلى الإبقاء على هذه العزلة لسنوات طويلة.

غير أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان يعمل في عالم مالي مختلف عن نظرائه في أبوظبي. فالضغوط المالية التي تواجه المملكة من المرجح أن تقنعه نحو التوصل إلى تسوية، إذ إن عدداً كبيراً من سياساته غير العادية ـ كبيع حصص «أرامكو»، وإطلاق مشروع المدينة الجديدة بقيمة تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار والمعروف باسم «نيوم» وحتى احتجاز أمراء وبيروقراطيين رفيعي المستوى، في إطار حملة لمكافحة الفساد ـ تُعزى أساساً إلى حسابات مالية وليس فقط إلى المُثل العليا.

ونظراً إلى هذا العنصر الواقعي القوي، فقد يسمح الأمير محمد بن سلمان في نهاية المطاف لقطر بالخروج من العزلة الإقليمية من خلال الاستثمار في خطة «رؤية السعودية ٢٠٣٠»، إذا ما تقدمت بتنازلات رئيسية بشأن دعمها للإسلاميين السياسيين.

(٣)

«In Lebanon, Saudi Arabia Attempts the Impossible,»
Stratfor (16 November 2017).

يرى هذا التقرير الصادر عن ستراتفور أن الطموحات الخارجية لدى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لا تقل جرأة عن طموحاته الداخلية. ولذا لم تتردد القيادة السعودية الممثلة بولي العهد في مواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني في المناطق التي تعتبرها السعودية مجالاً حيوياً لمصالحها. وتُرجم هذا التوجه في ساحات القتال الدائر بالوكالة في العراق وسورية واليمن. ومع إعلان رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري استقالته من الرياض مؤخراً، دخلت الساحة اللبنانية كأحدث ساحة صراع بالوكالة في المنافسة الإقليمية بين العربية السعودية وإيران.

من هنا يعرض التقرير لإمكانات السعودية السياسية والأمنية التي تخولها المنافسة ومواجهة «حزب الله»، فيرى أن القوى السياسية المؤيدة للسعودية في لبنان وتحديداً قوى «١٤ آذار» باتت قوى مفككة، كما أن المملكة تفتقر إلى ذراع أمنية قادرة على مواجهة «حزب الله» أو كبح نفوذ إيران في لبنان. ويوضح التقرير أن التدخل السعودي يمكن أن يوقف أي تقدم قد يكون مفيداً لحزب الله وحلفائه. ولكنه لا يقترح في الواقع بديلاً. وستؤدي هذه الاستراتيجية في نهاية المطاف إلى إلحاق الضرر بحلفاء الرياض في البلاد، وإلى ضرر اقتصادي عام. ولن تؤدي محاولات السعودية إلى إحداث تغيير فعلي في لبنان يصب في صالحها أو يؤدي إلى إقصاء حزب الله سوى إلى الفوضى على الأرجح □

البيان الختامي للدورة العاشرة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي

المنعقد في بيروت يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

في بيروت عاصمة الحوار والحرية، عاصمة المقاومة والانتصار لكل قضية عادلة، في لبنان العربي المقاوم القادر بوحدة أبنائه على تجاوز كل المخططات والمشاريع التي تحاك لضرب وحدته ودوره وموقعه، انعقدت الدورة العاشرة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بحضور ١٢٠ عضواً ومراقباً يمثلون العديد من ألوان الطيف الفكري والسياسي العربي، حيث تدارس أعضاؤه جوانب العلاقة بين التيارين الرئيسيين في الأمّة في ضوء تقرير قدّمه المنسق العام خالد السفياني، كما تداولوا في التطورات السياسية العربية والإقليمية والدولية في ضوء تقرير المنسق العام السابق للمؤتمر منير شفيق، وفي ضوء مداخلات الأعضاء، ورأوا ما يلي:

١ ـ أكّد المجتمعون أهمية استمرار الحوار والتكامل بين تيارات الأمّة على القاعدة التي اعتمدها المؤتمر منذ انطلاقه قبل ٢٣ عاماً، وهي أن نعمل معاً وفق ما نتفق عليه، وأن نعذر بعضنا في ما نختلف فيه، فيما عرض عدد كبير منهم وجهة نظره في الأوضاع الحالية، وفي الأزمات الحادة التي يشهدها العديد من أقطار الأمّة في جو ديمقراطي يعبّر عن إدراك الجميع أن من حق كل عضو أن يدلي بما يراه، ولكن ليس من حقه أن يفرض رأيه على الآخرين.

٢ ـ ولقد أجمع المشاركون على أن قضية فلسطين هي القضية الأقدر على أن تجمع حولها كل تيارات الأمّة، ولا سيّما في هذا الظرف السياسي الخطير الذي يجري فيه استهداف هذه القضية ومحاولة تصفية حقوق الشعب الفلسطيني وضرب حركة المقاومة التي باتت تشكل تهديداً جدياً لوجود العدو سواء من الجنوب في غزّة أو الشمال في جنوب لبنان أو عبر الانتفاضة المتجددة في القدس والضفة وفلسطين المغتصبة عام ١٩٤٨، والتي كانت آخر تجلياتها إضراب أسرى الحرية والكرامة، وانتفاضة البوابات الإلكترونية حول الأقصى، وما سبقها وتلاها من انتفاضة سكاكين وحجارة.

ويجدد المؤتمر تنديده بكل أشكال الحصار على قطاع غزة ويطالب برفعه الفوري.

٣ ـ رأى المجتمعون أن قضية فلسطين لا يمكن تصفيتها إلا بالإجهاز على المقاومة ومحاصرة حركاتها وشيطنتها وصولاً إلى وصمها بالإرهاب، وهو ما أدانه المؤتمرون وأكّدوا رفضهم له، رفضاً باتاً مؤكدين ضرورة الالتزام بالمقاومة كثقافة ونهج وصونها كسلاح باعتبارها الوسيلة الوحيدة الأسلم والأفعل لدحر الاحتلال وردع العدوان.

٤ ـ في هذا الإطار، دعا المجتمعون إلى إطلاق أوسع حملة شعبية عربية وإسلامية في مواجهة ما يسمى «صفقة القرن» التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من خلالها إلى تصفية قضية فلسطين، بل وتحاول إعادة ترتيب الأوضاع العربية بما يكفل تمكين الهيمنة الصهيو ـ استعمارية من فرض نظامها ومشاريعها على المنطقة بأسرها.

٥ ـ إذ أبدى المجتمعون ارتياحهم للمصالحة الفلسطينية ـ الفلسطينية، فقد شددوا على ضرورة ربط الوحدة الوطنية بالمقاومة، فالأولى تعزز الثانية، والثانية تحصن الأولى؛ وتطلع المجتمعون إلى استكمال المصالحة الثنائية باتفاق فلسطيني شامل لكل الفصائل والشخصيات الفلسطينية، ولا سيّما اجتماع القاهرة المزمع انعقاده في ٢١ الجاري (تشرين الثاني/نوفمبر).

٦ ـ أعاد المجتمعون التشديد على التمسك بثوابت الشعب الفلسطيني، وفي مقدمها التحرير الكامل وحق العودة غير الخاضع للتصرف، وقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على أرض فلسطين التاريخية وعاصمتها القدس، معتبرين أن الطريق للحفاظ على هذه الثوابت يمر بإسقاط كل المعاهدات والاتفاقات المعقودة، علناً وسراً، مع الكيان الصهيوني بدءاً من معاهدة كامب دايفيد إلى أوسلو ووادي عربة وصولاً إلى إغلاق مكاتب الاتصال وأشكال التطبيع.

٧ ـ أدان المجتمعون كافة محاولات التطبيع مع العدو الصهيوني التي تقوم بها بعض الأنظمة العربية وبعض عملاء المخابرات الصهيونية، وتشكّل غطاء لتسلل العدو إلى نسيج الأمّة ومجتمعاتها من خلال ذرائع متعدّدة وحجج واهية كالسياحة الدينية، والعمل الفني والرياضي والعلمي والعلاقات الاقتصادية والفلاحية والتجارية... إلخ، وذلك في إطار الجهود التي تبذل للاعتراف بالكيان الصهيوني وفرض وجوده في المنطقة.

ويطالب المجتمعون العمل على إصدار قوانين لتجريم التطبيع في الأقطار العربية كافة.

كما أكّد المجتمعون ضرورة استنهاض قوى الأمّة على امتداد الوطن الكبير لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني في ظل تعاظم دور هيئات ومراصد مناهضة التطبيع التي حققت أكثر من إنجاز في هذا القطر أو ذاك. ودعا المجتمعون إلى المبادرة بالدعوة إلى مؤتمر تنسيقي شامل لكل هيئات وجمعيات مناهضة التطبيع في البلاد العربية، ولكل هيئات المقاطعة العالمية للعدو وداعميه.

٨ ـ أبدى المجتمعون اعتزازهم بتعاظم التأييد الدولي لقضية فلسطين واتساع حركة المقاطعة العالمية، وشددوا على أهمية العمل لإعادة تفعيل مكاتب المقاطعة العربية في الدول العربية كافة بعد أن أثبتت هذه المقاطعة جدواها في محاصرة المشروع الصهيوني وكل داعميه، كما أكّدوا ضرورة الانخراط في مبادرات طرد الكيان الصهيوني

من المنتديات الدولية. وفي ملاحقة المجرمين الصهاينة دولياً ومحلياً وفي كل المحافل.

٩ ـ دعا المجتمعون إلى اعتبار يوم الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام (وعد بلفور) يوماً عالمياً لمناهضة الوعد المشؤوم وفي قلبه الاستيطان، وخصوصاً بعد القرار الأممي ٢٣٣٤ الذي أقرّ عدم شرعية الاستيطان، وهو يوم تقام فيه فعاليات داخل الوطن العربي وخارجه ضد الاستيطان، الذي بات حقيقة سرطاناً يلتهم ما تبقى من أرض فلسطين.

١٠ ـ رأى المجتمعون في التطورات الميدانية في المنطقة المصحوبة بالتحولات الهامة في موازين القوى على المستويات الإقليمية والدولية، فرصة تاريخية لقوى الوحدة والمقاومة والاستقلال والتقدم في الأمّة من أجل التقدم خطوات على طريق إنجاز أهداف مشروعها النهضوي العربي، والتي أقرّها المؤتمر منذ تأسيسه، ولا سيّما الوحدة بكل مستوياتها، والديمقراطية، والاستقلال الوطني والقومي، التنمية المستقلّة، والعدالة الاجتماعية والتجدد الحضاري.

١١ ـ أدان المؤتمرون الحرب المفروضة على اليمن، وأكّدوا ضرورة رفع الحصار المفروض على اليمن وشعبه وفي كل المحافظات والمدن، والذي كان سبباً لمعاناة إنسانية كارثية.

وأكد المؤتمرون دعوة القوى السياسية اليمينة إلى حوار شامل للوصول إلى حل سياسي للأزمة اليمنية، واستناداً لما تم من توافق يمني، وبما يحفظ وحدة اليمن أرضاً وشعباً.

وأكّد المؤتمرون تفعيل المبادرة التي أطلقها المؤتمر القومي ـ الإسلامي للحوار في اليمن، وكلف المنسق العام بمتابعة الأمر.

١٢ ـ أكّد المجتمعون أنه في وجه محاولات إثارة الفتن الأهلية وإشعال الحروب داخل أقطار الأمّة والسعي إلى تقسيم الكيانات الوطنية وتفتيت مجتمعاتها، وضرب جيوشها، وقتل شعوبها، لا بدّ من رصّ الصفوف وتضافر الجهود، وتجاوز الانقسامات العابرة، وتحقيق المصالحات التاريخية، واعتماد الحوار والحلول السياسية كطريق لخروج هذه الأقطار من أزماتها ومحنها.

وفي هذا الإطار جدّد المجتمعون تمسكهم بالمبادرات التي سبق أن قام بها المؤتمر بالتعاون مع المؤتمرات والهيئات الشقيقة من أجل المساعدة في إنهاء الحروب على هذه الأقطار وداخلها، ولا سيّما في سورية وليبيا والعراق واليمن وصولاً إلى مصر انطلاقاً من قناعتهم بأن ترتيب البيت الداخلي على قاعدة المواطنة والمشاركة في هذه الأقطار هو التحصين الحقيقي لها في وجه كل مشاريع الفتنة والإرهاب والتقسيم.

١٣ ـ أكّد المجتمعون ضرورة إنجاز الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أقطار الأمّة كافة بما يعزّز روح المشاركة الشعبية والمحاسبة الضرورية لكل مظاهر الفساد وبما يضمن حماية حرية العمل السياسي والنقابي والاجتماعي وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين.

١٤ ـ رأى المجتمعون أن قيام منظومة إقليمية متكاملة، سياسياً واستراتيجياً واقتصادياً بين العرب ودول جوارهم الحضاري، ولا سيّما في إيران وتركيا وأفريقيا، هو الطريق الأسلم والأنجع من أجل ضمان

استقلال هذا المجال الإقليمي وتنميته وقدرته على صون سيادته وحريته في وجه كل محاولات الهيمنة والانتهاكات القائمة حالياً، مما يساهم في تعزيز الأمن الإقليمي ويحد من التدخل الأجنبي وإقامة القواعد العسكرية الأجنبية.

١٥ ـ في الوقت الذي شدّد فيه المجتمعون على ضرورة تعزيز الروابط الثقافية والحضارية والإنسانية بين أبناء الوطن العربي ودول الجوار الإسلامي، دعوا إلى إيلاء اللغة العربية اهتماماً خاصاً ومواجهة كل المشاريع الهادفة إلى تهميشها وإضعاف أثرها كأداة تواصل ثقافي وحضاري وعلمي بين ابناء العروبة والإسلام.

وهو ما يتطلب إصلاحاً جذرياً للعملية التربوية والتعليمية باعتبارها قضية أمن قومي، وخط الدفاع الأول عن هوية الأمّة، وهي مسؤولية حكومية ومجتمعية لحماية أجيالنا الواعدة، كما أنها ركن أساسي لتفعيل وإنجاح المشروع النهضوي العربي.

وكلف المؤتمر لجنة المتابعة بالتواصل مع كل المهتمين والعاملين في مجال حماية اللغة العربية والدفاع عنها.

١٦ ـ أكّد المجتمعون أن من أبرز مهمات المؤتمر القومي ـ الإسلامي وسائر المؤتمرات والهيئات الشقيقة هو نشر الوعي وتحصين المجتمعات بوجه آفات التحريض الطائفي والمذهبي والعنصري التي تروّجها جهات مشبوهة وتستفيد من مناخاتها قوى الغلو والتوحش والتكفير في المنطقة لكي تعيث فيها قتلاً وحرقاً وتدميراً على كل المستويات، بالإضافة إلى محاولاتها الخطيرة صرف النظر عن العدو الحقيقي للأمّة وتوجيه الأنظار باتجاه أعداء وهميين، وذلك بهدف إشعال حروب على مستوى المنطقة، وفتن داخل كل كيان من كياناتها.

إن المؤتمر القومي ـ الإسلامي إذ يدرك دقة المرحلة وصعوبة التوافق بين مكوناته على نظرة موحدة لمختلف القضايا والأزمات المطروحة، يشدّد على أن دورته الأخيرة قد شهدت تقدماً واضحاً على طريق تضييق الفجوة بين أعضائه آملاً أن تسمح التطورات القادمة من خلال حوار جدي وهادف بالوصول إلى تطابق أكبر في الرؤى والمواقف انطلاقاً من تجربة تاريخية تؤكّد أنه ما من مرّة تلاقت مكونات الأمّة وتياراتها وأقطارها، إلّا وكتب لأمّتنا النصر، وما من مرّة جرى التباعد والتنابذ والتناحر إلّا وكتب على هذه الأمّة النكسات والهزائم □

تقرير عن:

مخيَّم الشباب القومي العربي (الدورة السادسة والعشرون)

المحمدية، المغرب، ٥ ـ ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧

رحاب مكحل

مساعدة الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

عرفت الحياة السياسية في أقطارنا العربية العديد من التجارب والأطر الشبابية، وعرف الناشطون السياسيون والعاملون في الحقل العام عدداً من الفعاليات الشبابية، لكن لم يعرفوا استمرارية لهيئة شبابية كما عرفوها في مخيم الشباب القومي العربي الذي انطلق عام ١٩٩٠ مع انطلاقة المؤتمر القومي العربي ليسجل ريادة في التوجه نحو الشباب المؤمن بالمشروع النهضوي العربي في الوحدة والأمن الوطني والقومي والديمقراطية والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والتجدد الحضاري، والعمل على تأمين فرص للقائهم على مختلف مشاربهم للحوار حول قضايا الأمّة وفي القلب منها فلسطين، والتعلم على عيش الديمقراطية وتطوير النقاط المشتركة بينهم والقدرة على النقاش حول القضايا الخلافية بجو حضاري وديمقراطي.

واستمرار المخيم إلى هذا العام ٢٠١٧، حيث انعقد ٢٦ دورة وتعثر عقده فقط لعامين **الأول** بسبب تزامن شهر رمضان المبارك والعيد خلال فترة العطلة الصيفية، و**الثاني** بسبب انشغال الشباب العربي بالحراكات الشعبية في العديد من الأقطار، مما يشدّد على موقع الشباب في اهتمامات المؤتمر القومي العربي، وبأن المشروع النهضوي العربي لا يتحقق إلّا بإرادة شباب الأمّة.

استمرت هذه التجربة رغم العديد من الصعوبات: **أولها**، ضعف الإمكانات المالية مما يضطر الهيئة المشرفة بشكل دائم على الاعتماد على التبرعات وعلى الضيافة في الأقطار أحياناً؛ و**ثانيها**، صعوبة تأمين المكان في الوقت المناسب وتأمين تأشيرات الدخول إلى الأقطار؛ و**ثالثها**، والأهم، هو حال الانقسام القطري والطائفي والمذهبي والحزبي الذي استشرى في أقطارنا وانعكس إلى داخل مؤسساتنا ونقاباتنا وأحزابنا وحتى القومية منها.

مخيم الشباب القومي العربي السادس والعشرون

إثنا عشر يوماً كانت فترة انعقاد مخيم الشباب القومي العربي السادس والعشرين في مدينة المحمدية في المغرب، ما بين ٥ ـ ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧، وحملت اسم دورة «الأقصى» تفاعلاً مع الانتصار الفلسطيني الأخير، وتضامناً مع شباب فلسطين وبينهم كثر شاركوا في مخيمات سابقة أو في فعاليات متصلة بالمخيم.

عمل على تأمين ترتيباته اتصالات أجراها الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي خالد السفياني، وعضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي عبد الإله المنصوري؛ ولاقت تجاوباً متميزاً من رئيس مجلس الوزراء سعد الدين العثماني والعديد من الوزراء وممثلي مختلف ألوان الطيف الفكري والسياسي، وأطر المجتمع المدني في المغرب؛ وأشرف على الترتيبات لجنة تحضيرية ترأسها عضو المؤتمر القومي العربي المحامي العربي فندي.

ولتسهيل الانعقاد تمّ الاتفاق مع الجمعية المغربية لتربية الشبيبة لتكون الجهة المضيفة في المغرب، وجرى التواصل أيضاً مع عدد كبير من أعضاء المؤتمر القومي العربي في المغرب الذين شاركوا في التحضير وترشيح شابات وشباب وترتيب برامج الزيارات وتقديم التبرعات والمساهمة في المحاضرات. فأنتج هذا الجهد الجماعي أفضل الظروف لانعقاد المخيم إضافة إلى المكان اللائق الذي توافرت فيه كل الشروط اللازمة لبرنامج المخيَّم الفكري والثقافي والرياضي ولحاجات الطعام والمنامة.

المشاركون

شارك في المخيم ١٣٠ شابة وشاباً من مصر، والجزائر، وتونس، ولبنان، وسورية، وفلسطين، وليبيا، والأردن، والسودان، واليمن، وموريتانيا، والمغرب الذي تميّز وفده بتنوعه، إذ حرصت اللجنة التحضيرية في المغرب على إشراك كل المكونات السياسية، واختيار الشباب الواعي والمتميّز والمسؤول والمؤمن بالمشروع النهضوي العربي.

واكب أعمال المخيم مساعدة الأمين العام للمؤتمر القومي العربي رحاب مكحل ومساعد المشرف العام على المخيم عبد الله عبد الحميد وعضو اللجنة التنظيمية للمخيم أحمد حسن، وأشرف عليه مدير المخيم محمد إسماعيل (مصر)، ونائب مدير المخيم مهدي السفياني (المغرب)، وأعضاء الهيئة الإدارية: مهند الجلامدة (الأردن)؛ زياد درويش (لبنان)؛ آية الغوتي (المغرب)؛ أحمد عدوان (الأردن)؛ باسل العلوي (تونس)؛ صفاء عزام (لبنان)؛ محمود طنطاوي (مصر).

وتوزع المشاركون على مجموعات حملت أسماء أنهر عربية للفت نظر الشباب العربي إلى مفهوم الأمن المائي، ولأن موضوع المياه يكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي وقد غدا موضوع المياه مرشحاً لإشعال الحروب في المنطقة، وبخاصة أن أغلب الأقطار العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها.

وكانت هذه المجموعات على الشكل التالي:

مجموعة نهر النيل ترأسها المشارك بالكامل الخليل (المغرب)؛ مجموعة نهر الليطاني ترأسها المشارك قصي بن فرج (تونس)؛ مجموعة نهر أم الربيع ترأسها

المشارك أحمد الحلاني (لبنان)؛ مجموعة نهر العاصي ترأسها المشارك لؤي صادق شعيب (لبنان)؛ مجموعة نهر الأردن ترأسها المشارك سليم المعالي (تونس)؛ مجموعة نهر مجردة ترأسها المشارك بوشعيب الأزهري (المغرب)؛ مجموعة نهر بردى ترأسها المشارك مهند الجلامدة (الأردن)؛ مجموعة نهر دجلة ترأستها المشاركة فاطمة عيسى (المغرب).

البرنامج

التنوع في اختيار المشاركات والمشاركين من المغرب انعكس كذلك على اختيار المحاضرين والمحاضرات، فشارك شخصيات من تيارات سياسية متنوعة، إضافة إلى أكاديميين وتربويين وكتّاب وممثلي هيئات المجتمع المدني المغربي.

وكانت الحوارات والمحاضرات على الشكل التالي (بحسب ترتيب انعقادها في برنامج المخيم):

١. لقاء حول فكرة المخيم، نشأته، تطوره، أهدافه، وآليات عمله: عبد الله عبد الحميد (لبنان) مساعد المشرف العام على المخيم ومنسق أنشطة المنتدى القومي العربي في لبنان، ومحمد إسماعيل مدير المخيم وعضو اللجنة المركزية للحزب العربي الديمقراطي الناصري.

٢. حوار مع المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي، والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي خالد السفياني.

٣. حوار مع نبيلة منيب (المغرب) الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد.

٤. ندوة بعنوان «مقاومة الاحتلال ومناهضة التطبيع» شارك فيها عبد القادر العلمي (المغرب) منسق مجموعة العمل الوطني من أجل فلسطين وعضو اللجنة المركزية لحزب الاستقلال، وأحمد ويحمان (المغرب) رئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع، وعبد العزيز مجبور (لبنان) عضو المجلس المركزي للمنتدى القومي العربي في لبنان.

وفي ختام هذه الندوة قدّم بعض المشاركين تجارب عن مقاومة التطبيع في أقطارهم (تونس، موريتانيا، المغرب، لبنان، مصر).

٥. ورشة عمل نسقها مهدي مزواري (المغرب) برلماني سابق وأحد خريجي مخيم الشباب القومي العربي وعضو حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وأحمد حسن (لبنان) عضو اللجنة التنظيمية للمخيم وأحد خريجي مخيم الشباب القومي العربي وعضو المؤتمر الشعبي اللبناني.

٦. ندوة بعنوان «الدولة المدنية والسياق العربي الإسلامي» شارك فيها عبد الرحيم الشيخي (المغرب) رئيس حركة التوحيد والإصلاح وعضو مجموعة العمل الوطني لمساندة فلسطين، وعبد الله الساعف (المغرب) وزير التربية السابق وأكاديمي.

٧. ندوة حول «الاقتصاد العربي» شارك فيها مصطفى الكثيري (المغرب) الاقتصادي والمندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وعضو حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وعضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، وفتح الله ولعلو (المغرب) الاقتصادي والوزير السابق والقيادي في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

٨. حوار مفتوح مع رحاب مكحل مساعدة الأمين العام للمؤتمر القومي العربي، ومدير عام المركز العربي الدولي للتواصل

والتضامن، حول مواقف المؤتمر القومي العربي من المستجدات العربية، وهزرشي بن جلول (الجزائر) منسق الأنشطة الثقافية لمخيم الشباب القومي العربي حول «الوحدة العربية».

٩. جلسة سمر سياسي مع عبد الإله بنكيران (المغرب) رئيس الوزراء السابق والأمين العام لحزب العدالة والتنمية.

١٠. ندوة حول العدالة الانتقالية في نادي هيئة المحامين في الرباط مع نقيبي المحامين السابقين عبد الرحمن بنعمر الكاتب العام السابق لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والرئيس السابق لهيئة المحامين في المغرب وعضو سكرتاريا مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين، وعبد الرحمن الجامعي الرئيس السابق لجمعية هيئة المحامين بالمغرب ورئيس الائتلاف المغربي لمناهضة عقوبة الإعدام ورئيس سابق للمرصد المغربي للسجون.

١١. لقاء حول الإعلام ودوره في قضايا الأمّة مع الإعلامي محمود معروف (فلسطين/ المغرب) عضو المؤتمر القومي العربي.

١٢. محاضرة لعالم الأنتروبولوجيا عبد الله الحمودي بعنوان «تطور المجتمعات العربية».

١٣. ندوة حول المجتمع المدني اشترك فيها إسماعيل العلوي (المغرب) كاتب عام حزب التقدم والاشتراكية سابقاً ووزير التربية والتنمية الريفية سابقاً، وعبد الدين حمروش (المغرب) شاعر ونائب رئيس اتحاد كتاب المغرب سابقاً.

١٤. حوار مفتوح مع خير الدين حسيب (العراق/لبنان) رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

اتسمت هذه الحوارات واللقاءات بتعدّد الآراء وتشعبها، واختلاف وجهات النظر في بعض القضايا، وخاصة السياسية منها، ولكنها كانت تصب في إثراء الموضوعات، كما كانت درساً للمشاركين في قبول الشباب للرأي الآخر، وأن يضع كل واحد منهم في اعتباره عدم تجاوب وتفاعل الجميع مع رأيه، وأن الحدّة في النقاش ليست الطريقة الأمثل للوصول إلى الحقيقة، وأن من يطلب الحق يجب أن يتسع صدره للمناقشة.

الافتتاح والاختتام

وكان المخيم قد افتتح في احتفال في مدينة المحمدية في مسرح عبد الرحيم بوعبيد بحضور حشد من الشخصيات السياسية المغربية وأعضاء المؤتمر القومي العربي. أدار الافتتاح العربي فندي رئيس اللجنة التحضيرية في المغرب، وتحدث فيه كل من خالد السفياني الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، وألقى مساعد المشرف العام على المخيم عبد الله عبد الحميد كلمة المشرف العام على المخيم مجدي المعصراوي. وألقى هزرشي بن جلول كلمة الأمين العام للمؤتمر القومي العربي زياد حافظ (لبنان)، ومحمد الصبر (المغرب) رئيس الجمعية المغربية لتربية الشبيبة، ومحمد إسماعيل مدير المخيم، والمشاركة ريم نمر علوه (لبنان)، وقدّمت الفرقة المغربية «سهام» برنامجاً فنياً من الأغاني الوطنية الملتزمة.

أما حفل الاختتام فقد نظم داخل المخيم وتحدث فيه السفياني وعبد الحميد وفندي وإسماعيل، وقدم الحفل المشاركة آية جبل

(سورية)، وكلمة المشاركين ألقاها المشارك التراد الشيخ التراد (موريتانيا).

لقاء شكر لرئيس الوزراء

استقبل رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني بحضور الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي خالد السفياني ومساعدة الأمين العام للمؤتمر القومي العربي رحاب مكحل، وفداً من إدارة المخيم ضمّ مدير المخيم محمد إسماعيل، ونائب مدير المخيم مهدي السفياني، وأعضاء هيئة الإدارة: هزرشي بن جلول؛ مهند الجلامدة؛ آية الغوتي. وكانت مناسبة لشكره على استضافته المخيم وتأمين أفضل الظروف لانعقاده والتعرف إلى المغرب وتياراته ومعالمه الحضارية ومدنه الجميلة.

حلقات النقاش

نظم المشاركون سلسلة من حلقات النقاش، قدّموا فيها أوراقاً وأداروها، وكانت كما يلي:

١. المرأة العربية بين العدالة والمساواة، قدّمها ووثقها المشارك لؤي شعيب.

٢. دور الشباب في مقاومة التطبيع قدّمها المشارك أحمد حلاني، ووثقها نزار العسكوري (تونس).

٣. الواقع العربي الراهن أدارها أحمد حسن، ووثقتها المشاركة نوال الشريف (المغرب)

٤. الواقع العربي الراهن: قدمها المشارك وليد العباسي (تونس)، ووثقها المشارك محمد فاضل (مصر).

٥. تحرير الوعي في أفق تحرير الوطن العربي، قدمها المشارك بلال اليوسفي (المغرب) وأدارتها ووثقتها سارة زهيرة (المغرب).

٦. العلمانية قدمها المشارك قصي بن فرج (تونس)، وأدارها ووثقها المشارك لؤي شعيب.

٧. الديمقراطية في السياق العربي، قدمها المشارك محمد حمدان (المغرب)، وأدارها قصي بن فرج (تونس)، ووثقتها أميمة بن غوتي (المغرب).

٨. القضية الفلسطينية: المسار والمآل، قدمها المشارك عدنان البراهمي (تونس)، وأدارها ووثقها سليم معالي (تونس).

٩. تاريخ الحركة الطلابية في الوطن العربي: دراسة نماذج، قدمتها مايا بداوي (لبنان)، وأدارها ووثقها لؤي شعيب.

١٠. حلقة نقاش حول فيلم «ارفع رأسك يا أخي» الذي تناول أهم مواقف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، والفيلم من إخراج الفنان الراحل سايد كعدو (لبنان) عضو المؤتمر القومي العربي، ومن إنتاج مؤسسة جمال عبد الناصر والمنتدى القومي العربي في لبنان، وأدار الحلقة هزرشي بن جلول وأحمد حسن.

الرحلات

برنامج التعرف على المعالم السياحية والمواقع الأثرية والتاريخية كانا غنياً بغنى المغرب وطبيعته، ولكن ما ميّزه هو الاستقبالات والحفاوة من هيئات وجمعيات أضافت الجانب المعرفي إلى الجانب الترفيهي.

• مدينة المحمدية

جال المشاركون خلال إقامتهم في مدينة المحمدية، المدينة الواقعة بين الرباط والدار

البيضاء، وتعرفوا إلى معالمها وأسواقها، ولبوا دعوة عشاء من عامل عمالة مدينة المحمدية علي سالم الشقاف وتلاها سهرة فنية أحيتها فرقة تراثية مغربية.

• الرباط

كانت زيارة إلى نادي هيئة المحامين في الرباط وحفل استقبال أقامه رئيس اللجنة التحضيرية العربي فندي وعضو اللجنة بدر الدين المنصوري، في نادي هيئة المحامين في الرباط، وبعد ندوة حول العدالة الانتقالية، زار الشباب معالم الرباط المدينة الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي وعلى الضفة اليسرى لمصب نهر أبي رقراق، وتعرفوا على صومعة حسان، قصبة الأوداية (القلعة التي شيدها المرابطون)، شالة، السور الموحدي وأسواقها القديمة.

• مدينة مراكش

الرحلة الثانية كانت إلى مدينة مراكش (المدينة الحمراء) التي تتمركز عند سفوح جبال الأطلس، وتعتبر من أشهر الواجهات السياحية في المغرب، وعاصمة النخيل.

توقف المشاركون في بداية زيارتهم في متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب، الذي يعرض أدوات ومخطوطات ذات قيمة تراثية تمّ جمعها من مختلف أنحاء المغرب، تحكي مختلف الأوجه المرتبطة بالماء من حيث الاستعمال والجمع والتصريف والتدبير والطقوس، جاءت هذه الزيارة انسجاماً مع اختيار الشباب لمجموعاتهم أسماء أنهر عربية.

بعدها انتقلوا إلى حدائق «المنارة»، التي يعود تاريخ إنشائها إلى عصر الموحدين، وفي وسطها بركة أو خزان المنارة الكبير والمملوء بالماء، وتصله الماء عبر قنوات من جبال الأطلس المتوسط، ثم كانت زيارة إلى جمعية «تبقالا والمستقبل» بالمركز التربوي القروي في قرية أغبالو، وهي قرية أمازيغية وجماعة قروية وسط غرب المغرب، واستمعوا إلى شروحات مستفيضة قدمها رئيسها عزيز بويزادن عن أهدافها ومختلف مراكزها وطبيعة عملها، وهي تقدم خدمات تربوية أبناء المنطقة، وبخاصة أن ظروف تنقلهم صعبة جداً في الشتاء، وكانت كلمة شكر من مدير المخيم محمد إسماعيل وتعريف بتجربة مخيم الشباب القومي العربي وأهمية أن يتعرف الشباب إلى التجارب الأهلية المتميّزة في كل المجالات، ولا سيّما التربوية منها. كما كانت كلمات أيضاً لمساعدة أمين عام المؤتمر القومي العربي رحاب مكحل، ومساعد المشرف العام على المخيمات عبد الله عبد الحميد، ولبوا دعوة الجمعية على الغداء.

والتحقوا مساءً بساحات مسجد الفنا وجالوا في مختلف أحياء المدينة وأسواقها ومعالمها التاريخية والحضارية.

• مدينة طنجة

الرحلة الثالثة كانت إلى مدينة طنجة، عاصمة الشمال المغربي، وهي أقرب المدن الأفريقية العربية لقارة أوروبا، وتطل على جهتين بحريتين وهما المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط في الجهة الشمالية الغربية من قارة أفريقيا.

واستضاف المشاركون وأشرف على الترتيبات الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ـ فرع طنجة، وبدأت الزيارة في الجهة الشمالية بزيارة الموقع الأثري للقصر الصغير والوقوف على بقايا التحصينات البرتغالية وآثار المدينة المرينية بالإضافة الى

زيارة متحف الموقع الذي يضم لقى أثرية وخرائط وصور توضح أهمية الموقع المذكور خلال الفتح الاسلامي للأندلس والحقب التي تلته.

وتخلل اللقاء كلمات ترحيبية من عبد الله الزايدي رئيس الجمعية وربيع الخمليشي عضو المؤتمر القومي العربي وأحد المشاركين في تنظيم الزيارة، ومدير المخيم محمد إسماعيل.

كما زار المشاركون مركب ميناء طنجة المتوسط للتعرف إلى واحد من المشاريع الاقتصادية والإنمائية التي أصبحت تؤدي دوراً محورياً كأحد أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط.

وفي مدينة طنجة قام الوفد بزيارة مغارة هرقل ذات الحمولة الأسطورية والتي أصبحت رمزاً للمدينة، ثم التجول داخل المدينة العتيقة للتعرف إلى تاريخها الدبلوماسي والدولي، بالإضافة إلى التعرف بأحد رموزها الكبار وهو ابن بطوطة الرحالة العالمي، وبعدد من الأماكن الأخرى.

وأقام عمدة مدينة طنجة محمد البشير العبدلاوي بالمركز الثقافي محمد بوكماخ حفلة استقبال وعشاء على شرف المشاركين، وألقى كلمة، إضافة إلى مدير المخيم.

وقد تخلل اللقاء تبادل هدايا رمزية بين الطرفين وقدّمت الجمعية درعاً تقديرية لمساعدة الأمين العام للمؤتمر القومي العربي رحاب مكحل. وانتهت الزيارة بترديد النشيد القومي العربي «بلاد العرب أوطاني».

النشاط الإعلامي والرياضي والفني

ـ أشرفت اللجنة الإعلامية على مجلة الحائط التي تضمنت مواقف الشباب من قضايا أقطارهم وبعض المعلومات عن أحداث عربية وشخصيات تاريخية.

ـ نظمت اللجنة الفنية سهرات قدّمت خلالها فلكلوراً للأقطار العربية، وشاركت في برنامج الحفل الختامي.

ـ كان لتوافر الملاعب على أنواعها ومسبح في مقر المخيم انعكاس هام على البرنامج الرياضي الذي شمل العديد من المسابقات والمباريات.

خاتمة

تبقى هذه التجربة من أهم إنجازات المؤتمر القومي العربي، وتبقى مسؤولية استمرارها وتطورها مسؤولية جماعية ليستمر مخيم الشباب القومي العربي مساحة لقاء فكري وثقافي للشباب المؤمن بمشروع نهضة الأمّة، ولتتسع أيامه القليلة لتجربة وحدة يجسدها المشاركون متجاوزين الانقسامات القطرية والطائفية والمذهبية □

يوميات عربية
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ حذر أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، في كلمة ألقاها أمام كلية الدفاع التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في روما، حول أهم التحديات الراهنة التي تواجه منظومة الأمن الإقليمي العربي، من محاولات تمزيق وتفتيت البلدان العربية، موضحاً أن هذه المحاولات يمكن أن تؤدي إلى حالة غير مسبوقة من الفوضى الإقليمية. ونبه إلى أنه على الرغم من أن الحدود العربية، رسمت بواسطة الاستعمار أوائل القرن الماضي، إلا أنها أسهمت في خلق هوية جديدة للدول العربية، موضحاً أن محو هذه الحدود ـ على الرغم من المشكلات التي تسببت بها في بعض الدول نتيجة تعدد العرقيات والأديان فيها ـ لن يؤدي سوى إلى أوضاع أكثر سوءاً (**الأهرام،** القاهرة، ٥/١٠/٢٠١٧).

ـ بحث مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعاته بالقاهرة آلية تنمية الاستثمار والتجارة في البلدان العربية، برئاسة الأمين العام للمجلس محمد الربيع، ومشاركة ممثلي الدول الأعضاء بالمجلس. وصرح الربيع، بأن الاجتماع تناول سبل تطوير آليات وتنمية الاستثمار والتجارة في البلدان العربية، إضافة إلى حوافز ووسائل تفعيل دور البنوك في دعم وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، وفرص واستراتيجيات الاستثمار في «الصناعة الخضراء»، لتنمية عربية مستدامة (**الأهرام،** القاهرة، ٣١/١٠/٢٠١٧).

٢ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ توجت السعودية والعراق تقاربهما بمجلس اقتصادي تنسيقي مشترك، أطلقه رسمياً في الرياض العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، بحضور وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، الساعي إلى إظهار قدرة الولايات المتحدة على التأثير في سياسات المنطقة في مواجهة نفوذ إيران. كما اتفق البلدان على فتح المنافذ الحدودية وتطوير الموانئ والطرق والمناطق الحدودية المشتركة. وأعلنا رسمياً، عن إعادة تشغيل خطوط الطيران من السعودية إلى العراق، وافتتاح قنصلية للسعودية في العراق. كذلك اتفق الجانبان، على مراجعة اتفاقية للتعاون الجمركي، ودراسة

منطقة تبادل تجاري بين البلدين، وعلى حصول شركة سالك السعودية، الذراع الاستثمارية الزراعية للسعودية، على رخصة للاستثمار في العراق في المجال الزراعي، من هيئة استثمار الأنبار في العراق. وأبدى الجانبان ارتياحهما لتوجه سوق البترول للتعافي، نتيجة لاتفاق دول «أوبك» مع منتجين مستقلين مطلع العام الجاري (**رأي اليوم**، ٢٢/١٠/٢٠١٧).

ـ أعلن أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، أن بلاده «ليست طرفاً في أزمة قطر» وأن وساطته ليست «وساطة تقليدية، وإنما تهدف إلى إصلاح ذات البين وترميم بيت الخليج». ودعا الشيخ صباح إلى حماية مجلس التعاون الخليجي من التصدع، كون انهياره سيعتبر «تصدعاً وانهياراً لآخر معاقل العمل العربي المشترك» (**الحياة**، بيروت، ٢٥/١٠/٢٠١٧).

ـ أسهم توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس» في القاهرة في التقارب بين حماس والأردن، إذ أصدر الديوان الملكي الأردني بياناً، ذكر فيه أن الملك عبدالله الثاني تلقى اتصالاً هاتفياً من إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس تطرق إلى اتفاق المصالحة، حيث أكد الملك عبد الله دعمه الكامل لهذا الاتفاق الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز وحدة الصف الفلسطيني. والجدير بالذكر أن العلاقة الأردنية مع «حماس» محفوفة بالتوتر منذ أن قررت عمان عام ١٩٩٩ إبعاد أربعة من قادة الحركة من الأراضي الأردنية، ومن أبرزهم خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس. كما كان لقضية تخزين «حماس» أسلحة في الأردن عام ٢٠٠٦، تحضيراً لعمليات ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضيه، أثر كبير في تحجيم الثقة بين السلطات الأردنية وقادة «حماس» (**الحياة**، بيروت، ٢٦/١٠/٢٠١٧).

ـ أعلن الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي، مضي السعودية في سياستها تجاه اليمن لمنع ظهور «حزب الله» آخر في هذا البلد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٧/١٠/٢٠١٧). ومن جهة أخرى، قلل الأمير محمد بن سلمان من شأن الأزمة مع قطر معتبراً أن «قطر مسألة صغيرة جداً...» (**الحياة**، بيروت، ٢٧/١٠/٢٠١٧).

ـ وقع رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، قرار تعيين سفير جديد للبنان بدمشق، هو سعد زخيا الذي حظي بموافقة الحكومة السورية (**رأي اليوم**، ٢٨/١٠/٢٠١٧). ودافع الرئيس الحريري عن توقيع مرسوم تعيين زخيا، رافضاً المزايدات ومعتبراً أن الخطوة تُعزّز سيادة لبنان (**اللواء**، بيروت، ٢٨/١٠/٢٠١٧).

ـ وجه وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج ثامر السبهان، انتقاداً مباشراً للحكومة اللبنانية، معبراً عن استغرابه لصمت الحكومة والشعب في لبنان على حزب الله، مستغرباً «ليس غريباً أن يعلن ويشارك حزب الله حربه على المملكة بتوجيهات من أرباب الإرهاب العالمي، ولكن الغريب صمت الحكومة والشعب في ذلك (**اللواء**، بيروت، ٢٨/١٠/٢٠١٧).

ـ رفض عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة، المشاركة في قمة أو أي لقاء خليجي تحضره قطر. وجدد حرصه على أن «تبقى مسيرة مجلس التعاون قوية ومتماسكة»، وقال «إن الوقت حان لاتخاذ إجراءات أكثر حزماً تجاه من يستقوي بالخارج لتهديد أمن أشقائه وسلامتهم» (**الحياة**، بيروت، ٣١/١٠/٢٠١٧). ورأى وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة، أن الخطوة الصحيحة للحفاظ على مجلس التعاون هي تجميد عضوية قطر، حتى تتجاوب مع

مطالب السعودية والإمارات والبحرين ومصر» (**الأهرام**، القاهرة، ٣١/١٠/٢٠١٧).

ـ استقبل ولي العهد السعودي الأمير محمّد بن سلمان في الرياض رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، وبحث معه خلال اللقاء العلاقات الثنائية، ومستجدات الأوضاع الإقليمية. وجاء هذا اللقاء متلازماً مع موقف جديد لوزير الدولة السعودي لشؤون الخليج العربي ثامر السبهان، الذي هاجم فيه «حزب الله» ووصفه بـ «الإرهابي»، متوعداً تتطيير الحزب من الحكومة اللبنانية وبأن» الآتي سيكون مذهلاً بكل تأكيد» (**اللواء**، بيروت، ٣١/١٠/٢٠١٧).

٣ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي

ـ رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أي مصالحة فلسطينية بدون الاعتراف بإسرائيل وحل الجناح العسكري لحركة حماس وقطع علاقاتها مع إيران (**الأهرام**، القاهرة، ٤/١٠/٢٠١٧).

ـ أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه لن يمضي قدماً في تعهده المثير للجدل بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في الوقت الحالي، لأنه يريد أولاً إعطاء فرصة للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين (**القدس العربي**، لندن، ٨/١٠/٢٠١٧).

ـ وقعت حركتا فتح وحماس اتفاق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني برعاية مصرية، وسط ترحيب من مختلف الفصائل الفلسطينية بالاتفاق وإشادة بالجهود المصرية التي أدت إلى الوصول إليه. وصدر بالمناسبة بيان أفاد أن مصر رعت سلسلة اجتماعات بين فتح وحماس على مدى يومين تم خلالها البحث في ملف المصالحة، انطلاقاً من حرصها على القضية الفلسطينية، وإصرار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني في إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة، من أجل إنجاز المشروع الوطني وإقامة الدولة المستقلة. وأضاف البيان بأنه اتفقت الحركتان على إجراءات تمكين حكومة الوفاق الوطني، من ممارسة مهامها والقيام بمسؤولياتها الكاملة، في إدارة شؤون قطاع غزة كما في الضفة الغربية، بحد أقصى يوم الأول من كانون الأول/ديسمبر المقبل، مع العمل على إزالة جميع المشكلات الناجمة عن الانقسام. وصرح عزام الأحمد، رئيس وفد فتح، عقب توقيع الاتفاق، بأن الاتفاق يقضي بتمكين الحكومة الفلسطينية من إدارة المؤسسات والوزارات كافة، والإشراف على إدارة المعابر بين غزة والخارج. ومن جانبه، أكد صالح العاروري، رئيس وفد حماس، أنه سيتم تطبيق الاتفاق خطوة خطوة لإنجاح المصالحة، مضيفاً أنه «لا خيار أمامنا سوى العمل على توحيد الصف لمواجهة المشروع الصهيوني» (**الأهرام**، القاهرة، ١٣/١٠/٢٠١٧).

ـ أعلن مبعوث الرئيس الأمريكي إلى الشرق الأوسط أن حكومة الوحدة الفلسطينية التي يمكن أن تشكلها حركتا فتح وحماس يجب أن تتعهد بنبذ العنف وأن تعترف بإسرائيل (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩/١٠/٢٠١٧).

ـ وجّه رئيس مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) مرزوق الغانم توبيخاً شديد اللهجة إلى وفد «الكنيست» الإسرائيلي، في الجلسة الختامية للمؤتمر البرلماني الدولي المنعقد في مدينة سان بطرسبورغ الروسية، مما تسبب بمغادرته القاعة. وأمام وفود أكثر من ١٥٠ دولة، وصف الغانم رئيس الوفد الإسرائيلي بـ «المحتل وقاتل الأطفال» طالباً منه مغادرة

القاعة وسط تصفيق حاد، على خلفية انتهاك إسرائيل للقانون الدولي واستمرار احتجاز النواب الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وممارسة أخطر أنواع الإرهاب وهو إرهاب الدولة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٧/١٠/١٩).

ـ نجا قائد القوات الأمنية التابعة لحركة حماس في قطاع غزة اللواء توفيق أبو نعيم من محاولة اغتيال بتفجير استهدف سيارته بمخيم النصيرات وسط قطاع غزة، في وقت لم يحسم فيه بعد ملف الأمن الشائك في إطار المصالحة الفلسطينية. وقد أصيب أبو نعيم بجروح، وحمَّلت حركة حماس الاحتلال الإسرائيلي وأعوانه المسؤولية عن الجريمة النكراء (**اللواء**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/٢٨).

ـ تدخّلت إدارة ترامب لمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي من تصويت لجنة وزارية إسرائيلية على مشروع «قانون القدس الكبرى»، الذي كان مقرّراً (أمس) لضم مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، إلى بلدية القدس، لأنّ ذلك يُعتبر عقبة أمام السلام. وأبلغ نتنياهو في اجتماع وزراء «الليكود» أنّه تلقّى أمس، «نداء من الأمريكيين بأنّهم يريدون فهم جوهر القانون، ومن المفيد التحدّث والتنسيق معهم. وجاء تدخل الإدارة الأمريكية مع استعداد الفلسطينيين لتنظيم «يوم غضب» لمناسبة الذكرى المئوية لـ «وعد بلفور» المشؤوم (**اللواء**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/٣٠).

ـ سقط ٨ شهداء من «سرايا القدس» ـ الجناح العسكري لـ «حركة الجهاد الإسلامي» و«كتائب القسّام» ـ الجناح العسكري لحركة «حماس»، وأصيب ١٤ بجروح مختلفة، في غارة إسرائيلية استهدفت نفقاً شرق خان يونس جنوبي القطاع. وذكرت الأنباء أن العدوان الإسرائيلي يهدف إلى إرباك الساحة الفلسطينية واستهداف المصالحة الفلسطينية بين حركتي حماس وفتح في قطاع غزة (**اللواء**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/٣١).

٤ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

ـ نفى محمد عثمان جواري، رئيس البرلمان الصومالي بشدة إنشاء تركيا قاعدة عسكرية لها في مقديشيو، موضحاً أن ما هو موجود مجرد مراكز للتدريب وليست قاعدة عسكرية (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٧/١٠/٣).

ـ أنهت قوات من الحرس الثوري ووحدات من الجيش العراقي مناورات بالقرب من المعبر الحدودي باشماق على الحدود الإيرانية مع إقليم كردستان العراق (**الجزيرة نت**، ٢٠١٧/١٠/٥).

ـ رفعت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية عمرها ٢٠ عاماً على السودان بعد التحسن بمجال حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب في السودان (**العربية نت**، ٢٠١٧/١٠/٦).

ـ وافقت الحكومة الأمريكية على بيع السعودية منظومة «ثاد» المضادة للصواريخ بقيمة ١٥ مليار دولار. وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الصفقة تدعم الأمن القومي الأمريكي والأمن طويل الأمد للعربية السعودية ومنطقة الخليج في مواجهة إيران والتهديدات الإقليمية الأخرى (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٧/١٠/٧).

ـ أكد إبراهيم غندور، وزير الخارجية السوداني، أن بلاده تواجه «مفارقة»، تتجلى في اعتراف واشنطن بالدعم الذي تقدمه الخرطوم لمواجهة الجماعات المتطرفة المسلحة، وإبقائها رغم ذلك على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٧/١٠/٩).

ـ عرضت الولايات المتحدة مكافأة تصل إلى ١٢ مليون دولار أمريكي لمن يدلي بمعلومات تساعد في اعتقال اثنين من قادة حزب الله اللبنانية، هما طلال حمية وفؤاد شكر (**بي بي سي**، ٢٠١٧/١٠/١٢). كما دعت واشنطن إلى تشكيل تحالف دولي ضد «حزب الله» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٧/١٠/١٢).

ـ أعلن الملك سلمان بن عبد العزيز، العاهل السعودي تأييد السعودية لاستراتيجية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الهادفة إلى لجم إيران في المنطقة (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/١٦).

ـ قام وفد من حركة «حماس» بزيارة إلى طهران وسط أنباء عن اتصالات إيرانية ـ فلسطينية تمهد لتطبيع العلاقات بين حماس وكل من دمشق وحزب الله (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/٢٣).

ـ استقبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في أنقرة وذلك في إطار من التقارب بين البلدين انطلاقاً من معارضتهما لاستقلال إقليم كردستان العراق. وصرح أردوغان بأن تركيا مستعدة لتقديم كل الدعم لبغداد مع سعيها لإعادة فتح خط أنابيب لنقل النفط الخام من حقول كركوك إلى تركيا كان العراق قد أوقف نقل النفط من خلاله عام ٢٠١٤ (**اللواء**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/٢٦).

ـ صوَّت مجلس النواب الأمريكي لمصلحة ٤ مشاريع قوانين «لوقف تمويل «حزب الله» وفرض عقوبات على أي جهة ممولة له (**اللواء**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/٢٦).

ـ اعتبر الجنرال بول فانك، قائد القوات الأمريكية في العراق، أن بقاء قوات أمريكية في سورية والعراق بعد هزيمة تنظيم «داعش» ضروري للمساعدة في التصدي لفلول التنظيم، وملاحقة الميليشيات الإيرانية، والحد من نفوذها في المنطقة (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٧/١٠/٢٩).

٥ ـ المجتمع المدني

ـ سلط تقرير صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا الضوء على استمرار المعاناة المزدوجة للمواطنين الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية في الأراضي المحتلة خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧. واتهم التقرير الأجهزة الأمنية المختلفة التابعة للسلطة الفلسطينية بأنها لم تتوقف عن ملاحقتها للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وبعض مناطق القدس، واعتقالهم وتعذيبهم لأسباب سياسية. وشدد التقرير على أن تلك الانتهاكات ترتكب في ظل تناغم كامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضمن سياسة التعاون الأمني، ليكون أغلب هؤلاء المعتقلين لديها والمستدعين للحضور لمقارّها لاستجوابهم هم من الأسرى المحررين من سجون الاحتلال. وفي المقابل، ووفقاً لذات السياسة، تقوم سلطات الاحتلال باعتقال العشرات من المفرج عنهم من سجون السلطة الفلسطينية (**تقرير صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا**، ٢٠١٧/١٠/١١).

٦ ـ شؤون قطرية

القاهرة

ـ أفادت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد

السكان المصريين بلغ ١٠٤,٢ مليون نسمة، منهم ٩٤,٨ مليون في الداخل، و٩,٤ مليون في الخارج (**الأهرام**، القاهرة، ١/١٠/٢٠١٧).

ـ أحيت مصر الذكرى ٤٤ لانتصارات «حرب أكتوبر» ١٩٧٣ (**الأهرام**، القاهرة، ٦/١٠/٢٠١٧).

ـ مدد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حالة الطوارئ في البلاد ثلاثة أشهر أخرى (**الشرق الأوسط**، لندن، بيروت، ١٣/١٠/٢٠١٧).

ـ قتل ٦ جنود من الجيش المصري أمس الأول إثر هجوم لعناصر تنتمي لتنظيم «داعش» الإرهابي على مكمن عسكري في شمال سيناء، وسط تأكيدات أمنية عن سقوط عدد من القتلى والمصابين بين صفوف عناصر التنظيم (**الحياة**، بيروت، ١٤/١٠/٢٠١٧).

ـ أعلنت وزارة الداخلية عن استشهاد ١٦ من رجالها في تبادل لإطلاق النيران مع عناصر إرهابية في منطقة الواحات التابعة لمحافظة الجيزة (**الأهرام**، القاهرة، ٢٢/١٠/٢٠١٧).

ـ صدر حكم بإعدام ١١ شخصاً دينوا بـ «الإرهاب» في قضية «خلية الجيزة» (**الحياة**، بيروت، ٢٣/١٠/٢٠١٧).

بغداد

ـ رفضت الحكومة العراقية الدخول في حوار مع إدارة إقليم كردستان العراق قبل إلغاء نتائج الاستفتاء حول الانفصال، الذي أجري الأسبوع الماضي وتسبب بتوتر متصاعد في العراق والمنطقة (**الخليج أونلاين**، ٢/١٠/٢٠١٧).

ـ توفي الرئيس العراقي السابق جلال طالباني، مؤسس «الاتحاد الوطني الكردستاني» عن عمر يناهز ٨٣ عاماً بعد صراع طويل مع المرض. وطالباني هو أول كردي يشغل منصب رئيس العراق بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٤ (**بي بي سي**، ٣/١٠/٢٠١٧).

ـ اقتحمت القوات العراقية بلدة الحويجة آخر معاقل تنظيم «داعش» الإرهابي في شمال العراق (**الأهرام**، القاهرة، ٥/١٠/٢٠١٧).

ـ أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن زعيم تنظيم «داعش» أبو بكر البغدادي ما زال على قيد الحياة. و[تعتقد روسيا استناداً إلى معلوماتها أن البغدادي قتل في غارة روسية استهدف اجتماعاً لقيادات التنظيم في الرقة في أيار/مايو الماضي] (**الأهرام**، القاهرة، ٧/١٠/٢٠١٧).

ـ قررت الحكومة العراقية إعادة تأهيل خطوط نقل النفط إلى ميناء جيهان التركي عبر محافظة صلاح الدين ونينوى في خطوة للاستغناء عن نقل النفط عبر إقليم كردستان. وجاءت هذه الخطوة في سياق التنسيق بين الحكومتين العراقية والتركية لمحاصرة الإقليم عقب استفتائه على الانفصال عن بغداد (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/١٠/٢٠١٧).

ـ بدأ الجيش العراقي تسانده قوات الحشد الشعبي عمليات عسكرية في كركوك للسيطرة على حقولها النفطية واستعادة المناطق التي سيطرت عليها قوات البيشمركة الكردية منذ عامين (**الحياة**، بيروت، ١٤/١٠/٢٠١٧). وقد سيطرت القوات العراقية، من جيش وشرطة وقوات مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي، على مدينة كركوك، دون قتال يذكر. وتوجت عمليتها بالسيطرة على مقر محافظة كركوك وإنزال علم كردستان منه، فيما وجهت اتهامات من قبل قيادات كردية في أربيل للبيشمركة الموالية للاتحاد الوطني الكردستاني بالانسحاب من مواقعها و«الخيانة» (**الحياة**، بيروت، ١٧/١٠/٢٠١٧). واعتبر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أن انفصال إقليم

كردستان بات من الماضي (**النهار**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/١٨).

ـ دافع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي عن فصائل الحشد الشعبي خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون لدى لقائه في بغداد، ووصفها بأنها «أمل العراق والمنطقة» (**الجزيرة نت**، ٢٠١٧/١٠/٢٤).

ـ وجه مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان انتقادات للولايات المتحدة لسماحها بالحشد الشعبي باستخدام دبابات أبرامز، التي أمدت بها القوات العراقية لقتال داعش، ضد الأكراد. وقال إن الأسلحة الأمريكية استخدمتها أيضاً قوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران. وتساءل «لماذا تريد واشنطن معاقبة كردستان؟» واعتبر أن الحكومة العراقية لا تؤمن بحقوق الأكراد واستخدمت الاستفتاء ذريعة لمهاجمة كردستان (**العربية نت**، ٢٠١٧/١٠/٢٩). وأعلن بارزاني في رسالة إلى برلمان الإقليم أنه لن يستمر في منصبه بعد الأول من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وقد توصلت القوات العراقية وقوات البيشمركة الكردية إلى اتفاق على نشر القوات الاتحادية المركزية عند معبر فيشخابور الاستراتيجي مع تركيا في شمال البلاد (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٧/١٠/٣٠). وأشادت الخارجية الأمريكية بقرار بارزاني التنحي ودعت الحكومة العراقية وحكومة كردستان بإدارتها الجديدة إلى العمل لتسوية القضايا العالقة في إطار الدستور (**العربية نت**، ٢٠١٧/١٠/٣٠).

دمشق

ـ أعلن الجيش السوري عن طرد تنظيم داعش الإرهابي من آخر مناطق سيطرته في ريف حماة الشرقي في وسط سورية (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/٥).

ـ فجر ثلاثة انتحاريين من تنظيم «داعش» أنفسهم قرب مركز قيادة شرطة دمشق، ما أدى إلى مقتل شخص وإصابة ستة آخرين بجروح (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/١٢).

ـ أعلن عن التوصل إلى اتفاق هدنة بين القوات السورية والمعارضة في جنوب دمشق برعاية مصرية (**اللواء**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/١٣).

ـ انتشرت قوات تركية في محافظة إدلب السورية في إطار اتفاق خفض التوتر بين روسيا وتركيا وإيران. وترى تركيا أن انتشار قواتها يمنع تمدد الأكراد إلى البحر، فيما تعتبر «وحدات حماية الشعب الكردي» التي تحظى بدعم أمريكي، أن الانتشار التركي يهدف إلى محاصرة الأكراد في بلدة «عفرين» في شمال سورية (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/١٤).

ـ أنهت قوات سورية الديمقراطية (قسد) بدعم جوي من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة آخر عملياتها وهجماتها على مدنية الرقة، وأعلن عن طرد «تنظيم داعش» من المدينة بالكامل بعد أربعة أعوام من إعلانها دولة الخلافة (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/١٨).

ـ اتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الولايات المتحدة بنشر الفوضى في سورية، معرباً عن قلقه من تقسيمها (**اللواء**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/٢٠).

ـ كشف المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية الميجور جنرال إيجور كوناشينكوف عن أن وزارة الخارجية الأمريكية أكدت للمرة الأولى استخدام الإرهابيين أسلحة كيميائية في مدينة إدلب السورية (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٧/١٠/٢١).

ـ أعلنت «قوات سورية الديمقراطية» بدعم من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة سيطرتها على «حقل العمر»، أحد أكبر حقول النفط في سورية، بعد ثلاثة أيام من انسحاب تنظيم «داعش» منه (**الحياة**، بيروت، ٢١/١٠/٢٠١٧).

ـ استعاد الجيش السوري وحلفاؤه السيطرة على مدينة القريتين في محافظة حمص في وسط سورية، بعد ثلاثة أسابيع من استيلاء تنظيم «داعش» الإرهابي عليها (**القدس العربي**، لندن، ٢١/١٠/٢٠١٧).

ـ استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار أمريكي من شأنه أن يمدد لفترة سنة مهمة لجنة تحقق في هوية الجهات التي تقف وراء هجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية والتي كان الهجوم الكيماوي الذي وقع في ٤ نيسان/أبريل الماضي في بلدة خان شيخون. واتهمت سفيرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة نيكي هيلي روسيا بالعمل بكل ما في وسعها حتى لا يواجه نظام الأسد تبعات «استمراره في استخدام الأسلحة الكيماوية» (**بي بي سي**، ٢٤/١٠/٢٠١٧). ومن ناحيتها، أعلنت موسكو أنها استخدمت الفيتو» لمنع منح واشنطن غطاءً دولياً لتدخُّلها في سورية» (**الميادين نت**، ٢٤/١٠/٢٠١٧).

ـ اعتبر وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون أن الرئيس السوري بشار الأسد وأسرته ليس لهم دور في مستقبل سورية، وأن «عهد أسرة الأسد يقترب من نهايته»، لكن «القضية الوحيدة هي كيفية تحقيق ذلك» وجاء التحذير الأمريكي وسط احتدام الصراع الإقليمي ـ الدولي على المناطق الحدودية الصحراوية في دير الزور، إذ تمكنت القوات النظامية من انتزاع «المحطة الثانية» لضخ النفط من قبضة «داعش» في ريف دير الزور الجنوبي، لتصبح على بعد ٤٥ كيلومتراً فقط من مشارف مدينة البوكمال التي تعتبر آخر معاقل «داعش» شرق سورية. وتصرّ القوات النظامية وحلفاؤها على استعادة هذه المناطق الاستراتيجية لمنع الأمريكيين من الوقوف عائقاً أمام إيران التي تريد ضمان طرق برية لها إلى سورية ولبنان مروراً بالعراق وحتى البحر المتوسط. أما أمريكا فتريد أن يدير حلفاؤها تلك المناطق ما يتيح لها إمكان قطع الممر الإيراني، فيما يريد الأكراد حاجزاً يفصل بين مناطقهم في الشمال والقوات النظامية في الشرق (**الحياة**، بيروت، ٢٧/١٠/٢٠١٧).

ـ بدأت الدول الضامنة لمسار آستانة، روسيا وتركيا وإيران، لقاءات تقنية تمهيداً لانطلاق الجولة السابعة من المحادثات بين الحكومة السورية وفصائل المعارضة، فيما ذكرت مصادر دبلوماسية أن «مؤتمر شعوب سورية»، الذي اقترحه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يتجه إلى عقد حوار وطني شامل في اللاذقية كخطوة أولى، على أن ينتقل لاحقاً إلى دمشق (**الحياة**، بيروت، ٣٠/١٠/٢٠١٧).

الرياض

ـ أعلنت السلطات السعودية مقتل اثنين من رجال الأمن ومسلح في هجوم وقع بمحيط قصر السلام في مدينة جدة. وذكر بيان لوزارة الداخلية السعودية أن شخصاً يحمل الجنسية السعودية، يدعى منصور العامري (٢٨ عاماً)، نفذ الهجوم الذي أسفر أيضاً عن إصابة ٣ جنود آخرين. ولم تتوافر المعلومات عن الأسباب التي دفعت المسلح إلى تنفيذه هجومه. ويذكر أن تنظيم «داعش» أعلن مسؤوليته عن عدد من الهجمات وعمليات إطلاق النار في السعودية، التي أعلنت بدورها عن إحباط أكثر من هجوم

في الشهور القليلة الماضية (**بي بي سي**، ٢٠١٧/١٠/٧).

ـ أكد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة، أن السعودية تعود إلى الإسلام المعتدل الوسطي المنفتح على العالم. كما أعلن عن إطلاق مشروع «نيوم» الذي يمتد على ساحل البحر الأحمر، ضمن ثلاث دول، هي السعودية ومصر والأردن، بقيمة ٥٠٠ مليار دولار ومشاركة أكبر الصناديق الاستثمارية العالمية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٧/١٠/٢٥).

صنعاء

ـ أعلن التحالف العربي بقيادة السعودية رفضه القطعي لما وصفه بـ «معلومات مضللة وبيانات غير صحيحة» جاءت في تقرير الأمم المتحدة السنوي وتدرج اسم التحالف على لائحة الأطراف المتورطة بانتهاكات حقوق الأطفال في اليمن. وحمَّل التحالف إيران المسؤولية عما يشهده اليمن (**روسيا اليوم**، ٢٠١٧/١٠/٧).

ـ وجه إسماعيل ولد الشيخ مبعوث الأمم المتحدة لليمن انتقادات للحوثيين على خلفية استهدافهم عدد من المناطق السعودية بصواريخ باليستية، محذراً من هذا التصعيد البالغ الخطورة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٧/١٠/١١).

ـ شدد وزراء خارجية ورؤساء أركان دول التحالف لدعم الشرعية باليمن، في اجتماع عقد بالرياض، على استمرار التصدي لممارسات الحوثيين، ودعم الاستقرار والشرعية في اليمن (**العربية نت**، ٢٠١٧/١٠/٢٩).

طرابلس

ـ تبنى مجلس الأمن الدولي خطة مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا غسان سلامة الذي يأمل بتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية «قبل يوليو/تموز» ٢٠١٨، إضافة إلى طرح دستور جديد للاستفتاء واستيعاب جميع المستبعدين والمهمشين (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٧/١٠/١١).

الرباط

ـ أفادت إحصاءات رسمية وزعتها مديرية الخزينة والمال المغربية أن المغرب سدد مبلغ ١٠٦ مليارات درهم (نحو ١١,٥ مليار دولار) في الأشهر التسعة الأولى من السنة، لتغطية خدمة (رأسمال وفوائد) ديْن الخزينة العامة الداخلي والخارجي المقدر بـ ٦٨٣ بليون درهم. وأوضحت الإحصاءات أن الرباط سددت متوسط ما يعادل ١١,٨ مليار درهم (نحو ١,٢ مليار دولار) شهرياً خلال هذه السنة. ويُقدّر الدين الداخلي المستحق على الخزينة بنحو ٥٣٦ مليار درهم والدين الخارجي بـ ١٤٧ مليار درهم، ويمثلان معاً نحو ٦٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٧/١٠/٢٠).

أبو ظبي

ـ أعلن نائب رئيس دولة الإمارات رئيس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد، تعديلاً وزارياً في حكومته شمل خروج أربعة وزراء ودخول خمسة جدد، «بهدف تغيير الدماء وحفزاً واستعداداً للمئوية المقبلة في مسيرة الدولة»، وتضمن التعديل تعيين وزير دولة للذكاء الاصطناعي هو عمير بن سلطان العلماء، الذي نجح بقيادة القمة العالمية للحكومات

واستراتيجية الدولة للذكاء الاصطناعي. وتم تعيين الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزيراً للتسامح. وأكد رئيس الوزراء في تقديمه للتشكيلة الحكومية الجديدة أن الحكومة تهدف إلى «عبور للمئوية الإماراتية الجديدة وتطوير المعرفة ودعم العلوم والأبحاث وإشراك الشباب في قيادة المسيرة». واحتفظ غالبية الوزراء بمناصبهم، خصوصاً وزراء السيادة، وخرج من الحكومة أربعة وزراء بينهم سيدتان. ودخل الوزارة خمسة وزراء جدد، بينهم ثلاث وزيرات، ليرتفع عدد النساء إلى ٩ مقابل ٨ في الحكومة السابقة (**الحياة**، بيروت، ٢٠/١٠/٢٠١٧).

بيروت

ـ أقرَّ مجلس النواب اللبناني موازنة العام ٢٠١٧ ـ من دون قطع للحساب ـ بأكثرية ٦١ صوتاً ومعارضة ٤ أصوات وامتناع ٨ نواب عن التصويت (**اللواء**، بيروت، ٢٠/١٠/٢٠١٧). وتُظهر القراءة الاقتصادية لهذه الموازنة هشاشة الوضع المالي في البلاد. وعلى رغم كل ما قيل عن وفر تحقق بفضل مراجعة لجنة المال والموازنة للقانون، يتبين أن العجز السنوي يقترب من نحو ٥ مليارات من الدولارات، وهو رقم مقلق على المستوى المالي. ويأتي هذا العجز على رغم الوفر الحقيقي الذي تحقق جراء انخفاض أسعار النفط، وتراجع حجم الدعم المالي لشراء الطاقة لمصلحة كهرباء لبنان بنحو ٨٠٠ مليون دولار (**الجمهورية**، بيروت، ٢٠/١٠/٢٠١٧).

ـ أكد الرئيس اللبناني ميشال عون أن النظام اللبناني قائم على المحاصصة منذ زمن، وأعلن عن تمسكه بكتاب «**الإبراء المستحيل**» الذي اتهم «قوى ١٤ آذار» و«تيار المستقبل» بـ «جرائم مالية». وتحدث عن تأثير لإيران في حلول المنطقة، وأن التسوية في الشرق الأوسط هي التي تحل مسألة سلاح «حزب الله» (**الحياة**، بيروت، ٣١/١٠/٢٠١٧).

الجزائر

ـ اعتقلت قوات أمن جزائرية قيادياً بارزاً في تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» يُدعى خليل الشافعي المكنى بـ «أبو الخطاب» في منطقة أريس في ولاية باتنة (٤٠٠ كيلومتر جنوب شرق العاصمة)، كما قتلت إرهابيَين آخرين واكتشفت مخبأً كانت ٤ نساء ورضيع يحتمون به في محافظة جيجل (٣٠٠ كيلومتر شرق العاصمة) (**الحياة**، بيروت، ٢٤/١٠/٢٠١٧).

الكويت

ـ أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مرسوماً أميرياً بقبول استقالة حكومة رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وكلفها تصريف العاجل من الأمور لحين تشكيل حكومة جديدة. وكانت الحكومة قدمت استقالتها بعد خلاف مع مجلس الأمة الذي قرر طرح الثقة بالحكومة (**القبس**، الكويت، ٣١/١٠/٢٠١٧) □